وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–
مدرسة الدكتوراه في العلوم الإنسانية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

التصورات الاجتماعية لدى الطلبة المقيمين حول ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية

– دراسة ميدانية بالإقامات الجامعية لولاية الوادي–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم النفس الاجتماعي

إعداد الطالب:
أحمد جلول

إشراف الأستاذ الدكتور:
زين الدين مصمودي

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
نبيل بوزيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
زين الدين مصمودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مشرفا و مقررا
أحمد زين الدين بوعامر	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	عضوا مناقشا
نور الدين جبالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
لونيس أوقاسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	عضوا مناقشا
سامية ابريعم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة أم البواقي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2017/2016

شكر وعرفان

أحمدك ربي وأثني عليك الثناء كله، سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، والشكر لك على توفيقك وامتنانك، وعلى نعمك التي لا تحصى وإحسانك.

أستاذي الفاضل: الدكتور مصمودي زين الدين، تقبل مني جزيل الشكر وفائق التقدير، على ما أكرمتني به من رعاية ونصح وتوجيه ومساعدة، فلك مني أسمى معاني العرفان لجميل تفهمك لي، وإن كانت الكلمات عاجزة عن تقدير ما قدمته لي من مساعدة، فإني أسأل الله الكريم أن يجازيك عني خير الجزاء.

وفي هذا المقام، لا أنسى تقديم شكري وعرفاني وتقديري لكل من ساعدني على إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد، وأخص بالذكر:

- **والديّ الكريمين، اللذين ما برحا يغمراني بدعواتهما الخالصة لي بالتوفيق والسداد.**
- **جميع الأساتذة الذين أشرفوا على تحكيم أداة الدراسة.**
- **جميع طلبة سنة ثالثة ارشاد وتوجيه الذين ساهموا في تطبيق الاستبيان على عينة الدراسة.**
- **أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة حمة لخضر بالوادي، الذين قدموا لي المساعدة وأمدوني بالكثير مما احتجت إليه، وأخص بالذكر الدكتورة مشري سلاف والأستاذين حمامة عمار و تواتي ابراهيم عيسى.**
- **المستشارة سبوعي آمال التي ساهمت بشكل كبير في كتابة هذه الأطروحة.**
- **الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، على تقبلهم قراءة ونقد وتقويم هذا العمل، وإنني على أمل وثقة بأن تغني ملاحظاتهم السديدة الأطروحة، وتعمل على رفع شأنها.**

فجزى الله عني الجميع خير الجزاء.

إهـــداء

إلى ...

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

زوجتي الغالية أدام الله المحبة بيننا

ولدي: جنان، صهيب رعاكما الله

إخوتي وأخواتي حفظكم الله

أهدي إليكم جميعا هذا العمل الذي هو ثمرة جهدي

أحمد

ملخص:

اهتمت هذه الدراسة بأحد المشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي عمومًا والأحياء الجامعية على وجه الخصوص ألا وهي ظاهرة العنف، حيث تأتي الدراسة الحالية لتتعرض للتصورات الاجتماعية لدى الطلبة المقيمين حول ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية والتي تندرج ضمن البحوث الوصفية وخاصة منها المتعلقة بمشكلات المؤسسات الجامعية، بحيث تمحورت إشكالية الدراسة حول الكشف على التصورات الاجتماعية لدى الطلبة المقيمين حول ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على خمس فرضيات والتي كانت حول خمس أبعاد (الإيواء، خدمات الإطعام،المرافق الترفيهية والعلمية، المنظمات الطلابية، الطالب) والتي يمكن أن يفسر بها الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية حسب تصوراتهم الاجتماعية

وقد اعتمدنا في هذه دراسة على الاستمارة كأداة لجمع البيانات، والتي أجريت بالأحياء الجامعية المتواجدة بولاية الوادي على عينة عددها 350 طالب من مجموع كلي بلغ 3095 طالب.

وبعد عرض النتائج ومعالجتها ومن ثم مناقشتها تمكنا من إثبات صحة جميع الفرضيات الخمس للدراسة وقد استطاعتا من خلال هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- هناك تصورًااجتماعيا لدى الطلبة المقيمين بوجود عوامل تتعلق بالإيواء في تفسيرهم لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية.
- هناك تصورًااجتماعيا لدى الطلبة المقيمين بوجود عوامل تتعلق بخدمات الإطعام في تفسيرهم لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية.
- هناك تصورًااجتماعيا لدى الطلبة المقيمين بوجود عوامل تتعلق بالمرافق الترفيهية والعلمية في تفسيرهم لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية.
- هناك تصورًااجتماعيا لدى الطلبة المقيمين بوجود عوامل تتعلق بالمنظمات الطلابية في تفسيرهم لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية.
- هناك تصورًا اجتماعيا لدى الطلبة المقيمين بوجود عوامل تتعلق بالطالب الجامعي في تفسيرهم لظاهرة العنف بالحياء الجامعية.

وفي الأخير اختتمت الدراسة بمجموعة من الاقتراحات بناءً على النتائج المتوصل إليها والتي نراها تخدم هذا الموضوع.

Abstract:

This study focused on one of the problems faced by institutions of higher education in general and in particular the university accommodationsnamely the phenomenon of violence, accordingly the current study exposed to the topic of social perceptions among resident students about the phenomenon of violence in the university accommodations, which belongs the descriptive research, especially those related to the problems of university institutions. So, the problem of the study centered on the detection of social perceptions among resident students about the phenomenon of violence in the university accommodations. To answer this problem, we relied on five hypotheses which were about five dimensions (residence, catering services, recreational and scientific facilities, student organizations, and student) by whichresident students can interpretthe phenomenon of violence in university accommodations according to their social perceptions.

We used a questionnaire in the current studyas a tool for collecting, which was conducted in the university accommodations existing in El Ouedon a sample consisted of 350 students out of a total of 3095 students.

After the results presentation, data processing and discussion, we were able to prove the validity of all the five hypotheses. So, the findings were as follows:

- There is a social perception among resident students about the existence of factors related to residence in their interpretation of the phenomenon of violence in university accommodations.

- There is a social perception among resident students about the existence of factors related to catering services in their interpretation of the phenomenon of violence in university accommodations.

- There is a social perception among resident students about the existence of factors related to recreational and scientific facilities in their interpretation of the phenomenon of violence in university accommodations.

- There is a social perception among resident students about the existence of factors related to student organizations in their interpretation of the phenomenon of violence in university accommodations.

- There is a social perception among resident students about the existence of factors related to the university student in their interpretation of the phenomenon of violence in university accommodations.

At last, the study concluded by a set of proposals based on the obtained results serving this subject.

فهرس المحتويات

العنـــوان: **الصفحة**

فهرس الجداول.

فهرس الأشكال.

مقدمــة..... أ.ب.ج

الجانب النظـري

الفصل الأول: الإطار العام لمشكلة البحث

1- طرح الإشكالية..... 06.

2- أهداف الدراسة..... 08.

3- أهمية الدراسة..... 08.

4- دوافع اختيار الموضوع..... 09.

5- صياغة الفرضيات..... 10.

6- تحديد مفاهيم الدراسة..... 10.

7- الدراسات السابقة..... 12.

الفصل الثاني: التصورات الاجتماعية

تمهيد..... 34.

أولاً: ماهية التصور 35.

1- لمحة تاريخية عن مفهوم التصور..... 35.

2- مفهوم التصور..... 38.

3- تعريف التصور..... 42.

4- أبعاد التصور..... 45.

5- أنواع التصورات..... 48.

6- بعض المفاهيم المتداخلة والقريبة من مفهوم التصور..... 50.

ثانياً: ماهية التصورات الاجتماعية 55.

1- تعريف التصورات الاجتماعية..... 55.

2- ميكانيزمات التصورات الاجتماعية..... 59.

3- خصائص التصورات الاجتماعية..... 63.

4- محتوى التصورات الاجتماعية..... 66.

5- بنية التصورات الاجتماعية..... 69.

6- وظائف التصورات الاجتماعية..... 73.
7- تعديل التصورات الاجتماعية..... 75.
8-طرق جمع محتوى التصورات الاجتماعية..... 77.
خلاصة..... 81.

الفصل الثالث: ماهية العنف

تمهيد..... 83.
أولاً: تعريف العنف من وجهات نظر مختلفة. 84.
1- من الناحية اللغوية..... 84.
2- من الناحية النفسية..... 86.
3- من الناحية الاجتماعية..... 88.
4- من الناحية السياسية..... 91.
5- من الناحية القانونية..... 93.
6- من الناحية الاقتصادية..... 94.
ثانياً: أنواع العنف. 95.
1- من حيث الشكل..... 95.
2- من حيث الأداء..... 97.
3- من حيث أسلوب الأداء..... 98.
4- من حيث التنظيم..... 98.
5- من حيث الموقع..... 99.
6- من حيث المشروعية..... 99.
ثالثاً: أشكال العنف. 100.
1- العنف الأسري..... 100.
2- العنف المدرسي..... 102.
3- العنف الاجتماعي..... 103.
4- العنف الحضري..... 105.
5- العنف الرياضي..... 105.
6- العنف السياسي..... 106.
رابعاً: العنف وعلاقته ببعض المفاهيم المرتبطة به 107.
1- العنف والعدوان..... 108.
2- العنف والانحراف..... 110.
3- العنف والإكراه..... 112.

4- العنف والصراع..... 114.
5- العنف والإساءة..... 115.
6- العنف والقوة..... 116.
7- العنف والغضب..... 118.
8- العنف والتعصب..... 119.
خامساً: موقف الإسلام من العنف..... 120.
خلاصة..... 125.

الفصل الرابع: الاتجاهات النظرية المفسرة للعنف.

تمهيد..... 127.
أولاً: الاتجاه البيولوجي. 127.
1- نظرية بايلوجية العنف..... 128.
2- نظرية النقص العقلي..... 130.
3- نظرية انحرافات وظائف الدماغ..... 132.
4- نظرية كيميائية الدماغ..... 133.
ثانياً: الاتجاه النفسي. 135.
1- نظرية التحليل النفسي..... 135.
2- نظرية الإحباط..... 143.
3- نظرية التعلم الاجتماعي..... 145.
4- النظرية المعرفية البنيوية ..... 148.
ثالثاً: الاتجاه الاجتماعي. 154.
1-نظرية دوركايم (اللامعيارية)..... 154.
2-نظرية الأنومي (اللامعيارية المحدثة)..... 156.
3-نظرية التفكك الاجتماعي..... 160.
4-نظرية التقليد..... 162.
5-نظرية الاختلاط التفاضلي..... 164.
6-نظرية الوصم (التسمية)..... 167.
7-نظرية الضبط الاجتماعي..... 170.
8-نظرية الضبط الديني..... 174.
رابعاً: الاتجاه الأنتروبيولوجي.
1-التفسير الأنتروبيولوجي للعنف..... 178.
2-نظرية الضغط البيئي..... 178.

3-نظرية الحرمان البيئي (النسبي)..... 182.
4-نظرية الثقافة الفرعية (نظرية ثقافة العنف)..... 182.
5-نظرية الفينومينولوجية (الظاهراتي)..... 184.
خامساً: الاتجاه التكاملي 188.
خلاصة..... 190.
192.

الجانب الميدانـي

الفصل الخامس: الإطار المنهجي

1- المنهج المستخدم..... 196.
2- الدراسة الاستطلاعية..... 196.
3- نتائج الدراسة الاستطلاعية..... 198.
4- الدراسة الأساسية..... 199.
أ- حدود الدراسة..... 199.
ب- أداة جمع البيانات..... 200.
ج- وصف العينة..... 200.
د- الخصائص السيكومترية للأداة..... 202.
د-1- الصدق..... 202.
د-2- الثبات..... 206.
5- الأسلوب الإحصائي المستخدم..... 207.

الفصل السادس: عرض وتحليل النتائج.

أولاً: عرض النتائج ومناقشتها وفق الفرضيات. 209.
1- المعالجة الإحصائية للفرضية الأولى..... 209.
2- مناقشة نتائج الفرضية الأولى..... 217.
3- المعالجة الإحصائية للفرضية الثانية..... 220.
4- مناقشة نتائج الفرضية الثانية..... 227.
5- المعالجة الإحصائية للفرضية الثالثة..... 230.
6- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة..... 237.
7- المعالجة الإحصائية للفرضية الرابعة..... 239.
8- مناقشة نتائج الفرضية الرابعة..... 246.

9- المعالجة الإحصائية للفرضية الخامسة..... 248.
10–مناقشة نتائج الفرضية الخامسة..... 256.
ثانياً: المناقشة العامة للنتائج. 258.
ثالثاً: خاتمة واقتراحات. 261.
قائمة المراجــع.
الملاحـــق.

فهرس الجداول

الرقم	عنـوان الجدول	الصفحة
01	عدد أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية.	197
02	نتائج الدراسة الاستطلاعية.	198
03	توزيع مجتمع الدراسة حسب الإقامات	201
04	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	202
05	معامل ارتباط بين درجة البند ودرجة البعد الذي ينتمي إليه بالنسبة لـ:عوامل تتعلق بالإيواء	203
06	معامل ارتباط بين درجة البند ودرجة البعد الذي ينتمي إليه بالنسبة لـ:عوامل تتعلق بخدمات الإطعام	204
07	معامل ارتباط بين درجة البند ودرجة البعد الذي ينتمي إليه بالنسبة لـ:عوامل تتعلق بالمرافق الترفيهية والعلمية	204
08	معامل ارتباط بين درجة البند ودرجة البعد الذي ينتمي إليه بالنسبة لـ:عوامل تتعلق بالمنظمات الطلابية	205
09	معامل ارتباط بين درجة البند ودرجة البعد الذي ينتمي إليه بالنسبة لـ:عوامل تتعلق بالطالب	205
10	معامل ارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للأداة	206
11	معاملات الثبات لأداة الدراسة بطريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية	206
12	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم1.	209
13	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 2.	210
14	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 3.	211
15	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 4.	212
16	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 5.	213
17	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 6.	214
18	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 7.	215
19	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 8.	216
20	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 9.	220
21	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 10.	221
22	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم .11	222

23	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 12.	223
24	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 13.	224
25	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 14.	225
26	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 15.	226
27	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 16.	230
28	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 17.	231
29	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 18.	232
30	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 19.	233
31	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 20.	234
32	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 21.	235
33	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 22.	236
34	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 23.	239
35	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 24.	240
36	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 25.	241
37	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 26.	242
38	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة. رقم 27.	243
39	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 28.	244
40	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 29.	245
41	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 30.	248
42	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 31.	249
43	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 32.	250
44	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 33.	251
45	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 34.	252
46	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 35.	253
47	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 36.	254
48	استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 37.	255

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان المخطط التوضيحي	الصفحة
01	تصنيف أنواع وأشكال العنف حسب تقرير منظمة الصحة العالمية	.107
02	تأثير بعض الاضطرابات للفرد والتي تساهم في السلوك العنيف	.142
03	نظرية الأنومي	.159
04	نظرية الوصم (التسمية)	.170
05	نظرية الضبط الاجتماعي	.173

مقدمة

مقدمة

يمثل العنف ظاهرة بشرية عرفها الإنسان منذ أن خلقه الله سبحانه وتعالى ليعمر الأرض، وذلك عندما قتل قابيل أخاه هابيل إرضاء لشهواته وطاعة لنفسه، فقال الله تعالى (فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين)[1].

ومنذ ذلك التاريخ لازمت ظاهرة العنف مسيرة حياة الشعوب والأمم، فهي لم تستثني لا حقبة تاريخية ولا منطقة جغرافية، ولا حتى حضارة معينة أو ثقافة ما، والمفارقة أنه وبالرغم مما حققه الإنسان من تقدم ورقي في شتى الميادين: فكرية، ثقافية، علمية، اجتماعية، سياسية، واقتصادية ...، إل أنه لم يستطع التخلص منها، حيث تزايدت لدرجة أصبحت مقلقة ومحيرة لكل المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء، بل وأصبح من الضروري تدخل المختصين للعمل على فهمها وتشخيصها واقتراح الحلول المناسبة للتقليل منها على الأقل.

والجزائر على غرار بقية الدول – وإن اختلفت الظروف والأسباب – كانت ولا زالت تعاني من هذه الظاهرة التي رسمت لنفسها أبعادا كثيرة، فشملت معظم المستويات، وأصابت كل شرائح المجتمع على اختلاف أشكالها وميادينها، فمن العنف السياسي إلى العنف الاقتصادي، إلى العنف الاجتماعي وكذا العنف في الوسط الحضري، مرورا إلى العنف في المدارس والأسر والمؤسسات بما فيها الجامعات، هذه الأخيرة التي تسلل إليها العنف في السنوات الأخيرة، والتي كانت وإلى عهد قريب بمنأى عن السلوكات العنيفة خصوصا بعد مقتل أستاذ بمكتبه بالحرم الجامعي، ومن يومها أصبحت قضية العنف في الجامعات تشغل الباحثين والمسؤولين على حد سواء، على الرغم من تسجيل حوادث عنف في الجامعة الجزائرية قبل هذه الحادثة المروعة.

تعتبر المشكلات التي تعاني منها الجامعات وخاصة تلك التي تتعلق بالطلبة من أكثر المشكلات والقضايا التي تجذب اهتمام القطاعات الإدارية والأكاديمية في الجامعات، لانعكاسها على إنتاجية الطلبة وعلاقتهم مع المحيط، لذلك تعتبر مشكلات العنف من أهم المشكلات التي تعاني منها جميع مؤسسات التعليم العالي كالجامعات والكليات والمعاهد والأحياء الجامعية، حيث يشكل فيها العنف تهديدا حقيقيا لمسيرة الجامعة وقدرتها على تحقيق أهدافها الأكاديمية المتوقعة.

والملاحظ أن العنف في المؤسسات الجامعية بالجزائر أصبح أكثر انتشارا مما كان عليه في السنوات السابقة، وخاصة ذلك الذي يُمارس بالأحياء الجامعية، والتي تعددت فيها مظاهر العنف بين العنف

[1] سورة المائدة: الآية 30.

اللفظي كالسب والشتم والإهانة ...، والعنف المادي أو الجسدي كالضرب والجرح وأحيانا تصل لحد القتل، لدرجة أصبح العنف صفة ملازمة لحياة الطالب المقيم بالحي الجامعي والذي كان من المفروض أن يكون هذا الأخير بيئة آمنة للطلبة المقيمين تتوفر على جميع أسباب الراحة والاستقرار النفسي والاجتماعي.

إن ندرة إن لم نقل انعدام –حسب ما تمكن الباحث من الاطلاع عليه– الدراسات التي تناولت ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية سوى كان ذلك على المستوى المحلي أو على المستوى العربي هي أحد الأسباب المهمة لدراسة ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية كموضوع لبحثنا والذي سعينا في مجمل أهدافه إلى دراسة التصورات الاجتماعية لدى الطلبة المقيمين حول ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية، مستعينين بمحور التصورات الاجتماعية دون الاتجاهات أو الآراء تبعا لنمط الموضوع وطبيعته، ولقد تناولنا هذا البحث بالدراسة من خلال جانبين أساسيين هما الجانب النظري والجانب والميداني.

فأما الجانب النظري فقد شمل أربعة فصول ابتداءً بفصل الإطار العام لمشكلة الدراسة والذي يتضمن مجموعة من الإجراءات المنهجية في تحديد إشكالية البحث وتساؤلاته الرئيسية والفرعية، ومن ثم الأهداف التي تصبو إليها الدراسة، إضافة إلى أهمية الموضوع وأسباب ودوافع اختياره، ثم صياغة الفروض المناسبة والمفاهيم الأساسية للبحث، كما تطرق الباحث أيضا إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت متغير العنف وخاصة المتعلقة بالوسط الجامعي، أما عن الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه لموضوع التصورات الاجتماعية من خلال تقسيمه إلى جزأين، فالجزء الأول تناولنا فيه ماهية التصور من خلال تعريفه وعرض أبعاده وأهم أنواعه، ثم بعض المفاهيم القريبة من مفهوم التصور، وأما عن الجزء الثاني فقد خصصناه للتصورات الاجتماعية ، بحيث تطرقنا فيه لتعريف التصورات الاجتماعية ثم ميكانيزماتها وأهم خصائصها ثم محتوى التصورات الاجتماعية وبنيتها وأهم وظائفها وطرق تعديلها، وأخيرا عرض طرق جمع محتوى التصورات الاجتماعية، أما الفصل الثالث والخاص بماهية العنف فقد تضمن كل من تعريف العنف من خلال وجهات نظر مختلفة (اللغوية، النفسية، الاجتماعية، السياسية، القانونية، الاقتصادية)، ثم أنواع العنف من حيث الشكل والأداء وأسلوب الأداء ومن حيث التنظيم والموقع والمشروعية، تم عرض أهم أشكال العنف (الأسري، المدرسي، الاجتماعي، الحضري، الرياضي، السياسي)، ثم العنف وعلاقته ببعض المفاهيم المرتبطة به كالعدوان والانحراف والإكراه والصراع والإساءة والقوة والغضب والتعصب، وأخيرا تطرقنا إلى موقف الإسلام من العنف، وأما عن الفصل الرابع والأخير بالنسبة للجانب النظري فقد تطرقنا من خلاله لأهم

الاتجاهات النظرية المفسرة للعنف بداية بالاتجاه البيولوجي ثم الاتجاه النفسي ثم الاتجاه الاجتماعي ثم الاتجاه الأنتروبيولوجي وأخيرا الاتجاه التكاملي.

أما الجانب الميداني فقد اشتمل على فصلين تناول الأول الإطار المنهجي للبحث وذلك بعرض المنهج المستخدم والدراسة الاستطلاعية وأهم نتائجها، ثم الدراسة الأساسية من خلال حدود الدراسة وأداة جمع البيانات المستخدمة في البحث ووصف العينة، والخصائص السيكومترية للأداة والتي تتضمن كل من الثبات والصدق، وأخيرا الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة، أما الفصل الثاني فقد تعرض فيه الباحث إلى عرض وتحليل النتائج التي خلصت إليها الدراسة ومناقشتها في ضوء الفرضيات، من خلال المعالجة الإحصائية ومناقشة كل فرضية ثم المناقشة العامة للنتائج، وأخيرا ختم الباحث هذه الدراسة بخاتمة مع مجموعة من الاقتراحات أو التوصيات.

الجانب النظري

الفصل الأول: الإطار العام لمشكلة البحث

1- طرح الإشكالية.

2- أهداف الدراسة.

3- أهمية الدراسة.

4- دوافع اختيار الموضوع.

5- صياغة الفرضيات.

6- تحديد مفاهيم الدراسة.

7- الدراسات السابقة

1- طرح الإشكالية:

العنف، كلمة أصبحنا نعيش معناها في كل تفاصيل حياتنا اليومية، فهي ظاهرة قديمة بقدم خلق الإنسان على سطح الكرة الأرضية، ولكن ما يميزها في عصرنا الحالي أنها أصبحت جزءاً من مشاهدنا اليومية بكل أشكالها ومظاهرها، ضرب، شتم، حرق للممتلكات، سرقة، نهب. ولم تتوقف عند هذا الحد بل تطورت إلى حالات الاختطاف والقتل، لدرجة أصبح العنف صفة تلازم جميع مؤسسات المجتمع كالأسرة، المدرسة، الملاعب. ومع الانتشار الواسع لهذه الظاهرة ووصولها إلى جميع المؤسسات الاجتماعية، ظهرت الحاجة الماسة لبذل الكثير من الجهود لدراستها وتحليل أبعادها، فحضيت باهتمام الباحثين والعلماء من جميع النواحي والميادين (النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، ...الخ)، إلا أن هناك نمط آخر من العنف يرسل بخيوطه في صلب كيان المجتمع برمته، فيضرب بناءه ويهدم استقراره، وما نقصد به إلا ذلك النوع الذي ظهر في إحدى أرقى مؤسسات المجتمع آلا وهي الجامعة.

فالمؤسسة الجامعية كغيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى لم تسلم هي الأخرى من ظاهرة العنف، في ظل غياب إحصائيات رسمية بالرغم من أنها تضم شريحة شبانية متعلمة تتمتع بحيوية نابضة في الطموح الثقافي والعلمي والتطلع إلى مستقبل أرحب وأرقى وتمتلك سلوكا يقظا يتميز بالإدراك العالي في معرفة مصالح وغايات المجتمع، وتتمتع باستعداد سريع للتفاعل الاجتماعي مع الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية من أجل إثبات وجودها في النسيج العلائقي وبالجسد الاجتماعي، إلا أن الخصائص التي تميز هذه الشريحة خاصة جانبها العلمي والمعرفي عن باقي أفراد المجتمع لم تمنع من انتشار مظاهر العنف في مختلف الجامعات الجزائرية ومرافقها بما في ذلك الأحياء الجامعية، التي باتت مكان تظهر فيه جميع أشكال العنف سواء كان مادي أو لفظي، والتي تصل فيه بعض حالات العنف إلى حد القتل، وهو ما حدث بالفعل في حادثة مقتل الأستاذ بن شهيدة على يد أحد طلابه، وذلك في شهر أكتوبر 2008 بجامعة مستغانم، وكذلك الأمر في حادثة مقتل الطالبة نجاة لصقع التي وجدت في حمام من حمض الأسيد القاتل بمختبر كلية البيولوجيا بجامعة عنابة وذلك في شهر ماي 2010، وقبل هذه الحادثة بشهر أقدم طالب بمعهد الترجمة بجامعة سطيف بتوجيه طعنات قاتلة داخل قاعة المحاضرات لزميل له سخر منه حين أخطأ التعبير باللغة الفرنسية.[1]

[1] الجمعية العربية للحريات الأكاديمية ليوم 2014/07/12 .http://afwinfo.com

إن موضوع العنف في الوسط الجامعي يعد جديدا على الساحة العلمية المحلية منها والعربية، وإن تم تناوله من قبل فإنما من خلال البحث فيه من منظور اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي، على عكس دراستنا هذه التي تهدف إلى التطرق إليه بالبحث ولكن من منظور يتموقع بين علم النفس وعلم الاجتماع على اعتباره ظاهرة تنشأ في الوسط الاجتماعي، ويمارس من طرف أفراد يشكلون جزء من ذلك المجتمع، وهذا من خلال الكشف عن التصورات الاجتماعية لدى الطلبة المقيمين بالأحياء الجامعية حول ظاهرة العنف، وذلك من خلال محاولة فهم الكيفية التي تدرك بها هذه الفئة من المجتمع لهذه الظاهرة ووصف محتوى التفكير الاجتماعي حولها، والتي بالرغم من انتشار وسائل الإعلام الحديثة وتعرضها باستمرار لهذه الظاهرة فإن التصورات لا يمكن أن تكون محايدة ولا يمكن أن تعود فقط للمعلومات العلمية، ولكن تعود أيضا إلى الهوية الثقافية والاجتماعية والدينية بالجزائر، مع محاولة الفهم كيف يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، فمن هنا تبرز إشكالية بحثنا والتي تتمحور حول التساؤل التالي:

ما هي التصورات الاجتماعية التي يفسر بها الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية ؟

ومنه التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالإيواء حسب تصوراتهم الاجتماعية؟
- هل يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بخدمات الإطعام حسب تصوراتهم الاجتماعية؟
- هل يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالمرافق الترفيهية والعلمية حسب تصوراتهم الاجتماعية؟
- هل يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالمنظمات الطلابية حسب تصوراتهم الاجتماعية؟
- هل يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالطالب حسب تصوراتهم الاجتماعية؟

2- أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو الكشف عن التصورات الاجتماعية لدى طلبة الأحياء الجامعية حول ظاهرة العنف، ويندرج تحت هذا الهدف العام أهداف فرعية وهي:

- التعرف على التصورات الأكثر شيوعا لدى أفراد العينة في تفسير ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية.
- رصد وتحليل وفهم ظاهرة العنف في مرحلة محدودة وهي المرحلة الجامعية ومن ثمة الوصول إلى تقديم اقتراحات وتوصيات، كما أنها تمثل بداية لإنتاج معرفة علمية متخصصة ستتبع –إن شاء الله– بغيرها من الدراسات سواء من طرف الباحث أو من طرف باحثين آخرين مشتغلين على الموضوع نفسه.
- التعرف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية وبالتالي إفادة الهيئات الوصية في إيجاد الحلول الممكنة للحد من هذه الظاهرة
- كما تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على طبيعة سلوك العنف لدى الطلبة المقيمين بأبعاده المختلفة وكذلك التعرف على الدوافع النفسية والاجتماعية التي تكمن وراءه.
- الكشف عن التصورات الاجتماعية لدى الذكور والإناث حول تفسير ظاهرة العنف في الإقامات الجامعية.
- محاولة الكشف عن علاقة نظام القيم والتصورات والممارسات المتعلقة بالعنف في ضوء إدراك الأفراد و مواقفهم واستجاباتهم في الحياة اليومية.
- محاولة تشخيص الواقع الفعلي للتصورات الاجتماعية في مجال العنف.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع الذي تتطرق إليه، وهو العنف في الوسط الجامعي وكذلك في أهمية الفئة المستهدفة وهي طلبة الأحياء الجامعية الذين يمثلون مستقبل المجتمع والذين يتميزون بالقيم الفاعلة القادرة على بناء المجتمع الحديث، بالإضافة إلى ذلك ترجع أهمية هذه الدراسة إلى مجموعة من الاعتبارات التالية:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها بالنظر إلى الموقع الجوهري الذي تحتله التصورات الاجتماعية ضمن البحوث النفسية والاجتماعية وحتى الأنثروبولوجية، فلطالما كانت جل المواضيع يتم دراستها عن طريق الاتجاهات والآراء، وإن كانت في محتواها نفسية أو تربوية، أما موضوع

التصورات الاجتماعية فهو الأوسع والأشمل، لإلمامه بمعظم البحوث ولاسيما في علم النفس الاجتماعي، وإن كانت حسب رأينا هو الأنسب لدراسة موضوعنا، وهذا لأننا بصدد معرفة جملة التصورات المتباينة أو المتضاربة حوله.

- كما ترجع أهمية موضوع تصورات طلبة الأحياء الجامعية حول ظاهرة العنف كموضوع للدراسة، إلى غياب عدد كاف من الدراسات في هذا المجال، حسب ما استطعنا القيام به من بحث للتراث الأدبي حول الموضوع
- محاولة معرفة التصورات التي توجد لدى أفراد هذه العينة عن ظاهرة العنف مع ضرورة مد المجتمع بالمعلومات التي من شأنها أن تضع سياسة سليمة للحد من هذه الظاهرة، وكذلك تصحيح التصورات الخاطئة حولها.
- يمكن أن تتخذ المعطيات التي ستصل إليها هذه الدراسة كأساس لمقارنتها مع تصورات فئات عمرية أخرى، وبالتالي معرفة مدى التغيرات التي حصلت على تصورات المجتمع الجزائري حول العنف بمرور الأجيال، كما يمكن أن تقدم أساسا للمقارنة مع ثقافات أخرى.
- تكتسي معرفة التصورات التي يحملها الطلبة الجامعيون أهمية كبيرة بالنسبة لدراسات لاحقة ترتبط بمحاور أخرى.

4- دوافع اختيار الموضوع:

ترجع دوافع اختيار موضوع التصورات الاجتماعية لدى الطلبة المقيمين حول ظاهرة العنف في الأحياء الجامعية إلى مجموعة من النقاط نلخصها فيما يلي:

- شيوع ظاهرة العنف في المجتمعات العربية في الآونة الأخيرة وفي المجتمع الجزائري بصفة خاصة والتي مست جميع الطبقات المكونة للمجتمع بما في ذلك الفئات المتعلمة مثل: فئة الطلبة الجامعيين، وخاصة ما يحدث من تخريب للممتلكات في الأحياء الجامعية نتيجة حوادث العنف.
- المعرفة الحقيقة للعوامل المؤدية للعنف وأنواعه وأسبابه، لأن الدراسة الفعالة للموضوع والتحليل الحسن لمشكلة العنف، تمكننا من الوصل إلى نتائج تتماشى مع أهداف الدراسة.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع العنف من خلال التصورات الاجتماعية، جعلنا نفكر من خلال هذه الدراسة في إفادة المكتبة ولو بالقليل، حتى تكون نتائجنا كانطلاقة لبحوث ودراسات أخرى مستقبلا.

- جملة التصورات الاجتماعية المتضاربة حول موضوع العنف، لذا جاء اختيارنا للموضوع ليس للفصل فيها وإنما لمعرفة محتواها أكثر.
- دوافع شخصية تتلخص في مجملها في لفت انتباهنا لهذه الظاهرة من خلال المظهر العنيف الذي أصبحت عليه المرافق بجامعاتنا وخاصة الأحياء الجامعية.
- وأخيرا الرغبة الشخصية في دراسة موضوع حساس – العنف – في الوسط الاجتماعي وبأسلوب بعيدا نوعا ما عن الروتين النظري وبمحاولة بسيطة للخروج إلى أرض الواقع ودراسة الموضوع بأسلوب يؤدي إلى الغرض المنشود.

5- صياغة الفرضيات:

- يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالإيواء حسب تصوراتهم الاجتماعية؟
- يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بخدمات الإطعام حسب تصوراتهم الاجتماعية؟
- يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالمرافق الترفيهية والعلمية حسب تصوراتهم الاجتماعية؟
- يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالمنظمات الطلابية حسب تصوراتهم الاجتماعية؟
- يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالطالب حسب تصوراتهم الاجتماعية؟

6- تحديد مفاهيم الدراسة:

❖ التصورات الاجتماعية:

يعرف "أبريك" "Abric" التصورات الاجتماعية بأنها رؤية وظيفية من العالم تُمنح للفرد والجماعة كي تعطي معنى للسلوك وفهم الواقع من خلال نظامه المرجعي الخاص وبالتالي يتكيف معه ويحدد مكانه فيه.[1]

أما تعريف "جودلي" "Jodelet" "التصورات أو فعل التصور هو عملية عقلية وفكرية تحدث عندما ينشغل الإنسان بشيء، هذا الشيء يمكن أن يكون شخص، شيء جامد، حدث، فكرة،

---

[1] Abric. J.C, Pratiques sociale et représentations, 1er édition, PUF, Paris, 1994, P11.

نظرية... ويمكن لهذا الشيء أن يكون مجسد أو خيالي، وهي أيضا شكل معرفي مبني اجتماعيا ومشترك، لها وجهة وقصد تطبيقي وتهدف إلى بناء حقيقة مشتركة خاصة بمجموعة اجتماعية". [1]

وفي ضوء هذا يمكننا تعريف التصورات الاجتماعية على أنها بنى معرفية (عقلية) تعبر عن الحالة النفسية للفرد في شكلها المعرفي نحو موضوع ما والتي تتكون بناءً على ما يوجد لديه من معارف وأفكار وخبرات عن هذا الموضوع وتؤدي هذه الحالة إلى قيام الفرد ببعض الاستجابات أو الأفعال في موقف معين، وهذه السلوكات تفسر واقع الفرد لأنه مستمر في إطاره الاجتماعي.

ونقصد بها في الدراسة الحالية الاستجابة التي يقدمها الطالب المقيم في الأحياء الجامعية لمضمون عبارات الاستمارة التي تهدف إلى كشف تصوراته الاجتماعية للظاهرة من خلال التفسيرات التي يقدمها لموضوع العنف

❖ **العنف:**

أ. لغة: العنف هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وعليه، يعنف عنفا وعنافة وأعنفه وعنفه تعنيفا، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في ما لا يعطي على العنف، وأعنف الشيء: أخذه بشدة. وأعتنف الشيء: كرهه. والتعنيف: التوبيخ والتقريح واللوم. وعنف: العين والنون والفاء أصل صحيح يدل على خلاف الرفق. قال الخليل العنف ضد الرفق. تقول عنف، يعنف عنفا، فهو عنيف، إذا لم يرفق في أمره. [2]

وفي اللغة اللاتينية فإن كلمة عنف تنحدر من Violentai تعني السمات الوحشية، والقوة والاغتصاب والعقاب والتدخل في حريات الآخرين، وفي اللغة اليونانية تشير كلمة IS (إيس)، وتعني العضلات والقوة، وترتبط بكلمة أخرى هي (BIA) .وتعني استخدام القوة التي تهدف إلى إرغام الآخرين وإيذائهم. [3]

ب. اصطلاحا: العنف هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة، بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة

---

1 Jodelet. Denise, Représentation sociale, phénomènes concept et théorie, PUF, Paris, 1997, p 37.

2 إبن منظور: لسان العرب، بيروت، دار صادر، المجلد التاسع، 1968، ص ص: 257-258.

3 نصر الدين جابر والطاهر ابراهيمي: العنف الرمزي في ضوء الكتابات الحائطية. الملتقى الدولي الأول المعنون ب: العنف والمجتمع. بسكرة. 09-10 مارس 2003. ص: 300.

اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى.[1]

والمقصود به في الدراسة الحالية هو مجموع السلوكات التي تلحق الأذى بالأفراد والممتلكات التي يقوم بها الطلبة في الأحياء الجامعية

7- الدراسات السابقة:

7-1- دراسة الجمعية الأمريكية للصحة النفسية بواشنطن: العوامل الاجتماعية والفردية التي تؤدي إلى عنف الطلاب في الولايات المتحدة الأمريكية.(1993)[2]

- **الهدف من الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل السوسيولوجية والعائلية والمدرسية والعاطفية والمعرفية والاجتماعية والثقافية التي تسهم في وجود سلوك عنيف لدى الطلاب حتى يتم مواجهة جرائم العنف،.

وقد استندت هذه الدراسة على كل ما عرفه علماء النفس من العوامل التي تسهم في وجود عنف لتقديم النصائح والتوجيهات التي تساعد على تقليل العنف.

- **نتائج الدراسة:**

توصلت الدراسة على مجموعة من النتائج أهمها:

- أن التدخل المتكرر أثناء الطفولة ومرحلة المدرسة عند وجود سلوك عنيف ووضع حل لمراجهة هذا السلوك يؤدي إلى نتائج جيدة في التقليل من هذه الظاهرة.
- وجود علاقة ايجابية بين شرب الكحول والمخدرات والعنف.
- أن وسائل الإعلام من العوامل التي أسهمت في وجود العنف.
- أن تقديم برامج تعليمية وتقديم برامج تساعد في زيادة الوعي الثقافي المتنوع تسهم في تقليل التعصب والعداء.

[1] عبد الكريم قريشي وعبد الفتاح أبي مولد: العنف في المؤسسات التربوية، الملتقى الملتقى الدولي الأول المعنون ب: العنف والمجتمع. بسكرة. 09-10 مارس 2003. ص: 429.

[2] فهد علي عبد العزيز الطيار: العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2005، ص ص: 18-19.

7-2- دراسة ثريا عبد الرؤوف جبريل: العدوان لدى طلبة الجامعة وأثر بعض أساليب الجشطلتي في التخفيف من حدته.(1994)[1]

- **أهداف الدراسة:**

أراد الباحث من خلال هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

- قياس وتحديد درجة العدوان لدى فئة من الشباب المتعلم وهم طلبة الجامعة.
- التعرف على مدى وجود علاقة بين العدوان كدافع سلوكي وبين بعض الظروف الاجتماعية للطلاب مثل حجم الأسرة وطبيعة البيئة وترتيب الطالب بين إخوته.
- محاولة المساهمة في توطين الخدمة الاجتماعية حيث أن هذا البحث يعتبر أحد المداخل العلاجية في خدمة الفرد.

- **الإجراءات المنهجية:**

استخدم الباحث في دراسته منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة للتعرف على ظاهرة العدوان بين طلبة الجامعة ثم استخدم المنهج التجريبي من أجل اختبار العلاقة بين متغيرين، وقد أجريت الدراسة على عينة قدرها 134 طالبا وطالبة للموسم الجامعي 1994/1993 في كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان وقد اعتمد الباحث على استبيان العدائية واتجاهاتها وكذلك على المقابلة كأداتين لجمع البيانات الخاصة بالدراسة.

- **نتائج الدراسة:**

أبرز الباحث من خلال هذه الدراسة مجموعة من النتائج أهمها:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة العدوان لدى عينة البحث تبعا لاختلاف فرقهم الدراسية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجة العدوان بين أفراد العينة تبعا لاختلاف جنسهم.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة العدوان بين طلبة الجامعة تبعا لاختلاف أعمارهم.

1 ثريا عبد الرؤوف جبريل:العدوان على طلبة الجامعة وأثر بعض أساليب الجشطلتي في التخفيف من حدته، المؤتمر الدولي الأول حول قضايا ومشكلات الإرشاد النفسي، مركز الإرشاد النفسي، مصر، د.س، ص ص: 615-655.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات العدوان بين الطلبة تبعا لاختلاف موطنهم.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجة العدوان لدى طلبة الجامعة تبعا لاختلاف حجم أسرهم.
- هناك اختلاف في درجات العدوان بين طلبة الجامعة تبعا لترتيب الطالب بين إخوته.

وكنتيجة عامة استطاع أن يصل الباحث إلى أن أساليب العلاج الجشطلتي لها فاعلية في التخفيف من درجة العدوان لدى طلاب الجامعة، كما اقترح الباحث استخدام أساليب العلاج الجشطلتي في مكاتب رعاية الشباب بالجامعات عند التعامل مع المشاكل الناتجة عن السلوك العدواني للطلاب.

3-7- دراسة الجمعية الفرنسية من أجل الصحة (CFES)(1997)[1]

وكان موضوع الدراسة يدور حول موضوع العنف بين المراهقين، وتحديدا كان موضوع الدراسة"**بارومتر صحة الشباب** ".

أجريت الدراسة في أوساط المراهقين، وكانت تهدف إلى إبراز مدى إدراك هذه الفئة لظاهرة العنف، وما هي آراؤهم واتجاهاتهم بالنسبة لمشكلة العنف التي أصبحت تشكل واقعا يوميا في أوساطهم.

أجريت الدراسة عام 1997 وشملت 4115 شابا متمدرسا وغير متمدرس، وحدد المجال العمري لهم مابين 12 و19 سنة وتناولت الدراسة الأفراد سواء الفاعلين لسلوك العنف أو الأفراد الضحايا الذين وقع عليهم العنف بأشكاله المختلفة، سواء كان عنفا لفظيا أو جسديا أو رمزيا.

وكانت الدراسة قد توصلت إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

- أبرزت نتائج الدراسة أن 7.85% من الشباب الذين شملتهم الدراسة، والذين يسكنون في بيئات حضارية تتعرضوا لأشكال عنف متعددة، كالضرب والجرح الجسدي، ولو مرة على الأقل.

[1] فوزي أحمد بن دريدي: العنف لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.، ص ص: 185-186.

- تأثر سلوكات العنف، وأحداث الجرائم، والجنح في الوسط المدرسي بالمحيط الاجتماعي العام وما يشهده من انحراف الأحداث، فبعد أن كانت 09.7% سنة 1973 ارتفعت نسبة انحراف الأحداث إلى 17.9% سنة 1996.

ونظرا لتأثير العنف على الحياة الاجتماعية للفرد فإنه شكل هاجسا وقلقا لدى أفراد المجتمع، مما جعل طلباتهم تتزايد للحصول على معلومات حول العنف، خاصة الطلبات التي تقدم بها الشباب وعائلاتهم.

7–4– دراسة بشير معمرية وإبراهيم ماحي: أبعاد السلوك العدواني وأزمة الهوية لدى الشباب الجامعي.(2003)[1]

- **أهداف الدراسة:**

جاءت هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

– التعرف على أبعاد السلوك العدوان الأكثر انتشارا بين شباب الجامعة.

– التعرف على الفروق بين الجنسين في أبعاد السلوك العدواني.

– التعرف على العلاقة بين السلوك العدواني وتحقيق هوية الأنا لدى شباب الجامعة من الجنسين.

– التعرف على الفروق بين الجنسين في مراحل النمو النفسي الاجتماعي.

- **الإجراءات المنهجية:**

أجرى الباحثان هذه الدراسة في كل من جامعتي باتنة والجزائر. حيث تكونت عينة الدراسة من 220 طالبا وطالبة (115 طالب و105 طالبة) من 6 كليات مختلفة، كما استخدمت في هذه الدراسة أداتين الأولى: استبيان السلوك العدواني والثانية: استبيان مراحل النمو النفسي الاجتماعي.

- **نتائج الدراسة:**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

– جاء ترتيب أبعاد السلوك العدواني لدى عينة الذكور كما يلي: الغضب والعدوان اللفظي والعداوة والعدوان البدني، ولدى عينة الإناث: الغضب، العداوة، العدوان اللفظي، العدوان البدني.

---

[1] بشير معمرية وإبراهيم ماحي: أبعاد السلوك العدواني وأزمة الهوية لدى الشباب الجامعي، الملتقى الدولي الأول المعنون بـ: العنف والمجتمع. بسكرة. 09-10 مارس 2003. ص ص:331-369.

- الفروق بين الذكور والإناث دالة عند مستوى 0.01 في العدوان البدني والعدوان اللفظي والدرجة الكلية لصالح الذكور، وغير دالة في الغضب والعداوة.
- الفروق بين الذكور والإناث في مراحل النمو النفسي الاجتماعي لم تكن دالة إحصائيا.

جاءت معاملات الارتباط بين أبعاد السلوك العدواني والهوية كما يلي:

- لدى عينة الذكور دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 بين الغضب والهوية في الاتجاه السلبي، وغير دالة بين الهوية وكل من العدوان البدني و والعدوان اللفظي والعداوة والدرجة الكلية.
- لدى عينة الإناث جاءت معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 بين الهوية وكل من الغضب والعداوة والدرجة الكلية في الاتجاه السلبي، وعند مستوى 0.05 بين الهوية والعدوان اللفظي في الاتجاه السلبي وغير دالة بين الهوية والعدوان البدني.
- لدى العينة الكلية جاءت معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى 0.01 بين الهوية وكل من الغضب والعداوة والدرجة الكلية في الاتجاه السلبي، وغير دالة بين الهوية وكل من العدوان البدني و العدوان اللفظي.

7-5- دراسة جابر نصر الدين وإبراهيمي الطاهر: العنف الرمزي في ضوء الكتابات الحائطية (دراسة وصفية تحليلية)،(2003)[1]

- **أهداف الدراسة:**

تأتي أهداف هذه الدراسة منصبة على دراسة جانب من جوانب ظاهرة العنف التي صارت شائعة التداول، وذلك من خلال كشف حقيقتها وتقديم الشخصيات التي من شأنها المساعدة في صناعة القرارات الوقائية والعلاجية المناسبة وهو جانب لم ينل حظه من الدراسات والمتمثل في العنف الرمزي من خلال الكتابات الحائطية التي يُعَبر من خلالها فاعلوها على عنفهم عبر ما يكتبونه أو يرسمونه.

كما سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة الكشف على مظاهر العنف الرمزي من خلال الكتابات الحائطية، ولتحقيق أهداف الدراسة انطلقا الباحثان من مجموعة من التساؤلات أهمها:

- ما هي مواضع العنف الرمزي في الكتابات الحائطية داخل الجامعة والإقامات الجامعية وما هي دلالاتها السيكو اجتماعية ؟

1 جابر نصر الدين وإبراهيمي الطاهر: المرجع السابق. ص ص: 298-330.

- ما هي الدلالات السيكو اجتماعية لمواضيع العنف الرمزي للكتابات الحائطية لمحيط مؤسسات التعليم الثانوي والاكمالي؟.
- ما هي الدلالات السيكو اجتماعية لمواضيع العنف الرمزي للكتابات الحائطية بالأحياء السكنية؟

- **إجراءات الدراسة:**

استخدما الباحثان في عينة الدراسة مجموعة من الصور من مجالات عمرانية مختلفة، تم معاينتها والتقاط بعضها بطريقة عشوائية، كما اعتمدا الباحثان في أدوات الدراسة على الملاحظة وذلك بالاستعانة بالطلبة الذين توزعوا على مجال المعاينة بمدينة بسكرة مزودين بآلة تصوير، وكانوا يلتقطون صور للكتابات من الجدران والأبواب بما في ذلك الأحياء الجامعية.

- **نتائج الدراسة:**

- أغلب مواضيع العنف في الكتابات الحائطية في مرافق الجامعة ومحيطاتها تتعلق بممارسة التخريب للمرافق وإتلافها تليها تباعا مواضيع تتعلق بالقتل والإجرام والموت ثم تليها مع التساوي في التكرارات الشغب المرتبط بالملاعب الرياضية والمواضيع السياسية ومواضيع الغرام والحب والجنس.
- بينت نتائج الدراسة فيما يتعلق بمواضيع رموز الكتابة الحائطية في محيط المؤسسات التعليم الثانوي والاكمالي، بأن المواضيع الغرامية في وسط هذه الشريحة من الشباب جاءت في المرتبة الأولى التي تعبر عن مدى استفحال المغريات داخل الواقع المدرسي، ثم تليها بعد ذلك بالتساوي في التكرارات كل من مواضيع التذمر من الوضع والرغبة في الهجرة، ثم المواضيع السياسية ومواضيع الموت وأخيرا مواضيع الغيرة والكراهية.

6-7- دراسة علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري.(2004)[1]

سعى الباحث في دراسته هذه إلى محاولة الوصول إلى إيجاد مقاربة سوسيولوجية لدراسة وتحليل ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري، وبالتالي محاولة فهم الظاهرة، بعيدا عن التصورات التقنوية والتبسيطية لقضايا العنف بالمجتمع الجزائري، وتجنبا للتصورات التي تحيل على مستوى مرجعيتها إلى اختباريه ضيقة، تختزل الواقع المتعدد والمتغير في بعض جوانبه ومكانته وأبعاده، مما يفقدها النظرة الشمولية للواقع المبحوث.

[1] علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقاربة سوسيولوجية، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، 2004.

ويرى الباحث أن الطرح الفج لإشكالية العنف في المجتمع الجزائري أدى إلى مآلات سلبية تجلت في الترويج لدوغمائية تبسيطية واهمة أوقعت الكثير من المهتمين في تحريفية فجة وساذجة للواقع طالت النظر والتصور، كما اخترقت مجال الممارسات العلمية، ويرى الباحث كذلك أنه إذا التقت جميع المناهج في توصيفها للمجتمع الجزائري، والدولة والمؤسسات الناتجة عنه، بأنها حشد من جماعات المصالح وعصبيات متعايشة تحكمها أعراف التقاليد، ولكن هذه المناهج ذاتها عند وصف الممارسات العنيفة وتحديد أولويات الأسباب فهي مسألة معقدة جدا، وهي حقل خصب للاجتهادات المنهجية على مختلف الأصعدة.

وانطلاقا من اعتبارات منهجية – حسب الباحث – يمكن أن تصنف دراسته من حيث نوعيتها أو نمطها من قبل تلك الدراسات والبحوث المصنفة في خانة البحوث والدراسات النظرية التحليلية، وهذه الدراسة يمكن وصفها بأنها بحث تحليل ونقدي للأسس والخلفيات والتصورات الفكرية والإيديولوجية التي يتأسس عليها خطاب العنف، وأفعاله في المجتمع الجزائري، والدراسة من حيث حدودها يمكن اعتبارها مقاربة استكشافية، وبالتالي فهذه الدراسة لا تنطلق من فرضيات مدققة ومعلنة، بل من فرضيات ضمنية أو مضمرة.

ونظرا للتغيرات المتلاحقة في المجتمع الجزائري، فالباحث وجد نفسه مجبرا عند القيام بعملية التفكير، وممارسة النقد في دراسته لظاهرة العنف في المجتمع الجزائري، أن لا يضع حدودا بين الاجتماع والسياسة والتاريخ، والسبب هو أن مشكلة العنف – حسب رأي الباحث – لا تحمل طابعا أكاديميا فقط بل تحمل طابعا سياسيا له صلة وثيقة بالاقتصاد، والقانون، والتاريخ، والأخلاق، وعلم النفس، والموازين العالمية والثورة العلمية، والتكنولوجية.

وكان الباحث قد قدم مجهودات علمية معتبرة في إشكالية مفهوم تحديد العنف، وعلاقته ببعض المصطلحات القريبة الدلالة منه كالعدوان، الاعتداء، الانتقام... وحاول من خلال سرد المقاربات النظرية في تفسير ظاهرة العنف أن يضع أسسا علمية معتبرة أملا منه في الوصول إلى مقاربة سوسيولوجية للعنف في المجتمع الجزائري.

أبرز الباحث من خلال دراسته المحاور العامة لحدوث، وبروز ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري، والتي يمكن الاعتماد عليها في تحليل وتفسير هذه الظاهرة، وتمثلت هذه المحاور في:

- التغيرات البنيوية وإعادة تشكيل الحقل الاجتماعي الجزائري، خلال الفترة الاستعمارية، وفي فترة الاستقلال " ما بعد 1962".

- الأفعال العنيفة تجاه العوائق التي تحول دون تلبية الحاجات، ومن أبرز العوائق التي ذكرها الباحث:
- انعدام العدالة التوزيعية للثروة.
- التعبئة الاجتماعية وممارسة العنف.
- الانقسامات المتعددة وصراع الهويات والتي تمثلت في:
- ممارسة الحرب على الآخر كأداة لحفظ الهوية.
- الخطاب الديني وفعاليته في مواجهة أزمة المعنى.
- قيام السلطة على العنف والانقسام الاجتماعي.

7-7- دراسة فهد علي عبد العزيز الطيار: العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية.(2005)[1]

- **أهداف الدراسة:**

انطلق الباحث في الدراسة من خلال طرح التساؤل التالي: ما العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية؟.

وقد جاءت هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على أنماط السلوك السائدة في العنف المدرسي عند طلاب المرحلة الثانوية.
- التعرف على دور التنشئة الأسرية في العنف المدرسي.
- التعرف على دور المستوى الاقتصادي للأسرة في العنف المدرسي.
- التعرف على دور مجموعة الرفاق في العنف المدرسي.
- التعرف على دور الوضع الاجتماعي للأسرة في العنف المدرسي.
- التعرف على دور المستوى التعليمي للأسرة في العنف المدرسي.
- التعرف على دور البيئة المدرسية في العنف المدرسي.

- **الإجراءات المنهجية:**

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات، كما طبق الإستبانة كأداة لجمع البيانات تكونت من سبعة محاور لتحقيق أهداف الدراسة، وقد قام الباحث باختيار عينة عشوائية بسيطة بنسبة 5% من طلاب المرحلة الثانوية بجميع

---

[1] فهد علي عبد العزيز الطيار: المرجع السابق.

مدارس شرق الرياض وعددهم 544 فردا وباختيار مدير ووكيل ومعلم ومرشد طلابي من كل مدرسة وعددهم 92 فردا.

- **نتائج الدراسة:**

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أفاد الطلاب بوجود أنماط سائدة نوعا ما في العنف المدرسي وأبرزها: الصراخ ورفع الصوت، وأفاد المدراء والوكلاء والمعلمين والمرشدين الطلابيين بأنماط العنف الأكثر شيوعا بين الطلاب وهو الجدل الكلامي الذي يؤدي إلى العنف.
- أدلى الطلاب بوجود دور متوسط للتنشئة الأسرية في العنف المدرسي، وأهمه انعدام الرقابة الوالدية، وأدلى المدراء والوكلاء والمعلمين والمرشدين الطلابيين بأهم دور للتنشئة الأسرية في العنف المدرسي والمتمثل في عدم اهتمام الأسرة بالتربية.
- أفاد الطلاب بوجود دور متوسط للمستوى الاقتصادي للأسرة في العنف المدرسي وفي مقدمته الفوارق الاقتصادية والمعيشية بين طلاب المدارس، وأفاد المدراء والوكلاء والمعلمين والمرشدين الطلابيين بأهم دور للمستوى الاقتصادي للأسرة في العنف المدرسي والمتمثل في ارتفاع العنف عند قليلي الدخل لعدم مبالاتهم بما يحدث لهم.
- أدلى الطلاب بوجود دور متوسط لجماعة الرفاق في العنف المدرسي، وعلى رأسه "محاولة كسب ود الرفاق" وأدلى المدراء والوكلاء والمعلمين والمرشدين الطلابيين بأهم دور لجماعة الرفاق في العنف المدرسي "تعلم العنف والسلوك السيئ غالبا من الصحبة ورفاق السوء".
- أفاد الطلاب بوجود دور متوسط إلى حد ما للوضع الاجتماعي للأسرة في العنف المدرسي، وأبرزه "كثرة المشاكل العائلية". وأفاد المدراء والوكلاء والمعلمين والمرشدين الطلابيين بأهم دور للوضع الاجتماعي للأسرة في العنف المدرسي " ارتفاع معدل العنف لدى الطلاب أصحاب الوضع الاجتماعي المتدني وذلك بسبب الغيرة".
- أدلى الطلاب بوجود دور متوسط للمستوى التعليمي للأسرة في العنف المدرسي وأهمه "انخفاض المستوى التعليمي للأسرة مما يؤدي إلى ضعف التحصيل الدراسي والرسوب المتكرر". وأدلى المدراء والوكلاء والمعلمين والمرشدين الطلابيين بأهم دور للمستوى التعليمي للأسرة في العنف المدرسي " الأسرة المتعلمة يكون الأولاد أكثر ميولا للعلم والعقل والتعلم بسبب الأسلوب التربوي والتربية الحديثة، والعكس صحيح".

- أفاد الطلاب بوجود دور متوسط للبيئة المدرسية في العنف المدرسي، وعلى رأسه "عدم وجود أماكن مجهزة للترويح وممارسة الأنشطة الرياضية." وأفاد المدراء والوكلاء والمعلمين والمرشدين الطلابيين بأهم دور للبيئة المدرسية في العنف المدرسي " عدم التعاون بين الطلاب والمدرسين ".

7-8- دراسة فوزي أحمد بن دريدي: العنف لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية.(2007)[1]

- **أهداف الدراسة:**

انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها ما واقع العنف وما تمثلاته وعوامله في المرحلة الثانوية في الجزائر؟

وتفرع عن هذا السؤال المركزي مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

- كيف يتمظهر العنف في المرحلة الثانوية في الجزائر؟.
- ما عوامل العنف في المرحلة الثانوية في الجزائر؟.
- ما تمثلات تلاميذ المرحلة الثانوية للعنف ؟.

- **الإجراءات المنهجية**

كان الباحث قد اعتمد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، مع الاعتماد على أداة بحثية رئيسية وهي الاستبيان، أما عينة الدراسة فكانت عينة عشوائية منتظمة شملت ثلاث مستويات دراسية هي السنة الأولى ثانوي السنة الثانية ثانوي، السنة الثالثة ثانوي، وكان المجال المكاني للدراسة ثاويتين بولاية سوق أهراس (شرق الجزائر)، وكان حجمها قد بلغ 180 تلميذا.

- **نتائج الدراسة:**

- ظهرت الأشكال المختلفة للعنف في المؤسستين كما يلي:

أ- عنف مادي تمثل في:

- التعرض لهياكل المؤسسة من خلال تخريبها.
- الاعتداء بين التلاميذ بعضهم على بعض.
- تعرض التلميذ للأستاذ بالضرب.
- تناول السجائر والمخدرات كعنف مادي موجه نحو الذات.

[1] فوزي أحمد بن دريدي: المرجع السابق.

ب- عنف لفظي تمثل في:

- تعرض التلميذ لأحد الأساتذة بالشتم.
- تعرض التلميذ للإهانة من أحد الأساتذة.
- الظروف الاجتماعية والاقتصادية السلبية لها تأثير على توجه التلاميذ نحو العنف.
- الظروف المدرسية السلبية تسهل ظهور أنماطا غير متكيفة مع المؤسسة التربوية، وبالتالي تؤدي إلى العنف من طرف التلاميذ.
- كما أظهرت نتائج الدراسة أن التلاميذ يميلون إلى تكوين تمثل إيجابي للعنف.

7-9- دراسة تهاني محمد عثمان منيب وعزة محمد سليمان: العنف لدى الشباب الجامعي.(2007)[1]

- **أهداف الدراسة:**

من أبرز الأهداف التي عملتا الباحثتان على إبرازها من خلال هذه الدراسة هي:

- التعرف على طبيعة سلوك العنف لدى الشباب الجامعي بأبعاده المختلفة.
- السعي إلى التعرف على الدوافع النفسية والاجتماعية التي تقف وراءه.
- التحقق من وجود علاقة ارتباطية بين سلوك العنف بأبعاده المختلفة، ومتغيرات الاغتراب والمستوى الاجتماعي والاقتصادي.

- **الإجراءات المنهجية:**

انطلقتا الباحثتان من إشكالية العنف لدى الشباب الجامعي وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية الاجتماعية التي تؤثر فيه، الأمر الذي سيساعد على التنبؤ بأكثر هذه المتغيرات تأثير في الظاهرة.

ويمكننا تصنيف هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، حيث اعتبر لدى الشباب هو المتغير التابع، واعتبرت الدوافع المسببة للعنف والاغتراب، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي والمستوى الثقافي متغيرات مستقلة.

وتكونت العينة الأساسية للدراسة من الطلاب وطالبات، من أقسام مختلفة من كلية التربية الجامعية بجامعة عين شمس وكان قوامها 300 فرد، بواقع 105 طالبا، و195 طالبة تراوحت أعمارهم الزمنية بين 19 و23 عاما.

1 تهاني محمد عثمان منيب وعزة محمد سليمان: العنف لدى الشباب الجامعي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

- **نتائج الدراسة:**

من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- لقد كانت أهم دوافع العنف لدى الشباب مرتبة كما يلي على التوالي، الدوافع المتعلقة بالجوانب النفسية، ثم الدوافع الأسرية والاقتصادية، يليها الدوافع المتعلقة بالجوانب الإعلامية الدينية، والدوافع التربوية الثقافية.
- كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائية بين الدرجة الكلية للعنف والاغتراب والمستوى الثقافي، حيث كانت قيم معاملات الارتباط دالة إحصائية عند مستوى 0.01.
- هناك علاقة انحدارية دالة إحصائيا عند المستوى 0.01 ويمكن من خلالها التنبؤ، فالمتغيرات المستقلة المجتمعة والمتمثلة في السن والاغتراب والدوافع والمستوى الثقافي للأسرة والمستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة ذات علاقة خطية بالمتغير التابع وهو العنف، حيث جاءت قيمة **ف** الدلالة عند المستوى 0.01 وبالتالي توفر شروط الانحدار.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدى عينة الإناث، بينما يتضح وجود علاقة انحدارية دالة إحصائيا عند مستوى 0.01 لدى عينة الذكور، وهي علاقة انحدارية يمكن من خلالها التنبؤ بأن متغيرات المستقلة للدراسة مجتمعة ذات علاقة خطية بالمتغير التابع.
- أبرزت الدراسة أن متغيرات السن والاغتراب والدوافع والمستوى الثقافي والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لدى عينة الإناث ذات قدرة تنبؤية ضعيفة وغير دالة إحصائيا في احتمالية قيام الإناث بسلوكيات العنف.

7-10- دراسة "يحي أحمد العلي" وآخرون: العنف الجامعي دراسة لأسباب العنف الطلابي في الجامعة الهاشمية من وجهة نظر الطلبة.(2007)[1]

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب الرئيسية لحدوث العنف الطلابي بين طلبة الجامعة الهاشمية من وجهة نظرهم، وتحليل هذه الأسباب من خلال ربطها بعدد من المتغيرات المستقلة وتحديدا فقد جاءت الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

[1] يحي أحمد العلي وآخرون: العنف الجامعي دراسة لأسباب العنف الطلابي في الجامعة الهاشمية من وجهة نظر الطلبة، مجلة شؤون اجتماعية، مج 27، عدد 106، الإمارات، 2010، ص ص: 127-152.

- التعرف على أسباب حدوث العنف الطلابي بين الطلاب من وجهة نظرهم.
- التعرف على أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادي والديمغرافية في حدوث العنف الطلابي.
- التعرف على العلاقة بين المتغيرات المستقلة وأسباب العنف.

- **الإجراءات المنهجية:**

أجرى الباحثون هذه الدراسة بجامعة الهاشمية في الفصل الأول للموسم الجامعي 2007/2006 حيث بلغ حجم العينة 793 طالبا وطالبا من مختلف معاهد وكليات الجامعة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على الاستمارة كأداة لجمع البيانات لتحقيق أهداف الدراسة، واشتملت الاستمارة على ثلاث أجزاء:

الجزء الأول: وتضمن مجموعة من الأسباب تركزت على قياس الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ...إلخ.

الجزء الثاني: هدفت إلى التعرف على توجيهات الطلبة والسلوكات المختلفة التي يقومون بها عند مشاهدتهم للعنف والمكانة الاجتماعية الأهم لهم داخل الجامعة وما هي الحلول التي يعتقدون أنها ناجحة لحل مشكلة العنف داخل الجامعة.

الجزء الثالث: فقد تضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة مثل: الجنس، السنة الدراسية، دخل الأسرة ...الخ، إضافة إلى سؤال مفتوح للتعرف على الحلول التي يقترحها الطلبة لمعالجة العنف الجامعي بين الطلبة.

- **نتائج الدراسة:**

- تعود أسباب العنف الطلابي في الجامعة الهاشمية إلى انتشار ظاهرة التعصب العشائري بين الطلبة. والتي تمثل ثقافتهم وبدورها تعكس ثقافة المجتمع وكذلك إلى الصحبة السيئة وإلى ضعف الوازع الديني والأخلاقي والشعور بعدم المساواات في تطبيق القانون.
- كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أسباب العنف تعزى لمتغير الجنس إذ بنيت نتائج الدراسة أن المشكلات الأسرية والفشل الدراسي المتكرر والظروف المالية من أكثر أسباب العنف الطلابي.

- اختلفت آراء الطلبة حول أسباب العنف باختلاف سنواتهم الدراسية بوجود فروق دالة إحصائيا بين متغير السنة الدراسية للطالب والعنف، يعود إلى اختلاف معدلات الطلبة الذين يشاركون في العنف.
- تُعد التوجهات السياسية للطلبة ذات أثر في تفسيرهم للأسباب العنف، فأصحاب الاتجاه الإسلامي يرون أن ضعف الوازع الديني سبب للعنف، والمحافظون يعتقدون أن سبب العنف يعود لعدم معرفة الطلبة بحقوقهم وواجباتهم المنصوص عليها في الدستور أصلا.

7-11- دراسة معتز سيد عبد الله: العنف في الحياة الجامعية: مظاهره وأسبابه وسبل مواجهته. (2008)[1]

- **أهداف الدراسة:**

تمثلت أهداف الدراسة الحالية إلى الوقوف على ما يلي:

- طبيعة السلوك العنيف لدى طلاب وطالبات الجامعة.
- طبيعة إدراك طلاب وطالبات الجامعة لأسباب العنف ومظاهره وكيفية معالجته.
- متغيرات الشخصية التي تنبئ بالسلوك العنيف لدى طلاب وطالبات الجامعة.

- **الإجراءات المنهجية:**

أراد الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة على مجموعة من التساؤلات أهمها:

- ما طبيعة السلوك العنيف لدى طلاب وطالبات الجامعة ؟.
- هل توجد علاقة بين السلوك العنيف ومتغيرات الشخصية لدى طلاب وطالبات الجامعة؟.
- هل يمكن لمتغيرات الشخصية التي تنبئ بالسلوك العنيف لدى طلاب وطالبات الجامعة ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة صاغ الباحث مجموعة من الفروض أهمها:

- يتميز السلوك العنيف لطلاب وطالبات الجامعة بمستويات منخفضة الشدة.
- يوجد ارتباط دال بين السلوك العنيف ومتغيرات الشخصية لدى طلاب وطالبات الجامعة.
- يمكن لمتغيرات الشخصية أن تنبئ بالسلوك العنيف لدى طلاب وطالبات الجامعة.

كما استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، واعتمد على عينة قوامها 595 بمتوسط عمري مقداره 21 عاما لعينة من الطلاب وبمتوسط 20.68 عاما لعينة من

[1] معتز سيد عبد الله: العنف في الحياة الجامعية: مظاهره وأسبابه وسبل مواجهته، مجلة دراسات عربية في علم النفس، مج 7، عدد 3، مصر، 2008، ص ص: 637 - 684.

الطالبات، أما أدوات الدراسة فقد تكونت من مجموعة من المقاييس تشمل فئتين هما: مقاييس العنف (السلوك العنيف، وإدراك عنف ممثلي السلطة، وإدراك أسباب العنف ومظاهره) ومقاييس الشخصية: (تقدير الذات، الثقة الاجتماعية ، الغضب ...الخ)

- **نتائج الدراسة:**

- هناك مظهرين أساسيين مرتبطين ارتباطا قويا هما العنف المادي والعنف المعنوي وأن كافة مظاهر العنف بمظهريه –المادي والمعنوي- كانت منخفضة الشدة بدرجة واضحة لدى كل من طلاب وطالبات الجامعة.
- هناك مجموعة من سمات الشخصية أو متغيراتها الأساسية المحددة للسلوك العنيف في الحياة الجامعية، حيث هناك ارتباط ايجابي بين السلوك العنيف وكل من التعصب والغضب والبحث عن الإثارة والارتباط السلبي بين السلوك العنيف وكل من تقدير الذات وتوكيد الذات).
- من أسباب العنف في الحياة الجامعية عدم وجود فرص عمل للطلاب بعد التخرج وضغوط الحياة التي يعيشونها بالإضافة إلى افتقار الحوار العلمي بينهم وبين الأساتذة.
- تتمثل مظاهر العنف لدى الطلاب في الانحراف السلوكي وتدهور المستوى الدراسي والمشادات الكلامية.
- سبل علاج العنف هي التغلب على الأسباب وذلك بتوفير المساواة والعدالة بين الطلاب والقضاء على الفساد في الجامعة وتوفير فرص العمل بعد التخرج.

7-12- دراسة ليث محمد عياش: سلوك العنف وعلاقته بالشعور بالندم.(2009)[1]

- **أهداف الدراسة:**

- تهدف هذه الدراسة إلى قياس سلوك العنف لدى طلبة الجامعة والتعرف على دلالة الفروق في درجات سلوك العنف لدى أفراد عينة وفق متغيري الجنس والتخصص.
- تهدف أيضا إلى قياس الشعور بالندم لدى طلبة الجامعة والتعرف على دلالة الفروق في درجات الشعور بالندم لدى أفراد عينة وفق متغيري الجنس والتخصص.
- قياس مستوى الأحكام الخلقية لدى طلبة الجامعة والتعرف على دلالة الفروق في درجات مستوى الأحكام الخلقية لدى أفراد عينة وفق متغيري الجنس والتخصص.

[1] ليث محمد عياش: سلوك العنف وعلاقته بالشعور بالندم، دار صفاء للنشر والتزيع، ط1، عمان، 2009.

- **الإجراءات المنهجية:**

اعتمد الباحث على طلبة جامعتي بغداد والمستنصرية من مستويات مختلفة (ثانية وثالثة ورابعة جامعي) ذكورا وإناث كعينة للدراسة، والتي أجريت في العام الدراسي 2008/2007 حيث بلغ عدد طلبة أفراد العينة 45120 طالبا منهم 22354 ذكرا و 45120 أنثى.

ولغرض تحقيق أهداف البحث استخدم الباحث كل من مقياس سلوك العنف ومقياس الشعور بالندم واختبار لقياس الأحكام الخلقية.

- **نتائج الدراسة:**

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

- أن عينة البحث غير عنيفين، فهم لم يتأثروا بصور العنف اليومية وهذه الحالة إيجابية.
- أن عينة البحث تتميز بمستوى عالي بالشعور بالندم.
- أن أفراد عينة البحث متمسكون بالقانون ورغبتهم في سيطرة القانون على الجميع.
- قوة الضمير عند الطالب الجامعي ذات مستوى عالي والتي تتمثل بشخصية أخلاقية، يتميز بها الطالب العراقي والمتمثلة في الشعور بالندم.
- عدم وجود علاقة بين سلوك العنف والأحكام الخلقية لعينة الدراسة.

وفي الأخير اختتم الباحث دراسته بمجموعة من التوصيات نذكر أهمها:

- تعزيز حالة اللاعنف عند الطلبة الجامعيين وتعزيزها بشكل عام، لتبقى سارية المفعول من خلال تعزيز المناهج الدراسة بالمفاهيم التربوية التي من شأنها أن تعزز هذه الظاهرة.
- توجيه الطلبة والأساتذة وكل عمال العمل الإداري الجامعي للتعاون فيما بينهم لخلق حالة من حالات تعزيز الذات للطالب الجامعي لتعميق ثقافة التسامح لديهم.
- الاهتمام بالأنشطة والبرامج الاجتماعية والثقافية والرياضية من أجل تعميق روح التعاون بين الطلبة.
- ضرورة تعزيز الجانب الأخلاقي لدى الطالب من خلال عقد الندوات والمؤتمرات في الجامعات من خلال التأكيد على القيم الخلقية السامية التي يتمتع بها التراث العربي الإسلامي، وقد أنهى الباحث دراسته بحَثْ الباحثين على إجراء دراسة مماثلة على شرائح اجتماعية أخرى (كطلبة المرحلة الإعدادية) من أجل المقارنة بينها وبين الدراسة الحالية.

7-13- دراسة نافذ يعقوب: أسلوب التفكير السائد وعلاقته بمستوى الميل إلى العنف لدى عينة من طلبة الكليات جامعة الملك خالد في بيشة (المملكة العربية السعودية). (2010)[1]

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى أساليب التفكير السائدة لدى طلبة كليات جامعة الملك خالد. وكذلك مستوى الميل إلى العنف لديهم ومدى علاقة كل من أسلوب التفكير ومستوى الميل إلى العنف لدى أفراد العينة حيث انطلق الباحث من الأسئلة الآتية:

- ما أسلوب التفكير السائد لدى طلبة جامعة الملك خالد.
- ما مستوى الميل إلى العنف لدى طلبة جامعة الملك خالد.
- هل توجد علامة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين أسلوب التفكير السائد ومستوى الميل إلى العنف لدى طلبة كليات جامعة الملك خالد.
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في قوة العلاقة الإرتباطية بين أسلوب التفكير السائد ومستوى الميل تعزى لاختلاف الجنس والتخصص.

- **الإجراءات المنهجية:**

أجرى الباحث هذه الدراسة في مدينة بيشة على عينة تتكون من 245 طالبا منهم 166 طالبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية من أربع كليات حيث استخدم الباحث كل من مقياس التفكير ومقياس مستوى الميل إلى العنف كأدوات للدراسة.

- **نتائج الدراسة:**

من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أسلوب التفكير التنفيذي هو الأسلوب السائد لدى طلبة كليات الجامعة حيث جاء بالمرتبة الأولى من بين أساليب التفكير، وبأعلى متوسط حسابي كون أن خصائص التفكير التنفيذي تتفق مع اتجاهات طلبة الجامعة في هذه المرحلة كونهم يميلون إلى إتباع التعليمات والقواعد المنظمة لسلوكاتهم منفذين لهذه الأنظمة وإجراءاتها حرصا على مستقبلهم ورغبة في تحقيق أهدافهم من خلال تقيدهم بهذه التعليمات المعِدَّة سلفا من خلال إدارات هذه الجامعات.

[1] نافذ يعقوب: أسلوب التفكير السائد وعلاقته بمستوى الميل إلى العنف لدى عينة من طلبة الكليات جامعة الملك خالد في بيشة (المملكة العربية السعودية)، المجلة العربية للتربية، مج 30، عدد 1، تونس، 2010، ص ص: 103-149.

- كما أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الميل إلى العنف كان منخفضا وعلى جميع مجالات الميل إلى العنف، وقد يعزى هذا إلى أن الجامعة تعمل على تنمية طلبتها علميا وثقافيا واجتماعيا وسلوكيا بما يتناسب مع أهدافها التربوية والتعليمية من خلال الأنظمة والقوانين التي تستخدمها عند التعامل مع طلبتها داخل الحرم الجامعي.
- وجود علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائيا بين كل من الأسلوب التنفيذي والتشريعي، والهرمي، والخارجي والتحرري والمحلي ومستوى الميل إلى العنف .
- عدم وجود فروق في قوة العلاقة الارتباطية بين أسلوب التفكير السائد ومستوى الميل إلى العنف يعزى لاختلاف التخصص.
- وجود فروق في قوة العلاقة الارتباطية بين أسلوب التفكير ومستوى الميل إلى العنف يعزى لاختلاف الجنس ولصالح الذكور.

وقد قدم الباحث بعض التوصيات أهمها:

- العناية بتنمية أساليب التفكير وخاصة الأسلوب التنفيذي وتوظيف هذا الأسلوب مع ما تتطلبه المرحلة الجامعية بهدف إيجاد بيئة تعليمية بعيدة عن العنف.
- توفير برامج تدريبية تمكن الطلبة من امتلاك مهارات الحوار والمناقشة وضبط الانفعالات مما يقلل من ردود الفعل اللفظية لديهم.
- تشجيع الطلبة على المشاركة في الأنشطة الجماعية التي تنمي مهارات التواصل مع الآخر.
- إجراء المزيد منن الدراسات حول أساليب التفكير، وعلاقتها بمستوى الميل إلى العنف في بيئات عربية أخرى نظرا إلى قلة الدراسات في هذا المجال.

7-14- دراسة صفاء صديق خريبة: العلاقة بين العنف والانتماء لدى طلبة الجامعة.(2011)[1]

- **أهداف الدراسة:**

من أبرز الأحداث التي عملت الباحثة على إبرازها من خلال هذه الدراسة هي التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية بين العنف والانتماء لدى طلاب وطالبات الجامعة من أفراد عينة الدراسة، والسعي إلى التعرف على مدى تأثير كل متغير على الآخر وفقا لمتغيرات الدراسة (النوع، طبيعة

1 صفاء صديق خريبة: العلاقة بين العنف والانتماء لدى طلبة الجامعة، مجلة دراسات عربية في علم النفس، مج 10، ع 4، مصر، 2011، ص ص: 641- 699.

الكلية، نظرية – علمية)، إضافة إلى إمكانية التنبؤ بالعنف من خلال الأبعاد الفرعية لمقياس الانتماء لدى الشباب الجامعي.

- **إجراءات الدراسة:**

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي والمقارن وهذا بغرض اكتشاف العلاقات الارتباطية بين العنف والانتماء.

تكونت عينة الدراسة من 350 طالبا وطالبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية من طلاب وطالبات من كليتي الآداب والطب البيطري بجامعة الزقازيق والتي تتراوح أعمارهم من 20 إلى 22 سنة، أما الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على مقياس العنف ومقياس الانتماء لدى الشباب الجامعي.

- **نتائج الدراسة:**

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- وجود فروق دالة إحصائيا في درجة العنف لدى أفراد العينة تعزى للنوع (ذكور/إناث).
- وجود فروق دالة إحصائيا في درجة الإنتماء لدى أفراد العينة تعزى للنوع (ذكور/إناث).
- وجود فروق دالة إحصائيا في درجة العنف لدى أفراد عينة الدراسة تعزى لنوع الكلية (علمية/نظرية).
- وجود علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين العنف والانتماء لدى أفراد عينة الدراسة.
- يمكن التنبؤ بالعنف من الأبعاد الفرعية لمقياس الانتماء لدى الشباب الجامعي.

وفي الأخير اقترحت الباحثة جملة من التوصيات نذكر منها:

- استعادة الأسرة لدورها الرئيسي في التنشئة السوية للأبناء والمساهمة الإيجابية وفتح باب الحوار الدائم لتعزيز الانتماء الأسري.
- الاهتمام بوضع برامج وخطط مدروسة ومتابعة جيدة للمؤسسات التعليمية (مدرسة، جامعة) لما لها من أهمية كبيرة في النمو النفسي والمعرفي والاجتماعي والسياسي والديني من خلال المعلم أو الأستاذ الجامعي ودوره في احتواء الشباب.
- الاهتمام بوسائل الإعلام سواء كانت سمعية أو مرئية أو مقروءة، وكيفية توظيف البرامج لتهيئة المناخ الملائم لتعزيز الانتماء الإيجابي للوطن.

- إنجاز دراسات تبحث في الكشف العلاقة بين العنف والانتماء في أعمار مختلفة، وذلك لقصور مثل هذه الدراسات في الوطن العربي، حتى يتم الوقوف على كيفية مقاومة العنف بتعزيز الانتماء.

- **التعليق على الدراسات السابقة ومدى الاستفادة منها:**

من خلال عرضنا للدراسات السابقة نلاحظ مجموعة من النقاط نلخصها فيما يلي:

- هناك مجموعة معتبرة من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع العنف لدى فئة الطلبة الجامعيين مثل دراسة "نافذ يعقوب" حول أسلوب التفكير وعلاقته بمستوى الميل إلى العنف، ودراسة: ليث محمد عياش التي كانت حول سلوك العنف وعلاقته بالشعور بالندم، ودراسة بشير معمرية وإبراهيم ماحي حول: أبعاد السلوك العدواني وأزمة الهوية لدى الشباب الجامعي ... الخ بحيث ستفيد هذه الدراسات الباحث في كيفية التعامل مع عينة دراسة كونها تماثل عينات الدراسات السابقة.
- اعتماد أغلب الدراسات فيم يخص الأدوات المستخدمة في دراساتهم على كل من الاستبيان والمقابلة والتي ستساعد الباحث في الدراسة الحالية على اختيار وانجاز أدوات بحثه بطريقة تتماشى مع المنهجية العلمية وتحقق الأهداف المنشودة للبحث.
- تطرقت أغلب الدراسات إلى موضوع العنف من خلال الأسباب المؤدية والصور المختلفة التي يمكن أن يظهر بها أو يُعبر عنها وربطها ببعض المتغيرات الأخرى مثل:الشعور بالندم، أساليب التفكير، أزمة الهوية، ومتغير الانتماء ... الخ في حين تأتي دراستنا للتطرق إلى موضوع العنف من خلال التصورات الاجتماعية، وهذا يرجع إلى شح الدراسات التي تتناول موضوع العنف من هذا الجانب، وذلك على مستوى القطر العربي وعلى المستوى الجزائري خاصة، وهو الأمر الذي يزيد من أهمية الدراسة الحالية.
- إن تناول معظم الدراسات السابقة لمتغير العنف من خلال التعريف والأسباب، والمظاهر وطرق الوقاية وخاصة دراسة كل من فوزي أحمد بن دريدي التي كانت حول العنف لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية ودراسة معتز سيد عبد الله التي كانت حول العنف في الحياة الجامعية، مظاهره وأسبابه وسبل مواجهته، ودراسة: جابر نصر الدين وإبراهيمي الطاهر حول العنف الرمزي في ضوء الكتابات الحائطية ... الخ. والذي من شأنه أن يفيد الدراسات الحالية من خلال إثراء الجانب النظري لها.

- نلاحظ من خلال الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العنف لدى الطلبة الجامعيين – على حد إطلاع الباحث– أنه لا توجد دراسات أجريت على فئة الطلبة المقيمين بالأحياء الجامعية بالتحديد وهو الأمر الذي يميز أهمية الدراسة الحالية عن باقي الدراسات الأخرى.

الفصل الثاني: التصورات الاجتماعية

تمهيد

أولا: ماهية التصور

1. **لمحة تاريخية عن مفهوم التصور**
2. **مفهوم التصور**
3. **تعريف التصور**
4. **أبعاد التصور**
5. **أنواع التصورات**
6. **بعض المفاهيم المتداخلة والقريبة من مفهوم التصور**

ثانيا: ماهية التصورات الاجتماعية

1. **تعريف التصورات الاجتماعية**
2. **ميكانيزمات التصورات الاجتماعية**
3. **خصائص التصورات الاجتماعية**
4. **محتوى التصورات الاجتماعية**
5. **بنية التصورات الاجتماعية**
6. **وظائف التصورات الاجتماعية**
7. **تعديل التصورات الاجتماعية**
8. **طرق جمع محتوى التصورات الاجتماعية**

خلاصة

تمهيد

يتفاعل الفرد في المحيط الذي يعيش فيه ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية أي أن الفرد داخل الجماعة يحقق مع الآخرين فهما مشتركا للمواضيع المحيطة به من خلال بناء شكل من أشكال المعرفة الطبيعية أو العامة حول مجموعة من المواضيع، أخذا بعين الاعتبار كل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والمعيارية الخاصة بالمجتمع الذي ينتمي إليه، إلا أن هذا لا يعني أن جميع الأفراد يحملون نفس البنى المعرفية نحو تلك المواضيع كونها تخص إدراك الفرد في حد ذاته، هذا الأخير الذي يتحدد بالسياق الأيكولوجي (المحيط) الذي يعيش فيه، إلا أن تاريخ الفرد ومعتقداته وقناعاته وخبراته السابقة تحدد الجزء الأكبر في بناء المعلومات حول مختلف المواضيع.

إن الأفكار والمعتقدات التي يحملها أفراد مجتمع ما تندرج ضمن مصطلح التصورات الاجتماعية والتي تعمل على تزويد الجماعة بمختلف الأطر المعرفية، حتى يستطيع أعضائها تشكيل رؤية مشتركة للعالم من أجل تبني السلوكات والتصرفات الملائمة والتحكم في المحيط المادي والاجتماعي، ما يجعل من عملية التواصل مع الآخرين ممكنة.

إن ارتباط التصورات الاجتماعية بمجالات عديدة، جعله من المفاهيم المعقدة والمتشعبة، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل تناول هذا المفهوم بالتفصيل انطلاقا من ماهية التصور من خلال تاريخ مفهوم التصور والتعريف به وأبعاده ومن ثم أنواعه وبعض المفاهيم المتداخلة معه، وأما في الجزء الثاني من هذا الفصل سنعرض فيه أهم تعريفات الباحثين الناشطين في ميدان التصورات الاجتماعية وكذا أهم خصائصها ووظائفها...الخ.

أولا: ماهية التصور:

1- لمحة تاريخية عن مفهوم التصور:

إذا كان استخدام مصطلح ومفهوم التصور حديثا نوعا ما فإن المفهوم في حد ذاته ليس جديدا، فلقد سبق استخدامه في الحقل المعرفي الفلسفي من طرف عدة فلاسفة منهم على سبيل المثال: "إيمانويل كانط Emanuel Kant" الذي قال: إن معارفنا تتشكل من مواضيع ما هي في حقيقة الأمر إلا تصورات.

إن فكرة التصور قديمة في مجال علم الاجتماع وهي ترجع إلى مساهمة "إيميل دوركايم" التاريخية في تطوير هذا المفهوم، حيث يعتبر أول من استعمل وعرف مفهوم التصور الاجتماعي حينما قارن بين التصورات الفردية والتصورات الجماعية، وذلك في مقال مشهور له نشر في مجلة "الميتافيزيقيا والأخلاق" 1898م"، بحيث يعتبر التصورات الجماعية موضوعا مستقلا للدراسة، وأكد على خصوصية التفكير الفردي. وكما أن للتصورات الفردية خصائص تميزها حيث لا يمكن اختصارها في عملية فيزيائية – كيميائية يقوم بها المخ الذي سببها كذلك التصورات الجماعية فإنه لا يمكن اختصارها واعتبارها مجرد مجموع تصورات الأفراد الذين يشكلون ذلك المجتمع.

وبعد "دوركايم" استخدم "لوفي Bruhl-Levy" مفهوم التصورات الجماعية لدراسة الفروقات بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتحضرة، حيث يرى أن المجتمع البدائي يستدل بنفس طريقة المجتمع المتحضر، ولكن كل مجتمع ينطلق من نظريات مختلفة لتفسير الواقع.[1]

وظل مفهوم التصورات الجماعية عاما يشير إلى الأساطير والطقوس وأنواع التفكير التي تميز مجتمع ما، ونظرا لعموميته وتضمنه لكل أشكال التفكير الاجتماعي لم يعد من الممكن تمييز التصورات عن

---

[1] Moscovici. S, Psychologie sociale, Des relations à autrui, Edition NATVAW, Paris,1994 ,p14 .

الذهنيات والإيديولوجيا، فأصبح هذا المفهوم ظاهرة ولكنها غير إجرائية[1].

وبعد فترة من عدم الاستعمال، عاد مفهوم التصور الاجتماعي للوجود كأحد مباحث علم النفس الاجتماعي، وتعود الأسباب الرئيسية وراء هذا النسيان إلى هيمنة المدرسة السلوكية على علم النفس لمدة طويلة في تلك الفترة، والتي لم تكن تؤمن إلا بالسلوكيات الظاهرة والقابلة للملاحظة والقياس: كالسلوكيات اللفظية والحركية، أما الاستجابات الكامنة الضمنية وكل الأنشطة المعرفية فلم تعرها أي اهتمام، ومن بين المواضيع التي درست في تلك الحقبة مفهومي "الاتجاه والرأي" فهذين المفهومين يتصلان مع مفهوم التصور الاجتماعي، ولكنهما يختلفان عنه، فالرأي يمثل استجابة ظاهرة قابلة للملاحظة والقياس وأما الاتجاه فيستمد أصوله من علم النفس العام، وقد استعمل في البداية للتأكد من وجود علاقات بين المثيرات والاستجابات وذلك في حساب زمن رد الفعل، أما مفهوم التصور فهو أكثر تعقيدا وذلك بسبب طبيعته الكامنة، فهو عملية بناء للواقع يؤثر في آن واحد على المثير والاستجابة، فيعدل الأول ويوجه الثاني[2].

كما أشار "موسكوفيسي" إلى أن التصورات تتحدد في آن واحد بالمثير والاستجابة، وأنه: "لا توجد قطيعة (فصل) بين العالم الخارجي والعالم الداخلي للفرد أو للجماعة".

كما يعود تأخر تطور مفهوم التصور الاجتماعي إلى سيطرة النموذج الماركسي الذي يؤمن بأن إنتاج الأفكار للتصورات يرتبط بالنشاط المادي للناس، كما يؤمن بأن مفهومية آليات التدرج والمراتب ما بين أدنى وأعلى البنيات يعطي الشرعية الكاملة لدراسة هذا النمط، بحيث أن التصورات هي لغة الحياة الواقعية، ولكن مع التطور الذي عرفه كل من علم النفس المعرفي وعلم اجتماع المعرفة، بدأ هذا المفهوم يأخذ مكانة له في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، التاريخ، وعلم النفس الاجتماعي، وهذا التطور النوعي لمفهوم التصور الاجتماعي حدث في ميدان علم النفس الاجتماعي على يد "موسكوفيسي" الذي درس

---

[1] سليمان بومدين: التصورات الاجتماعية للصحة والمرض في الجزائر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة منتوري- قسنطينة،2004، ص12.

[2] نفس المرجع: ص 13.

تطورات الجماعات المختلفة للتحليل النفسي، ونشرت نتائج دراسته في كتابه: "التحليل النفسي، صورته و جمهوره la psychanalyse son image et son publique عام 1961م.

لقد أراد "موسكوفيسي" في دراسته الرائدة إعادة صياغة مفهوم التصورات الاجتماعية ووضعه في إطار مختلف نظريا ومنهجيا عما جاء به "دوركايم" حيث ركز على المظهر الدينامي للتصورات الاجتماعية، كان هدفه من البحث فهم وتحليل كيف تنتشر ظاهرة جديدة في ثقافة معينة داخل المجتمع وطبيعة التغيرات التي تطرأ على هذه السيرورة، وكيف تغير بدورها نظرة الأفراد عن أنفسهم وعن العالم الذي يعيشون فيه.

وبذلك اتسع مجال البحث حول التصورات أكثر فأكثر، واهتم به العديد من الباحثين على اختلاف خلفياتهم النظرية وطرقهم المنهجية، ليتطور في العديد من المجالات العلمية الأخرى ابتداء من علم النفس الاجتماعي إلى التربية والصحة والعلوم الاجتماعية والعلوم المعرفية وغيرها...

فنجد من الباحثين من ركز على إنشاء نماذج وصفية للتصورات الاجتماعية أمثال "كايس" في دراسته للتصورات الاجتماعية للثقافة، و"جودلي" في دراستين الأولى حول التصورات الاجتماعية لجسم الإنسان، والثانية حول التصورات الاجتماعية للمرض العقلي، في حين نجد آخرون ركزوا على العلاقة بين التصورات الاجتماعية والسلوكات الممارسة كدراسة "أبريك" حول علاقة التصورات الاجتماعية بسلوكي التنافس والتعاون، ودراسة سعدي لحلو حول علاقة التغذية بالتصورات الاجتماعية، مما أسفر عن تنوع الآراء والنتائج ووجهات النظر التي زادت في إثراء مجال البحث، وتعددت معها الموضوعات ومناهج البحث الميداني كالملاحظة بالمعايشة والبحوث المخبرية.

لقد شهدت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أبحاثا معمقة حول التصورات الاجتماعية على المستوى العالمي، حيث يشير آخر إحصاء لما كتب حول التصورات الاجتماعية عن 500 مرجعا سنة

1999، مما أفرز عن عدة تظاهرات علمية وملتقيات وأيام دراسية دولية في جامعات ومراكز بحث مشهورة.[1]

2.مفهوم التصور:

يعد موضوع التصورات من أكثر الموضوعات بحثا وتناولا في مجالات علم النفس؛ خاصة علم النفس المعرفي وعلم النفس الاجتماعي ... بل ويعد موضوعا مشتركا بين الاتجاهات النفسية وغيرها من الاتجاهات التربوية والفلسفية، ونظرا لتعدد الأطر النظرية وتنوع وجهات نظر الباحثين حول موضوع التصورات تعددت مفاهيم الدارسين كل حسب منطلقه والاتجاه الذي يتبناه، وعلى هذا الأساس صُنفت المفاهيم على حسب التخصص كما سيأتي:

1.2.المفهوم الفلسفي للتصور:

استعملت الفلسفة التصور من أجل البحث عن شروط ووسائل المعرفة، وهذا ما يتبين بوضوح في أراء "كانط" الذي قال أن معرفتنا تتشكل من مواضيع ما هي في حقيقة الأمر سوى تصورات، وقد فسر "بوربولان J-C. Ruano-Borbalan" هذه النظرة باعتبارها تحليل لشروط المعرفة التي تعد أطر ذهنية إذ نحن سجناء لها.[2]

وهناك مفهوم فلسفي أخر يقول بأن التصور هو إدراك العقل موضوعه في ماهيته دون إثبات ولا نفي؛ أي العملية التي يدرك بها العقل الماهية دون أن يثبت لها شيئا أو ينفيه عنها، إنه يقتضي مجرد وعي موضوع باعتباره معقدا.

[1] Seca. J.M, Les représentations sociales. Paris ; Armand Colin. 2002.p 59
[2] Maach .Y, Chorfi. M.S, Kouira. A, la représentation sociale: un concept au Carrefour de la psychologie sociale et de la sociologie, édition de l'université Mantouri, Constantine, 2002, p 03.

وكان المنطقيون في العصر الوسيط يميزون بين مفهومين للتصور فالأول يتمثل في الوعي والتصور الذي هو بناء ذهني، والثاني يمثل التصور الذهني أو الصوري الذي هو فعل العقل والتصور الموضوعي الذي يتكون من الماهية، والتصور عند "أرسطو" يعبر بكلمة واحدة عن تعريف الشيء، فهو يعبر عن ماهية الشيء في الذهن دون الوصول إلى الواقع مع ذلك لأن الواقع هو الفرد، فالتصور مجرد إعادة بناء للواقع، فمنطق التصور لا يهتم لا بالتكوين النفسي للتصور ولا بقيمته الموضوعية، بل موضوعه الصحة الذاتية للتصور.[1]

2.2. المفهوم النفسي الاجتماعي للتصور:

علم النفس الاجتماعي هو المجال الأول لتحليل التصورات الجماعية التي تكونت مثل أنظمة عقلية ومرجعية تسمح للفرد بفهم الحوادث الخارجية. إن لهذا النظام وظيفة التناغم الداخلي (وحدة داخلية) التي تسمح لأفراد مجموعة ما (ثقافية، دينية، مهنية ...) بتحديد الذات داخل وحدة اجتماعية لاحتياجات الانتماء.[2]

3.2.المفهوم المعرفي للتصور:

إذ يعتبر التصور أحد مفاتيح الأنشطة الذهنية التي تسمح للفرد بالتعامل مع محيطه (تصور، ذاكرة، ذكاء...). فعلم النفس المعرفي يميز بين معنيين لمفهوم التصور؛ فالأول يتعلق بصيرورة التصور، والثاني يتجه نحو نتائج هذه الصيرورة؛ أي المعارف والاعتقادات، كما أنه توجد أنواع عديدة للتصور: الصور العقلية، المفاهيم والتصورات المرتبطة بالفعل، الصور العقلية التي تأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة بالمدركات البصرية مثل الشكل، اللون، حجم الموضوع وكذا توجهه في الفضاء. كما أن التصورات

---

[1] جول تريكو: المنطق الصوري، ترجمة محمد يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1966، ص63-64.

[2] Michéle jouet le pors, l'evolution des représentations sociales des étudiants infirmiers sur la profession infirmière. France : université rennes 2.2007. p 47.

مرتبطة جدا باللغة وأيضا بكلمات مختلفة الله، الحزن، كذالك فهي مرتبطة بالفعل المتعلق بالمعارف التي يمتلكها الفرد، والطريقة التي يقيم بها نشاطه. وكل هذا يسمح للفرد بإنتاج التصور.[1]

ويقصد بتمثيل المعرفة عملية تحويل المثيرات والخبرات المختلفة إلى معاني وأفكار يمكن استيعابها وترميزها وتسكينها بطريقة منظمة لتصبح جزء من البنية المعرفية للفرد.

ويؤكد "الزيات" (1998) أن تمثيل المعرفة هو محاولة إستدخال واستيعاب وتسكين للمعاني والأفكار والتصورات الذهنية، لتصبح جزءا من البنية المعرفية للفرد.

وتعبر الصور العقلية عن تمثيل الأشياء والأحداث والمواقف التي تمثل أمام الفرد وقت الإدراك، وقدرته على تخيلها في هيئتها الأصلية البصرية، أي كما تم تمثيلها، والتحكم بهذه الصورة العقلية بدرجة عالية من الدقة، فلو طلب منك أن تتصور حبة التفاح الدائرية وطلب منك شمها لفعلت، ثم أمسك السكين وقطعها إلى نصفين لفعلت، ثم قطعها إلى أربعة أقسام متساوية لفعلت ذلك بسهولة ويسر كما لو أنك تتعامل مع حبة التفاح في الواقع المادي.

ويرى "بياجيه Piaget" أن المخطط العقلي هو تمثيل عقلي يسمح للفرد في التعرف والاستجابة للمثيرات الحسية من خلال إضفاء قالب معين عليها، كما يرى "اندرسون Anderson, (1995)" أن الخطط المعرفية هي تمثيل للمعرفة التصنيفية حول الأحداث والأشياء لتساعدنا في التعرف على المثيرات وعناصرها وطبيعتها.[2]

وهذا ما أكدته بعض البحوث التي تم تنفيذها لتحديد كيف يتم بالضبط إدراك التصورات المرئية، وذلك في التجارب التي قام بها كل من "فينكي وبنكر وفرح" (1989) لتحديد الدرجة التي يكون عندها

---

[1] Maach .Y, Chorfi. M.S, Kouira. A, Op. Cit, pp 5-6

[2] عدنان يوسف العتوم: علم النفس المعرفي: النظري والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص173، 177، 189.

الناس قادرين على تمثل الصور العقلية التي كونوها بنفس الطريقة يكونوا فيها قادرين على التعرف على الأشياء التي رأوها بالفعل.[1]

4.2.مفهوم التصور في علم النفس الجيني:

يعتبر التصور في علم النفس الجيني ميكانيزم مهم جدا بالنسبة "لبياجيه"، يستعمله الطفل في نموه المعرفي ويسمح له هذا الميكانيزم بتفسير ظواهر المحيط الخارجي من خلال أفعاله وتجاربه السابقة، فهو أداة للاتصال وللتبادل والتنشئة الاجتماعية، فالتصور حسب "بياجيه" هو صيرورة مستقلة عن كل تأثير للمحيط، والمظهر الاجتماعي للتصور لا ينشأ إلا متأخرا.

وبالنسبة لـ "فالون Wallon " التصور هو "صيرورة وساطة بين الموضوع والعالم الخارجي، فهو يقضي على التناقضات التي تميز علاقة الطفل مع محيطه ". فبالعكس من "بياجيه" فإن "فالون" أعطى أهمية رئيسية للدور العاطفي في النمو المعرفي واستخراج من ذلك الروابط الموجودة بين شخصية الطفل والنمو العقلي والحركي له، فبالنسبة له التصور ينشأ مع التقليد ويتطور مع اللغة وذلك من خلال الوظيفة الرمزية.[2]

ويكننا القول مما سبق أن "بياجيه" اعتبر التصور ميكانيزم أساسي للطفل خلال نموه المعرفي يمكنه من التفسير، والاتصال، والتبادل، وكذا التنشئة الاجتماعية. في حين أن "فالون" أعطى أهمية للدور العاطفي في النمو المعرفي، وأن تصورات الطفل تتأثر بالمحيط من خلال التقليد، اللغة، والوظائف الرمزية.

انطلاقا من هذه العلوم يمكننا القول أن مفهوم التصورات من بين المفاهيم الأساسية التي اعتمدتها هذه العلوم في مبادئها النظرية، وتتعداها إلى بقية العلوم الأخرى كالأنثروبولوجيا، والتاريخ، واللغات،

[1] جون ر. أندرسون: علم النفس المعرفي وتطبيقاته، ترجمة محمد صبري ورضا مسعد الجمال، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص169.

[1] Wallon in Maach .Y, Chorfi. M.S, Kouira. A, Op. Cit, p6.

والاتصال ...، وهو ما يبين أهمية التصورات بين هذه العلوم وغيرها من العلوم الأخرى التي اعتمدتها في مجالات بحوثها.

1. تعريف التصور:

1.3. التعريف اللغوي:

التصور لغة هو: تصور الشيء تخيله، وتصور له الشيء، صارت له عنده صورة.[1]

والتصور من الفعل: تصور، يتصور، تصورا الشيء، تمثل صورته وشكله في ذهنه.[2]

ويعرفه "سيلامي Sillamy" بأنه جعل الشيء حاضرا في الذهن، وليس مجرد إرجاع صورة بسيطة للواقع، وإنما هو بناء لنشاط ذهني، إذ التصور ليس مجرد إرجاع صورة مطابقة للواقع، وإنما هو إعادة بناء وتشكيل ذهني لعناصر المحيط.[3]

أصل كلمة تصور تعني تمثل "representation" والتمثل هو كيفية إدراك الشيء منظور أو مفهوم، وفي علم النفس يقال التمثل على الاسترجاع أو الاستذكار.[4]

إن فعل تمثل "Représenter" يأتي من اللاتينية، أي أن نجعل الشيء حاضرا، أي حاضرا في الذهن، وأما المعنى الفلسفي لهذا المفهوم فهو العملية التي يتم بواسطتها استحضار الشيء في الذهن بواسطة صورة أو رمز أو إشارة أو كلمة.[5]

---

[1] جميل صليبا: المعجم الفلسفي، الجزء الأول، الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان، 1982، ص282.

[2] علي بن هادية وآخرون: القاموس الجديد للطالب، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1991، ص195.

[3] Sillamy. N, dictionnaire de psychologie, ed-bordas, paris, 1983, p590.

[4] خليل أحمد خليل: معجم المصطلحات، الفكر اللبناني، ط1، بيروت ، 1995، ص141.

[5] محمد مسلم: مقدمة في علم النفس الاجتماعي، دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، المحمدية - الجزائر، 2007، ص84..

والتمثل فعل ذهني أساسه التخيل والحكم والإدراك، وهو يرتبط بالظواهر النفسية المقابلة للظواهر الانفعالية أي تصور في الذهن صورة أو واقعة.[1]

ويحدد قاموس Le Grand Larousse مصطلح "Représentation" "بوصفه حضور الشيء ومثوله أمام العين، أو في الخيال بواسطة الرسم أو النحت أو اللغة أثناء الكلام"، فـ"بالزاك Balzac" مثلا قام بتصوير أي باستحضار المجتمع الفرنسي إبان فترة الإصلاح من خلال رواياته، وبهذا المعنى يقول "جورج دوهاميل George duhamel" "إذا كان عدد أصدقائك ثلاثة وعشرين، فإن لديك عنهم ثلاثة وعشرين تصورا".

2.3. التعريف الاصطلاحي:

يعتبر "كايس Kaes" أن التصور هو نتاج نشاط عقلي، وبناء للواقع عن طريق جهاز نفسي إنساني، انطلاقا من المعلومات التي يتلقاها الفرد من حواسه، ومن تلك التي جمعها من تاريخه الشخصي، والتي تظل محفوظة في ذاكرته، مع تلك التي تحصل عليها من خلال العلاقات التي يقيمها مع الآخرين سواء أفراد أو جماعات، وهذه المعلومات كلها تدخل في إطار نظام معرفي شامل ومنسجم بدرجات مختلفة يسمح له أن يصنع من الكون أو من مظهر منه منظمة تسمح بفهم هذا الأخير والتأثير عليه، والتأقلم معه أو الهروب منه.[2]

ويقول "موسكوفيسي" عندما نتصور شيء غائب فإننا نُكَوِن كل من المثير والاستجابة في الوقت ذاته، أي التصور ليس عملية ربط بين المثير والاستجابة في الوقت ذاته، بل يوجه الاستجابة ويبدل المثير

[1] Abdou Elhelou, le vocabulaire philosophique, 1ère édition, centre de recherche et de développement, 1994, p15.
[2] Kaes. R , Image de la culture chez les ouvriers, T4 traité des sciences pédagogiques. Paris 1968. p 116.

ويشكله في آن واحد. أو "هو إعادة الشيء للوعي مرة ثانية رغم غيابه في المجال المادي وهذا ما يجعله عملية تجريدية محضة، إلى جانب كونه عملية إدراكية وفكرية".[1]

أما "أبريك J.C.Abric " والذي يعتبر أهم مرجع في موضوع التصورات الاجتماعية، فيعرف التصور بأنه "حصيلة لنشاط عقلي يقوم بواسطته فرد أو جماعة بإعادة بناء الواقع الذي يواجههم وإعطائه معنى خاص"[2]

ويعرف "سارتر J. Sartre" التصورات كما يلي: "معنى التصور هو جعل الشيء حاضر في غيابه ونحن نعلم أنه غائب، إذا فنحن نجد في الدرجة الأولى نية موجهة لشيء غائب ذو محتوى، وهذا المحتوى يجب أن تكون له علاقات مع الموضوع أو الشيء".[3]

يتضح من خلال هذا التعريف أن "سارتر" يحصر معني التصور في ربط عملي؛ أي ربط الموضوع بمدلوله أو محتواه، في حين تعرف "هرزليش S. Herzlich" التصور كالآتي: "التصور هو إعادة إنتاج الشيء (الموضوع) وتتم على مستوى ملموس ومنظم حول معنى مركزي، إعادة الإنتاج هذه لا تمثل انعكاس فكري لحقيقة خارجية منتهية كليا، لكنها تمثل قولبة وبناء عقلي حقيقي لموضوع مدرك كأنه غير منفصل عن النشاط الرمزي للفرد".[4]

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن التصور هو عبارة عن سيرورة بناء الواقع انطلاقا من معطيات خارجية مستمدة من الوضع الذي يعيشه الفرد.

[1] Moscovici. S, la psychanalyse son image et son public, paris, édition PUF, 1976, p40.

[3] سليمان بومدين: المرجع السابق، ص15

[4] بوكرديم فدوى: تصور أعضاء فريق الـ CNFPH لأدوارهم المهنية في إطار العمل بمشروع المؤسسة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، ص7.

[5] نفس المرجع: ص7.

وتضيف "هرزليش" في مفهومها للتصور فهي تقول: "تسعى التصورات إلى إعادة إدخال دراسة النماذج المعرفية والسيرورات الرمزية داخل علاقاتها مع السلوك".[1]

فهي تتعرض في هذا المفهوم إلى بنية وتركيبة التصورات كوحدة مزدوجة سيكولوجية واجتماعية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التصور لا يقتصر على عملية الاسترجاع فقط، بل هي عملية مركبة، تبدأ من التقاط الصور والمؤثرات من خلال الحواس، ثم القيام بعملية الجمع والإدراك من خلال العمليات العقلية، حيث يتدخل رصيد الفرد الثقافي مثل التكوين، المهنة،... الذي يمتلكه والذي يتطور من خلال التنشئة الاجتماعية، وتفاعلاته مع الأفراد، باعتباره عنصر من الجماعة فهو يؤثر ويتأثر، فتبنى التصورات التي تكون مشتركة مع الآخرين، لذا فأن التصور ليس مجرد بناء للواقع بل إعادة بنائه.

4.أبعاد التصور:

استنادا إلى التعاريف التي تطرقنا إليها في الفقرات السابقة يتضح بأن هناك تفاعل بين ما هو نفسي وما هو اجتماعي، وهذا ما يدل بأن الفرد لا يبني تصوره من العدم، بل يتم ذلك بالرجوع إلى ما اكتسبه من رصيد في مجتمعه الذي نشأ فيه؛ نفس الشيء الذي سيحدث للطالب الجامعي الذي يعد عينة الدراسة الحالية، بحيث يكون تصوره حول موضوع العنف من خلال تجاربه التي عاشها في مجتمعه، فرصيد المجتمع الجزائري مليء بالتجارب العنيفة بداية من الاستعمار الفرنسي وأحداث العشرية السوداء والتي ما نزال نعيش بقاياها حتى يومنا هذا، فالفرد يبني تصوره من الواقع انطلاقا من المعلومات والخبرات التي تحصل عليها عن طريق الحواس، والتي تظل راسخة في ذاكرته، وتؤهله للتكيف والتفاعل والتعامل مع الآخرين، ويحدد " كايس" ثلاثة أبعاد للتصور في سياقها النفسي، الاجتماعي والثقافي، والتي تظهر وتتطور فيه وهي:[2]

[1] Abric. J.C, 1994,Op.cit, p13.
[2] Kaës. R: op.cit. p 118.

1.4. البعد الأول:

التصور هو عملية بناء للواقع من طرف الشخص، إذ يشكل جهدا في النشاط النفسي باعتباره عمل أو إجراء يرتكز على عدد من الإدراكات المتكررة في بناء جملة من المعلومات التي موضوعها الواقع إذ يمكن اعتبار التصور شبكة لقراءة الواقع، وبالتالي يمكن أن يُكوِّن الطالب تصوره عن ظاهرة العنف من خلال تفاعله مع واقعه الجامعي وما يحدث فيه من صراعات متعددة ذات أسباب مختلفة، وبالتالي يبني الطالب تصوره بناء على الواقع الذي يعيشه.

2.4. البعد الثاني:

التصور هو إنتاج ثقافي وتعبير تاريخي ظاهر ومعبر عنه اجتماعيا وهذا من خلال:

1.2.4.التصور كمنتوج ثقافي ظاهر تاريخيا:

بحيث تسجل التصورات دائما في سياق تاريخي معين وهي تابعة للوضعية الواقعة المتميزة أساسا بطبيعة المشروع الاجتماعي، السياسي وتطور شبكة العلاقات الاجتماعية والإيديولوجية، ومختلف الطبقات المكونة للمجتمع، وكل ذلك في إطار زمني محدد. وبالتالي فالطالب الجزائري يبني تصوره من خلال تاريخه الاجتماعي والسياسي اللذان يتميزان بالعنف والتي أهمها أحداث أكتوبر 1988 والأزمة السياسية سنة 1992.

2.2.4.التصور كمنتوج ثقافي معبر اجتماعيا:

فإن كل فرد يتفاعل مع الواقع ويندمج في المؤسسات الاجتماعية المختلفة انطلاقا من ممارسته الاجتماعية، من وضعيته الطبقية والنشاطات الاجتماعية التي يشارك فيها، وهذا ما نلاحظه في المجتمع الجزائري والذي أصبح يعتبر العنف وسيلة لتحقيق المطالب واسترجاع الحقوق في حياته اليومية، إذ أن

العنف أصبح منتوج ثقافي لدى أفراد المجتمع الجزائري، ونفس الشيء يحدث مع الطالب الجامعي الذي هو فرد من أفراد هذا المجتمع، كما نجد أيضا في المجال العام للتصورات، المعتقدات الطقوس والأفكار والقيم ذات المرجعية الأخلاقية والجمالية الخاصة بمختلف الفئات الاجتماعية، وهذا ما يسمى بالإطار المرجعي لكل فئة Le cadre référentiel.[1]

3.4.البعد الثالث:

التصور كعلاقة اجتماعية للفرد مع عنصر من محيطه الثقافي، بما أن كل تصور يسجل داخل نسيج معقد من العلاقات والتفاعلات التي تربط الفرد بالمجتمع، فإن تصور هذا الفرد لأي عنصر من محيطه الثقافي لا يكون دون توسط هذه العلاقات الاجتماعية، التي تمنحه مميزات خاصة توجب عليه انتقاء بعض العناصر للموضوع الذي يتصوره، والطالب الجامعي في دراستنا الحالية فإنه أيضا تكون تصوراته بناء على طبيعة العلاقات التي تربطه بمجتمعه

من خلال عرض هذه الأبعاد الثلاثة يتضح أن تصور الفرد لأي عنصر من عناصر محيطه الثقافي لا يكون إلا بتوسط هذه العلاقة الاجتماعية، وهذا يمنحه مميزات تساعده على انتقاء عناصر الموضوع المتصور وعزل عناصر أخرى، فالتصور ذو بعد نفسي لأنه يحوي عملية ربط و وصل بين المجرد والمحسوس أي عملية إدراك، وذو بعد اجتماعي نتيجة تأثير مظاهر الفرد، وإنتاج ثقافي معبر من خلال الكائنات والأشياء الموجودة في ثقافة المجتمع.

[1] Ibid, p. 119.

5.أنواع التصورات:

1.5.التصورات الفردية:

هو تصور الفرد لذاته في إطار مرجعي محدد اجتماعيا، أو هو تصور يتعلق بالفرد لكنه يتأثر بالعوامل البيئية المحيطة به، وله وظيفة لا تقل أهمية في الاتصال مع النفس، فالفرد بحاجة ماسة لإعطاء صورة لذاته تتماشى مع ظروف الحياة التي يعيشها.[1]

أما حسب "كليني Clenet" فالتصورات الفردية هي "أي موضوع يمكن استنباطه إلى وضعية معاشة مما يعطيها معنى"، وأبعد من هذا فهي قائمة على خبرات فردية محايدة؛ أي تخص ذلك الفرد ونمط معاشه.[2]

ويمكننا القول أنها الطريقة التي يتصور بها الفرد ذاته؛ فهي متعلقة بالشخص، لأنه محتاج أن تعطي صورة كافية نسبيا عن ذاته، وتكون هذه التصورات الذاتية للفرد مستوحاة من الوضعية الاجتماعية التي يعيشها.

2.5.تصور الغير: وهو تصور ذو مستويين:

1.2.5.المستوى الذاتي الداخلي:

وهو تفضيل الشخص لذاته عن موضوع التصور، بمعنى أن الذات هي التي تحتم على الفرد التحدث عن نفسه قبل الخوض في أي موضوع، وبتناوله هذا الموضوع يحاول جاهدا فرض رأيه على الآخرين.

---

[1] إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتب، مصر، 1975، ص148.

[2] نورة عامر: التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص26.

2.2.5.المستوى الموضوعي الخارجي:

وهو ابتعاد الشخص عن ذاته في تحليله للمواضيع؛ إذ لا يصبح الفرد محور الموضوع بل يشاركه في ذلك الجماعات، الموضوع الذي من خلاله يبني الفرد اتجاهه نحو موضوع قيد التصور.[1]

ومنه نستخلص أن المستوى الأول من التصور الغيري يتمثل في الأنا، ووجهة نظر الفرد الخاصة به وطريقة تحليله للمواضيع، أما المستوى الثاني فهو خارجي يجرد فيها الفرد ذاته من موضوع التصور.

3.5.التصور الاجتماعي:

التصور الاجتماعي لا يمكن حصره فقط في الفرد الذي هو أساس الجماعة، وإنما هو أكبر من هذا بكثير، إذ أنه يمثل أحد العناصر المهمة التي بواسطتها نثبت أهمية الجماعة على الفرد. ويتطور التصور الاجتماعي ويؤثر على التصور الفردي، أي أن التصورات الاجتماعية هي إحدى الوسائل التي من خلالها تؤكد سيطرة المجتمع على الفرد، ويبرز من خلالها أثر التفكير الجماعي على التفكير الفردي، وفي رأي "دوركايم" لا يمكن الوصول إليه بمجرد ملاحظة داخلية لذا وجب البحث عن رموز خارجية لتجعله محسوسا، أي أن التصور لا ينشأ من فراغ وإنما هو نتيجة أسباب خارجية.[2]

من خلال عرضنا لمختلف أنواع التصورات يمكننا القول، بأن للفرد الواحد عدة تصورات، فهو أولا يتصور ذاته حتى يستطيع تقبل شخصيته و التكيف معها، ثم هناك تصور للغير، ويكون لهذا الأخير تصور ذاتي وموضوعي، حتى نستطيع التعرف أكثر على الأفراد الذين نعيش معهم، وأخيرا هناك تصور اجتماعي، تصور لكل ما يحيط بنا أي للمجتمع ككل.

[3] أحمد فوزي: الطفل والمجتمع، الطبعة الثانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988، ص70.

[1] علاء مصطفى أنور: التفسير في العلوم الاجتماعية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1988، ص134.

6.بعض المفاهيم المتداخلة والقريبة من مفهوم التصور:

هناك مجموعة من المفاهيم ذات الصلة بمفهوم التصور والقريبة منه، والتي يعتمدها البعض كمرادفات تحمل مفهوم التصور وتؤدي معناه، ولعل ذلك راجع إلى التداخل الكبير بين طبيعة التصور وهذه المفاهيم، ونظرا لكون مفهوم التصورات قد تحدد مسبقا ارتأينا التطرق إلى مفاهيم المصطلحات الأخرى المتداخلة معه لإزالة الالتباس القائم بين مفهوم التصور وباقي المفاهيم، والتي سنوردها فيما يأتي:

1.6.التصور والرأي:

الرأي هو استجابة واضحة قابلة للقياس والملاحظة، يعتنقه الفرد لمدة محددة وغالبا ما يعبر عن الشعور القومي السائد لدى أفراد المجتمع، وغالبا ما يعبر عن رأي الفرد على ما يجب أن يكون عليه الوضع، وليس ما هو كائن فعلا، والآراء قابلة للتغيير مثل الاتجاهات إلا أن ذلك يختلف، فالاتجاه يتعرض للتغيير بدرجة أقل عمقا من الرأي.[1]

فمن خلال هذا التعريف يظهر أن التصور أشمل من الرأي كون أن الرأي خاص بالفرد وهو لا يعطيه خاصية، لأنه يعتنقه لمدة محددة. كما أنه قابل للتغيير، في حين نجد أن التصور يتميز بشيء من الثبات ويحمل خصائص الجماعة، ومنه فإن التصور يتأثر بالآراء الشخصية على حد تعريف "موسكوفيسي" للتصور على أنه "جمع من الآراء"[2] يفهم من خلالها التصور، وبهذا فالرأي عبارة عن أداة تمكننا من الوصول إليه.

2.6.التصور والاتجاه:

الاتجاه حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي، تنتظم من خلال خبرة الشخص وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات، والمواقف التي تستثيرها هذه

[1] عبد الرحمن العيسوي: دراسات في علم النفس الاجتماعي، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 1994، ص163.

[2] Maach .Y, Chorfi. M.S, Kouira. A, Op. Cit, p13 .

الاستجابات، وفي هذا الصدد يعرف "ألبورت Allporte" الاتجاه على أنه: حالة عقلية أو حالة من الاستعداد العقلي والعصبي منظمة من خلال الخبرة، تمارس تأثيرا توجيهيا وديناميا على استجابات الأفراد بالنسبة لجميع الموضوعات والمواقف التي يتصل بها هؤلاء الأفراد.

أو هو استعداد أو تهيؤ عقلي متعلم لاستجابة موجبة أو سالبة نحو الأشخاص أو الأشياء أو موضوعات أو المواقف التي تستثير هذه الاستجابة، فالاتجاه هو عبارة عن الحالة الوجدانية للفرد والتي تدفعه في معظم الأحيان إلى القيام بعدد من الاستجابات أو السلوكات حيالها في موقف معين ويتحدد من خلال هذه الاستجابات مدى رفضه أو قبوله لهذا الموضوع أو هؤلاء الأشخاص.[1]

ويشير بهذا الصدد "R.Mucchielli" إلى أن الاتجاه هو: "طريقة لعيش تجربة يومية، والإجابة أو الرفض لإسهامات العالم. إذا فهي دلالة، أو إشارة واضحة لنظرتنا نحو المحيط، وقد تكون ايجابية أو سلبية."[2]

يتبين لنا أن الاتجاه يكشف عن التصور الاجتماعي، وذلك من خلال ما يحمله من دلالة رمزية أو ملموسة لمحيطنا، حيث يمكن القول أن التصور يمثل الدلالة العقلية لاستكشاف المحيط في حين الاتجاه يظهر عبر إشارات وحركات ووضعيات...إلخ.

إذن فالاتجاه يتكون ويتبلور من خلال التصورات الفردية والجماعية التي يكونها الفرد عن موضوعات أو مواقف معينة، فمن خلال التعريفات السابقة للاتجاه نراها تتطابق مع ما أورده "موسكوفيسي" حينما عرف التصور على أنه: "مثير واستجابة في وقت واحد لموقف أو موضوع معين".[3] وهذا يعني أن المفهومان متداخلان ومتكاملان في تكوين بعضهما البعض.

---

[1] عبد اللطيف محمد خليفة: دراسات في علم النفس الاجتماعي، المجلد الثاني، دار قباء للنشر والطباعة، القاهرة، 2000، ص73.

[2] Mucchielli in Maach .Y, Chorfi. M.S, Kouira. A, Op - Cit, p15.

[3] سميح أبو مغلي وعبد الحافظ سلامة: علم النفس الاجتماعي، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص63.

3.6.التصور والاعتقاد:

الاعتقاد هو مجموعة المفاهيم الراسخة في عقل الفرد، فالناحية المعرفية للاتجاه تتكون من معتقدات الفرد إيزاء الموضوع أو الشيء وقد تكون هذه المعتقدات مرغوبة أو غير مرغوبة.[1]

والمعتقد هو تنظيم لتصورات الفرد ومعارفه حول موضوع معين سواء كان أشخاصا أو مواقف، ويكون ذلك تدريجيا حيث يبدأ من الرأي وينتهي بالاتجاه، فالمعتقدات بمثابة التجسم المعرفي للاتجاه، كما أن المعتقد مجموعة التصورات والمدركات والمعارف.[2]

ويعرف "كيرلينجر Kerlinger" الاعتقاد بأنه: "فرضية ثابتة أو اعتقاد متعلق بالأنظمة الاجتماعية كأهداف الحياة ووسائل تحقيقها، وأصناف السلوكات الاجتماعية". وبهذا فالتصورات تشرح الاعتقادات، وتفيدها كطريقة تستعمل من أجل فهمها والتكييف في المجتمع. كما أن الاعتقاد يخفي مفهوم التنظيم الاجتماعي الذي ساهم "موسكوفيسي " بقدر واسع في توضيحه و تمييزه عن الاعتقاد، وذلك بإظهاره بأنه في المجال المعرفي للتصور الاجتماعي يساعد على تآلف الاعتقاد، وهذا بإستدخال معلومة جديدة انطلاقا من نماذج مكونة اجتماعيا، فبفضله يستطيع الفرد أن ينسق وضعه مع فوج عمله (مجتمعه)[3].

4.6.التصور والإدراك:

يعرف "موسكوفيسي" الإدراك على أنه "فعل بنائي، حيث أن الفرد يفسر الأحاسيس التي يتلقاها ويضعها في علاقة مع بعضها البعض، ويعطي لها معنى خاص"[4]

[4] أحمد محمد حسن صالح وآخرون: الصحة النفسية وعلم النفس الاجتماعي والتربية الصحية، الجزء الأول، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، بدون سنة، ص260.

[1] عبد اللطيف محمد خليفة: المرجع السابق، ص271.

[2] Moscovici. S, Introduction à la psychologie sociale, 2ème édition, Librairie Larousse, Paris, 1973, p 206.

[3] نورة عامر، المرجع السابق، ص18.

والإدراك هو عملية ترجمة للمحسوسات التي تنتقل إلى الدماغ على شكل رسائل مرمزة في نبضات كهربائية تسري عبر الأعصاب الحسية التي تصل بين أعضاء الحس والدماغ؛ أي أن الإدراك عملية بنائية، بمعنى أن الإشارات الكهربائية الموصلة إلى الدماغ تتجمع ويتألف منها مدرك كلي ذو معنى، أي أن الدماغ يترجم إحساسات لا معنى لها إلى مدركات ذات معنى.[1]

إذن فالإدراك هو استقبال الذهن لصور الأشياء المدركة كما يبدو لنا، كما تنقلها لنا الحواس بصورتها الحقيقية، في حين أن التصور يعتبر الوسيط الذي يجمع بين النشاط الإدراكي والفكري، فعن طريق التصور يمكننا إدراك المواضيع المحيطة بنا وجعلها في العالم المادي وبهذا المعنى الإدراك هو عملية سابقة للتصور.[2]

5.6.التصور والصورة:

تعرف الصورة بأنها العمليات التي عن طريقها نصل إلى معرفة الأشخاص الآخرين والتفكير فيهم وفي سماتهم وحالتهم الداخلية، وتختلف الصورة التي يكونها الفرد عن الصورة القومية لمجتمع ما وتعرف هذه الأخيرة بأنها مجتمع لمجتمع آخر سواء أكان هذا التصور يعبر عن الحقيقة ويعكس الصفات الواقعية لهذا المجتمع، أم أن هذا التصور يكون خاضعا لعملية تشويه، وتتضمن الصورة القومية بالضرورة تصورا محددا من جانب جماعة قومية ما للطابع القومي للشخصية.[3]

[4] راضي الوقفي: مقدمة في علم النفس، دار الشروق، ط3، عمان، 1998، ص226.

[2] Herzlich, C, La représentation sociale, in Moscovici serge: introduction à la psychologie sociale, tome1 ، Larousse, Paris, 1972, p338.

[3] عبد العزيز علي خزاملة: صورة الشخصية اليهودية الإسرائيلية في الذهنية العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 09، منشورات جامعة قسنطينة، 1998، ص7.

ويعتبر "سيلامي" أن الصورة امتثال مستدخل لشيء غائب، مدرك سابقا أو يبتكره الفكر. فالصورة تحتفظ بالقياس على الفكرة المجردة على نحو أساسي، بجانب مشخص يجعلها قريبة من الإحساسات. فالصورة البصرية، السمعية أو الذوقية أو اللمسية يمكنها أن تبلغ درجة من الوضوح المذهل.[1]

ويمكننا أن نستخلص أنا الصورة هي وصف لأشياء ثابتة في مقابل المحسوسات الكثيرة، وبهذا تعبر الصورة عن وجود غير المحسوس.[2]

فالصورة هي انعكاس حقيقي للواقع؛ أي تعكسه كما هو موجود فيه، أما التصور فهو انعكاس داخلي لواقع خارجي، وهو عملية بناء للواقع انطلاقا من المعطيات الخارجية.

6.6.التصور والقيم:

القيم هي أفكار وتصورات لها أهميتها وتكون بمثابة القلب من المعتقدات الأساسية لأي مجتمع، وهي تشكل مقياسا على أساسه تقوم معايير الجماعة والمجتمع.[3]

كما تعرف القيم على أنها تنظيمات معقدة انفعالية معممة نحو الأشخاص أو المعاني وتتمثل في تقديرات متفاوتة صريحة أو ضمنية وتمتد هذه التقديرات على متصل يبدأ بالتقبل ويمر بالتوقف وينتهي بالرفض، فهي ليست استجابات أو سلوك، وإنما هي محددات أو مثيرات اجتماعية للسلوك فما اتفق عليه الجميع ليس سلوك بل هو مثير للسلوك.[4]

إذن فالتصور أشمل من القيمة؛ لكون التصور عملية عقلية هدفها البناء، بينما القيمة تساعد في بناء التصور.

---

[1] Sillamy.N., Op - Cit, p.1027

[2] عبد الرحمان بدوي: موسوعة الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص163.

[3] بيث هس وآخرون: علم الاجتماع، ترجمة محمد مصطفي الشعبيني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1989، ص119.

[4] عبد السلام الشيخ: علم النفس الاجتماعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1996، ص92.

من خلال عرض أهم المفاهيم القريبة والمتداخلة مع مفهوم التصور نخلص إلى أن التصورات وعاء يحوي كل المفاهيم السابقة، وكل مفهوم يضيف إلى هذه التصورات شيء ما، وله دوره في التأثير عليها، وهي تساهم في بناء وتكوين التصورات حول موضوع ما، فإذا أردنا التعرف على التصورات الاجتماعية لموضوع ما، نبني هذه التصورات من آراء أفراد المجتمع (كل فرد لديه رأيه الخاص)، ومن خلال اعتقاداتهم (العادات والتقاليد...)، يتكون الاتجاه سواء كان ايجابيا أو سلبيا، ومن خلال العمليات العقلية كالإدراك يتكون لدينا التصور.

ثانيا: ماهية التصورات الاجتماعية:

1.تعريف التصورات الاجتماعية:

سنسرد من خلال هذا العنصر جملة من التعريفات لأهم الباحثين الذين نشطوا في ميدان التصورات الاجتماعية:

يعرف "موسكوفيسي" التصورات الاجتماعية قائلا: "تعتبر التصورات الاجتماعية أنظمة معرفية لها منطق ولغة خاصة...، ونظريات فريدة موجهة لإكتشاف الواقع وتنظيمه... فهي تشكل نظام نفسي، شكل معرفي خاص بمجتمع...فهي نتاج لسلوكاتنا، نظريات، علوم اجتماعية موجهة لترجمة وتشكيل الواقع...".[1]

يؤكد "موسكوفيسي" على ثلاث عناصر أساسية من أجل تعريف التصور الاجتماعي هي الانتشار léxtension، الإنتاج mode de production، والوظيفة Fanction، فيرى بأن التصور يصبح اجتماعيا إذا كان مشتركا بين مجموعة من الناس، أي واسع الانتشار، كما أنه يكون اجتماعيا إذا كان متبادلا بينهم كي يؤدي وظيفة التواصل والسلوك الاجتماعي.

[1] Abric. J.C.1994, Op.cit, p 12.

أما تعريف "جودلي" للتصورات الاجتماعية بأنها عملية عقلية وفكرية تحدث عندما ينشغل الإنسان بشيء، هذا الشيء يمكن أن يكون شخص، جماد، حدث، فكرة، نظرية، .... ويمكن لهذا الشيء أن يكون مجسد أو خيالي، وهي أيضا شكل معرفي مبني اجتماعيا ومشترك، لها وجهة وقصد تطبيقي تهدف إلى بناء حقيقة مشتركة خاصة بمجموعة اجتماعية.[1]

إن تعريف "جودلي" للتصورات الاجتماعية هو أقرب تعريف للمعنى الذي وضعه "موسكوفيسي" حيث تشترك معه في النقاط التالية:

- تتكون التصورات من جانب معرفي.
- هي مشتركة بين جماعة اجتماعية.
- تهدف إلى بناء الواقع.

وتعني "جودلي" في تعريفها للتصورات الاجتماعية أن الفرد يبني علاقته بينه وبين الشيء موضوع التصور من خلال التفكير في ذلك الشيء لكي يتصوره فكريا، وبذلك فهو يرى ذلك الشيء في غيابه، فالتصور الفكري حسب "جودلي" هو الصورة الرمزية المحتفظ بها فكريا والتي تمثل ذلك الشيء، كما أن هذه العملية الفكرية تحمل علامة الفرد ونشاطه البنائي، فالتصور الاجتماعي في علاقة رمزية مع موضوعه، وعلاقة ترجمة وتفسير لذلك الموضوع من خلال الدلالات التي يمنحها له، تلك الدلالات والمعاني تنتج من النشاط الذي يجعل من التصور "بناء" و"تعبير" خاص بالفرد، ويعود هذا النشاط إلى أحد الأمرين: الأول خاص بالسيرورات المعرفية للفرد أي ما يكتسبه من معارف وخبرات، أما الأمر الثاني فيتعلق بالعوامل النفسية للفرد، فالتصور بهذا عبارة عن نشاط تعبيري يقوم به الشخص حسب ما يمتلك من معارف علمية ومكتسبات وجدانية نفسية.[2]

[1] Jodelet. D : les représentations sociales, paris, PUF 1993 .p 37.
[2] Ibid., p. 22.

أما "أبريك" فيعرف التصورات الاجتماعية على أنها: "حصيلة لنشاط عقلي يقوم بواسطته فرد أو جماعة بإعادة بناء الواقع الذي يواجههم و إعطائه معنى خاص"[1]، أي إعادة تشكيل أفكار أخرى عن العالم بشكل من الخصوصية لكل فرد، كما أنها نتاج و سيرورة لعملية ذهنية، و التي من خلالها الفرد أو الجماعة تعيد بناء الواقع وهي مستقطبة لدلالات خاصة.

و كذلك يعتبر التصورات نتاج عمل ذهني حول موضوع معين، و تظهر بسبب الترميز لها، و عليه فإن التصورات هي عبارة عن مجموعة من الآراء، الاتجاهات، و المعتقدات و المعلومات التي ترجع إلى موضوع ما أو وضعية معينة، و هي محددة في نفس الوقت عن طريق الفاعل نفسه (تاريخه ، حياته)، وعن طريق النظام الاجتماعي و الإيديولوجي الذي يسير عليه، و أيضا طبيعة الصلات و الروابط التي تكون بين الفاعل و النظام الاجتماعي.

أما "دواز" "Willem Doise": اقترح تعريف نفسي – اجتماعي للتصورات الاجتماعية، حيث عرفها كما يلي: "هي مبادئ عمومية للتكفل بوضعية مرتبطة بإدراج خاص ضمن مجموعة من المراتب الاجتماعية، منظمة بسيرورات رمزية متداخلة مع المراتب "[2]، أي أنها جملة من المبادئ المشتركة بين أفراد المجتمع تبرز من خلالها رموز في أرض الواقع و هي متدرجة ما بين طبقات المجتمع.

أما "فيشر" "Fisher" فيعرف التصورات على أنها:" بناء اجتماعي لمعارف عادية تهيئ من خلال القيم والمعتقدات، ويتقاسمها أفراد جماعة معينة، وتدور حول مواضيع مختلفة (أفراد، أحداث...)، تؤدي إلى توحيد نظرتهم للأحداث، كما تظهر أثناء التفاعلات الاجتماعية"[3]، وهذا ما يعطيها صفة اجتماعية

[1]Abric, J.c., coopératin, compétition et représentation sociales, causes et délval, France, 1988. p 64.
[2]Doise. W & Palmonari. A., l'étude des représentations sociales, Delachaux et Niestlé, Neuchâtel, 1986, http://www.serpsy.org/socio/livet2.html
[3]Ficher G.N., les concepts fondamentaux de la psychologie sociale, Dunod, Montréal, 1993, p 118.

لأنها مشتركة بين كل الأفراد، وبسبب احتوائها على كل العادات السائدة في المجتمع، فإنها توحد نظرتهم و بالتالي تصورهم.

أما كلودين هيرزليش Claudine Herzlich فيحدد التصورات الاجتماعية كسيرورة لبناء الواقع، حيث تقول: "التصورات التي تهمنا أولا من خلال دورها في بناء الحقيقة الاجتماعية"[1]، أي أنها بناء عقلي مصمم غير قابل للفصل عند النشاط الرمزي للموضوع، وهي نفسها متضمنة في المجال الاجتماعي، لقد تعدى مصطلح التصورات الاجتماعية الإطار الفعلي المعرفي، حيث تقول "هيرزليش": "ليست فقط مصفاة تأويلية (تفسيرية)، وهي ليست تطبيق سهل لشبكة كما يقوم بها بقوة الملاحظة الفعلية".

أما "فرانسوا لابلونتين" "François Laplantine" فيرى أن مفهوم التصور لا ينتمي إلى ميدان تخصصي معين، فكثير من التخصصات في العلوم الإنسانية تناولته وكثيرا ما أعطته معاني مختلفة. ولكن مهما كان الجانب الذي يتم التركيز عليه فإنه يجب أن لا نغفل أن مفهوم التصور يتضمن العناصر التالية:

- يقع التصور في نقطة الاتصال بين ما هو فردي وما هو اجتماعي.
- يقع التصور ضمن ثلاث ميادين بحث هي: **الحقل المعرفي Champ de la connaissance** لأن التصور هو قبل كل شيء معرفة، ثم **الحقل القيمي Champ de la valeur** لأن التصور ليس معرفة فقط عند صاحبها، حيث لا يحكم عليها من حيث صحتها فقط، بل هي معرفة جيدة أو سيئة، أي أنها تقييم، ثم **الحقل العملي Champ de l'action**، فالتصور لا يمكن اختصاره في مجرد مظاهر معرفية أو تقييمية فهو تعبير وبناء للواقع الاجتماعي في آن واحد، فالتصورات ليست فقط وسيلة للمعرفة، بل هي أدوات للعمل.[2]

---

[1]Herzlich, C., santé et maladie, analyse d'une représentation sociale, Paris 1969 .p 24.
[2] Laplantine Francois : Anthropologies des systèmes des représentations de la maladie, in Jodelet. D : les représentations sociales, 4ème édition, PUF, Paris, 1994 .p 278.

ويقترح "لابلونتين" بناء على ما سبق التعريف التالي للتصورات: "أن التصورات الاجتماعية هي التقاء الخبرة الفردية بالنماذج الاجتماعية حول طريقة تناول الواقع، إنها معرفة يبنيها أفراد مجتمع معين حول جزئية من وجودهم أو وجودهم برمته، إنها تفسير اجتماعي للأحداث بحيث يصبح بالنسبة للأفراد المنتمين لذلك المجتمع الحقيقة بذاتها".

نستخلص من خلال ما سبق أن التصورات الاجتماعية هي مجموعة من المعارف الاجتماعية، الآراء، والاتجاهات والخبرات التي يصدرها أفراد مجتمع معين حول موضوع أو حادثة، إنها وسائل توجيه ونظام للتفاعلات الاجتماعية بين الأفراد، تسهل الاتصال بينهم وتساهم في تفسير مختلف عناصر بيئتهم.

2.ميكانيزمات التصورات الاجتماعية:

يعتبر "موسكوفيسي" أن عملية التصور تتضمن نشاطا تحويليا من خلال عملياتان رئيسيتان هما التوضيع والترسيخ، وكلاهما يبين كيف تبنى وتعمل التصورات الاجتماعية، ويوضحان الاعتماد المتبادل بين النشاط السيكولوجي والظروف الاجتماعية.

1.2. التوضيع L'objectivation:

نقصد بالتوضيع هو عملية ترتيب المعارف الخاصة بموضوع تصور ما، إذ تسمح ببناء معرفة مشتركة قائمة على تبادل الآراء بين أعضائها والتي يمكن أن تصدر عنها، إنها تصف إحدى مظاهر البنية التصورية، ويعرف "موسكوفيسي" التوضيع بأنه الإزالة التدريجية لكم مبالغ فيه من المعاني والدلالات عن طريق تجسيدها،[1] أي أن عملية التوضيع هي ميكانيزمات تنتقل فيه العناصر المجردة نظريا إلى عناصر ملموسة.

[1] Moscovici. S, la psychologie sociale. presse universitaires de France, Paris, 1990, p367.

من خلال التوضيع يتمكن الأفراد من امتلاك أو استدخال الظواهر والمعرفة خاصة المعقدة منها، كما تسمح لهم ببناء أو صياغة حد أدنى من المعرفة الموحدة التي تشكل قاعدة تمكنهم من إبداء آرائهم والتواصل فيما بينهم.

وتتجلى هذه العملية في المراحل التالية:

1.1.2. مرحلة الانتقاء **La sélection**:

يتم في هذه المرحلة بانتقاء المعلومات حول موضوع التصور، فهي تعمل كمرشح أو مصفى يحتفظ ببعض العناصر ويطرح أخرى، إذ يتم اختيار العناصر المتوافقة مع قيم ومعايير الجماعة، فيأخذها الأفراد في شكل مجدد وتصميم خاص، كل هذا التغيير سببه النمط الفكري والعقائدي والثقافي لتلك المجموعة التي تستقبل ظاهرة جديدة، فيبدو الحس العام وكأنه لا يقبل أن تظهر في وسطه معرفة جديدة من مستوى آخر فيسعى إلى أن يفرض عليها سماته وقوانينه.

من خلال هذه المرحلة يظهر أن تصفية المعلومات واختزالها يتماشى والنمط الإيديولوجي والإطار الثقافي وكذا أنظمة القيم للجماعات أو الأفراد اتجاه موضوع ما، فينتج ويتشكل التصور.

2.1.2. مرحلة تشكيل المخطط الصوري **Le schéma figuratif**:

نعني بها الصورة الجديدة التي تحمل معنى بالنسبة لأفراد الجماعة ويمثل هذا المخطط النواة الصلبة للتصور، فهي أصل بلورة سيرورته، إذ تعمل على تبسيط وتشكيل عناصر جديدة لموضوع التصور بإعادة تنظيم كل المعلومات المنتقاة، فعلى سبيل المثال التصور الاجتماعي لدى الفرنسيين حول التحليل النفسي الذي بينه "موسكوفيسي" في كتابه: La psychanalyse son image et son public (1961)، فقد لاحظ أن الأفراد (المبحوثين) تعمدوا حذف مصطلح الليبيدو وبصفة متكررة مع ظهور المخطط الصوري المكون من الشعور، اللاشعور، الكبت، العقد النفسية، في فكر هؤلاء الأفراد، أي الحفاظ على البنية النظرية للصراع النفسي.[1]

[1] Seca J. M. Op.cit, p. 63.

إن حذف الليبيدو يعود إلى الربط المباشر بعملية الجنس(الطاقة الجنسية)، وهذا ما لا يتوافق مع نظام القيم عند الأفراد المفحوصين، فكبت عنصر الجنس أدى إلى حذف عنصر هام في النظرية وهو الليبيدو أثناء إعادة البناء التخطيطي لموضوع التصور (التحليل النفسي).

3.1.2. مرحلة التطبيع La Naturalisation:

في هذه المرحلة يأخذ النموذج أو النواة الشكلية صفة الحقيقة، بأن يتحول إلى الواقع ويصبح بديلا عن الموضوع ذاته، أي يصبح "طبيعيا" أي من البديهيات بالنسبة للأفراد والجماعة المنتجة له وتسبح وتدور حوله باقي عناصر التصور.

هذا التحول من صورة مبسطة عن الموضوع إلى حقيقة عن ذلك الموضوع تعمل على توجيه السلوكات، وإدراك الأحكام، وحسب "موسكوفيسي" فإن عناصر هذه النواة هي الأكثر تكرار في الاجابات المتحصل عليها حول التصور.[1]

فعملية التوضيع إذاً هي عبارة عن تصفية وانتقاء وترتيب المعلومات في شكل وحدة دلالية منتظمة ومستقلة تسهم في عملية البناء الاجتماعي للواقع، ومن هذا الأخير يستخرج كل فرد تصوره للأحداث والأشياء دون أن يكون متعارضا مع الواقع الاجتماعي.

2.2. الترسيخ L'ancrage:

تشير سيرورة الترسيخ إلى الكيفيات التي يستدخل بها في المجال الاجتماعي من جهة، وللوظائف المنتجة من جهة أخرى، فهي إدراج عضوي للتصور في مجال أو فكر منظم،[2] وهنا تتضح التأثيرات

---

[1] Ibid, p69.
[2] Ibid, p69.

الاجتماعية من خلال المعاني والدلالات، وبالتالي فآلية الترسيخ تكمل آلية التوضيع وهي امتداد لها. وتتجلى سيرورة الترسيخ من خلال ثلاث مظاهر:

- **المعنى**:

يعطي الترسيخ معنى للموضوع، كما يضمن التبادل بين عناصر التصور، فهو يمنح الهوية الاجتماعية والانتماء للجماعة مع الاشارة أن الدلالات والمعاني المعطاة مصبوغة ثقافيا ومرتبطة بالمعايير ووالقيم السائدة، فالترسيخ يعد إطار مرجعي للأفراد يسمح لهم بإدماج المواضيع الجديدة، من خلال تحويلها من موضوع مجهول إلى موضوع معروف.

- **التأويل**:

تساعد سيرورة الترسيخ في تفسير وتأويل الأفراد للعناصر الجديدة لتكون وسيطا بين الفرد ومحيطه، وكذلك بين أفراد الجماعة الواحدة خاصة في ظل وجود الصراعات التي لا تخلو منها عملية إدراج الموضوع الجديد، فاللغة المشتركة التي يتقاسمها أفراد المجتمع حول الموضوع المتصور تتيح لهم فرصة التواصل، وتعطي نماذج تصنف من خلالها الأحداث والسلوكات المرتبطة بالموضوع، مما ينتج عنها في النهاية نسق مرجعي مشترك يفرض نفسه على الواقع بعد إدراج المواضيع الجديدة فيه.[1]

- **الإدماج**:

تدمج آلية الترسيخ المعطيات الجديدة ضمن الإطار التفكيري الموجود مسبقا، وهذا بعد جعل العناصر الجديدة مألوفة بعدما كانت مجهولة وغريبة، مع إضافة تغييرات عليها حتى تكون متلائمة مع المعايير السائدة.[2]

من خلال ما سبق نلاحظ أن كلا السيرورتين مرتبطتين ارتباطا وثيقا، فالتوضيع يهيئ الإطار المرجعي للتصور حتى يتم إدماجه من خلال سيرورة الترسيخ، لتقوم هذه الأخيرة بترجمة الواقع وإدماج كل ما هو

[1] Ibid, p62.
[2] Ibid, p66.

مستحدث، ما يميز سيرورة التوضيع هو جعل موضوع التصور طبيعي أما الترسيخ فيجعله اجتماعي، وكليهما يُظْهِران الارتباط بين العوامل الاجتماعية والنفسية المكونة للتصور.

3. خصائص التصورات الاجتماعية:

حتى تكون هناك تصورات اجتماعية محضة، و مجسدة لكل التصورات الفردية داخل المجتمع، فإنها لابد أن تتصف بجملة من الخصائص، وسنحاول ذكر البعض منها:

1.3. هي دوما تصورات لهدف ما: [1]

بحيث لا توجد تصورات بدون هدف، مهما كانت طبيعتها مختلفة، لكنها دائما مهمة جدا وبدون هدف لا توجد تصورات اجتماعية، وهذا الهدف يمكن أن يكون طبيعة مجردة مثل: الجنون والإعلام، أو ممكن أن يكون فئة من الأشخاص مثل: الأساتذة الصحفيون...، والموضوع يكون دائما في اتصال مع الفاعل (أو الشخص)؛ فالتصور هو السيرورة التي من خلالها يؤسس علاقته، كما أنه يكون هناك تفاعل بين الموضوع والفاعل، وكل واحد منهما يؤثر في الآخر. وفي كتاب "هرزليش" الذي يحمل عنوان " la santé et la maladie" يقول "موسكوفيسي": "لا يوجد فصل بين العالم الداخلي والعالم الخارجي للفرد (أو للجماعة)، فالفاعل والموضوع ليسا بالضرورة مختلفان، كما أن تقديم الشيء هو إعطاء المثير والرد أو الإجابة، وهذا ليس رد فعل ولكن إلى أبعد من ذلك فهو مصدره". وفي دراستنا للتصورات إنما نهتم بدراسة ظاهرة التفاعل بين الفاعل والهدف.

[1]Moscovici. S, la psychologie sociale; © presse universitaires de France, 1ère édition, Quadrige, Paris, Octobre 2003, p 368.

2.3. لها صفة (معنى) تمثيلية صورية:

وهي أهم صفة للتصورات حيث تكون متلازمة للمعنى الدلالي لأي بنية تصويرية، وكما يقول "موسكوفيسي": "تبدوا ازدواجية، ولها وجهين منفصلين مثل وجه وظهر الورقة، وجهة تمثيلية وأخرى رمزية، ونكتب: التصورات = تمثيل (صورة) /المعنى "[1]، بحيث أن لكل صورة معنى ولكل معنى صورة (تمثيل)، أي أن "موسكوفيسي" يرى بأن التصورات تظهر بوجهين متلازمين، ولكن منفصلين، و يشبه ذلك بوجهي ورقة، فالصورة والمعنى كلاهما يشكلان التصور الاجتماعي ولا غنى عنهما.

3.3. لها معنى رمزي ودلالي:[2]

إن مفهوم التصورات الاجتماعية وهو نفسه متضمن في علم النفس الاجتماعي، وهذا بسبب تقصير النماذج الكلاسيكية، وبمساهمة النموذج السلوكي الذي يأخذ بعين الاعتبار علاقاتنا وتفاعلاتنا التي لها دلالات مع العالم حسب " فرانك" (1974)، وأما "موسكوفيسي" في نقده لمفهوم الصورة، الآراء، والاتجاهات سنة 1969 وضّح جيدا كيف يمكن لسلوكات الأفراد أن تتغير، وذلك حسب العلاقة ما بين الموضوع والهدف، ولأن التصور إنما هو إعادة استذكار أو تقديم شيء غائب إلى الوعي، فإنما ذلك يكون من خلال احتفاظ الموضوع برموز تعبر عن الكثير من المواضيع خصوصا المجردة، وبواسطة الاستذكار إنما يحاول إعطاءها المعنى والدلالة التي تفي بشرحها.

4.3. لها صفة بنائية (ذهنية):

ما نستطيع قوله، أن هناك دوما جانبا من النشاط البنائي، وإعادة البناء في عملية التصورات ومسبقا على ميدان الاستقبال والإدراك، حيث يقول"بياجيه": "الموضوع ليس سهلا ليمثل على سلسلة من

[1] Ibid, p 369.
[2] Ibid, p 370.

الأجزاء المستقلة والمنفصلة وهو يقوم بتعديلها مسبقا بواسطة القانون، وتُحْدِث اتزان جسمي وآلي، إنه العامل والفاعل في هذه البنية..."[1]. إذن هذه الصفة للتصورات الاجتماعية إنما تحدث عندما يستدخل الفرد موضوعا خارجيا على المستوى الذاتي، فإنه يقوم بربطه مع مواضيع متواجدة من قبل في الدائرة الفكرية، فينتزع منه بعض الخصائص ويضيف له أخرى، وهذا ما يميز التصور عن باقي العمليات النفسية، فهو لا يعتبره مجرد تكرار أو إعادة إنتاج سلبي للموضوع، بل عملية تركيب وبناء ذهني، إذ يقول "أبريك":" كل حقيقة هي تقديم، بمعنى موضوعة من قبل الفرد أو الجماعة، تكونت داخل نظامه المعرفي، وأدمجت في نظام من التقييم، وتخضع للتاريخ والبيئة الاجتماعية والإيديولوجية المحيطة به"[2].

5.3. لها صفة الاستقلالية والإبداعية:

التصور ليس إنتاجا بسيطا، لكنه ترتيب يستلزم في الاتصال جزءا مستقلا للإبداع الفردي أو الجماعي[3]. إن المجازات المسرحية والسياسية تسمح بتحديد جوانب أساسية للتصور الاجتماعي، وهذه الجوانب هي: مبدع، مستقل، فالتصور المسرحي يقدم بالصوت والصورة للعامة أفعال وكلمات تعيد تقديم بعض الأشياء غير المرئية: الموت، القدر، الحب...، وفي التصور السياسي المنتخب الممثل يأخذ المكان الذي يمثله، يتحدث باسمه و يقرر له، فمن هنا يستغل مقارنة بما يتصور، فهو يمتلك قوة مبدعة.

إن التصورات الاجتماعية لها تأثير على سلوكات واتجاهات وتصرفات الأفراد، وقد أكد ذلك "هرزليش" في دراساته حول تصورات الصحة والمرض.

---

[1] Ibid, p 370.
[2] Abric. J.C., Pratique Sociale et représentations, 2ème édition, PUF, Paris, 1997, p 23
[3] Moscovici. S, la psychologie sociale,1990, Op.cit., p363.

6.3. لها صفة اجتماعية:

فالتصور يتحدد تبعا لبيئة المجتمع الذي يتطور فيه، عندما نتموضع في مستوى اجتماعي لتحليل فعل الذات الذي يصور الموضوع، يظهر أن التصور يستوجب دائما بعض الأشياء الاجتماعية[1]، ولأن الفرد في مجتمعه يتفاعل مع غيره، فإن هذه التصورات تكتسي طابعا اجتماعيا بالإضافة إلى الطابع النفسي الذي يمثل آرائه و وجهة نظره الخاصة، ويعبر عن انفعالاته وتفكيره. وفي هذا الصدد فإن التصور هو عملية بنائية وإنتاج اجتماعي، حيث يتم بناؤه (التصور) خلال التفاعل والاتصال الاجتماعي، فالنشاط المعرفي للفرد يعطي له طابع اجتماعي، وهذا التطبيع الذي يضمن التنظيم الاجتماعي للمعرفة.[2]

4.محتوى التصورات الاجتماعية:

يعترف "كودول J.P. Codol" بالصعوبة البالغة في إعطاء تعريف دقيق للعناصر المكونة للآراء والمعتقدات والأشياء. حيث يشير "موسكوفيسي" إلى التصورات على أنها "عالم من الآراء"، في حين يضيف إليها "كايس" مصطلح "المعتقدات"، والتي يقصد بها التنظيم المستمر للمدركات والمعارف المتعلقة بأحد مظاهر عالم الفرد،[3] إلا أن هناك إجماع على المقاربة المقترحة من "موسكوفيسي" لتحليل محتوى التصورات حيث يرى بأنه مركب من ثلاث أبعاد أساسية وهي: المعلومات، الموقف، حقل التصور.

1.4.المعلومات L'information:

تتعلق بمجموع المعلومات المكتسبة حول موضوع اجتماعي معين كما وكيفا، وذلك من خلال التجارب الشخصية والتفاعل مع أفراد المجتمع، وهذه المعلومات المتحصل عليها عن طريق الحواس تكون عنصر أساسي في تصور الفرد لمختلف المواضيع التي تواجهه في حياته اليومية. فالأمر يتعلق بتقييم مجموع

---

[1] Ibid, p 363.

[2] Doise. W., les représentations sociales, un label de qualité, in connexion, n° 51, France, 1999. P 23.

[3] سليمان بومدين: المرجع السابق، ص 19.

المعارف التي تمت حيازتها بالنسبة لموضوع البحث أو موضوع التصور هذا التقييم يسمح بتحديد كمية وطبيعة المعلومات المتوفرة عند مجتمع الدراسة.

إن دور المعلومات بكل أصنافها يشكل فرضية قوية جدا عند "موسكوفيسي"، بحيث يرى بأن المعلومات بكامل أنواعها تلعب دورا مهما في تهيئة التصورات الاجتماعية وكذلك في تقسيمها،[1] على اعتبار أن المعلومات هي جملة من الأفكار المكتسبة حول موضوع اجتماعي معين كما وكيفا، وقد تكون هذه المعلومات في شكل قوالب جاهزة أو عادية (أصلية)[2]، بحيث أن دراسة التصورات الاجتماعية للتحليل النفسي توضح جيدا كيف أن اختلاف التقارير المعلوماتية وكيف نكَوِن تصورات مختلفة حتى ولو كانت نقاط الانطلاق مشتركة وتسمح للعوامل الاجتماعية بالبروز بشكل مختلف، وتنتقل هذه المعلومات عن طريق وسائل الإعلام والاتصال بأبعاده الثلاث وهي:

- **الاتصال اليومي ما بين الأفراد**: بما أن التصورات هي معارف مهيأة وموزعة ومقسمة في المجتمع وهذا بجملة من العلاقات ما بين الأفراد بفعل التفاعل الاجتماعي فإن الاحتكاك بين الأفراد يسمح بنقل المعلومات وتداولها، وبالتالي نقل وعمل التصورات الاجتماعية.
- **الاتصال الإعلامي**: والذي تتكفل به وسائل الإعلام والاتصال، وهي وسيلة جد هامة لديمومة التصورات، وقد ذكر "موسكوفيسي" أن الجهد الأساسي للمتكلم في عملية الانتشار La diffusion هو جد مهم، وأن الانتشار هو نمط لعلم مشترك وموزع، وهي عملية ضرورية لنقل التصورات[3].

[1] Rousseau. N, Bonardi. C, Les Représentations sociales; état des lieux et perspectives, édition pierre Mardaga, éditeur Sprimont, Belgique, 2001, p 181.
[2] Doise. W, Palmonari.A, Un nouveau champ d'études caractéristiques des représentations sociales, Neuchâtel, Del chaux et Niéstlé, Paris, 1986, p 20.
[3] Moscovici. S, la psychologie sociale,1990, Op.cit., p368.

- **الاتصال ما بين الجماعات:**[1] وتحدث عنه "روكات Rouquette" (1994-1996)، حيث أنه يشغل مكانة مهمة في سيرورة وانتقال التصورات، وتعتبر كإشارة متزامنة مع مختلف الجماعات، وهي تعرف به، والتصورات الاجتماعية هنا تكسب قيمة تجادلية وتدور حول نفسها حسب نقطة التكيف، وحسب الهدف والعوامل المساعدة في تشكيلها وهذه الأصناف الثلاث للاتصال إنما هي سبل لعمل وسيرورة التصورات الاجتماعية.

2.4.حقل التصور:Le champ de représentation:

يعبر حقل التصور أولا عن فكرة تنظيم المحتوى إذ يوجد هناك حقل للتصور كلما وجدت وحدة هرمية للعناصر، كما يعبر أيضا عن غنى هذا المحتوى، وهذا يعني أنه يجب توفر حد أدنى من المعلومات القابلة للتنظيم، وحقل التصور مهم في دراسة التصور لأنه يعبر عن الواقع النفسي المعقد الذي يظهر ككل منسجم وموحد ويميز هذا الواقع من خلال درجة التجريد في التصور وتنظيمه، ويعبر عنه "موسكوفيسي" بأنه مجموعة من الآراء المنظمة، فحقل التصور مثله مثل مستوى المعلومات يختلف من جماعة لأخرى، ويختلف حتى داخل الجماعة الواحدة.

3.4. الموقف أو الاتجاه:L'attitude:

بعد انتقاء مجموعة من المعلومات المتعلقة بموضوع التصور، يتم تكوين استجابة عاطفية وانفعالية اتجاهه أو اتجاه موضوع معين، ويبدو أن بُعْد الاتجاه أو الموقف أسبق في الوجود من بُعْدَي المعلومات وحقل التصور، فالاتجاه يتواجد حتى في ظل معلومات ضئيلة وحقل تصور قليل التنظيم.[2]

مما سبق يتضح لنا أن كل من المعلومة وحقل التصور والاتجاه تمثل العناصر المكونة لمحتوى التصور الاجتماعي، فالفرد عند استرجاع موضوع ما أو فكرة معينة لابد أن تكون لديه معلومات مسبقة عنه،

---

[1] Rouquette.M.L, Sur la connaissance des masses, Grenoble, ©presses universitaires de Grenoble, 1994, p185.

[2] سليمان بومدين: المرجع السابق، ص 20.

ولابد من أن يتخذ كذلك موقفا واتجاها نحو هذه المعلومات سواء بالسلب أو بالإيجاب، وحقل التصور يجعل دراسة التصور ممكنة لأنه يعبر عن الواقع النفسي.

يمكننا القول أن هذا التحليل الثلاثي الأبعاد يسمح لنا من جهة بتحديد محتوى التصورات والعلاقة بين أبعادها المختلفة، ومن جهة أخرى يسمح بإجراء دراسات مقارنة حول التباين بين مختلف الجماعات والتمييز بينهم وفقا لتصوراتهم الاجتماعية.

5.بنية التصورات الاجتماعية:

التصورات الاجتماعية مجموعة من العناصر متعلقة بالموضوع المتصور وهذه العناصر تتفاعل وترتبط فيما بيمها بطريقة منتظمة ومتناسقة مما يسمح بالوحدة والاستقرار.

في هذا السياق يرى "أبريك" أن كل تصور هو عبارة عن جملة من العناصر لها علاقات فيما بينها، ولكن البعض من تلك العناصر يلعب دورا أساسيا فتكون بمثابة نواة التصور المركزية،[1] فتسيره وتنظمه وتعمل على استقراره وإعطائه دلالة، بينما يبقى البعض الآخر سطحيا يشير إلى خصائص أو صفات ثانوية للتصور، والتي تظهر في الممارسات اليومية، وبالتالي فإن "أبريك" يؤكد على أن التصورات الاجتماعية تتكون من مكونين أساسيين هما النواة المركزية والنظام المحيطي.

1.5. النواة المركزية Le noyau central:

مصطلح النواة المركزية مفهوم رمزي تصوري أعد من طرف "موسكوفيسي" (1961)، إلى أن جاء "أبريك" الذي كشف عن وجود عناصر رئيسية تتضمن إعطاء الدلالة لموضوع ما (موضوع التصور) داخل نواة أدرجت تحت مصطلح النواة المركزية، فحسب "أبريك" "التصورات الاجتماعية تنظم حول

[1] Abric. J.C., Pratique Sociale et représentations,1997, Op.Cit, p22.

نواة، تعتبر العنصر الأساسي للتصور، إذ تعطي له معني ولباقي العناصر المشكلة له، كما تحدد طبيعة العلاقات التي تربط عناصر التصور ليحافظ على ثباته واستقراره"[1]، فالنواة المركزية إذن تحدد معنى التصور الاجتماعي ومشتركة اجتماعيا وذات انسجام واستقرار يسمح لها مقاومة التغيرات، هذا النموذج ينتج موضوع التصورات الاجتماعية بشكل انتقائي ويشغل ثلاث وظائف:[2]

- الإتصال بين مختلف المواضيع المعرفية.
- ترجمة الواقع والانتقال من المجرد إلى الملموس.
- إقصاء أو الإنقاص من بعض العناصر التي تتعارض مع نظام القيم لدى الأفراد.

1.1.5. وظيفة النواة المركزية:

تضمن النواة المركزية وظيفتين أساسيتين هما:

1.1.1.5. وظيفة مولدة Fonction génératrice:

وهذا من خلال إعطاء معنى وقيمة لمختلف العناصر المكونة التصور الاجتماعي.

2.1.1.5. وظيفة تنظيمية Fonction organisatrice:

النواة المركزية هي المسؤولة عن طبيعة الروابط والعلاقات التي تربط مختلف عناصر التصور الاجتماعي.

تحدد عناصر النواة المركزية بخاصيتين ذات بعدين هما:

---

[1] Ibid, p22.
[2] Seca, J. M,, Op.cit., p72.

- **بعد وظيفي Dimension fonctionnelle:**

يتجلى هذا البعد في الوضعيات التي تأخذ الطابع العملي، حيث نجد أن النواة المركزية تتدخل بصورة واضحة لإنجاز نشاط أو عمل معين، وهي تمثل العنصر المهم والأكثر تفصيلا، وهو ذو فاعلية في انجاز هذا النشاط.

- **بعد معياري Dimension normative:**

يتجلى هذا البعد في كل الوضعيات التي تتدخل فيها الأبعاد الاجتماعية، العاطفية والأيديولوجية بشكل مباشر، ففي مثل هذا النمط من الوضعيات يمكننا أن نعتبر أن بعض المعايير والمواقف ستكون في مركز التصور.

2.5. العناصر المحيطية (النظام المحيطي) Les éléments périphériques:

حول النواة المركزية تنتظم العناصر الجانبية (المحيطة)، فهي مكملة وضرورية لها، كما أنها لا تقل أهمية عنها وتمتاز هذه العناصر بكونها نمط تسلسلي، حيث تكون هذه العناصر المحيطية أكثر قربا للنواة، لهذا فإن لها الدور المهم في إعطاء الجانب المادي لمعنى التصور، وكذا في توضيح هذا المعنى. والعوامل المحيطية على علاقة أو اتصال مباشر بالنواة المركزية، وهي تحدد محتوى التصورات، حيث تمثل الجزء الأكثر فهما ووضوحا والأكثر حيوية وتجسيدا.[1]

1.2.5. وظائف النظام المحيطي:

يعمل الجهاز المحيطي أن يقوم بثلاث أدوار أو وظائف :

[1] Maach .Y, Chorfi. M.S, Kouira. A, Op.cit., p.20.

1.1.2.5. وظيفة التجسيد Fonction de concrétisation:

تنتج هذه الوظيفة عن ترسيخ التصور مع الواقع وتساهم في تزويده بمصطلحات إجرائية واضحة ومفهومة، كما تعمل أيضا على إدماج عناصر الوضعية التي ينتج بها التصور، فهي تعبر بذلك عن حاضر ومعاش الفرد.

2.1.2.5. وظيفة التكيف Fonction de l'adaptation:

يلعب الجهاز المحيطي دورا هاما في تكيف التصور مع التحولات الممكن حدوثها في المحتوى والتي يمكن أن تدمج في محيط التصور كإستدخال المعلومات الجديدة، والتغيرات الحاصلة في المحيط الاجتماعي، كما يمكن أن تدمج أيضا العناصر السريعة التأثير والقابلة لإعادة بناء التصور، إما بإعطائها هيكلة دنيا أو بإعادة تغييرها من جديد حسب معنى المدلول المركزي أو بإعطائها خاصية استثنائية وبصفة مشروطة، مع استقرار النواة المركزية والتي تشكل المظهر التطوري للتصور.[1]

3.1.2.5. وظيفة دفاع Fonction de défense:

يعمل الجهاز المحيطي على حماية التصور، فهو يقيه من الصدمات ويمتص ويصد كل ما عجز وصفه أو تعذر تبريره وكل جديد يطرأ عليه دون الإضرار بالنظام السوسيومعرفي، كما يسهل وييسر صيانة كل ما لا يصلح للتبادل والتداول غير المشروط لكل فرد من الأفراد في عناصر النواة المركزية.[2]

نستنتج مما سبق أن التصورات الاجتماعية تتشكل من نواة مركزية وعناصر محيطية، يعملان ككيان واحد، بحيث يقوم كل جزء بعمل محدد ولكنه متكامل مع الجزء الآخر، إن هذا النظام المزدوج هو الذي يوضح لنا ما يبدو لأول وهلة وكأنه تناقض، فالتصورات تبدو لنا ثابتة، متحركة، جامدة ومرنة في آن

---

[1] Abric. J.C., Pratique Sociale et représentations,1997, Op. Cit, p27.
[2] Seca J. M. Op.cit, p. 75.

واحد، فهي جامدة ومستقرة لأنها محددة بنواة مركزية متغلغلة بعمق في نظام قيم الجماعة، ومتحركة لأنها تتغذى من الخبرات الفردية، وهذا ما يفسر الاختلاف في التصورات الاجتماعية لمجموعة من الأفراد حول موضوع واحد.

6. وظائف التصورات الاجتماعية:

تشكل التصورات الاجتماعية عاملا أساسيا في دينامية العلاقات والممارسات الاجتماعية من خلال مجموعة من الوظائف، تتمثل فيما يلي:

1.6. وظيفة المعرفة Fonction de savoir:

إن التصورات الاجتماعية التي يبنيها الأفراد هي وظيفة ممارسات كل مجموعة مرجعية ووظيفة قيمهم، إذ يقوم الفرد بانتقاء المعلومات والمعطيات الجديدة التي يستدخلها من محيطه الاجتماعي ويجسدها في إطار تفكيره الذي يتضمن كل النشاطات المعرفية والقيم والمعتقدات التي يؤمن بها وبما يتوافق وقيم المجتمع، أي معرفة نشاط الحس المشترك وهذا ما أشار إليه "موسكوفيسي" في قوله:"إن التصورات الاجتماعية تسمح للفاعلين الاجتماعيين باكتساب المعارف وإدماجها في إطار قابل للاستيعاب بما يتماشى مع القيم والأفكار التي يلتزمون بها، فيسهل تواصلهم الاجتماعي ويحدد الإطار المرجعي المشترك الذي يسمح بالتبادل الاجتماعي، ونقل ونشر المعرفة الساذجة"،[1] انطلاقا من هذا خلص "موسكوفيسي" إلى أن التصور الاجتماعي ذو نظام معرفي، فهو يفصل المعلومات حول موضوع التصور واتجاهات الفرد المتعلقة به، أي أن التصور دليل في الفعل ونموذج لتفسير الواقع.

[1] Abric. J.C., Pratique Sociale et représentations,1997, Op.Cit, pp15- 16.

2.6. وظيفة الهوية Fonction identitaire:

تكتسي التصورات الاجتماعية حسب "أبريك" وظيفة تحديد مواقع الأفراد والجماعات في الحقل الاجتماعي، فهي تسمح بإعداد هوية اجتماعية وشخصية متوافقة مع أنظمة المعايير والقيم المحددة تاريخيا واجتماعيا،[1] كما يشير "أبريك" أيضا من خلال مقاربته هذه لمفهوم التصور الاجتماعي إلى وظيفة تحديد الهوية الاجتماعية بوضع الأفراد والجماعات في المجال الاجتماعي من خلال بلورة الأفكار والقيم في الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، فيُظْهِر التصور بذلك سلوكات تلك الجماعة ويحافظ على خصوصياتها وصورتها الايجابية، وهذا ما يفسر اختلاف التصورات الاجتماعية للأفراد اتجاه نفس الموضوع، هذه الاختلافات تعود إلى وظيفة الانتماء الاجتماعي والثقافي للجماعة المرجعية.

3.6. وظيفة التوجيه Fonction d'orientation:

توجه التصورات الاجتماعية السلوك والممارسات على ثلاث مستويات على الأقل:[2]

- تتدخل مباشرة في تعريف الغاية من الموقف، فهي التي تحدد نمط العلاقات المناسبة للفرد، فنحن نفضل مصاحبة الذين يشاطروننا نفس التصور حول قضايا محيطنا مثلا.
- تنتج التصورات نظاما للتوقعات، فنحن نختار ونفسر كل المعلومات المتعلقة بموضوع معين حتى نجعلها مماثلة لتصوراتنا.

إن تصوراتنا تؤثر على السلوك الذي نقوم به وحتى قبل القيام به أحيانا، فاتجاهاتنا وقوالبنا تؤثر على التفاعل الذي سيحدث بيننا وبين الآخرين، أي أن النتائج تُحْسم أحيانا قبل القيام بالفعل، فالتصورات تشكل أنظمة لفك رموز الواقع، وظيفتها توجيه انطباعاتنا وتقييماتنا وسلوكياتنا.

[1] Ibid., p 16.

[2] سليمان بومدين: المرجع السابق، ص21.

- تقرر التصورات السلوكيات والممارسات التي نقوم بها، فهي تحدد لنا ما هو مسموح به وما هو مقبول وما هو غير مقبول في موقف ما، فتلعب بذلك دور المعايير.

4.6. وظيفة التبرير Fonction justificatrice:

التصورات الاجتماعية تبرر المواقف والسلوكات التي يقوم بها الفرد، فهي تسمح له بالتبرير القبلي، أي قبل أن يشرع في أي عمل، أو تسمح بتبرير بعدي لاتخاذ المواقف والسلوكات أي بعد قيامه بسلوك أو فعل ما، فهي تسمح بشرح المواقف في وضعيات مختلفة، فالتصورات لها وظيفة تبرير الاختلاف الاجتماعي، فبإمكانها أن تسعى إلى إدراك الفرق أو المحافظة على المسافة الاجتماعية بين الجماعات المعنية.

7. تعديل التصورات الاجتماعية:

يتغير ويتطور التصور جراء العلاقات المتشكلة قي الحياة الاجتماعية، فهو كموجه للأفعال ومحدد للسلوكيات، ويمكن حدوث العكس أي تأثير السلوكيات على التصورات، فتغير التصور مشروط بتغيرات أخرى على مستوى تاريخي، هذا الأخير يرتبط بالأحداث التي تطرأ على المحيط الاجتماعي والتي تخلق ممارسات جديدة قد تؤثر مباشرة على التصور الاجتماعي.

إن من أهم العوامل المؤدية إلى تعديل التصورات الاجتماعية هما:

- **التوريط L'implication**:

في المقام الأول يجب أن يكون الحادث مورطا للجماعة، فعندما يكون الحادث مورطا بما يكفي فإنه يقود إلى تغيير في البيئة التي توجد بها الجماعة فالممارسات الاجتماعية تتغير وتؤدي في النهاية إلى التغير في التصورات المتعلقة بموضوع تلك الممارسات.

- **الممارسات الاجتماعية الجديدة:**

إن تغيرات البيئة دائمة ومستمرة وقد تأتي بصفة تدريجية أو بصفة فجائية، وفي هذه الحالة قد يضطر الأفراد على تغيير سلوكاتهم الاجتماعية بمجرد حدوث حدث والتي قد لا تتلاءم مع نظام تصوراتهم.

إن توريط عناصر اجتماعية في وضعية جديدة لا يكفي لإثارة عامل التعديل في التصورات الاجتماعية، حيث يقوم الأفراد المورطون في وضعيات معينة بتفعيل ممارسات جديدة على اعتبار أن تلك الوضعيات قابلة للارتداد.

يمكن للتصورات الاجتماعية أن تتخذ ثلاث أشكال للتعديل:

1.7. التعديل المقاوم Transformation résistante:

يحدث هذا التعديل عندما تكون الممارسات الجديدة متطابقة مع التصورات الاجتماعية المكتسبة، تلك التطابقات تكون بشكل ثابت ومنظم وقد تكون ظرفية ذات تفسيرات مقبولة على مستوى الأفكار، بحيث تبقى النواة المركزية محمية ويتكفل النظام المحيطي بتكييف الممارسات الجديدة مع الممارسات المتبناة، ومع تعاقب ظهور الاستثناءات تتأثر القاعدة، فيتغير التصور الاجتماعي.

2.7. التعديل التدريجي Transformation progressive:

يحدث هذا النوع من التعديل عندما تتعارض الممارسات الجديدة مع بعض خصائص النواة المركزية، مما يحدث تغير جزئي للنظام المركزي، هذا التغيير يسمح بنوع من الاستمرارية في تفكير الأفراد، وبالتالي الوضعية الجديدة لا تعطي مكانا للتناقض والصراع إلا مع بعض عناصر النواة المركزية، فيحدث بذلك تغيير تدريجي في النظام التصوري.

3.7. التعديل العنيف Transformation violente:

هذا النوع من التعديل قليل الحدوث، ولا يحدث إلا عندما يزداد تأثير الوضعية الجديدة على الأفراد والجماعات مع محيطهم الاجتماعي، وفي ظل غياب الاختيار يجبر الأفراد على تقبل المعايير التكيفية والذي يؤدي إلى تغيير مباشر (عنيف) للنظام المركزي وبالتالي تغيير التصور بأكمله، فهذا التعديل يحدث عندما تكون الممارسات الجديدة عبارة عن كارثة كبرى أو أزمات خطيرة أو اكتشاف علمي لا يقبل الجدل.

يستغرق هذا النوع من التعديل عدة سنوات على اعتبار أن هذا التعديل عنيف في الحياة الاجتماعية للأفراد، فهو بطيء التأثير والتغيير يكون عبر أجيال.

8.طرق جمع محتوى التصورات الاجتماعية:

إن عملية جمع وتحليل التصورات الاجتماعية ترتكز على تشكيلة نوعية لجملة من التقنيات، وهي تمثل (العملية) إشكالا كبيرا لدى الباحثين في هذا الميدان، بحيث يطرح أمامنا سؤال مركزي وهو ما هي الطريقة والأداة اللازم استخدامها في عملية جمع وتحليل المعلومات حول التصورات الاجتماعية؟.

إن اختيار منهجية معينة لجمع وتحليل المعلومات تحدد وبشكل أساسي الإطار النظري الذي يستخدمه الباحث في ذلك، ولأن دراسة التصورات معقدة فإنه وقبل اختيار الطريقة أو التقنية اللازمة يتوجب على الباحث تحديد محتوى البحث وجمع العناصر المكونة للتصورات، وكذا فهم تنظيم هذه العناصر وإعطاء هوية للنواة المركزية والعناصر المحيطية، وتوجد هناك عدة طرق لجمع محتوى التصورات الاجتماعية، إلا أنها تندرج كلها ضمن نموذجين شاملين حسب "أبريك"؛ وهما الطرق الاستفهامية والطرق التداعوية أو المتداعية.[1]

[1] Maach .Y, Chorfi. M.S, Kouira. A, Op. Cit, p 26.

1.8.الطرق الاستفهامية:

وهي من الطرق الأكثر استخداما لجمع محتوى التصورات فهي ترتكز على جمع التعبيرات للأفراد المعنيين والمتعلقة بموضوع التصور المدروس، وقد تكون هذه التعبيرات لفظية أو صورية وإن كانت اللفظية من التقنيات الأكثر شيوعا وعليه:

1.1.8.الطريقة اللفظية:

وتضم المقابلة والاستمارة، وكلاهما يجسد أولى القواعد المنهجية.

- **المقابلة L'entretien:**

وهي تقنية تقليدية استعملت من طرف الباحثين من نوع نصف موجهة تدعو الفرد المسؤول للشرح وبعفوية ما بداخله في إطار محتوى البحث. وهي عبارة عن أسئلة شفهية أو حوار، بحيث أن التصورات تحدث وتظهر من خلاله، وهذا ما يسمح بالوصول إلى محتوى التصورات، ولكن المقابلة تعكس جانبا من ذاتية الباحث في توجيه الفرد، لذلك فالباحث مطالب باستخدام تقنيات أخرى مكملة من أجل الإلمام بكل المعطيات اللازمة للبحث، كما تعتبر المقابلة طريقة للجمع الكيفي للمعلومات.

- **الاستمارة Questionnaire:**

وهي التقنية الأكثر استخداما في دراسة التصورات من أجل الجمع الكمي للمعلومات. فرغم الانتقادات والحدود المعرفية، فإن هذه التقنية تسمح بجمع محتوى هذه التصورات، ونستعين بتنظيم الإجابات في توضيح العوامل العامة التي تنظم التصورات. وعليه فإننا في مسيرة دراسة التصورات نحاول وضع عدد من الأسئلة التي تخدم محتوى البحث ونطلب من الأفراد الإجابة عنها ونجاح هذه الطريقة يتعلق بإدخالها للبعد الكمي في الجانب الاجتماعي للتصور وفي معايرته، غير أن هذه التقنية نقدت كثيرا

بسبب محدوديتها والتي اعتبرت غير كافية لإبراز أبعاد التصورات حول موضوع ما، لذلك لا بد أن تدعم بتقنيات أخرى.

2.1.8.الصورية:

تقوم على التعبير الشفهي للأفراد انطلاقا من صور أو رسومات، وهي تستخدم في حالة عدم مقدرة الأفراد على التعبير التلقائي واللفظي وتضم:

- **الألواح (الصفائح) المستقرئة:**

هذه التقنية تستعمل في الدراسات التي يواجه فيها الأفراد صعوبات عند استعمال الطرق الكلاسيكية والمتمثلة في المقابلة والاستمارة، وأساس هذه التقنية مستوحى من المقاربات والطرق الإسقاطية (الروائز)، حيث تقدم للأفراد سلسلة من الرسومات أعدت من طرف الباحث، ويقومون من خلالها بتوضيح المواضيع الرئيسية وبكل حرية انطلاقا من البطاقة المقترحة، حيث تمثل هذه العملية نوع من النصف توجيهية، حيث لا يتم استثارة الأفراد شفويا ولكن عن طريق إثارة بيانية أي مرسومة.

- **الرسومات والدعائم الخطية:**

فهذه الأخيرة يتم استخدامها بصفة خاصة لما يتعلق الأمر بتصورات الأطفال وهذه التقنية تمر بثلاث مراحل وهي:[1]

- إنتاج رسم أو مجموعة من الرسومات.
- تعبيرات لفظية للأشخاص حول هذه الرسومات.
- تحليل معمم لعوامل الرسم.

[1] Abric. J.C, 1994,Op.cit., p64.

2.8.الطرق المتداعية: و يوجد منها نوعان هما:

- **التداعي الحر L'association libre**:

قد سبق استخدام هذه التقنية من طرف باحثي التحليل النفسي بحيث يعتبرون جملة الكلمات المتداعية إنما هي من صلب اللاشعور للفرد. وطريقة التداعي الحر في التصورات الاجتماعية تعتمد كذلك على كلمة متداعية، وانطلاقا منها يُطلب من الفرد إنتاج كلمة أخرى أو جملة من الكلمات، أو التعبيرات التي تأتي إلى الذهن، وهي تتميز بالعفوية والسرعة، هذه الميزة تسمح للباحث بالتعرف على العوامل الضمنية أو الخفية حول تصور ذلك الموضوع، وبهذه الطريقة يتمكن الباحث من الوصول إلى مضمون التصورات.[1]

- **بطاقة التداعي La carte associative**:

هذه الطريقة مستوحاة من البطاقة العقلية La carte mentale التي وضعها "جاوي H.Jaoui" (1979)، وتأتي في المرحلة الثالثة بعد التداعي الحر، حيث تمر بمرحلتين:

- المرحلة الأولى: يطلب من الفرد أن يقوم بتقديم تداعيات حرة.
- المرحلة الثانية: وفيها نعيد الطلب من الفرد مجموعة أخرى من التداعيات انطلاقا من كلمات ثنائية (كلمة التداعي والكلمة المنتجة) وهكذا ينتج الفرد تداعيات ثنائية، وبعدها وفي كل ثلاثية تتداعى كلمة جديدة حتى نحصل على سلسلة مكونة من أربعة عناصر، بإمكان هذه الطريقة أن تتطور إلى غاية الحصول على سلاسل بخمسة إلى ستة عناصر، ولكن بعض التجارب قد بينت بأنه من الصعب تجاوز هذا الحد في عدد السلاسل التي يمكن الوصول إليها.[2]

---

[1] Ibid., p 72.
[2] Maach .Y, Chorfi. M.S, Kouira. A, Op. Cit, pp 28-29.

خلاصة:

يظهر لنا مما تم عرضه في هذا الفصل أن علاقة الفرد بمجتمعه تكسبه أفكار وثقافة وقيم وعادات ذلك المجتمع، وعند معايشته لفكرة أو موضوع ما فإنه يتصوره بطريقته الخاصة في صورة عمليات ذهنية مستمدة من الإطار الاجتماعي الخاص به وحاجاته النفسية، فالتصورات الاجتماعية نتاج مشترك ذو أبعاد ثقافية واجتماعية ونفسية.

إن ما يميز التصورات الاجتماعية من وظائف فعالة في دراسة الظواهر الاجتماعية جعل الباحثين يحاولون الكشف عن مضمونها وبنيتها الداخلية ليسهل استخدامها في العلوم الاجتماعية، إذ توصلوا إلى وجود عناصر مركزية وأخرى محيطية تتشكل حول موضوع التصور من خلال مجموعة من المعتقدات المولدة جماعيا والمحددة تاريخيا، والتي تضمن هذه الأخيرة استمرار هوية الجماعات، كما اجتهد الباحثون في تطوير مجموعة من الأدوات والوسائل والتقنيات التي تمكنهم من دراسة التصورات الاجتماعية للأفراد اتجاه مختلف المواضيع الاجتماعية.

الفصل الثالث: ماهية العنف

تمهيد:

أولاً: تعريف العنف من وجهات نظر مختلفة:

1- من الناحية اللغوية
2- من الناحية النفسية
3- من الناحية الاجتماعية
4- من الناحية السياسية
5- من الناحية القانونية
6- من الناحية الاقتصادية

ثانياً: أنواع العنف:

1- من حيث الشكل
2- من حيث الأداء
3- من حيث أسلوب الأداء
4- من حيث التنظيم
5- من حيث الموقع
6- من حيث المشروعية

ثالثاً: أشكال العنف:

1- العنف الأسري
2- العنف المدرسي
3- العنف الاجتماعي
4- العنف الحضري
5- العنف الرياضي
6- العنف السياسي

رابعاً: العنف وعلاقته ببعض المفاهيم المرتبطة به

1- العنف والعدوان
2- العنف والانحراف
3- العنف والإكراه
4- العنف والصراع
5- العنف والإساءة
6- العنف والقوة
7- العنف والغضب
8- العنف والتعصب

خامساً: موقف الإسلام من العنف

خلاصة

تمهيد

يمكننا القول أن ظاهرة العنف تمثل القاسم المشترك بين المجتمعات الإنسانية في أغلب مراحلها التاريخية غير أنها تختلف في أسبابها والأشكال التي تتجسد فيها من مجتمع لآخر ومن ثقافة إلى أخرى، وتجليات وتمظهرات العنف قد تكون ذات طابع سياسي، واقتصادي أو اجتماعي، أو نفسي، كما قد تأخذ تمظهرا مركبا من كل الجوانب السالفة الذكر، هذا بالإضافة إلى المصادر التي ينطلق منها العنف والمستهدفات التي يصل إليها ، قد يمارس العنف من قبل السلطة ضد جماعة ما كما قد تمارسه الجماعات ضد السلطة، وقد تمارسه مجموعة ضد أخرى، أو مجموعة ضد فرد، أو فرد ضد فرد آخر، كما قد يمارسه الفرد ضد نفسه.

ولهذا نرى من الضروري في هذا الفصل التطرق إلى مصطلح العنف على اعتبار أنه أحد المتغيرات الرئيسية في هذا البحث، لذلك أصبح من الطبيعي أن يتعرض له الباحث بشيء من التفصيل والتوضيح خاصة إذا علمنا بأنه مفهوم قديم تعرض للكثير من التفسير والتحليل كلٌ حسب وجهة نظره، لذا سنتطرق لمصطلح العنف من حيث إبراز أهم التعريفات وأشهر التقسيمات، وأهم الأشكال التي تتخذها الظاهرة هذا بالإضافة إلى إبراز العلاقة بين مصطلح العنف وبعض المصطلحات القريبة منه.

أولاً: تعريف العنف من وجهات نظر مختلفة.

1- من الناحية اللغوية:

جاء في معجم"لسان العرب"على أن العنف هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وعليه: يعنف عنفا وعنافة وأعنفه وعنفه تعنيفا، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا فيما لا يعطي على العنف، أما الأعنف: كالعنيف والعنيف: الذي لا يحسن الركوب، ليس له رفق بركوب الخيل، وأعنف الشيء: أخذه بشدة، واعتنف الشيء: كرهه، والتعنيف: التوبيخ والتقريع واللوم وعنف: العين والنوم والفاء أصل صحيح يدل على خلاف الرفق قال الخليل:" العنف ضد الرفق، تقول عنف يعنف عنفا، فهو عنيف إذا لم يرفق في أمره.[1]

ومن خلال هذا التعريف، يتضح لنا أن كلمة عنف تشير إلى عبارات عديدة كالخرق بالأمر وقلة الرفق والشدة، وهي عبارات تحمل الكثير من الإشارات التي سوف نتطرق إليها عبر التعاريف اللاحقة.

فمنذ قدم التاريخ ارتبط مفهوم العنف بالقوة الصادرة عن الطبيعة أو الآلهة، ففي اللغة الفرنسية كلمة عنف"Violence" تعود إتيمولوجيا إلى الكلمة اللاتينية "Violentia" والتي تشير إلى طابع غضوب شرس، جموح وصعب الترويض[2]،وكلمة "Violentia" من الناحية الاشتقاقية (الأصل) أو إيتيمولوجيا تنبعث منها عدة كلمات أو مقاطع، وتأخذ كلها معاني القوة والشراسة بحيث تحتوى على الفعل "Violaré"، والذي يعني التعامل بالعنف، أي بالخرق والتدنيس.[3]

وكلمة "Violentia" ترتبط بكلمة "Vis" و"Latus" و "Vis" من معاني القوة، وكلها تدل على طاقات الجسم وقدرته الأساسية، كالنشاط والبأس، وهو نفس المعنى للكلمة "IS" التي تعني العضلات؛ والقوة هي بدورها ترتبط بالكلمة "Bia"، ولها نفس أصل كلمة "Bios" والتي تعني

[1]إبن منظور: لسان العرب، بيروت، دار صادر، المجلد التاسع، 1968، ص ص257-258.

[2]Grand dictionnaire de la langue Français, Larousse ,vol 7,1989,p p,6489- 6496.

[3]Grand pirlot: La violence et souffrance ā l ´Adolescence,Phychopathologie et anthrologie culturelle,l ´Harmattan, 2003, p 26.

"الحياة"[1]، وهي كلمة تعطي معنى الحياة لكثير من العلوم مثل: بيولوجي Biologie وبيوجسمي Bio physique؛ كما أن كلمات: "Bia- Via-Vita" إنما تدل على رغبة البقاء وحب الحفاظ على الذات، وعليه فإن كلمة عنف" Violence" تأخذ معنى قوة الحياة والبقاء.

أما الشطر الثاني:" فهو اسم مفعول لكلمة " Firo" وتعني يحمل، فكلمة "violence" تعني إذا يحمل القوة وترمى في أولى معانيها إلى استعمال القوة عند الآخرين.

إن هذا المعنى لكلمة العنف إنما يمتد في العديد من القواميس اللغوية كمعجم "Larousse" الفرنسي الذي يعرف العنف بكونه خاصية لكل ما ينتج عنه مفعول بقوة شديدة متطرفة ووحشية خاصية لما هو عدواني، إنه تعبير عن أقصى الشدة وهو تجاوز عبر اللفظ والسلوك، ويعكس استخدام القوة كما أن موسوعة "Universalise" المعجمية تحدده كفعل يمارس من فرد أو أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولا أو فعلا...، وهو فعل عنيف يجسد القوة التي يمكنها أن تكون فيزيقية أو رمزية .

أما قاموس روبير"Robert" [2](فرنسي معاصر) يشير إلى أن العنف:" هو التأثير على الفرد وإرغامه دون إرادته وذلك باستعمال القوة واللجوء إلى التهديد"

ويعرف "لالاند"[3] في موسوعته الفلسفية العنف على أنه: " سمة ظاهرة أو عمل عنيف بالمعاني وهو الاستعمال غير المشروع أو على الأقل غير القانوني للقوة، ويربط أيضا "لالاند" بين العنف وبين الانتقام (الثأر) والذي يعني بهما-اشتقاقا- عقابا أو ثأر، ولكن بنحو أخص هو ردة فعل عفوية من الضمير الأخلاقي المهان الذي يطالب بمعاقبة الجريمة".

وهكذا يتبين مرة أخرى من هذه التعريفات اللغوية المختصرة بأن في صلب كلمة العنف توجد فكرة القوة، وأن ممارستها ضد شيء ما أو شخص ما، هو الذي يعطيها طابع العنف.

---

[1] Ibid., p 27.

[2] Robert .P: dictionnaire le Robert an alphabétique et Analogique de la langue Française; Société du nouveaux livres (S.N.L),Paris 1978, P 2097.

[3] أندريه: موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد3، منشورات عويدات، بيروت وباريس 1996،ص 1554.

إن مفهوم العنف تشكل تدريجيا في المعاجم اللغوية وأيضا في الدراسات والاختصاصات الفكرية والميدانية التي تناولته، حيث انفصل في الفكر المعاصر عن مجال الطبيعة والآلهة، وأصبح يعرف باعتباره ظاهرة خاصة بالإنسان ككائن اجتماعي، يتفاعل مع غيره ضمن صراعات اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويؤكد الباحثون الذين تناولوا موضوع العنف أن اللبس الذي أحاط بمحاولات التعريف يعود من جهة إلى تعدد دلالات المفهوم وتنوع المضامين التي تشير إليها، ومن جهة أخرى إلى اختلاف المنطلقات والتخصصات المعرفية التي تناولته، حيث يمكن أن ينظر إليه من زوايا أو نواحي مختلفة.

2- من الناحية النفسية:

يعرف العنف على أنه:" السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن، تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثمارا صريحا بدائيا كالضرب والتقتيل للأفراد، والتكسير والتدمير للممتلكات، واستخدام القوة والإكراه للخصم وقهره.[1]

أي أن العنف هنا يضم كل التصرفات السيئة التي تهدف إلى تدمير الغير وإخضاعهم والإكراه.

ويعرفه "أدلر ADLER" على أنه: "استجابة تعويضية عن الإحساس بالنقص أو الضعف"[2]، على اعتبار أن الفرد تصاحبه جملة من الإحساسات كالإحباط، والخوف من الموت ومن المستقبل، فيسارع لمثل هذه التصرفات بدافع تلك الصراعات الداخلية.

ويعرفه: " سيد عويس" على أنه "سلوك عدواني، أو هو وليد الشعور بالعدواة، وقد يوجه ضد الطبيعة أو يوجه من أفراد إلى أفراد، أو من أفراد إلى جماعات منتظمة، أو من جماعات منتظمة إلى جماعات منتظمة أخرى"[3]، أي أن العنف ينتج بسبب الشعور بالحقد والكراهية والبغض للآخرين مهما كانوا سواء أفراد أو جماعات، كما يمكن أن يأخذ عدة أشكال سواء فردي أو جماعي.

---

[1] فرج عبد القادر طه وشاكر عطية قنديل: موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2003، ص589.

[2] أدلر في الزين عباس عمارة: مدخل إلى الطب النفسي، دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1، 1986بيروت، ص194.

[3] نفس المرجع ، ص 194.

ويرى "سعد المغربي"[1] أن العنف هو: " استجابة سلوكية تتميز بصيغة انفعالية شديدة قد تنطوي على انخفاض في مستوى البصيرة والفكر"، ويقول كذلك: "أن العنف لا يرتبط بالضرورة بالشر والتدمير، فقد يقال أن فلان يحب بعنف أو يكره بعنف أو يعاقب بعنف". وهنا يربط فكرة العنف بالقوة على اعتباره الاستعمال السيئ لها، وهذا يعني أن كل عنف هو قوة وليست كل قوة هي عنف.

كما يعرف العنف أيضا على أنه:"السلوك الذي يقوم به الفرد منتهكا معيارا معينا لوجود دافع معين، ولوجود مجموعة من العوامل والظروف أو الضغوط التي يخضع لها الفاعل"[2]، وبهذا المعنى فإن العنف ظاهرة سلوكية تنشأ من خلال تفاعل الفرد بالآخرين حسب الظروف المحيطة به.
وحسب"إسنارد HESNARD" العنف هو:" نتاج مأزق علائقي، بحيث التدمير للآخرين أو للفرد نفسه، فيشكل العنف طريقة معينة للدخول في علاقة مع الآخرين"[3]

أما "ميرز Merz" فيرى أن العنف:"هو سلوك يؤدي إلى إيقاع الأذى بالآخرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة". ويرى الباحثون في مجال علم النفس أن:"العنف استجابة سلوكية تظهر في شكل من أشكال ممارسات القوة فوق إدارة الناس الآخرين، ويعني كذلك إثارة الفزع والرعب والهلع والخوف النفسي"ويعبر العنف عن سلوك عدواني" ينتج عن حالة إحباط تكون مصحوبة بعلامات التأثر والغضب ويظهر شكل سلوكات، الغرض منها إلحاق الأذى والضرر بالآخرين سواء من الناحية المادية أو المعنوية، وهو ذو طبيعة غريزية وعاطفية"[4]، مثلما هو الأمر عند الطفل الذي يجد حوافز تحول دون إشباع رغباته البيولوجية والغريزية، فيتولد لديه الإحساس بالإحباط، ومن ثمة ينشأ السلوك العنيف كردة فعل.

ويعرفه قاموس العلوم الإنسانية على انه:"فعل خشن يهدف إلى الضغط وإرغام الآخرين."[5]

---

[1] نفس المرجع ، ص194.
[2] نورة عامر: المرجع السابق، ص 68.
[3] نفس المرجع: ص 69.
[4] فريق من الاختصاصيين: المجتمع والعنف، ترجمة الآب إلياس الزحلاوي، منشورات دار الثقافة والإرشاد القومي دمشق،1975، ص141.
[5] محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (د س) ص 213.

أما بالنسبة لرائد النظرية التحليلية "فرويد Freud"[1] فيرى: "أن العنف والعدوان إنما هو ناتج عن غريزة الهدم التي تتعارض مع غريزة الحب والحياة". كما يرى أيضا أن العنف:" قوة حياتية موجودة بالفطرة في اللاشعور الجماعي الثقافي"

والعنف كما عرفته هيئة الأمم المتحدة:" الفعل القائم على سلوك عنيف، ينجم عنه الإيذاء أو المعاناة (الجسمية أو النفسية)، أو الحرمان النفسي من الحرية في الحياة العامة أو الخاصة"

أما "عاطف عدلي عبد العبيد" فيعرفه على أنه:" صورة من التفاعل الإنساني يؤدي إلى الأذى الذي يصيب الجسد أو النفس أو كلامها، ويسبب ضررا قد يؤدي إلى القتل، ويكون موجها إلى الإنسان أو الحيوان أو الممتلكات، سواء كان ذلك عمدا أو مصادفة"[2]

3- من الناحية الاجتماعية:

ويعرفه "محمد عاطف غيث" [3] في قاموس علم الاجتماع:" هو فعل ممنوع قانونا وغير موافق عليه اجتماعيا"، ويعني كل السلوكات المخالفة للقانون وقيم المجتمع. ويعرفه أيضا على أنه:" تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار الفرد أو الجماعة على القيام بعمل من الأعمال المحددة، يريدها الفرد أو جماعة أخرى، حيث يعبر العنف عن القوة الظاهرة التي تتخذ أسلوبا فيزيقيا، مثال ذلك الضرب أو تأخذ شكل الضبط الاجتماعي وتعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع". أي أن العنف هو الاستعمال المباشر للقوة لإجبار الفرد أو الجماعة على القيام بعمل ما، هنا يأخذ العنف مظاهر جسدية واضحة كالضرب.....

أما "محمد جواد رضا" فقد أعطى معنى اجتماعي للعنف بأنه: "الاستعمال غير القانوني لوسائل القصر المادي أو البدني، ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية"[4]، أي بغرض تحقيق مصالح فردية أو

---

[1] توماس بلاس وآخرون: العنف والإنسان، ترجمة: عبد الهادي عبد الرحمان، دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت، 1990، ص 13

[2] عاطف عدلي عبد العبيد: مدخل الاتصال والرأي العام، القاهرة، مصر، 1993، ص 15.

[3] محمد عاطف غيث: المرجع السابق، ص 213.

[4] محمد جواد رضا: ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة، مجلة عالم الفكر، ع3، مج5، وزارة الإعلام الكويتي، الكويت، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر، 1974،ص 147.

جماعية، فيستعمل العنف بطريقة تعسفية وملتوية، ويتخذ دوما مظهرا جسديا هدفه إلحاق الضرر والأذى بالغير.

بينما عالمي الاجتماع الأمريكيين" H. Graham وT.Gurr"فيعرفان العنف على انه:" سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص، أو خسارة بأموالهم، وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعا جماعيا أو فرديا"[1]

ويعرفه "ساندا روكينغ" على انه:" الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد لإلحاق الأذى والضرر للآخرين"[2]. كذلك يعرفه" دينستين" على أنه استخدام وسائل القهر والقوة أو التهديد لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والممتلكات، وذلك من أجل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة اجتماعيا".

ويرى "مصطفى عمر التير" العنف بأنه: "عبارة عن فعل يتضمن إيذاء الآخرين، ويكون مصحوبا بانفعالات الانفجار والتوتر، وكأي فعل آخر لابد وأن يكون له هدف يتمثل في تحقيق مصلحة معنوية أو مادية، وقد ينظر للعنف كظاهرة اجتماعية تتكون من عدد من أفعال مجموعة من الفاعلين تحدث في محيط معين تكون لها درجة من الاستمرارية، بحيث تمثل فترة زمنية واضحة"[3]

وأما "مصطفى حجازي" فيرى بأنه:" لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين حيث يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمته، والعنف هو الوسيلة الأكثر شيوعا لتجنب العدوانية التي تدين الذات الفاشلة بشدة، من خلال توجيه هذه العدوانية إلى الخارج بشكل مستمر أو دوري وكلما تجاوزت حدود

[1] عبد الناصر حريز: الإرهاب السياسي، دراسة تحليلية، مكتبة مدبولي، ط1، طلعت حرب، القاهرة، 1996،ص44.

[2] جليل وديع شكور: العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، بيروت،1997،ص31.

[3] مصطفى عمر التير: العدوان والعنف والتطرف، المجلة العربية للدراسات الأمنية، ع16، مج 8، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1993، ص42.

الاحتمال الشخصي"[1]، أي أن العنف ناتج عن صراعات داخلية وعن الإحساس بالإحباط اتجاه مطالب الحياة، فيأتي العنف كر فعل لإثبات الذات وتحقيق السيطرة على الغير.

كما أن " العنف يمكن أن يكون فردي (يصدر عن فرد واحد)، أو جماعي(يصدر عن جماعة هيئة مؤسسة تستخدم جماعات أو أعداد كبيرة من الأفراد...)، على نحو ما يحدث في التظاهرات السلمية التي تتحول إلى عنف من تدمير واعتداء تستلزم تدخل الشرطة لفض هذه التظاهرات والاضطرابات[2] وحسب"بيارفيو Pierre Fiew" فالعنف هو:" ضغط جسدي ومعنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان"[3] ، حيث يتخذ دائما الطابع الجسدي والمعنوي.

أما "الشربيني" فيعرف العنف بأنه :" الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك أو إلتزام ما، وبعبارة أخرى هو سوء استعمال القوة، ويعني جملة الأذى والضرر الواقع على السلامة الجسدية للشخص (قتل، ضرب، جرح)، كما قد يستخدم العنف ضد الأشياء (تدمير، تخريب، إتلاف)، حيث تفترض هذه المصطلحات نوعا معينا من العنف والعنف مرادف للشدة والقسوة.[4]

ونستنتج من كل ما سبق من هذه التعاريف أن العنف من المنظور الاجتماعي هو أي فعل يمارس بالقوة، ويهدف إلى إلحاق الأذى بالفرد خاصة وبالجماعة عامة، وهو استخدام غير قانوني للقوة وذلك لتحقيق أهداف وأغراض لا قانونية ولا اجتماعية أي يرفضها المجتمع، لأنها مصالح فرية وليست جماعية، كذلك يتخذ العنف هنا مظهر واضح جدا وهو مظهر جسدي(مادي).

[1] مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،المغرب،ط8، 2001، ص 165.

[2] فرج عبد القادر طه، وشاكر عطية قنديل: المرجع السابق، ص589

[3] حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي، في النظم العربية، مركز الدراسات للوحدة العربية، ط1،بيروت، 1992، ص42.

[4] سيد كامل الشربيني: دراسة نفسية مقارنة للإتجاه نحو العنف في الريف والحضر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة عين شمس، 1991، ص ص: 20-21.

4- من الناحية السياسية:

يعرفه"حسنين توفيق إبراهيم"[1] على أنه:"مجموعة من الاختلافات والتناقضات الكامنة في المجتمع" وهنا العنف ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: العنف هو استخدام الفعلي للقوة المادية وإلحاق الضرر بالذات أو الأشخاص الآخرين وتخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف، وعلى هذا فإن السلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام والقهر من جانب الفاعل، والخضوع أو المقاومة من جانب المفعول به أو المستهدف.

الاتجاه الثاني: العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها، وهذا التعريف يوسع المفهوم ليشمل التهديد بالقوة إلى جانب الاستخدام الفعلي لها.

الاتجاه الثالث: ينظر للعنف باعتباره مجموعة من الاختلافات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع.

وانطلاق مما سبق فإن العنف هو سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخدام للقوة أو تهديدا باستخدامها لإلحاق الأذى بالذات أو الآخرين، وإتلاف الممتلكات لتحقيق الأهداف، وعندما تكون دوافع العنف وأهدافه سياسية فإنه يصبح سياسيا، هذا وإن العنف من هذا المنظور قد يتخذ عدة أشكال منها: غياب التكامل الوطني داخل المجتمع، وسعى بعض الجماعات إلى الانفصال عن الدولة (كأحداث القبائل في الجزائر)، وغياب العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة داخل المجتمع مع بعض الحقوق السياسية، أيضا عدم إشباع الحاجة السياسية: كالتعليم، الصحة، والتغذية لقطاعات عريضة من المواطنين...

ويرى "سعد المغربي": "أن العنف قد يكون ضرورة في موقف معين وظروف معينة للتعبير عن واقع بعينه، أو تغييره تغييرا جذريا، وقد يكون العنف ردة فعل أو استجابة لعنف قائم"[2]. وهذا يبرز مثلا في المظاهرات التي تنادي بتنحي رئيس ما، أو تغيير نقاط في الدستور، أو أنها تنشب نتيجة الظروف القهرية الممارسة، وكمثال على ذلك ما حصل في سوريا حين قابلت الحكومة السورية المظاهرات الشعبية

---

[1] نفس المرجع، ص ص 42 -43.

[2] سعد المغربي:سيكولوجية العدوان والعنف، مجلة البحوث والدراسات النفسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1987 ص ص 35- 36.

السلمية بالطائرات والدبابات، فأجبر الشعب السوري متمثلا في الجيش الحر على حمل السلاح ورد العنف الممارس عليهم وحماية أنفسهم.

ويقول"نيبيرك H.Neïburg" عن العنف هو: " أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو رسائل وأدوات، والتي تكون آثارها ذات صفة سياسية من شأنها تعديل أو تقييد أو تحديد سلوك الآخرين، في موقف المساواة والتي لها نتائج على النظام الاجتماعي"[1]

ونجد في تعريف" ويكمان Wekman" الإشارة إلى كامل أوجه العنف سواء النفسي أو الاجتماعي أو القانوني أو السياسي، حيث يعرف العنف بأنه:" سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة، بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصاديا واجتماعيا أو سياسيا، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى".

ويتضح مما سبق أن العنف من المنظور السياسي، إنما هو ممارسة أعمال العنف بسبب ظروف معينة لحالة اجتماعية ومعيشية مزرية، أو لانعدام العدالة بين شرائح المجتمع، أو التسلط السياسي كالمظاهرات المناهضة لرئيس ما أو المعادية له والتي تطالب بتنحيته أو تغيير بنود في الدستور أو تنادي بجملة من المطالب-كما حدث في الجزائر في أواخر الثمانينات-، وهذه المظاهرات كردة فعل لعنف سلطوى أو سياسي فإنها في حد ذاتها تكتسب طابع العنف، وهذا من خلال أعمال الشغب التي تستهدف تكسير وتدمير المنشآت والمرافق العمومية.

ويرى البعض أن هذه السلوكات العنيفة ذات الطابع السياسي، التي تظهر بين الحين والآخر، إنما هي دليل قاطع على وجود ثغرات في النظام أو الحكم وهي مؤشر بارز على انعدام الأمن في المجتمع.

[1]نيبيرك في عبد الناصر حريز: المرجع السابق، ص 44.

5- من الناحية القانونية:

يعرفه"حارث سليمان الفاروقي"[1]: "أنه القوة المادية والإرغام البدني واستعمال القوة بغير حق، ويشير المعنى إلى كل ما هو شديد وغير عادي"، ويصنف" أحمد بدوي زكي" العنف بأنه :" الإكراه أو استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد أو مجموعة من الأفراد"[2].

وفي النظريات التقليدية للفقه الجنائي ورد العنف بأنه: ممارسة الإنسان للقوى الطبيعية للتغلب على مقاومة الغير، والقوى الطبيعية لا تشير فقط إلى الطاقة الجسمية، وإنما أيضا إلى الحيوانات والطاقات الأخرى التي يمكن استخدامها والسيطرة عليها، كاستخدام القوة الكهربائية أو الديناميت أو توجيه الحيوانات المستأنسة لاقتراف العنف.[3]

وأما أحمد جلال عز الدين فيعرف العنف في كتابه "الإرهاب والعنف السياسي" بأنه الاستخدام الإنساني للقوة بغرض إرغام الغير وإخافته وإرعابه، أو الموجه إلى الأشياء لتدميرها أو إفسادها أو الاستيلاء عليها، ذلك الاستخدام الذي يكون دائما غير مشروع ويشكل في الأصل جريمة[4].

فالعنف في نظر رجل القانون هو جريمة يعاقب عليها القانون حسب درجة ونوع العنف، لأنه سلوك غير معترف به، ويكون عن طريق استخدام القوة بمختلف أنواعها.

كما يعرف" جورج جربنر" : العنف بأنه :" التعبير الصريح عن القوة البدنية ضد الذات أو الآخرين، أو هو إجبار الفعل ض رغبة شخص على أساس إيذائه بالضرر والقتل أو قتل النفس أو إيلامها وجرحها" [5]، مثال ذلك الاغتصاب والتحرشات الجنسية....

---

[1] سليمان حارث الفاروقي: معجم القانون، مكتبة لبنان، 1988،ص743.

[2] أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1982، ص 441.

[3] علي عبد الرزاق جلبي وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص443.

[4] محمود سعيد إبراهيم الخولي: العنف في مواقف الحياة اليومية، ط1، دار إسراء، 2006، ص37.

[5] محمد خضر بن مختار: الاغتراب والتطرف نحو العنف، دار غريب، القاهرة، 1999، ص 155.

وعند " بول كولينغ" : " هو الاستخدام الغير شرعي والغير قانوني للقوة أو التهديد بهدف إلحاق الأذى والضرر بالآخرين".

كما أن مفهوم العنف يشير إلى أفعال التمرد والانفصال (الفردية منها والجماعية)، والناتجة عن اختلاف الهياكل الاجتماعية أو التكامل الوطني، وغياب العدالة الاجتماعية وانتشار الحرمان[1]، زيادة على هذا العنف:" أسلوب بدائي، فإنه يشكل في كثير من الأحيان جريمة يعاقب عليها المجتمع، وككل الجرائم فهو ينخر في كيانه وينال من وحدته وتماسكه واستقراره وأمنه"[2]

والعنف في مجمله من المنظور القانوني، فعل مستنكر اجتماعيا ومرفوض قانونيا مهما كانت صفته وأسبابه، لأنه أولا وقبل كل شيء يهدف إلى هدم الفرد والمجتمع عمومًا.

6- من الناحية الاقتصادية:

يقول"River" و"Swizer" أن العنف هو:"الاستخدام الغير عادل من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم"

ويرى "حسين توفيق إبراهيم" في مدخل كتابه" ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية" أن العنف هو:" ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وهو ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة."[3]، وهذا يعني أن العنف هنا إنما هو الاحتكار والسيطرة على الجزء الهام من الممتلكات العامة لفئة معينة وتهميش البقية، وهذا دليل على انعدام تساوي الفرص في الربح والخسارة، وهي دليل على سيطرة بعض الفئات في المجتمع على مدخل الأموال دون البقية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة رفاهية تلك الفئة وزيادة الفقر والتهميش للفئات الأخرى البسيطة، وبالتالي زيادة الفوارق الاقتصادية، ومن ثمة الفوارق الاجتماعية ومنها ينشأ الصراع بين الطبقات.

---

[1] العربي فرحاتي: العنف وجه آخر للحداثة، الملتقى الدولي الأول المعنون ب: العنف والمجتمع. بسكرة. 09-10 مارس 2003. ص 145.

[2] عبد الرحمان عيسوي: مبحث الجريمة، دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 153.

[3] حسنين توفيق إبراهيم: المرجع السابق، ص31.

ثانياً: أنواع العنف

تعد ظاهرة العنف من الظواهر التي لقيت صدى وحظيت باهتمام كبير، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على خطورتها المتفشية في كل المجتمعات على حد سواء، المتخلفة منها والمتقدمة، القوية منها والضعيفة، وإن كان معظم الباحثين يجمعون على ذلك فإنهم قد يختلفون في تصنيف أشكال هذا العنف، ولكي نكون أكثر إلماما لبحثنا هذا، سنحاول ذكر أهم هذه التصنيفات والأكثر بروزا على الساحة العامة، ويمكن تقسيمه إلى:

1- من حيث الشكل:

ويقسم إلى عنف مادي وعنف معنوي، وقبل البدء في إعطاء مفهوم حولهما لابد من التفريق ما بين العنف المادي والعنف الجسدي:

- **العنف المادي:**

هو الذي يلحق أضرارا ملموسة بالممتلكات، مثل حرق المزارع والعقارات الثابتة والمتنقلة، وتهديم البنايات العمرانية والمنشآت الاقتصادية، وسرقة الأشياء أو تخريبها، وإتلاف بعض المواد مثل الوثائق أو الغذاء أو غيرها....، بينما العنف الجسدي هو الذي تستخدم فيه القوة الجسدية بشكل متعمد اتجاه الآخرين من اجل إيذائهم وإلحاق أضرار جسمية بهم، وهذا ما يدعى بلوي عضو أو عوجه، وذلك كوسيلة عقاب غير شرعية، مما يؤدي إلى الآلام والأوجاع وإلى معاناة نفسية جراء تلك الأضرار والتي قد تعرض صحة الفرد إلى الخطر. ومن أمثلة العنف الجسدي: الضرب، الحرق، الكي بالنار ورفسات الأرجل (ركلات)، خنق ضرب بالأيدي أو استعمال أدوات أخرى (صلبة- حادة- مسننة...)، ودفع الشخص، لطمات.... وغيرها من الحركات والأفعال الممارسة بالقوة الجسدية بغية إلحاق الألم والضرر بالشخص الآخر، ، وإذا نظرنا إلى حالة الاقامات الجامعية كونها ميدان دراستنا فإننا نجد هذا النوع من العنف جزء من الحياة اليومية للطالب خاصة في أوقات تقديم الوجبات وما يميزها من مظاهر الصراع المتكرر بين الطلبة مع بعضهم البعض أو بين الطلبة وعمال المطعم.

وعليه يمكننا القول بأن العنف المادي والجسدي وإن اختلفا بالهدف الملحق به الضرر، فإنما يتفقان بالطريقة التي تلحق ذلك الضرر، سواء بالإنسان في حد ذاته، أو بالإنسان والممتلكات والعقارات، كما يمكننا من خلال هذا التفصيل أن نقول بأن العنف المادي أشمل من العنف الجسدي.

- **العنف المعنوي:[1]**

ويصطلح عليه بالعنف النفسي أو الفكري أو الذهني، وهو العنف الذي يمارس من خلال التسلط على الأفكار والمشاعر، وتكبح فيه المبادرات الذهنية، واختيارات الفرد والجماعات، وتفرض فيه تبعية فكرية معينة، مع محاولة محو نمط التفكير السابق، ويعرفه البعض بأنه:" ممارسة التهديد باستعمال المتفجرات أو غيرها من الأساليب من اجل إثارة القلق النفسي والشعور بعدم الأمن واللا استقرار، وإشاعة الرعب والخوف بين السكان، لخلق جو من التوتر وإضعاف المعنويات، كأسلوب من أساليب الضغط، وفرض المفاهيم التي تروج لها جماعة إرهابية أو عدوانية"[2]، وقد برز هذا النوع من العنف في شكل اغتصاب الوعي وغسل العقول وغيرها من الأساليب التي تؤدي إلى الشعور بالاغتراب، كما بوصف هذا النوع أيضا بالاضطهاد.

والعنف المعنوي أو النفسي يضم كذلك نوع آخر يسمى بالعنف الرمزي، والذي هو استخدام الغير مباشر لوسائل القوة والقهر والإخضاع، بل يظهر كرموز وهي ذات أثر نفسي عميق، والملاحظ للأحياء الجامعية ببلادنا يرى هذا النوع من العنف من خلال الرسومات والكتابات على جدران الحي الخارجية أو على مستوى جدران الأروقة بين الغرف وفي دورات المياه، والتي يمارسها بعض الطلبة المقيمين للتعبير على بعض المواضيع الاجتماعية أو السياسية أو العاطفية ...الخ، وكدليل على ذلك الدراسة التي قام بها كل من جابر نصر الدين وإبراهيمي الطاهر: العنف الرمزي في ضوء الكتابات الحائطية(2003)، والتي أكدت على انتشار هذا النوع من العنف بالأحياء الجامعية.

ويعتبر العنف المعنوي أخطر من العنف المادي، كونه يمتاز بضغوط على الفرد وهاته الأخيرة إنما تقيد من حريته وتؤدي به إلى حالة نفسية مزرية، كالإحباط والألم النفسي والصراع الذي يعيشه.

---

[1] عبد الكريم قريشي: المرجع السابق، ص 436.

[2]مصطفى عمر النير: الأسرة العربية و**العنف**، معهد الإنماء العربي، العدد 83، 1996، ص23.

2- من حيث الأداء:

- **العنف الفردي:**

وهو العنف الذي يلحق الأذى بالسلامة الجسدية أو المعنوية لشخص ما، وقد يكون المتضرر من هذا العنف الشخص الممارس له ذاته إذا وجه الاعتداء نحو نفسه، ومن مظاهر العنف الفردي الانتحار، تعاطي المخدرات، الكحول بكل أنواعها، حتى ممارسة الدعارة...وفي ذلك إيلام للنفس وهذا إن عبر عن شيء فإنما حسب المحللين النفسانيين هو تعبير عن الحرج النرجسي، الذي يصيب ذلك الفرد فينتقم لنفسه من نفسه، وهذا العنف حسب "Y Morhain":"طريقة للقيام بالتصريح بالحقيقة إلى الخارج من أجل التعبير عن حقيقة داخلية..."[1]، كما قد يكون المتضرر من العنف شخص آخر إذا ألحق به أذى جسدي أو معنوي أو مادي، كالمساس بسلامة شخصه بالقتل أو الضرب والجرح والتعدي على حريته وحقوقه مثل: حقوقه الإنسانية، حرية رأيه، حرية معتقده ودينه....إلخ.[2]

- **العنف الجماعي:**

وهو الذي يستعمل من طرف مجموعة من الأفراد ضد فرد أو مجموعة أفراد آخرين باستخدام القوة والتهديد...الخ، ومن مظاهره أن يمارس العنف من طرف مجموعة ضد دولة، أو أن تمارس الدولة العنف ضد الأفراد ....الخ، ومن أمثلة ذلك الإرهاب والعصابات. ومعروف أن العنف قد يكون فرديا أو جماعيا كما هو الحال في الحرب التي تستخدم القتل و التدمير و التخريب الجماعي، وقد تتعرض بعض الجماعات للسلب والنهب والسرقة والقتل والتخريب كما يحدث في حالات المظاهرات أو حالات العصيان والتمرد الجماعي،[3] مثلما نلحظه في كثير من الأحيان بالأحياء الجامعية من خلال مظاهر التنديد الجماعي أو أثناء احتجاجات الطلبة المقيمين من أجل تحسين ظروفهم بالحي، فبعض هذه الحالات تخرج عن سيطرة منظميها، فتنتهي بالتخريب الجماعي لمقر الإدارة أو نهب مخازن المطعم...الخ،

[1] نورة عامر: المرجع السابق، ص 87.

[2] عزت سيد إسماعيل: سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف، منشورات ذات سلاسل، ط1، الكويت، 1967، ص 118.

[3] عبد الرحمان العيسوي: مبحث الجريمة، دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1992، ص157.

وهو ما حدث بالفعل بالإقامة الجامعية للبنات بتيزي ووزو والتي شهدت أحداث شغب في 16 ديسمبر 2008 حيث قام الطلبة باقتحام الإدارة والمطعم الجامعي.[1]

3- من حيث أسلوب الأداء:

ويمكن تقسيم العنف إلى:

- **عنف مباشر:**

وهو العنف الموجه للمصدر المتسبب في إنتاج السلوك العنيف، على اعتبار أن ممارسة العنف كسلوك عدواني،يكون في الغالب رد فعل لسلوك أو أفعال من طرف أو أطراف أخرى.

- **عنف غير مباشر:**

وهو العنف الموجه نحو جهة أخرى لها علاقة بالمصدر الأصلي المتسبب في السلوك العنيف، ويطلق على هذا النوع بالعنف الخفي أو المقنع، بحيث لا يظهر بشكل مباشر وإنما عن طريق مؤشرات يحاول العنيف من خلالها إلحاق الأذى والألم بغيره فردا كان أو جماعة دون أن يتصدى له وجها لوجه، لذلك يسميه البعض الآخر بالعنف الرمزي، والذي هدفه إلحاق الأذى سواء كان مادي أو نفسي بينما يمكننا القول عن العنف المباشر أنه المواجهة الصريحة ما بين العنيف وضحيته مهما كان فردا أو جماعة، وعادة ما يكون الألم والضرر مادي وجسمي أكثر منه نفسي.

4- من حيث التنظيم:[2]

يصنفه بعض الباحثين إلى صنفين:

- **عنف منظم:** ويتم بصورة منظمة وميهأة مسبقا، وغالبا ما يتخذ طابعا جماعيا منظما، كالعمليات الإرهابية والإجرامية.

---

[1] مختار رحاب، العوامل السوسيوثقافية لظاهرة العنف لدى الشباب الجامعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010، ص184.

[2] ابراهيم توهامي، وآخرون: التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004، ص 45.

- **عنف غير منظم**: وهو يندلع بصورة عفوية كردود أفعال على أوضاع مزرية أو قرارات تعسفية سواء بشكل فردي أو جماعي، وغالبا ما تكون جماعية، مثال ذلك: المظاهرات التي تظم أعمال الشغب والعنف والانقلابات سواء عسكرية أو مدنية وغير ذلك من أعمال العنف.

5- من حيث الموقع:[1]

- **عنف محلي**: وهو العنف الذي يتم داخل الوطن أو الجماعة ذاتها، وعادة ما يكون بين أفراد نفس الجماعة، سواء العنيف أو الضحية، وتتخذ عدة أشكال سواء فردي أو جماعي، ومن مظاهره: عنف المواطنين ضد الدولة وأجهزتها، أو عنف الدولة ضد المواطنين والجماعات....الخ.
- **عنف دولي**: وهو شكل آخر من العنف يعبر على شمولية الصراع فيه بين الدول، ويبرز في شكل حروب وفرض الحصار، من طرف بعض الدول على بعضها الآخر....الخ.

ومن هنا يمكننا القول أن للعنف مظاهر عديدة وكثيرة، وكل باحث يضع التصنيفات تبعا للنظرية التي يرى بها العنف، لكن على العموم لا يمكن حصر هذه الأصناف إلا أننا سندرج تصنيفا آخر يشكل نقطة الخلاف ما بين الباحثين، ولعل هذا الخلاف إنما هو راجع إلى جملة المقاربات التي تفسرها الظاهرة، سواء أكانت تاريخية أو نفسية أو حتى أنثروبولوجية أو اجتماعية، ولأن هذه الظاهرة سارت في طريقها نحو التعقيد بتعقد الحياة وتشابك المعايير والقيم، فإن هناك من يقسم العنف إلى:

6- من حيث المشروعية:

- **العنف المشروع:**

هو على حد رأي بعضهم العنف الذي يستخدم كل أنماط القوة لاستعادة مسلوب أو رفع الظلم واستعادة الممتلكات سواء كانت وطنا أو أرضا، وهو العنف المستخدم في حالات الدفاع عن النفس، وهناك من يسميه بالعنف الثوري الذي يهدف إلى تحرير الإنسان من الظلم والاستغلال[2] والاستعمار، أو

---

[1] الطيب نوار: تجربة الشرطة الجزائرية في مواجهة أعمال العنف، الملتقى الدولي حول العنف والمجتمع، يومي 09-10 مارس 2003، جامعة بسكرة ، ص 183.

[2] فريق من الاختصاصيين: المجتمع والعنف، المرجع السابق، ص 33.

العنف الذي تستخدمه قوات الأمن ضد اللصوص والمجرمين، أو كالذي يستخدم في بعض الألعاب والمنافسات الرياضية، كالملاكمة مثلا.

وكذلك العنف المستعمل في تأديب الزوج لزوجته في حالة العصيان في حدود ما يسمح به الدين، أو في تأديب الأولاد لأداء الصلاة مثلا....، وكل عنف بغرض الإصلاح في التصرفات وليس بهدف الإهانة والتحقير، يعتبر عنفا مشروعاً.

- **العنف الغير مشروع:**

وهو كل استعمال للقوة بغرض الاختلاط بما ليس ملكا أو لإلحاق الأذى بالآخرين[1]، ويسمى أيضا بالعنف المذموم والذي يحدد بالانتهاك والتعدي والضرر، ويتجلى في الأعمال المنافية والمعارضة للأحكام والنظام الاجتماعي " كالزنا والانتحار، والضرب، والجرح والحروب والكفر، والارتداد، ويسمى هذا العنف بالعنف السلبي، بينما العنف المشروع فيسمى بالعنف الإيجابي"

بالإضافة إلى كل هذه الأنواع إلا أن هناك عدة أشكال يظهر من خلالها العنف: في المدرسة والعائلة، الجامعة، في السجون، وفي الحياة العامة، في الأندية، والأحزاب السياسية والدينية، وفي مجمله يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأشخاص أو الممتلكات. وحتى نكون أكثر إلماما بذلك سنحاول فيما يلي ذكر أهمها.

ثالثاً: أشكال العنف:

1-العنف الأسري:

وهو الذي يحدث داخل الأسرة، ويعرف بأنه، "أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات غير متكافئة في أطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل،داخل الأسرة وما يترتب عن ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، وفقا لما يمليه النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في المجتمع"، وهذا يعني العنف الممارس من الرجل ضد المرأة (العنف الزوجي)، لكن العنف الأسري أشمل منه

[1] نفس المرجع، ص 33.

لأنه يضم كل أفراد الأسرة ولاسيما الأطفال، حيث نشهد في كل أنحاء العالم أنواع العنف والاضطهاد والتحرش الجنسي الممارس ضدهم باختلاف المجتمعات والطبقات الاجتماعي.[1]

ويعرف العنف الأسري أيضا بأنه:" كل استخدام للقوة بطريقة غير شرعية من قبل شخص بالغ في العائلة ضد أفراد آخرين من هذه العائلة"، وحسب العديد من الدراسات التي أجريت حول هذه الظاهرة، فإنه يمكن إرجاعه إلى ثلاثة دوافع أو عوامل أساسية:

أ- عوامل ذاتية: وهي النابعة عن الإنسان نفسه، وتنتج تبعا لنوعية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد، وكذلك من خلال التعلم والمحاكاة واكتسابه صفات العنف التي شاهدها خلال طفولته (ضرب الزوج لزوجته على مرأى من الأطفال، كذلك الشجار والشتم والإهانة...).

ب- عوامل اجتماعية: تتمثل في العادات والتقاليد التي اعتاد المجتمع غرسها في عقول الأشخاص وخصوصا جنس الذكور، حيث أن هذه المعايير الاجتماعية تتطلب قدرا من الرجولة لإدارة المنزل وشؤونه، وهذه الرجولة تثبت بفرض القوة والعنف كحل بسيط ومبدئي (نلمح هذا جليا في المجتمعات العربية أكثر من غيرها).

ج- عوامل اقتصادية: العنف هنا يحدث بسبب تفجير ثورات الغضب والإحباط الذي يصيب الفرد خصوصا رب العائلة بسبب الفقر والبطالة وغلاء المعيشة وصعوبتها.

وعليه فإن العنف الأسري أو العائلي يحدث بسب عوامل عديدة ومتداخلة سواء أكانت فردية ذاتية، أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها، وغالبا ما تكون المرأة هي الضحية الأولى في العنف الأسري سواء كان العنف مادي جسدي (كالتكبيل والضرب والحرق....) أو معنوي (كالشتم والإهانة والقذف...)، ويعد العنف ضد المرأة من المحاور الأساسية التي أخذت الحيز الكبير من الدراسة سواء الدول المتقدمة أو في دول العالم الثالث، والعنف الأسري يشمل كل ما يحدث من أعمال عنف ضد أي فرد في الأسرة من طرف فرد أو أفراد من نفس تلك الأسرة.

---

[1] أحمد زايد: قراءات في أدبيات العنف، رؤية سوسيولوجية، المؤتمر السنوي الرابع: الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، 20-24 أفريل 2002، ع1، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص ص 59-60.

2-العنف المدرسي

وهو نوع آخر من العنف الأكثر شيوعا في الأوساط التعليمية، ويطرح من التساؤلات عن أسبابه وعن نتائجه التي هي لا محال وخيمة. ويعرف العنف المدرسي على أنه:" العنف الممارس في إطار مؤسسة المدرسة"، ومن بينه: العنف الممارس من طرف المعلمين على التلاميذ(الضرب، التهميش، السب، الشتم، التحقير....)[1]، وكذلك عنف التلاميذ فيما بينهم(الشجار)، وأيضا عنف التلاميذ على المعلمين (في الطور الثانوي خاصة)، وعنف إداري يمارس على المعلمين وعلى التلاميذ.

أما الأسباب الكامنة خلف هذه الظاهرة فهي كثيرة ومتعددة:

- **أسباب خاصة بالتلاميذ:**
  - الشعور المتزايد بالإحباط.
  - ضعف الثقة بالذات.
  - طبيعة مرحلة البلوغ والمراهقة.
  - الاعتزاز بالشخصية وقد يكون ذلك على حساب الغير والميل لسلوك العنف.
  - الاضطراب الانفعالي والنفسي وضعف الاستجابة للقيم و المعايير
  - تمرد المراهق على طبيعة حياته في الأسرة والمدرسة.
  - الميل إلى الانتماء إلى الجماعات الفرعية.
  - عدم القدرة على مواجهة المشكلات
- **أسباب أسرية:**
  - النبذ الأسري.
  - التفرقة بن الأولاد
  - الجو الأسري (شجار، السب، الشتم).
  - ترك أحد الوالدين لمسؤولياته (الهجر، الطلاق،..الخ)

[1] أحمد حويتي: العنف المدرسي، الملتقى الدولي الأول المعنون بـ: العنف والمجتمع. بسكرة. 09-10 مارس 2003، ص247.

- **أسباب بيداغوجية:**

تعتبر المناهج الدراسية مصدرا خصبا من مصادر العنف المعنوي، كيف لا وما يحدث في أغلب الأحيان هو الاكتفاء بترجمتها بعد استيرادها ثم فرضها بطريقة تعسفية على الطلاب، ونتيجة لذلك فإن معظم محتويات تلك المناهج لا تلبي احتياجات المتعلمين ولا تلاءم استعداداتهم وقابليتهم.

كما أن ما لا يجب إغفاله هو أن هذه المناهج تفرض كذلك على المدرسين بعض مما يحملونه من قناعات واعتقادات وتحفظات، الأمر الذي قد يقلل حماسهم ويضعف رضاهم عن مهنتهم، و قد يصبح العنف هو الحل البديل.[1]

- **أسباب خاصة بالمدرسين:** كنقص الوعي والكفاءة والخبرة، وكذا عدم خضوعهم لتربصات نفسية تربوية، خصوصا في الطور الثاني والثالث حيث يكون التلاميذ في فترة المراهقة التي تطبع تصرفاتهم بالتسرع والغضب وسرعة الاستثارة وعدم التحكم في الأعصاب بسبب جملة التحولات النفسية والفيزيولوجية لهاته الفترة.

إن ظاهرة العنف المدرسي كانت ومازالت تجسد إشكالية ضخمة بسبب أبعادها وأثارها الشديدة الوطأة على الأجيال المتمدرسة التي تمثل المستقبل، وإن قد حظيت لاهتمام كبير مقارنه بغيرها من الظواهر ولاسيما موضوع بحثنا، ألا وهي ظاهرة لدى الطلبة الجامعيين.

3-العنف الاجتماعي:

وهو الأكثر شمولية، لأنه يتم في الوسط الاجتماعي بغض النظر عن باقي العوامل الأخرى سواء كانت فردية أو جماعية، منظمة أو غير منظمة....كالذي يحدث في الأحياء الجامعية من نماذج العنف الاجتماعي والذي غالبا ما تكون أسبابه من أجل تحسين الظروف الاجتماعية بالحي، ويعرف العالم "راموث"العنف الاجتماعي على أنه، " كل مبادرة أو فعل يتدخل بصورة غير مشروعة وخطرة في حرية الآخرين، في التفكير والرأي والتقرير"[2].

---

[1] يوسف عبد القادر: أزمة التربية في الوطن العربي ، مجلة التربية ، ع34، العراق، 1985، ص174.

[2] علي بوعناقة: العنف الاجتماعي، المظاهر والتواتر، الملتقى الدولي الأول المعنون ب: العنف والمجتمع. بسكرة. 09-10 مارس 2003.، ص86.

إن العنف الاجتماعي يشمل كل ما يمكن من المساس بكيان الإنسان داخل حيزه الاجتماعي، سواء كان ذلك المساس مادي (جسمي)، أو معنوي يمس قيمه وعاداته وأفكاره حيث يعتبر أفق الحياة الاجتماعية التي يغلقها من كل ناحية. إنه يشكل الحدود الدنيا والعتبة التي لا يعود الأفراد ليشكلون دونها جماعة حقيقية، وهذا يعني أن العنف هو آخر الوسائل التي تتكون أو تتفرق بها الجماعة، وهناك من الباحثين من ينظر إلى العنف الاجتماعي انطلاقا من البنى الاجتماعية أو المؤسساتية، والمتمثلة في الأسرة والمدرسة، وغيرها من المؤسسات التي تشكل دعائم المجتمع، فكل عنف يوجه ضد هذه المؤسسات أو يتم فيها، فهو اجتماعي، لأنه هدفه فك ترابط وانسجام هذه البنى.[1]

إن العنف الاجتماعي يواجه القوانين المدنية والدينية بانتهاكها في المجتمع، متمردا في ذلك على الإصلاحات التقليدية كما يذكرها:"جي كلود شسنايس Jeau- Claud- Chesnais"، بحيث أن الدور والوظيفة الاجتماعية لكل فرد هي شيء متوارث وثابت، ويكون حسب مستوى الطبقات والمراتب الاجتماعية ولكن العنف الذي يمكن أن يبدو هنا هو العنف لمجموعة اجتماعية مختلفة من مجتمع إلى آخر، ومن مكان أو موضع إلى آخر.

ويرى"Chesnais" أن العنف هو:"القانون الوحيد لمجتمعات بدون قانون"،حيث أن المجتمعات التي تعيش في حالة من الفوضى وانعدام الرقابة، تحتاج إلى العنف من اجل البقاء لتقنين المسارات وضبط التصرفات، وكذا لاسترجاع الحقوق المهضومة.كما يرى الدكتور"مصطفى حجازي" أن العنف الاجتماعي يحدث بسبب خلل في الأنظمة السائدة، وهو دليل قاطع على وجود ثغرات كعدم تكافؤ الفرص، وعدم المساواة والاضطهاد، والتهميش، حيث يقول: "هو العنف الذي يمارسه الإنسان المقهور بشكل اجتماعي ليفجر قهره تحت أي شكل من أشكال العنف"[2]

إن العنف الاجتماعي يشكل أهمية كبيرة على الصعيد الاجتماعي والسياسي، لأنه لا يفهم بمصطلحه فقط، بل هو الأرضية الخصبة التي تصب فيها كل قنوات المجتمع، فثمة تجميع كل مظاهر

---

[1] رايموند بودون وفرونسواز بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1986، ص394.

[2] مصطفى حجازي: المرجع السابق،ص 167.

العنف مهما كان نوعه، فردي أو جماعي، مباشر أو غير مباشر...، ومهما كان شكله سياسي أو رياضي، أسري أو مدرسي. فالعنف الاجتماعي يضم كل قنوات العنف.

إن هذا التمييز للعنف المتمثل في ردات الجماعية عفوية كانت أو منظمة، إنما يجسد جملة السلوكات الاجتماعية بوجه أخص، كمحاولة بعض الجماعات الضغط على السلطة بغية تعديل ما في الدستور أو بغية فرض نفسها على الساحة السياسية، وهذا ما حدث في الجزائر وغيرها من الدول.

4-العنف الحضري:[1]

يشير العنف الحضري إلى تلك العمليات التي تقوم بها جماعة من جماعة من الجماعات قصد إحداث تغيير في الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو حتى السياسية القائمة من أجل المطالبة بحقوق مهضومة أو إحداث تغيير في القوانين، وذلك باستخدام أساليب سلمية ومشروعة كالإضراب أو المظاهرات السلمية (بدون خسائر مادية أو معنوية)، أو باستخدام طرق أخرى فوضوية وعنيفة وهذا داخل المحيط الحضري.

ومن الطبيعي أن المدينة هي العامل المساعد لمد بذور التغيير بكافة أشكاله العنيفة والهادئة على حد سواء. وعلى العموم فإن هناك من الباحثين من يضم العنف الحضري داخل العنف الاجتماعي على اعتبار أن هذا الأخير أشمل من الأول.

5-العنف الرياضي:

وهو عنف ممارس بين الشباب عموما في الأندية الرياضية والملاعب....الخ ويطلق بعض الباحثين على الرياضة "الحرب بدون سلاح"، ومن مظاهره: الشغب أثناء المباريات الرياضية ضمن مناصرتهم لفريق معين، وأيضا الضرب والحرق العشوائي وإلحاق الأذى بكل شيء مما يعبر عن ثورة الغضب التي تصيب المناصرين في تصيب المناصرين في حالة خسران فريقهم أو التحيز ضده، ويسفر العنف الرياضي عن خسائر مادية (منشآت، ملاعب...) وعنف معنوي والأمثلة كثيرة مثل ما حدث عام 1969 بين الهندوراس والسلفادور، حيث سميت بحرب كرة القدم،[2] وهذا ضمن تصفيات أمريكا اللاتينية لكأس

[1] إبراهيم توهامي وآخرون: المرجع السابق، ص 43.

[2] أمين أنور الخولي: الرياضة والمجتمع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر 1996، ص 270.

العالم التي نظمت في المكسيك، وغيرها من المظاهر مثلما حدث في مدينة سفاقس التونسية 2004 ضد الجمهور الجزائر، والأحداث التي وقعت في مقابلات الفريق الجزائري مع نظيره المصري وما ترتب عليها من أحداث عنيفة سواء بين الجماهير أو بين اللاعبين والذي وصل حد العنف الممارس من طرف وسائل الإعلام، كذلك حادثة مقتل اللاعب الكاميروني Ebossé في إحدى مباريات شبيبة القبائل، وغيرها من الأحداث، فالملف الرياضي حافل بمثل هذه المظاهر من عنف الملاعب.

6-العنف السياسي

ويصطلح عليه الإرهاب السياسي، والجريمة السياسية[1]والعنف المنظم...، ورغم أن بعض الباحثين يشيرون إلى وجود فرق ما بين الإرهاب والعنف السياسي والجريمة المنظمة[2] وهو العنف الذي يحدث نتيجة أسباب ومؤشرات سياسية محضة، سواء داخل الجماعة نفسها أو من خارجها، ومن مظاهره[3]: الحروب، الاغتيالات والقتل الجماعي...، وأحسن مثال ما شهدته الجزائر في الثمانينات وأواسط التسعينات.

كما قد يتخذ العنف السياسي أساليب الترهيب والتخويف الجماعي الذي يمارس على جماعة من طرف جماعة أخرى، أو من طرف دولة أخرى، وعموما فإن العنف السياسي مهما تعددت مظاهره وأساليبه إلا أنه يجسد مؤشرا هاما على وجود ثغرات أو خلل في النظام القائم، كما أنه يؤدي عادة إلى مظاهرات التمرد الجماعي المطالبة بتنحي الحكم القائم في البلد، أو المطالبة بتعديل بعض النقاط الحساسة في الدستور المتعامل به (مثلما حدث في دارفور بالسودان).

ومن خلال كل ما سبق ذكره حول أنواع وأشكال العنف، نستشف أنها صعبة الحصر وسنحاول فيما يلي ذكرها في الشكل الموالي حسب تقرير منظمة الصحة العالمية[4]:

---

[1] يسرى عاد: الإرهاب بين التجريم والمرض، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص ص 3-6.

[2] محمد خليفة المعلا: وسائل مكافحة الإرهاب الدولي والاتجار في الأسلحة غير المشروعة والاتجار غير المشروع في الأسلحة محاضرة ضمن برنامج الدورة التدريبية الإقليمية الثانية لموظفي الشرطة في المكاتب المركزية الوطنية في شمال إفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط- أبو ظبي، الإمارات، من 4-14 مارس 2000، ص06.

[3] يسري عاد: المرجع السابق، ص 50.

[4] OMS, Rapport sur la violence & la santé, Genève, 2002.

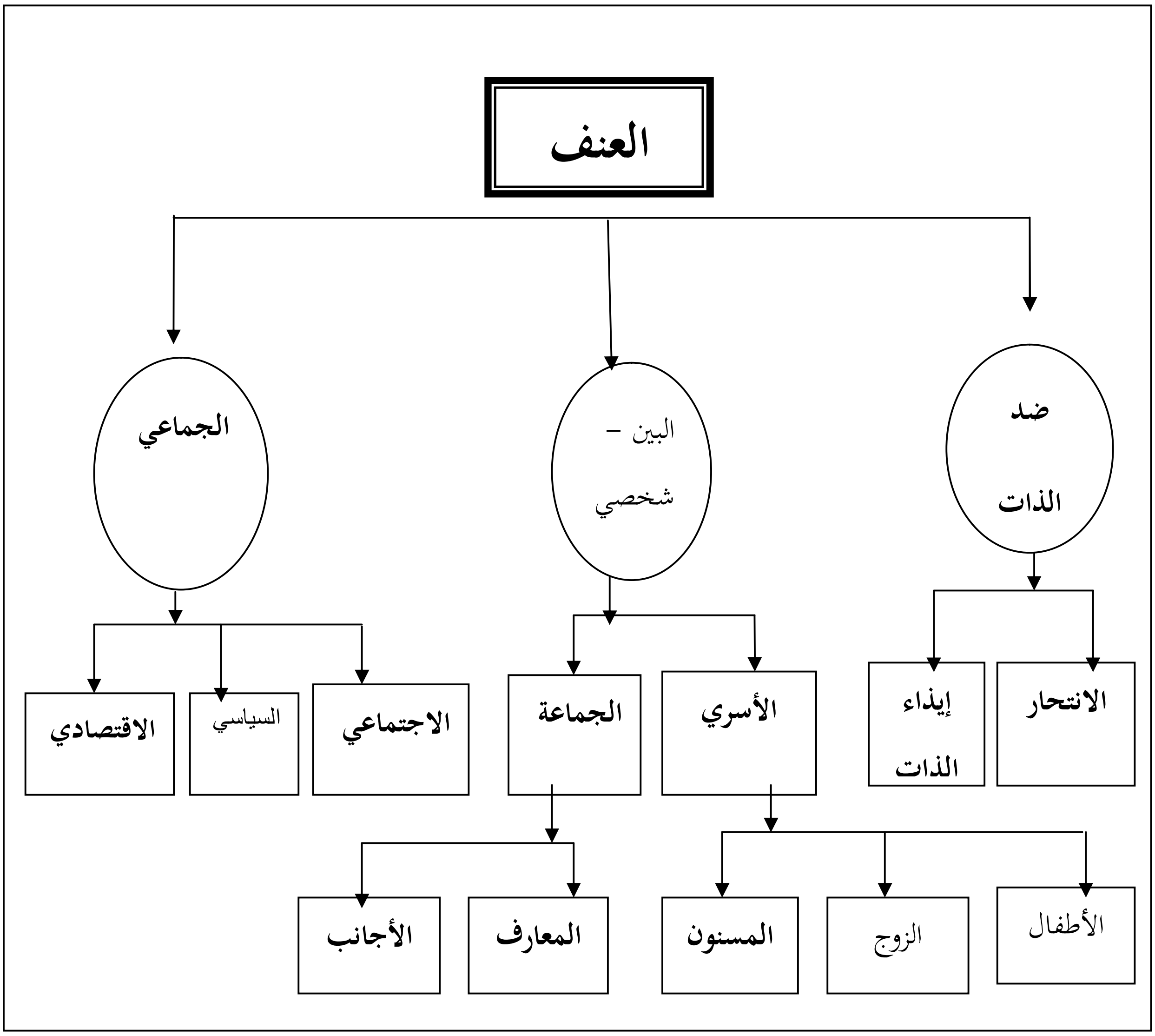

الشكل رقم (01) يبين تصنيف أنواع وأشكال العنف حسب تقرير منظمة الصحة العالمية

رابعاً: العنف وعلاقته ببعض المفاهيم المرتبطة به:

من خلال عرض التعريفات المختلفة للعنف، تبين أن هناك تقاربا أحيانا، وتداخلا أحيانا أخرى بين العنف كمفهوم، وبين عدد من المفهومات الأخرى، كالعدوان، القوة، والإساءة،الإكراه، وغيرها من المصطلحات القريبة الدلالة من مصطلح عنف.

هناك الكثير من المصطلحات تتقارب في معانيها ودلالاتها، وحتى الأشكال والمواقف التي تصدر فيها من مفهوم العنف، ومن أشهر وأبرز هذه المفاهيم:

1- العدوان Agression:

يخلط الكثير من الباحثين بين مفهومي العنف والعدوان ويرون أنهما لفظان لمعنى واحد، ويستخدم آخرون لفظي: العدوان والعنف بالتناوب سواء نظريا أو واقعيا، وفيما يلي سنحاول إبراز الفرق.

يرى "سيغموند فرويد" أن: العدوان هو السلوك صادر بوعي من الفرد، وينتج العدوان لدى الأفراد بسبب غريزة الموت، هذه الأخيرة هي السبب المسؤول عن صدور سلوك العدوان والتدمير والموت.[1]

وسنحاول إعطاء تعريف أكثر دقة، لمعرفة معنى هذا المفهوم وبالتالي مقارنته مع "العنف".

إن المصطلح العدوان في معناه الضيق يشير إلى تصرف عدائي مخرب غير متكيف، أي له سلوكات غير محمودة، أما في معناه الثاني: فيشير إلى ديناميكية شخص ما يسعى إلى الذي يواجه الصعوبات والخواطر دون الهروب منها، وفي المعنى الثالث والأكثر اتساعا، فالعدوان يشير إلى الصفة الأساسية بفضلها يستطيع الكائن الحي إشباع رغباته البيولوجية خاصة منها الغذائية والجنسية.[2]

وجاء في موسوعة "كيلي، quillet" أن العدوان: فعل الذي يهاجم الأول وبدون أي إثارة أو تحرض، كما أنه فعل يحمل صبغة العدوان، ويهدف إلى جرح الآخرين وإلحاق الضرر بهم و بأهلهم أو حتى معارضتهم.[3]

ويرى "لاروس" أن: "الطبع العدواني لشخص أو حيوان أو شيء بأنها حالة مرتبطة بالإحباط وقوتها مرتبطة خاصة بقوة الدافعية المحبة"[4]

وترى "أمنية الجندي" في تفسير نتائج دراسة قامت بها في هذا الشأن إلى أن الفجوة بين الأمل والواقع، أمر يقبله معظم أفراد المجتمع ويعتبرون ذلك من نسق الحياة إلا أنه كلما تتسع الفجوة عند حد معين، وتستمر في الاتساع فإنها تؤدي إلى الإحباط وإلى زيادة الشحنات العدوانية.[5]

---

[1]Sigmond Freud: Psychologie Collective et Analyse du moi, Ed: Poyot, Paris,1950,P 30.
[2]Sillamy (N), Dictionnaire de la Psychologie. La rousse Librairie. Paris. 1967.P18.
[3] Dictionnaire encyclopèdique "quillet" paris 1981. P97.
[4] Sillamy (N), Dictionnaire de la Psychologie, 1ed, Bordas, Paris, 1983,P18.
[5] أمينة الجندي: التطرق بين الشباب، دراسة ميدانية، مجلة المنار، ع51، مارس 1989، ص 102.

ويقول "لورنزكونراد":" أن العدوانية هي نزوة خاصة بعالم الحيوان ومنه الإنسان، وقد تكون سلوك فطري، وهي غريزة متولدة عن طريق الانتقاء الطبيعي، ولا يمكن التحكم فيها وهي مرتبطة ببقاء النوع"[1]

وقد ميز "مرمور Marmor" بين العنف والعدوان، فيرى أن العنف صورة مخصوصة من صور القوة التي تحتوى نوايا وجهودا لتدمير موضوع ما، منظور إليه على انه مصدر رئيسي مباشر، أو محتمل متسيي في صناعة الإحباط أو الخطر، أو كرمز لهما، بينما لفظ العدوان مفهوم أعم واشمل، يتضمن أي نوع من انواع السلوك التي تحمل في مناياها غرضا عدائيا، وليس بالضرورة أن تكون كل السلوكات العدوانية، مصنفة ضمن السلوكات والأفعال العنيفة.[2]

إذا كانت كل التعريفات السالفة قد تناولت تعريف العنف من الجانب النفسي، وحاولت التفريق بينه وبين مصطلح العدوان غير أن التداخل بين المصطلحين ظل يشوبه نوع من الغموض، ولإزالة هذا الغموض سأعرض فيما يلي التعريفات السوسيولوجية، ونبين كيف حاول علماء الاجتماع التفريق بين العنف والعدوان،لنخلص في الخير إلى إيجاد الفرق بين العنف والعدوان بصورة واضحة ودقيقة.

جاء في قاموس Webster أن للعنف سبعة معان:"تتراوح معاني العنف ما بين المعنى الدقيق نسبيا، والذي يشير إلى استخدام القوة الفيزيقية بقصد الإيذاء أو الإضرار، والمعنى العام المرتبط بالحرمان من الحقوق عن طريق الاستخدام غير العادل للسلطة أو القوة، مرورا بمعان أخرى تشير جميعها إلى الهجوم، والعدوان، واستخدام الطاقة الجسدية،ورفض الآخرين بصورة مختلفة".[3]

وهناك من الباحثين من يرى أن العدوان أكثر شمولية من العنف، فالسلوك العدواني قد يتخذ أشكالا غير الشكل العنيف، كأن تكون ميلا داخليا في نفسية الفرد، قد لا يعبر عنه بواسطة العنف ولكن قد يتخذ أشكال الكره، والحسد... وغيرها من الأشكال اللامادية، عكس العنف يعبر عنه بسلوك مادي أو

[1] لورنزكونراد في مختار رحاب: المرجع السابق، ص92.

[2] مرمور في مختار رحاب: المرجع السابق، ص 92.

[3] أحمد زايد: العنف والمشقة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1986 ص44.

معنوي يكون مؤذيا دائما، وفي هذا السياق يرى " K.E.Moyer " العنف هو أحد أشكال العدوان البشري الذي يتضمن ضررا ماديا بالأفراد والممتلكات"[1]

ويرى قدري حنفي:" العنف هو سلوك ظاهر يستهدف إلحاق التدمير بالأشخاص أو الممتلكات، والمقصود بكلمة ظاهر، هو أن العدوانية لكي تكون عنفا ينبغي أن يتوافر لها شرط الظهور، فثمة أنواع عديدة من العدوان تتميز بالخفاء والكمون، مثل: مختلف أنواع المرض السيكوسوماتي، وكذلك ما تفيض به أحلام النوم وأحلام اليقظة من صور للعنف البالغ، ووفقا لذلك فإن العنف خاصية بشرية طبيعية مارسه البشر، ويمارسونه منذ وجدت البشرية سواء على المستوى الفردي، أو على المستوى الجماعي."[2]

في الأخير بعد عرض التعريفات النفسية والتعريفات السوسيولوجية التي عملت على إيجاد الفرق بين العنف والعدوان، فيمكن القول أن الفرق بين العنف العدوان، مشترط بعامل الظهور، فالعدوان أشمل من العنف، وهذا الأخير صورة من صور العدوان إذا توفر شرط الظهور، أي أن العنف هو تعبير مباشر عن الشعور بالعدوان، وهذا التعبير يتخذ شكلا ظاهرا وصريحا، ولكن العدوان سمة نفسية قد تنشأ داخل الفرد دون أن تبرز في شكل صريح.

مما سبق ما يمكن استخلاصه أن العدوان هو في أصله سلوك منطوي على غرض عدائي، أما العنف فهو فعل يتضمن العدوانية، ويهدف في الوقت ذاته إلى التخريب وتدمير الآخر، هذا التدمير وإلحاق الضرر ليس غاية وهدف العدوان، ويبقى العنف مظهرا من مظاهر العدوان.

2- العنف والإنحراف:

لقد وقع إلتباس كبير بين الباحثين حول تحديد الفرق بين العنف والإنحراف، وكانت من جملة الأسئلة المطروحة هل كل عنف يمكننا وصفه بأنه انحراف؟ وهل كل سلوك منحرف يمكننا تصنيفه في خانة الأفعال العنيفة؟

---

[1] حسام جابر أحمد: مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومشكلة العنف بين الشباب، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة، 1997، ص 08.

[2] قدري حنفي: حول العنف السياسي، ورقة بحثية قدمت في الندوة المصرية الفرنسية: ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة،1995، ص42.

يرى "علي ليلة" أن هناك جملة من الفروق الدالة بين العنف والسلوك المنحرف، حيث يقول في هذا السياق:" الأمر أو الإعتبار الأول إذا كان السلوك الإنحرافي في أغلب حالاته ارتكاب فعل أو إتباع نمط سلوكي تحرمه قاعدة مجتمعية قانونية أو عرفية، فإن العنف يعتبر رفضا لهذه القاعدة ومحاولة لتجاوزها أو المطالبة بقاعدة بديلة، أما الأمر الثاني: بينما يسعى السلوك المنحرف إلى استغلال ما هو عام لتحقيق مصالح فردية فإن العنف قد يكون له دوافعه على المستوى الفردي إلا أنه يسعى في النهاية لتحقيق أهداف جماعية عامة في المجتمع، أما السلوك الإنحرافي بالمقابل فهو تعبير عن أنانية وذاتية، بينما يعبر سلوك العنف عن مشاعر إيثارية قد تنتهي إلى التضحية بالنفس من أجل الجماعة، ويتعلق الاعتبار الثالث بطاقة العنف، ففي هذا الإطار قد يكون للسلوك المنحرف دوافعه بينما يحتاج العنف إلى طاقة دافعه تتمثل في التوتر الناتج عن الخلل في البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة، أو في التوتر الناتج عن التناقضات البنائية للمجتمع."[1]

لقد أبرز "علي ليلة" من خلال هذا التعريف بعض الفروقات بين الانحراف والعنف، وذلك من خلال تركيزه على القائم بالفعل والوسيلة المستخدمة في ذلك، والأهداف المرجوة من الفعل فالسلوك الانحرافي غالبا ما يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد بطاقة أو قوة محدودة، أملا في تحقيق أهداف ذاتية، ويعتبر فعلهم هذا انحرافا في نظر المجتمع، عكس العنف الذي يتطلب طاقات معتبرة ليس من أجل الانحراف عن قاعدة اجتماعية ما أو تجاوزها، وإنما قد يسعى لتبديل هذه القاعدة لتحل محلها قاعدة جديدة أخرى. ينظر إليها على أنها الأصلح والأنفع لأفراد المجتمع عامة.

ولكن لا يمكننا أن نعتبر كل انحراف هو بالضرورة سلبيا، فقد ينحرف رجل القانون مثلا عن نصوص قانونية من خلال الثغرات القانونية المتاحة، لإنقاذ حياة شخص مدان بقضية ما وهو برئ أو التخفيف من حدة العقوبة المسلطة، فهذا لا يعتبر انحرافا، كما أن درجات الانحراف ليست كلها متساوية، فقد يخالف شخص ما قوانين مؤسسة ما طبية أو صناعية في حالة إنقاذ حياة شخص على وشك الهلاك، فهذا لا يعد عنفا، وبالمقابل فقد تكون أحداث العنف في مجتمع ما قائمة ضد سلطة

[1] علي ليلة: الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي،ورقة بحثية قدمت في الندوة المصرية الفرنسية للعنف السياسي من منظور مقارن، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، القاهرة، 1995،ص61.

ديكتاتورية ظالمة فهذا لا يعد انحرافا، وبالتالي لا يمكن القول أن كل انحراف هو عنف، وأن كل عنف هو انحراف.

ويرى بعض الباحثين:" أن العنف قد يظهر في موقف تفاعلي بسيط لا يؤدي بالأشخاص الداخلين فيه إلى الوقوف تحت طائلة القانون، وقضية السواء والانحراف في تحديد العنف هي قضية نسبية، فما يمكن أن ينظر إليه من قبل جماعة معينة على انه عنف غير مشروع قد ينظر إليه من قبل جماعة أخرى على انه عنف مشروع."[1]

وبالتالي يمكننا القول أن الفرق بين العنف والانحراف هو نسبي حيث يختلف من ثقافة إلى ثقافة أخرى، وبالتالي من منظومة قانونية إلى منظومة قانونية أخرى، باستثناء بعض أفعال العنف الشديدة التي تعد انحرافا في نظر ثقافات المجتمعات الإنسانية مجتمعة، ومن أبرز هذه الأفعال العنيفة الشديدة القتل، الإجهاض، الإغتصاب، السرقة....

وإجمالا يمكننا القول أن: "مفهوم العنف يتدرج استخدامه من الاتساع إلى الضيق، فقد يشير مفهوم العنف بمعناه الواسع إلى ارتكاب بعض الجرائم مثل القتل والاغتصاب والسرقة بالإكراه، وقد يشير هذا المفهوم بمعناه الضيق إلى مهاجمة شخص معين لشخص آخر بهدف إلحاق الضرر به، دون أن يترتب على ذلك القتل، وذلك كما في حالة الصفع على الوجه، أو الدفع بقوة، أو الضرب بشيء ما، ونجد أن مثل هذه المظاهر للعنف قد تحدث داخل الأسرة كما في حالة ضرب الزوج لزوجته، أو إساءة معاملة الطفل.[2]

3- العنف والإكراه:

إن الإكراه في أبسط معاينه هو أسلوب يستخدمه شخص ما، وفي هذه الحالة فهذا الشخص يمكننا وصفه بأنه قائم بسلوك العنف لإجبار شخص آخر على فعل شيء لا يرغب في إتيانه، وبالتالي

---

[1] أحمد زايد وآخرون: فرضيات حول العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومي للأبحاث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1996،ص06.

[2] طلعت إبراهيم لطفي: التنشئة الاجتماعية وسلوك العنف عند الأطفال، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر السادس:" الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي، جامعة القاهرة، 1993، ص280.

فهو مسلوب الحرية والإرادة، وواقع تحت الإجبار، وبالتالي فهو تحت العنف، وفي هذه الحالة ومن وجهة النظر القانونية فهذا العنف هو إكراه:" يقصد بالعنف في التشريع الجنائي الإكراه المادي بصفة خالصة، فتنظر القوانين نظرة خاصة من حيث العقوبة، فتفرق بين الإكراه المادي الذي يترك أثر جروح، والذي لا يترك أثرا من هذا القبيل، أو ما يعرف بالإكراه الجسيم. والإكراه الخفيف لا يعتبر جنحة ولكنه مجرد مخالفة".[1]

وإذا تطرقنا إلى الإكراه من وجهة النظر الاجتماعية، فنجد له معنى آخر، وتحديدا إذا رجعنا إلى رأي عالم الاجتماع الفرنسي إميل دور كايم في هذا الموضوع، فنجد أن رأي "دور كايم" واضحا وبارزا من خلال مقولته الآتية:".... يستدل على واقعة اجتماعية بالقدرة على ممارسة الضغط الخارجي تجاه الأفراد، ووجود هذه القدرة يستدل عليه بالدور الذي تؤديه، ذلك إما بوجود عقوبة محددة، وإما بالمقاومة التي تنبع من هذه الواقعة تجاه كل محاولة فردية تنطوي على العنف نحوها".

من خلال هذا يمكننا القول أن "دور كايم" لا يُعَرِّف الواقعة الاجتماعية بالإكراه، ولكنه جعل منها مقياسا أو دليلا يستدل به على ما هو اجتماعي أو غير اجتماعي، فالمجتمع قد يمارس الإكراه حيال أفراده، ولكن الأفراد يتهمون بممارسة العنف حيال المجتمع، وذلك عند رفضهم الانصياع لهذا الإكراه، وبالتالي فدوركايم يستعمل كلمة إكراه عندما يكون المقصود علاقة المجتمع بالفرد، وكلمة عنف في الحالة العكسية، فهو يرى أن الحالة الأولى ليست عنفا حتى ولو تحولت إلى عنف في بعض الحالات، أما الحالة الثانية فهي عنف لأن الفرد بذلك يتمرد على قانون عام".[2]

حسب رأي "دور كايم" فالإكراه من قبل المجتمع للأفراد يكون من أجل تحقيق الأمن والاستقرار العام لكافة أفراد المجتمع، والعنف هو كل عصيان أو خرق من قبل الأفراد للمعايير والقواعد الاجتماعية السائدة، ولكن بالمقابل نجد أن الإكراه لا يمارس دوما من قبل المجتمع تجاه الأفراد، فقد يمارسه فرد تجاه آخر، ليجبره على فعله ما قد يكون صحيحا في مواقف معينة، وبالتالي فهذا الجبر يمكننا وصفه على أنه عنف، وبالمقابل قد يمارس المجتمع العنف ضد أفراده، ففي الحالة التي يمارس فيها المجتمع الإكراه تجاه

---

[1] حسام جابر أحمد: المرجع السابق، ص08.

[2] فريق من الاختصاصيين: المجتمع والعنف، المرجع السابق، ص79.

الأفراد لتحقيق المصلحة العامة، قد تحصل الحالة المعاكسة فيها المجتمع العنف ضد الأفراد كما في الحالات التي يسود فيها الظلم والديكتاتورية والفقر، والبؤس واللا أمن، وبالتالي فالمجتمع هنا يمارس القهر والإجحاف على الفرد، وأخيرا ما يمكن استخلاصه هو وجود علاقة بين العنف والإكراه ولكن لا يمكننا تصنيفهما في درجة واحدة، وبالتالي ليس كل عنف يقوم على الإكراه، وبالمقابل لا يمكننا وصف كل إكراه على انه عنف.

4- العنف والصراع:

هناك تداخل كبير بين مفهومي العنف والصراع، فقد يوصف العنف في بعض الأحيان على أنه صراع، كما قد يشتمل الصراع على أحداث عنف أحيانا، كالصراع الأيديولوجي، أسرع المصالح بين الطبقات الاجتماعية، أو بعض الأجهزة السياسية في الدولة، ومن أبرز التعريفات التي حاولت إيجاد فرق بين العنف والصراع، التعريف الذي جاء به "شاولوت سيمورسميث" الذي عرف الصراع على أنه:" مصطلح عام يشمل ظواهر يمكن أن تندرج تحت ميادين مختلفة، لهذا نجد الأنثروبولوجيا القانونية، وأنثربولوجيا الحرب، والأنثروبولوجيا السياسية، ودراسة التغير الاجتماعي والثقافي كلها تهتم اهتماما رئيسيا بظاهرة الصراع بين الأفراد، أو الجماعات، أو الطبقات الاجتماعية، ويلاحظ أن مداخل تناول الصراع في الأنثروبولوجيا، وفي العلوم الاجتماعية بوجه عام تتباين إلى حد بعيد تبعا للدلالة النظرية للعلاقات محل النزاع، ويعد الصراع مصدرا أوليا أو حافزا للتغير الاجتماعي.لأنه عندما تتعذر تسويته من خلال الآليات المؤسسة لتسوية النزاع يضطر الطرفان المتصارعان إلى خلق استراتيجيات جديدة إما لحل الصراع أو تجنب الموقف الذي يسببها، كما أن تنظيم الجماعات الاجتماعية بهدف الدخول في الصراع أو من أجل مواجهة نتائجه يعد قوة أساسية لتحقيق التكامل الاجتماعي".[1]

من خلال هذا التعريف يمكننا القول أن العنف دوما يشتمل على صراع سواء بين الطرف العنيف، أو الطرف المعنف، أو بين الفرد العنيف وذاته، سواء قبل مرحلة القيام بالعنف، أو بعد مرحلة القيام بالعنف، ولكن بالمقابل نجد أن الصراع قد يحدث على المستوى الأيديولوجي أو المستوى الثقافي أو على المستوى صراع المصالح، دون أن يلجأ الأفراد المتصارعون إلى ممارسة عنف صريح، وهذا ما يحدث بين

[1] شاولوت سيمور سميث: موسوعة علم الإنسان، ترجمة: علياء شكري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998،ص 527.

الطلبة في الأحياء الجامعية من خلال المنظمات الطلابية وما ينتج عنها من صراع في المصالح خاصة فيما يتعلق بتح؛قيق الشعبية الساحقة بين الطلبة وتقلد بعض المناصب، كترأس لجنة الحي على سبيل المثال.

5- الإساءة والعنف:

إن الفرق واضح بين الإساءة والعنف، وإذا ما أردنا إعطاء تعريف للإساءة، فيمكننا القول أن الإساءة:" أي فعل يقوم به أحد الأفراد بقصد إيقاع الضرر بشخص آخر."[1]

من خلال ما سبق يمكننا القول أن العنف والإساءة كمصطلحين هما متلازمان، ففعل الإساءة قد لا يتطلب استخدام العنف بالضرورة، فقد يسيء شخص ما إلى آخر بطريقة رمزية لا يستخدم فيها أي فعل عنيف، كأن يسخر منه، أو يتهكم به، أو يعتدي على كرامته ومشاعره، ففي هذه الحالة حصلت الإساءة دون أن يستخدم الشخص المسيء عنفا صريحا ظاهرا، ولكن بالمقابل نجد أن العنف في كل أشكاله ودرجاته يحمل بين ثناياه الإساءة سواء للآخر أو من الفرد تجاه نفسه في أحيان أخرى.

ويبدو الفرق بين الإساءة والعنف أكثر وضوحا في التعريف الذي صاغه "جيليس وكورنيل": "الإساءة هي صورة متنوعة من الإيذاء البدني، أو الجنسي، أو اللفظي، أو النفسي التي يمارسها طرف لإجبار طرف آخر للإتيان بأفعال معينة، أو منعه من القيام بها"[2]، وكان كل من "أميرمان" و"هرزن" قد قدما تعريفا مشابها للإساءة جاء في محتواه أن الإساءة هي اعتداء بدني أو جنسي، أو معاملة فظة، أو إهمال للطرف الآخر هي العلاقة يترتب عليه إلحاق الضرر به.

ومن هذين التعريفين يتضح أن الإساءة تتضمن بعض الجوانب البدنية أو النفسية، أو إهمال رعاية طرف موكل إلى المسيء غايته مثل الابن الأصغر، أو الوالد المسن، في حين أن العنف يقتصر على الجوانب البدنية فقط في المقام الأول، بيد أنه قد يؤدي إلى أضرار نفسية إلا أنها تكون ناتجة عنه حينئذ، كذلك فان الاعتداء البدني يعد شرطا ضروريا لوصف السلوك بالعنف في حين أنه ليس كذلك لوصف

---

[1] سامية قدري ونيس: مظاهر العنف المصاحبة لعمالة الأطفال، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر السنوي الرابع حول الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2002.

[2] جيليس وكورنيل في مختار رحاب: المرجع السابق، ص 92.

السلوك بالإساءة، فقد ينتفي الاعتداء البدني ويعد السلوك مسيئا كما في حالة السخرية أو الإهمال أو الإهانة، أي أن معظم حالات العنف تعد إساءة في حين أن معظم حالات الإساءة قد لا تعد عنفا.

6- القوة والعنف:

إذا عدنا إلى التعريف اللغوي لمفهوم العنف سواء في اللغة العربية أو اللغات الأجنبية، كاللغة الإنجليزية مثلا، فنجده مرتبطا ارتباطا وثيقا بإستخدام القوة والشدة، وفي اللغة العربية نجد لفظ العنف مشتق من مادة "ع، ن، ف"، أي أخذ بشدة وقسوة فهو عنيف، وفي اللغة الإنجليزية فهو مشتق من المصدر Toviolate ومعناه الانتهاك والتعدي، وبالتالي فمفهوم العنف في اللغتين ينصرف إلى فعل أو سلوك يتعارض مع المألوف وينتهك المتعارف عليه، ويأخذ الأمر بالشدة والقوة.

وكان "ماكس فيبر" قد عرف القوة على أنها:" القدرة على التحكم في سلوك الآخرين، سواء برغبتهم أو بدون رغبتهم." ويرى "ميلز" أن الأشخاص الأقوياء هم الذين يفرضون إرادتهم حتى إذا كان يقاومها الآخرين"[1]

هناك تعريفات ربطت العنف بالسلوك القسري متمثلا في استخدام القوة نورد بعضها فيما يلي:"العنف هو كل أشكال السلوك القسرية التي تكسر التفاعل التلقائي في موقف اجتماعي يسلك فيه أحد الفاعلين بطريقة تثير استجابة غاضبة، أو عنيفة من قبل الفاعل الآخر ويتحول فيه بقية الفاعلين إلى ضحايا لموقف العنف."[2]

وهناك من ينظر للعنف على انه ليس سلبيا وضارا دائما في حياة المجتمعات البشرية، فقد يكون في بعض مراحل الحياة الاجتماعية للمجتمعات ضرورة لابد منها لإحداث التغيير وبالتالي التطور والتقدم، ومن التعريفات الواردة في هذا السياق نجد:

---

[1] إجلال إسماعيل حلمي: العنف الأسري، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1999،ص16.

[2] أحمد زايد: العنف والمشقة، المرجع السابق، 47.

"العنف هو عمل واع ومقصود ومحدد الأهداف، لذلك فإن رفع الظلم ومنع الاستغلال، وإنهاؤه لا يتم بالمعجزات الخارقة بالصدفة، ولا بالمواعظ والإرشادات وحدها، ولكنه نتاج جهد يبذل وتضحيات تقدم، ولكن من اجل إقامة العدل الاجتماعي"[1]

ولكن ايجابية العنف من خلال التعريف السابق تتحدد إذا كان القيام بالأفعال التي توصف بأنها عنيفة مخطط لها، ويراد من ورائها تحقيق أهداف واضحة كالتخطيط للثورات والانقلابات لإزالة أنظمة ظالمة وحكومات فاسدة، واستبدالها بنظام عادل.

وبالمقابل يرى بعض الباحثين أنه ليس كل سلوك عنف هو بالضرورة مخطط له وبالتالي فهو إيجابي، وفي استخدام آخر للقوة كان تعريف العنف:"... أنه حالة شذوذ في استعمال القوة تخرج عن المألوف والطبيعي والعادي، وعن النظام القانوني أيضا أحيانا، حيث القوة وسيلة للعنف."[2]

إن هذا التعريف يثير فكرة شرعية استخدام القوة من عدمها، وتختلف تلك الشرعية باختلاف النسق الثقافي، والمنظومة القانونية، والموافقة المجتمعية عموما على استخدام تلك القوة من عدم استخدامها، كمثال على ذلك:" نجد أنه عندما يقوم أحد رجال الشرطة بدفع أو طرح أحد المجرمين، يبدو هذا النمط من السلوك على أنه ضروري، وهذا هو المقصود بالعنف الشرعي، أي المقبول من وجهة نظر القانون، ونجد أن الدولة قد تستخدم العنف بطريقة شرعية لحماية القانون والنظام داخل المجتمع، وقد يترتب على استخدام رجال الشرطة للعنف قتل بعض المواطنين دون أن يتعرض رجال الشرطة للعقاب، أما العنف غير الشرعي فيبدو عندما يقوم احد المجرمين بدفع أحد كبار السن أو أحد الأطفال على الأرض، فإن هذا السلوك يبدو وبشكل واضح انه سلوك العنف"[3]

وفي السياق نفسه يورد محمد عاطف غيث تعريفا للعنف، يبرز من خلاله الطريقة التي تستخدم بها القوة سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، مشروعة أو غير مشروعة:"العنف تعبير صارم عن القوة التي

[1] نصر المبروك: العنف ضروراته ومحاذيره، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1996،ص69.

[2] توماس بلاس وآخرون: المرجع السابق، ص18.

[3] طلعت إبراهيم لطفي: المرجع السابق، ص280.

تمارس لإجبار فرد أو جماعة أخرى، ويعبر العنف عن القوة الظاهرية، حيث تتخذ أسلوبا فيزيقيا كالضرب أو الحبس أو الإعدام، أو يأخذ صورة الضغط الاجتماعي، وتعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع به."[1]

ورغم أن كل التعريفات السابقة قد ربطت بين العنف والقوة، فهناك بعض الباحثين من حاول التفريق بين كل من العنف والقوة، من بين هؤلاء الفيلسوف الأمريكي "وولف":" فيعتبر وولف أن العنف هو استعمال غير مشروع للقوة في سبيل الوصول إلى غايات ما، ولكن لا يدخل الاستخدام المسموح به للقوة ضمن مفهوم العنف." [2]

ما يمكن أن نخلص إليه في الأخير هو أن العلاقة بين القوة والعنف هي علاقة وطيدة جدا، ولكن إذا كان كل عنف لا يحقق هدفه إلا باستخدام القوة، فإنه بالمقابل لا يمكننا القول أن كل استخدام للقوة هو العنف بالضرورة، فالقوة التي تستخدم لإزالة الظلم والديكتاتورية والتسلط، أو تحقيق أهداف إيجابية، فلا يمكننا وصفها بأنها عنف، وفي كلا الموقفين تبدو العلاقة بين العنف والقوة وطيدة كما ذكرت سابقا، فهي في مواقف تكون مشروعة ويقرها المجتمع، وفي مواقف تكون غير مشروعة اجتماعيا وهي في هذه الحالة تمثل عنفا سلبيا.

7- العنف والغضب:

الغضب هو انفعال الفرد وعدم سيطرته على ذاته، وهي سمة تظهر لدى الفرد حينما يواجه الكثير من الصعوبات والمواقف التي تبرز لديه هذا الانفعال. والغضب "انفعال سيء يصاحبه رغبة في الاعتداء، والإيذاء، والتدمير، وإنزال الضرر بالآخرين أو بالذات". كذلك فإن الفرد الذي يغضب أو تسيطر عليه هذه الصفة ويزداد النشاط لديه،[3] الأمر الذي يصل به إلى درجة لا يحتمل هذا الانفعال ويبدأ من هنا تفريغ الانفعال في صور السلوك العنيف المختلفة لأن الغضب سلوك يصحب العنف في بعض الأحيان وفي الغالب يكون الغضب مصحوبا برغبة في إيقاع الأذى والانتقام من الآخرين يتم ذلك عن طريق العنف، أن العنف سلوك ناتج في كثير من الأحيان عن الغضب وعن ردود فعل شائعة

[1] محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص192.

[2] ف. دينيسوف: نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي، ترجمة: سحر سعيد، دار دمشق للطباعة، سورية، 1981،ص 123.

[3] ليث محمد عياش، سلوك العنف وعلاقته بالشعور بالندم، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص 105.

للغضب. وهذا يدل على اقتران العنف بالغضب لأن لا يقوم بإزالة القيود وإنما هو أيضا وسيلة لجذب انتباه الغير، رغبة في توكيد ذاته حينما يعجز عن ذلك بالطرق المشروعة والمقبولة.

وهناك من يرى أن "العنف تعبيرا عن مظهر من مظاهر الغضب حيث يتم التعبير عن الغضب في صور العنف المختلفة التي تهدف إلى الإيذاء والأضرار بالغير.

8- العنف والتعصب:

التعصب هو التزام الفرد بفكرة معينة وتحيزه لهذه الفكرة والرأي، أو تحيزه لجماعة معينة والتفكير المخالف والسيئ عن الآخرين، كما أنه يمكن أن يشير إلى عدم رضا الفرد عن موضوع أو جماعة أو فكرة معينة، إذن فالعنف مظهر للرغبة التي ترفض الحلول السوية والوسط التي يتطلبها الواقع والتعصب هو الجذر الذي يغذي حالات العنف لأن المتعصب يرفض حالات الاختلاف الطبيعية ويعد العنف والتعصب وجهان لعملة واحدة، إذ أن التعصب هو الوجه الثقافي والفكري أما الوجه الاجتماعي والسلوكي فهو العنف، واللجوء إلى القوة غير المشروعة في العلاقات الإنسانية.[1]

والعنف البشري ينتمي إلى الوعي والإدراك، وتتجاوز مظاهره ومضامينه حدود العوامل الغريزية.أن هذا العنف سواء كان فردي أو جماعي، يعكس لنا المبادئ والأفكار التي تتحكم في الشعور والفعل، وقد تختلف هذه المبادئ تبعا لاختلاف التقاليد الثقافية. ومع ذلك فالفرد يمارسها بدرجات متفاوتة من الإدراك والوعي. أن هذا النوع من العنف هو الذي يمكن أن يطلق عليه العنف الواعي، أي العنف الذي يقوم به الفرد ويكون مدركا للأفعال التي يقوم بها، ويشمل هذا النوع كل الأشكال العدوانية من السلوك ماعدا الأشكال التي تتضمن الدفاع عن النفس والعرض، والمجتمع. والعنف الواعي هو العنف الذي يقوم على القصد والنية ولذلك يعد أكثر خطورة من غير العنف اللاوعي الذي يفتقد إلى عنصر القصد.

ومن كل ما سبق نلاحظ أن معظم مفاهيم العنف تستند في مضمونها المتغيرات(العدوان، الغضب، والإيذاء، والقوة، والتعصب)، وتبرز هذه المتغيرات عن طريق السلوك العنيف، لأنه يعد المتنفس لهذه المتغيرات والوسيلة التي يتم من خلالها.[2]

---

[1] ليث محمد عياش، المرجع السابق، ص107

[2] نفس المرجع، ص 107.

خامساً: موقف الإسلام من العنف

إن الإسلام يرشدنا بوضوح للاتجاه السليم للدراسة والبحث في مجال السلوك الإنساني، سواء الفردي أو الجماعي، ويقدم لنا المعايير الكفيلة للحكم على هذا السلوك وكيفية تقويمه.

إذا درسنا الإسلام دراسة علمية متأنية نجده يرشدنا إلى المبادئ والمنطلقات التي تُعِيننا على فهم ظاهرة العنف ومستوياته ومجالاته وأنواعه وأسبابه ودوافعه، كما يرشدنا إلى كيفية تجنبه أي الوقاية من الوقوع فيه، أو كيفية التصدي له ومعالجته عند وقوعه.

وبالرغم من تعدد النصوص التي لها علاقة بالعنف وكثرتها، إذ نجد منها ما يتعلق بالجهاد ودفع العدوان والانتصار للمظلومين والمستضعفين، ومنها ما يتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين المسلمين، ومنها ما يتعلق بالفتن والنزاعات في المجتمع، إلا أن الرؤية الإسلامية المبنية على النظرة الشمولية التكاملية لهذه النصوص، تمكننا من التعرف على العنف وتميزه عن غيره من الظواهر المرتبطة باستعمال القوة وتجنب الوقوع فيه، أو على الأقل معالجته بأقل التكاليف الاجتماعية إذا حدث.

ولكي نفهم السلوك الإنساني فهمًا سليما، ينبغي أن نرى كيف خلق الله الإنسان، وإلى الهدف من خلقه، فهو وحده أفضل من يحدد معايير السلوك البشري، هذا النظر يجب أن يتم على أساس علمي وعملي.[1]

وأن الدراسة العلمية للإسلام – القرآن والسنة – تكشف لنا أن الله عز وجل قد وضع للإنسان مقومات السلوك ومقاييسه وأسس التفريق بين الخطأ والصواب.

إن الإنسان في فطرته التي فطره الله سبحانه عليها له استعداد متساوي للخير والشر، وأنه أيضا مفطور على شيء من العدوانية الدفاعية التي أتاحت له البقاء أمام المخاطر التي تمثلها الظواهر الطبيعية والحيوانات المفترسة والإنسان نفسه، وبهذه العدوانية الدفاعية تمكن الإنسان أن يدافع عن نفسه ويحمي جنسه، وهو لذلك يستخدم كل قواه العقلية والجسمية وبما يدعمها من وسائل،قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ... وَلَوۡلَا

[1] مراد زعيمي: الإسلام والعنف، الملتقى الدولي الأول المعنون بـ: العنف والمجتمع. بسكرة. 09-10 مارس 2003، ص100.

دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[1].

إن سنة التدافع الفطرية التي تحتاج في تحقيقها إلى إعداد القوة، ولهذا جاء التوجيه التشريعي مناسبا للفطرة إذ يقول الله سبحانه وتعالى﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٍ ... ﴾[2].

وبما أن البشرية تتكون من شعوب وأمم، فإن إمكانية العدوان واردة، ولهذا كان لا بد من إعداد القوة لمواجهة العدوان.

ومن هنا فإن استخدام القوة أو التهديد بها ليس مذموما دائما وإنما يكون كذلك إذا استخدمت بتهور اعتداء أو ظلم أو بها جميعا، وهو ما نطلق عليه العنف.

فالعنف هو هذه العدوانية المدمرة التي تتعدى الضروريات وتتجه إلى التدمير والتخريب أي الفساد، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ ﴾[3].

وفي موضوع العنف، نجد أن الإسلام قد رسم نهجا واضح المعالي يبين أن السلام والسلم والحلم والرفق والعفو هي القيم الأساسية الأصلية التي يجب أن تطبع سلوك الفرد والمجتمع.قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾[4]. ويقول أيضا: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ ﴾[5].ويقول أيضا: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ ﴾[6] ويقول أيضا:﴿ وَلَا تَسۡتَوِي ٱلۡحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُۚ ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ

[1] سورة البقرة: الآية 251..
[2] سورة الأنفال: الآية 60.
[3] سورة الروم: الآية 40.
[4] سورة يونس: الآية 99.
[5] سورة يونس: الآية 108.
[6] سورة البقرة: الآية 255.

كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾[1] ويقول أيضا: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [2] ويقول أيضا: ﴿ ... وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ... ﴾ [3] ويقول أيضا: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ... ﴾ [4] ويقول أيضا: ﴿ ... وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ ۖ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴾ [5] ويقول أيضا: ﴿ ... وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ... ﴾[6].

يتضح من هذه الآيات الكريمة أن الإسلام يحرم العنف، أي كان نوعه، وينهي عنه، ليس هذا فحسب بل أن الإسلام يدعو إلى نقيض العنف أي إلى تشجيع ثقافة السلم من خلال الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، ونشر قيم العفو والتسامح.

وقد جاءت السنة النبوية القولية لتأكد هذه المعاني حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن الله يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف كل ما في الرفق من خير ففي العنف من شر مثله". وقال أيضا: " الرفق يمن والخرق شؤم". وقال أيضا: "إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه". وقال أيضا: "علموا ولا تعنفوا فإن المعلم خير من المعنف".

وجاءت السنة النبوية العملية لتقديم النماذج التطبيقية لهذه القيم حيث روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم: عفا عن قاتل عمه وحشي، وعفا عن قادة المشركين في فتح مكة.

وفي حديث عن عائشة أن يهودا أتوا إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم. فقالت عائشة: عليكم ولعنكم وغضب عليكم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مهلا يا عائشة عليك بالرفق وإياك

---

[1] سورة فصلت: الآية 33.

[2] سورة البقرة: الآية 206.

[3] سورة البقرة: الآية 235.

[4] سورة النحل: الآية 25.

[5] سورة ق: الآية 45.

[6] سورة آل عمران: الآية 159.

والعنف والفحش قالت: أولم تسمع ما قالوا؟ قال: " أولم تسمعي ما قلت؟ رددت عليهم فيستجاب لي فيهم ولا يستجاب لهم في".

وفي حادثة النفقة حيث أن نساء الرسول صلى الله عليه وسلم طلبن منه النفقة فقال: " إن الله لم يبعثني معنفا ولكن معلما ميسرا".

وجاءت أعمال الصحابة تطبيقا لذلك فقد قال علي كرم الله وجهه " رأس العلم الرفق وآفته الخرق"

وقال عمر بن الخطاب:" أيتها الرعية إن لنا عليكم حق النصيحة بالغيب، والمعاونة على الخير وأنه ليس من شيء أحب إلى الله وأعم نفعا من حلم إمام ورفقه ،وليس شيئا أبغض إلى الله من جاه الإيمان وخرقه ".

ويقول القرضاوي: " ولاشيء يشينه العنف إذا دخله، مثل الدعوة إلى الله فإنها تحاول أن تدخل إلى أعماق الإنسان لتجعل منه شخصا ربانيا في مفاهيمه ومشاعره وسلوكه، لتبدل كيانه كله وتنشء منه خلفا آخر، فِكرا وشعورا وإرادة ... وهذا كله لا يمكن أن يتم إلا بالحكمة وحسن التولي للأمور".

ويقول مراد هوفمان: " يصعب على الكثيرين من مراقبي الغرب تفهم المسلمين حين يزعمون أن الإسلام، إنما هو دين السماحة المطلقة بلا منازع، ومع ذلك فإن هذا هو الحق كل الحق ".[1]

وقد حاول البعض الاستدلال بآيات من القرآن الكريم لإثبات شريعة العنف وممارسته كآيات الجهاد والقتال، والحال أن الجهاد لا يعني العنف، بالإضافة أن تطبيق حكم الجهاد والقتال يخضع إلى شروط وقيود كثيرة تبتعد به عن مفهوم العنف.

ولم يذكر القرآن الغلظة والشدة إلا في موضوعين:

1- في قلب المعركة ومواجهة الأعداء، حيث توجب العسكرية الناجحة، الصلابة عند اللقاء وعزل

[1] مراد زعيمي: المرجع السابق، ص 103.

مشاعر اللين حتى تضع الحرب أوزارها، وفيها قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿... قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً ...﴾ [1]

2- في تنفيذ العقوبات الشرعية على مستحقيها، حيث لا مجال لعواطف الرحمة في إقامة حدود الله في أرضه، حيث يقول ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ [2] .

ويفهم من كلامنا هذا أن العنف سلوك خاطئ مهما كان مصدره وفاعله والدوافع المؤدية إليه، وبالتالي هو مرفوض من الجهة الإسلامية سواء صدر هذا العنف من السلطة الحاكمة أو أي الفرد أو أي جماعة معارضة لها، فالعنف واحد سواء ارتكز على مبررات قانونية أو سياسية فرضتها السلطة الحاكمة، أو ارتكزت على مبررات مذهبية، وبالتالي يبقى أسلوب العنف في جوهره عملا مرفوضا من كل الجهات الشرعية والأخلاقية والفطرية، ذلك أن العنف يستمد فعاليته من كونه فير مقنن، فهو لا يخضع لأية قواعد أو ضوابط، ومن هنا كان العنف دائما مخيفا مرعبا.[3]

وبناءاً على ما سبق فإن الإسلام بقدر ما ينفر من العنف وممارسته، بقدر ما يدعو إلى السلم والسلام، وبقدر ما يدعو إلى القوة والجهاد، ولكن كل في موضعه وبمقداره ولهذا فهو يضع مجموعة من القواعد والمبادئ والأصول التي من شأنها تنظيم الحياة الاجتماعية تنظيما يتراجع أمامه العنف إلى حده الأدنى، وهو الاستخدام الحكيم للقوة.

وإذا أردنا أن نربط هذا العنصر (موقف الإسلام من العنف) مع دراستنا الحالية فإنه بات من الضروري نشر وتشجيع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف لدى الطلبة الجامعيين عموما وعلى المقيمين خصوصا وهذا من أجل خلق مجتمع جامعي آمن بعيدا عن التطرف والتعصب، وذلك من خلال بث روح الأخوة والتعاون بين جميع الطلبة، بعيدا عن انتماءاتهم السياسية أو الاجتماعية أو العرقية...، بالإضافة إلى تفعيل دور الإمام بالأحياء الجامعية وتفعيل الجمعية الدينية للمسجد، من خلال مساعدتها

---

[1] سورة التوبة: الآية 124.

[2] سورة النور: الآية 02.

[3] مراد زعيمي: المرجع السابق، ص 104.

في إقامة النشاطات الدينية بالحي (محاضرات، ندوات، حلقات، حملات خيرية ...الخ)، لأنه مهما تعددت الحلول المتاحة للحد من ظاهرة العنف (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...الخ)، فإنها لن تأتي بجدواها إذا تجاهلنا تعاليم الدين الإسلامي.

خلاصة

لقد تم في هذا الفصل إبراز مفهوم العنف من وجهات نظر علمية مختلفة، حيث تم تناوله من منظور لغوي بالإضافة إلى المنظور النفسي والمنظور الاجتماعي والمنظور السياسي والمنظور القانوني وأخيرا المنظور الاقتصادي، كما تم عرض أهم أنواع العنف من حيث الشكل والأسلوب والأداء والتنظيم والمشروعية، بالإضافة إلى ذلك تم إبراز أهم أشكال العنف المتمثلة في العنف الأسري والعنف المدرسي والعنف الاجتماعي والعنف الحضري والعنف الرياضي وأخيرا العنف السياسي. ولإبراز نقاط الاختلاف بين العنف وبعض المفاهيم القريبة الدلالة منه، تطرقنا إلى علاقة العنف بالمفاهيم القريبة منه، وفي الأخير بينا موقف الإسلام من العنف وهذا لإظهار نظرة الدين الإسلامي للعنف كونه يمثل المرجعية الدينية للمجتمع الجزائري

وهذا أملا منا في النهاية إلى أن نتوصل إلى إبراز ظاهرة العنف على المستوى العالمي، وعلى المستوى المحلي الوطني، ذلك أن مؤشرات خطورة الظاهرة تزداد بروزا يوما بعد يوم، والتي أصبحت كثيرة التداول في حياتنا المعاصرة.

الفصل الرابع: الاتجاهات النظرية المفسرة للعنف

تمهيد

أولاً: الاتجاه البيولوجي

1- نظرية بايلوجية العنف
2- نظرية النقص العقلي
3- نظرية انحرافات وظائف الدماغ
4- نظرية كيميائية الدماغ

ثانيا: الاتجاه النفسي

1- نظرية التحليل النفسي
2- نظرية الإحباط
3- نظرية التعلم الاجتماعي
4- النظرية المعرفية البنيوية

ثالثا: الاتجاه الاجتماعي

1- نظرية دوركايم (اللامعيارية)
2- نظرية الأنومية (اللامعيارية المحدثة)
3- نظرية التفكك الإجتماعي
4- نظرية التقليد
5- نظرية الإختلاط التفاضلي
6- نظرية الوصم (التسمية)
7- نظرية الضبط الإجتماعي
8- نظرية الضبط الديني

رابعا: الاتجاه الأنتروبولوجي

1- التفسير الأنثربولوجي للعنف.
2- نظرية الضغط البيئي.
3- نظرية الحرمان البيئي "النسبي".
4- نظرية الثقافة الفرعية "نظرية ثقافة العنف".
5- النظرية الفينومينولوجية "الظاهراتي".

خامساً: الاتجاه التكاملي

خلاصة

تمهيد

لقد عمل الإنسان منذ القديم على أن يجد تفسيرا للعنف، واختلفت الآراء حول هذه الظاهرة، فهناك من يرى العنف ظاهرة ايجابية، فمن خلالها يستطيع الإنسان رد ظلما أو سد عدوانا أو تحديا خارجيا مهددا، أو إزالة سلطة مستبدة، وهناك من الباحثين من اتجه اتجاها عكسيا ونظر إلى العنف أنه ظاهرة سلبية، ذلك لأنه خروج عن العرف والقيم والقانون السائد، مما يضر بمصالح الفرد والمجتمع، ويزرع حالة اللا أمن والخوف مما يعطل مسار التنمية والتطور بالمجتمع.

لقد تعددت واختلفت المداخل النظرية التي تناولت العنف بالدراسة والتحليل من تخصص علمي إلى آخر، ومن أهم الاتجاهات النظرية التي تناولت ظاهرة العنف، نجد الاتجاه البيولوجي، والاتجاه النفسي، والاتجاه الاجتماعي، وكذلك الاتجاه الانتروبولوجي، بحيث قام الباحثين بإجراء دراسات معمقة، عملوا من خلالها على تحليل الظاهرة بصورة أكثر شمولا واتساعا، وذلك من خلال البحث في أسباب الظاهرة والأسباب التي تظهر فيها، وما هي تأثيراتها، وحاولوا إعطاء تصنيفات وتحليلات مختلفة حول الظاهرة.

سوف نتعرض في هذا الفصل بالتفصيل لكل اتجاه، وإبراز أهم تفسيراته لظاهرة العنف بدءا بالاتجاه البيولوجي، ثم التطرق للاتجاه النفسي، ثم الاتجاه الاجتماعي، ثم نعرض بعد ذلك الاتجاه الأنتروبولوجي، وأخيرا الاتجاه التكاملي.

أولا: الاتجاه البيولوجي:

أجريت العديد من البحوث التي تناولت العدوان لدى الحيوانات، والتي أشارت إلى وجود خلايا في دماغ الفئران وبعض الحيوانات الأخرى، حيث حينما تُزَال يتوقف الفأر عن العدوان وبالعكس حينما تستثار زادت قدرته ونشاطه نحو إيذاء باقي أفراد الجماعة الذين معه في القفص ووجدت الدراسات أن الكهرو-كيميائية للدماغ تزداد بشكل مضطرد قبل وأثناء فعل العدوان، وبصورة خاصة، أنها تحفز الهايبوثلاموس الذي يزيد من إفراز الادرنالين، الذي يسارع من وتيرة حركة الدم، فتظهر على الوجه أعراض التعرض والتحفز والاستعداد للوثوب.[1]

[1] ليث محمد عياش: المرجع السابق، ص 68.

ووجد أيضًا عند معظم الحيوانات الفقرية، ذات الجهاز العصبي المتميز، أنها تفرز مواد كيميائية في الدم تغير من ضغط الدم وتحفز مناطق الثيلاموس للاندفاع نحو الهدف وهنا يأخذ العدوان شكلا وتعبيرا فطريين، أهم ذلك محاولة الدفاع عن النفس أو الوثوب على الهدف المعيق وتدميره. إن معظم أصحاب النظريات الإنسانية – ونظريات التعلم من أصحاب هذه الأفكار حيث رفضوا فكرة المقارنة بين الإنسان والحيوان من شتى الوجوه، ففي الجهاز الطرفي توجد اللوزة، وهي نواة تنبه الهيبوثلاموس المهاد التحتي وهي المسؤولة عن العنف والعدوان، وهذا مرتبط بالجهاز العصبي المحيطي والغدة النخامية، كما أنه من الناحية الوظيفية يرتبط ببعض الحالات الخاصة وبالتغيرات الجسمية التي تصاحبها، ومن هذه التفسيرات انبثقت عدة نظريات بايولوجية في تفسير السلوك العنيف منها:

1. نظرية بايولوجية العنف:

يعد تفسير العنف بإرجاعه إلى الخلل الجيني إحدى الرؤى البيولوجية التي راجت في الفترة مابين 1960 – 1970 من القرن العشرين، وهذا التفسير عاد في العقد الأخير منه ليبرز بقوة في تفسير العنف وجرائم العنف على الرغم من أنه لم يثبت صحة النظرية البيولوجية من الناحية العلمية، وذلك لما شابها من عيوب منهجية، واعتمادها على حالات فردية، مثل ما قام به "مارجو جليود" الذي حاول التدليل على دور الوراثة في نشأة الجريمة في المؤتمر الدولي لعلم الإجرام عام 1938 بحالة صبي واحد فقط.[1]

ومن بعض التفسيرات التي يعتمدها البايولوجيون هو أن سلوك العنف على أنه نوع من الشذوذ في التراكيب الجينية أو التركيبية الوراثية، فقد جرت ما بين الستينات والسبعينات من القرن العشرين أبحاث مهمة عن تكوين الكروموزمات لدى ذكور المجرمين وإناثهم، والتكوين الجيني قد بات ثابتًا ومعروفا منذ 1956 حيث إن مجموع الصفات الصبغية أو الكروموزمات لدى الإنسان يحتوى على (46) وحدة صبغية منها 22 زوجا متشابها كليا (وكل صبغ أو كروموزوم يحتوى على المئات بل الألوف مما يسمى بالجينات أو المولودات أو المورثات)[2] في حين أن الزوج الثالث والعشرين من هذه

[1] عبد الله غانم: علم الاجتماع الجنائي والإسلامي، المكتب الحديث، الإسكندرية، 1994، ص 119.

[2] ليث محمد عياش: المرجع السابق، ص 69.

الصبغيات أو الكروموزمات هو زوج الصبغيات أو الكروموزمات الجنسية (أي المرتبط بالجنس) يختلف في خلية الذكر عنه في خلية الأنثى فهو يتكون لدى المرأة من صبغتين متشابهين وكلاهما (X) أما لدى الرجل من صبغتين مختلفين أحداهما (X) والآخر(Y)، وقد أثبتت الدراسات أن الأفراد الذين يتميزون بالعدوانية والذين اعتقلوا بسب ارتكابهم شتى أنواع العنف، تظهر لديهم في أغلب الأحيان حالات من الشذوذ في صبغتهم الجنسية، إذ أن زيادة (X) واحد أو اثنين قد تسبب تخلفا عقليا، ولكن زيادة (Y) واحدة قد يكون لها تأثير في الغرائز الإجرامية، وقد لوحظ بالفعل وجود نسبة كبيرة من صبغة (XYY) وهي غير طبيعية بين المجرمين.[1]

ولذلك حاول بعضهم الربط بين هذا الشذوذ وبين الميل إلى العنف والعدوان عند الذكر أو الأنثى.

ومن التفسيرات البيولوجية الحديثة للعنف تفسير العنف بوجود مورثات جينية تسبب إنتاج هومونات معينة، أو تغير الإفرازات الهرمونية في الجسم قبل الولادة أو بعدها مباشرة، فقد أكدت البيولوجية "ماكبرينت" "Makbrent" الأستاذة في جامعة شيكاغو الأمريكية، أن البداية المبكرة للسلوك العدواني واستمراره يرتبط بوجود مستويات منخفضة من هرمون التوتر المسمى(كورتيزول) في اللعاب، إذ أن وجود مستويات منخفضة من هذا الهرمون تشجع السلوك العدواني لدى الأولاد في سن (7-12) سنة الذين يبدون في إظهار تصرفات غير اجتماعية في عمر مبكر، ويصابون بإعراض السلوك العنيف، تبلغ حوالي ثلاث أضعاف أولئك الذين يملكون مستويات مرتفعة أو متغيرة منه، وثبت أن الأطفال المصابين باضطراب مستمر في السلوك يبقون مشوشين لسنوات طويلة، وقد يرتبطون بنسبة كبيرة في أحداث الجرائم، وقد اعتمدت نتائج هذه الدراسة على تتبع (36) صبيا ممن يزورون العيادات النفسية بسبب اضطرابات السلوك والشخصية لمدة أربع سنوات، إذ تم تقييم السلوك العدواني العنيف لديهم، وتسجيل الأعراض التي تصيبهم كالبدء في العراك واستخدام الأسلحة والعنف والسرقة أو توجهات جنسية غريبة، إذ لاحظ الباحثون أن أعراض اضطراب السلوك الدائم بلغت في المتوسط (2-5) عند (12) صبيا ممن يمتلكون مستويات منخفضة من هرمون(كورتيزول) في حين

[1] كورناتون ميشيل: جذور العنف الحيوية النفسية والنفسية الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، 1993، ص 63.

كانت لدى (1.5) فقط بين الستة والعشرين صبيا الباقين الذين يملكن مستويات عالية من هذا الهرمون.[1]

2- نظرية النقص العقلي:

تعددت تفسيرات العنف المرتبطة بالوضع العقلي لمرتكب العنف وكانت أولى هذه التفسيرات نظرية النقص العقلي، فسر أصحاب هذه النظرية سلوك العنف على أنه نتيجة عيوب ونقائص تصيب العقل البشري.

وقد توصل "سذرلاند""Sitherland" إلى أن دراساته عن اختيار الذكاء التي أجريت على (175) ألف جانح ومجرم توصلت إلى أن نسبة الذين شخصوا على أنهم ضعاف العقول قد بلغ (20%) من إجمالي العينة.

وقد ظهرت وجهة نظر أخرى ترد العنف إلى ما يلحق بأدمغة البشر من إضرار وما تتميز به عقولهم من خصائص مرضية، وقد أطلق على وجهة النظر هذه بمصطلح (بيولوجيا العنف) إلا أنها تتعلق كلها بالنقص العقلي، وكيمياء الدماغ.

وبفضل التقدم العلمي تمكن العلماء من عزل جينات محددة بشكل منفصل للحصول على صورة دماغية حية، كما أصبح المختصون في الأعصاب قادرين على تصوير الخلل في دماغ المجرم من خلال استخدام آلة تخطيط الدماغ، وتم الحصول على بيانات وصور للقوى المولدة لنوبات العنف وقد أجريت أول دراسة من هذا النوع على أدمغة المجرمين عام 1980م إذ توصل الباحثين إلى أن مرتكبي العنف قد تعرضوا في طفولتهم إلى سوء المعاملة وأن أدمغتهم تحتوى على مناطق غير نشطة تتعلق بمراكز السيطرة، وقد ارجع الباحثون ذلك إلى احتمال التعرض للضرب على الرأس في مرحلة الطفولة، وقد كشف أحد الباحثين في جامعة تكساس عام 1997م، أن نزعة العنف الشديد لدى ذوي النزعة العدوانية ترجع إلى تلف في الفص الأمامي والخلفي بأدمغتهم بسبب ما يلحق بالدماغ من إضرار.[2]

[1] عبد الله عبد الغني غانم، جرائم العنف وسبل المواجهة، ط1، (د د ن)، الرياض، 2004، ص70.

[2] نفس مرجع، ص163.

وتوصلت "بلاكمور""Blakmor" إلى أن أحداث أضرار في الدماغ يؤدي إلى الكثير من السلوكيات الغريبة بما فيها السلوكيات المنحرفة التي تتميز بالعنف، إذ أشارت الدراسات التصويرية إلى إن معظم السلوكيات الشاذة تترافق عادة مع حدوث أضرار أو ضعف في الفصوص الجبهية، وقد فسرت العلاقة بين الأضرار التي تصيب الجبهة والعنف بالآتي:(تلعب الفصوص الجبهية دورا كبيرا في العواطف التي تعد أساسا آليات ذاتية لا بسبب استمرارية الحياة وهي مخصصة لإحداث الإستجابات الجسدية تجاه أي محفز بيئي وتكون المشاعر التي ندعوها بالعواطف، والتي هي الطرف الواعي في نظام انعكاس لاواع بصورة رئيسية) ، وتتولد العواطف في النظام الحرفي وهو (دماغ اللاوعي) الذي يقع تحت القشرة الدماغية، حيث يتم (اختيار) المعلومات الداخلة قبل أن تصل إلى الوعي، فإذا كان هناك ثمة خطر ما، حيوان مفترس مثلا أو وجه عابس غاضب أو حتى شيء مفيد كالطعام، فإنه يطلق واحدة من الأفعال الانعكاسية الثلاثة التالية (المقاومة، أو الهرب، أو انتزاع شيء ما) وبعد برهة تصل إلى أجزاء صغيرة من الثانية (جزء من الألف) يتم تسجيل هذا المحفز بصورة واعية في القشرة الدماغية الجبهية، ونتيجة لذلك يتم إرسال إشارة "توقف" إلى النظام، ما يؤدي إلى منع حدوث ردة الفعل الغريزية، في حين يقوم دماغ الوعي بإجراء استجابة أكثر تطورا، ويملك معظم البالغين نشاطات في القشرة الدماغية الجبهية تكفي لوقف الأفعال الانعكاسية، بيد أن الأشخاص الذين يعانون من إضرار أو تخلف في نمو الفصوص أو إفراط في نشاط الجهاز الدماغي لن يكونوا قادرين على التحكم بدوافعهم، وقد أشارت إحدى الدراسات التي اعتمدت على مسح الدماغ أن 15 من أصل 22 مجرجا عنيفا يعانون من انخفاض في نشاط الفص الجبهي بالمقارنة بالأشخاص العاديين كما أظهرت 14 دراسة أخرى على الأقل أن مرتكبي أعمال العنف يعانون من النوبات الصرعية أكثر من غيرهم وهذه النوبات هي التي تستبقي نشاط الجهاز الحرفي خارج السيطرة.[1]

[1] ليث محمد عياش: المرجع السابق، ص 72.

3- نظرية انحرافات وظائف الدماغ:

فسرت أصحاب هذه النظرية سلوك العنف على أنه يحدث بسبب انحرافات في وظائف الدماغ وقد استند علماء الأعصاب إلى معطيات التشخيص التي تمت بإستخدام آلة قراءة الدماغ، والتصوير الطبقي بانبعاث البوزيتون (PEF)*، للكشف عن الأخطار، وعن طريق مشاهدة نماذج النشاط في أدمغة الأشخاص أثناء قيامهم بأنشطة متعددة والتفكير في أمور مختلفة، وقد استطاع علماء الأعصاب وضع خريطة مفصلة لوظائف الدماغ، وتظهر هذه الخريطة سلوكنا يتم عبر تفاعل وحدات قياس الدماغ، وهي كتل فردية أو مناطق نسجية كل واحد فيها مخصصة لوظيفة محددة بدقة، وبإستخدام الخريطة كمخطط فإنه يمكن استخدام التصوير الوظيفي لإظهار الانحرافات الحاصلة في وظيفة الدماغ التي تؤدي إلى حدوث العنف والسلوكيات غير الطبيعية.[1]

وقد قدم خبير الأعصاب الأمريكي "داماسيو" "Damasyo" نموذجا لطريقة تأثير انحرافات وظائف المخ هذه بحالة شخص يدعى"اليوت"، ويقول "داماسيو": أن "اليوت" ليس مصابا باضطراب نفسي، فقد خضع لاختبارات نفسية بعد إجراء عملية استئصال ورم من دماغه حيث أصبح بعدها عصبي المزاج جدا رغم أن معدل ذكائه ظل طبيعيا تقريبا، وقد قام بتعريضه لمشاهد مروعه كجزء من فحص نفسي بعد أجراء العملية، وكانت النتيجة أن "اليوت" لم يشعر بأي شيء حيال هذه المشاهد ويفسر الباحث ذلك من خلال تشخيص حالة "اليوت" بإستخدام آلة قراءة الدماغ، وقد أظهر مسح دماغ "اليوت" أنه قد تم إغلاق طرق المرور العصبية التي تصل بين اللاوعي وهي منطقة عاطفية في دماغه، والوعي وهي منطقة التفكير الواقعة في الفص الجبهي، وبذلك فعند رؤية مشاهد الرعب لا يشعر بها لأن الإشارات لا تنتقل عبر طرق المرور العصبية ونتيجة لهذا الإغلاق أصبح من المستحيل على المفحوص أن يتخذ أي قرارات فهو يستطيع التفكير في كل شيء يحتمل أن يقوم به ولكن أيا من الخيارات المطروحة أمامه لا يبدو أكثر جاذبية من غيره ولذلك يظل مترددا لان التحفيز البشري ينشأ في منطقة الدماغ المسؤولية عن اللاوعي،

---

* Positron Emission TomograPhy: تعتمد هذه الطريقة بالتصوير على الإلكترون الايجابي (البوزيترون). وهي جزيئات ذرية تقذف من بعض المواد المشعة مثل الجلوكوز والأكسوجين التي تحقن في الدم، فعند نشاط ما في الدماغ يتحرك الدم ومعه المادة المشعة وتبدأ بقذف أشعة مميزة.

[1] عبد الله عبد الغني غانم، جرائم العنف وسبل المواجهة، المرجع السابق، ص78.

ومع أنه يبدو أن الجزء الواعي هو الذي يقود تحركاتنا إلا أنه يعمل كمقود السيارة الذي لا يحرك شيئا إذا لم يكن محركها دائرا، واكتشف الخبراء أن مشكلة "اليوت" ناجمة مباشرة عن هذه العملية التي تضررت منها ببعض الممرات العصبية الحاسمة بشكل كبير الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض درجة المرور ذي الاتجاهين من القشرة الدماغية إلى الجزء المسؤول عن اللاوعي، ومن ثم إلى مجرى صغير نازل وقد أدى فقدان عدة ألاف من العصبونات إلى تغيير شخصية "اليوت" بصورة كلية.[1]

4- نظرية كيميائية الدماغ:

فسر أصحاب هذه النظرية سلوك العنف بأنه بسبب حدوث تغيرات كيميائية، فرغم أن العلماء لا يعرفون كثيرا عن كيمياء الدماغ وجغرافيته وبنية الدماغ البشري إذ لم يعرفوا في الواقع سوى القليل عن آلية دماغ الإنسان فضلا عن عدم معرفتهم بالطريقة التي يضبط بها الأفعال الصادرة عن الفرد، فقد أجريت دراسة في الولايات المتحدة قام بها المختبر الوطني الأمريكي استهدفت إيجاد العلاقة بين الدوبامين (dopamine) * وإدمان الكحول وبين السلوك العنيف الناجم عن ذلك، ويشير الباحثون إلى أن الأشخاص الذين لا ينتجون كيمياء كافية من الدوبامين سواء بسبب تغيرات جينية أو بسبب عوامل بيئية ربما يسعون للحصول على عقاقير مسببة للإدمان لكي يتجنبوا الكآبة.[2]

هذا ومن جانب أخر قد جاء في مشروع جامعة سومونا ستيت في ولاية كاليفورنيا (وهو مشروع سنوي يحمل اسما خاضعا للرقابة تتضافر فيه جهود 125 من الباحثين) تفسير يربط بين الكيمياء والعنف ولكن بشكل مختلف حيث ربط هذا التفسير بين زيادة العنف وملوثات البيئة وقد جاء ذلك في عام 1999 على النحو الأتي:(إن ملوثات البيئة تدعم العنف، حيث إن التعرض للملوثات السامة في مواد كيميائية ومعادن ثقيلة، يشكل خطرا على الصحة). وهذا ما كشفت عنه دراستان أكدتا أن هناك علاقة كبيرة بين التعرض للسموم وبين ازدياد العنف في السلوك الاجتماعي، ففي عام (1996) أجرى

[1] ليث محمد عياس: المرجع السابق، ص 74.

* **الدوبامين (dopamine):** مادة كيميائية تتفاعل في الدماغ لتؤثر على كثير من الأحاسيس والسلوكيات بما في ذلك الانتباه، والتوجيه وتحريك الجسم. ويؤدي الدوبامين دوراً رئيسياً في الإحساس بالمتعة والسعادة والإدمان. وهوأحد المجموعات الكيميائية التي تسمى النواقل العصبية التي تحمل المعلومات من عصبون (خلية عصبية) إلى آخر.

[2] عبد الله عبد الغني غانم، جرائم العنف وسبل المواجهة، المرجع السابق، ص 81.

"نيدلمان""Nedelman"دراسة تناولت تسعة متغيرات من ضمنها مستوى الفقر والمراهقة، والتعرض للرصاص، في محاولة تفسير أسباب السلوك العنيف لدى الشباب، وتبين أن سلوك الشباب الذين تتمركز كميات عالية من الرصاص في عظامهم، يكون أكثر عدوانية وجنوحا من سلوك الذين توجد في عظامهم كميات منخفضة من الرصاص ناهيك عن إن سلوك المجموعة الأولى ازداد سواء مع مرور الوقت بغض النظر عن العوامل الاجتماعية، وأشارت دراسة أخرى قام بها "دي ماستر De Master" وزملاءه، إلى أن التعرض للملوثات السامة، وخاصة الرصاص والمنغنيز، ربما يساهم في ميل بعض البشر لارتكاب الجرائم والسلوك العنيف، الأمر الذي دفع "ماستر" إلى تطوير فرضية التسمم العصبي، واكتشف أن التلوث البيئي وارتفاع الكحول، يلعبان دورا كبيرا في مسألة ارتكاب الجرائم والسلوك العنيف، فقد بلغ معدل ارتكاب تلك الجرائم في المقاطعات الأمريكية التي يكثر فيها التعرض للرصاص والمنغنيز، مع ارتفاع استهلاك الكحول، مستوى يفوق المعدل العام للجريمة بثلاث أضعاف ويقول "ماستر" إن عامل التلوث لا يفوق عامل الفقر خطورة فانهيار آلية الردع الذاتي هو مفتاح السلوك العنيف.[1]

لقد أكد الاتجاه البيولوجي في تفسيره للعنف على عدة جوانب (الوراثة، النقص العقلي، والانحرافات في وظائف الدماغ، والعوامل الحياتية الكيميائية في الدماغ)، ولكنها تعرضت لانتقادات منهجية في تفسيرها للعنف، وذلك كونها تعتمد على حالات فردية، وتراجعت نوعا أمام النظريات الحديثة، فبالرغم مما توصل إليه علماء الأعصاب حول كيميائية وبنية الدماغ إلا أنهم في الحقيقة لا يعرفون إلا القليل عن آلية عمل الدماغ والكيفية التي يضبط بها الأفعال، ويعزى الغموض يحيط بعلم بيولوجيا العنف إلى عدم تقدير الباحثين لتشعبات البحث في هذا الموضوع، حيث لا يستطيع العلماء بشكل عام القول بأن هناك شذوذا معينا في الدماغ يدفع بالشخص إلى القيام بسلوك عنيف، ومع إهمال التفسير البيولوجي لتأثير عوامل أخرى في حدوث العنف أو الحد منه كالتنشئة الاجتماعية والمواقف الاجتماعية وتأثيرات البيئة يبقى هذا الاتجاه بحاجة إلى توسيع أكثر مع الأخذ في الحسبان الفروق الفردية في الاستعداد للقيام بسلوك عنيف.

[1] فايز شحود: العنف والجريمة، مؤسسة الخليج، الشارقة، 1999، ص 06.

ثانيا: الاتجاه النفسي

تعددت التفسيرات النفسية للسلوك العدواني العنيف، تبعا لتعدد نظريات علم النفس ومن خلفياتها النظرية التي تؤمن بها وتسوقها، إن رواد المدرسة النفسية حاولوا أن يثبتوا العلاقة بين العنف والسلوك الانحراف وتكوين الفرد كالاضطرابات النفسية وعلاقتها بالسلوك العنيف ومن النظريات ما يلي:

1- نظرية التحليل النفسي:

أكد بعض العلماء على اثر الغرائز والعواطف والاختلالات التي تحدث داخل الإنسان في بروز السلوكيات الشاذة والمنحرفة، فضلا عن العقد النفسية والأمراض النفسية المختلفة وأثرها في ذلك .

وقد فسرت النظرية التحليلية السلوك العنيف على أنه سلوك فردي يهدف إلى أبعاد الأ لم والحصول على اللذة أو الدفاع عن الذات حتى وإن كان على حساب الآخرين، وهذه مرتبطة باستعداد فطري غريزي يولد مع الفرد ويتشذب اجتماعيا، ويبدو ذلك واضحا في التفسير السيكولوجي للعدوانية فقد عَدَّ هذا التفسير أنه (حين يكون الإنسان صالحا بطبيعته تكون العدوانية ثمرة للخطيئة، الخطيئة الفردية والجماعية)، ولقد أسهم فرويد أكثر من سواه في وضع وجهة النظر هذه فقد جاء في كتابه خلل الحضارة (ليس الإنسان قطعا ذلك الكائن الطيب، ذا القلب المتعطش للحب، والذي يقال عنه أنه يدافع عن نفسه عندما يهاجم)، بل إن الإنسان على العكس من ذلك، فإنه يتحتم عليه أن يضع في حسابه معطياته الغريزية وهي الحصول على قدر كبير من العدوانية، فالإنسان في الواقع يغريه حاجته إلى الاعتداء على قريبه ويستغل عمله دونما تعويض ويستعمله جنسيا من دون موافقته ويستولي على سلعته ويذله أو ينزل به الآلام، ويضطهده ويقتله، وهذا يعني أن العدوانية ليست أمرا عارضا بل أنها من مقومات الكائن البشري.[1]

ويساهم التكوين النفسي في حدوث السلوك العنيف عند الأفراد إذ أنه يشير إلى مجموعة من العوامل الداخلية للإنسان وأثرها في تكيف الفرد مع المحيط الذي يعيش فيه ومن ذلك العوامل الوراثية والعمر والتكوين العضوي أو النفسي فضلا عن الأمراض النفسية والظروف التي يمر بها الفرد داخلية كانت أم خارجية وتتصل بالمجتمع والوسط الاجتماعي.

[1] عبد الله عبد الغني غانم، جرائم العنف وسبل المواجهة، المرجع السابق، ص 90.

والتكوين النفسي هو شيء ثابت لدى كل الناس أسوياء كانوا أم منحرفين مما يوضح للناس أنه هناك أفراد في هذه الحياة لهم تكوين خاص بهم عن غيرهم، فليس هناك تكوين خاص بالإفراد المنحرفين أو تكوين خاص بالأسوياء، لكن التكوين ثابت لدى الطرفين، وإنما يكون الاختلاف حينما يتعرض التكوين إلى بعض المؤثرات والعلل والاضطرابات الداخلية أو الخارجية ومؤثرات البيئة التي يعيش فيها هذا الإنسان ومن هنا يبدأ السلوك العنيف في الظهور وتتقبله الشخصية بناء على معطياتها ويظهر هذا السلوك الانحرافي عند الإنسان حينما لا يستطيع ضبط نفسه عندما يتعرض لبعض المتغيرات عندها لا يستطيع التكيف مع المعطيات الحياتية الجديدة، من هنا يتأكد أن النفس الإنسانية وتكويناتها المختلفة تتأثر بمجموعة من (الغرائز،والعواطف، والعقد النفسية) التي قد تدفع الفرد إلى ممارسة السلوك غير السوي العنيف يعدها متنفسا لها وخروج من دائرة الاضطراب والتوتر والضيق تبدأ من الغرائز كإحدى المكونات أو العلل التي تسبب السلوك العنيف باعتبارها التي تحث القوى الإنسانية لممارسة أنواع شتى من السلوك الإنساني في هذه الحياة، إذن التكوين النفسي للفرد يتحدد على ما يأتي:[1]

1- الغرائز:

تعرف الغريزة بأنها استعداد فطري نفسي جسدي يدفع الفرد أن يدرك وينتبه إلى أشياء من نوع معين وأن يشعر بانفعال خاص عند إدراك هذه الأشياء وأن يسلك نحوها سلوكا خاصًا.

إذن الغرائز موجودة عند كل البشر وهي أشياء داخلية في نفس الإنسان وتشمل الكثير من الجوانب مثل الميول، والإتجاهات، والأفكار، والغريزة أيضا ليست على نمط واحد فقط عند الناس فهناك غرائز متعددة تقوم كل منها بالمحافظة على هدفها وغايتها وهذه الغرائز لا تبقى على صورة واحدة بل أنها تستثار من قبل انفعالات واضطرابات يواجهها الفرد في حياته وفي تعامله وتفاعله مع غيره سواء كانت هذه الاضطرابات ذات منشأ داخلي في الفرد أو بسبب تأثير واحباطات البيئة الخارجية، فإنها تؤدي إلى اضطراب الغرائز مما يجعلها قد تنحرف عن ممارسة السلوك السوي وأتباع السلوك المنحرف (العنيف) وذلك حينما تتهيأ لها الظروف المناسبة لبروز هذا السلوك.

[1] ليث محمد عياس: المرجع السابق، ص 78.

كما أن الاختلالات الغريزية يمكن أن تصنف إلى جموحية وخمودية وانحرافية فالغريزة الجموحية تتميز بالشدة والعنف لتضخم طاقاتها الانفعالية فتسبب بعض أنماط السلوك الإجرامي العنيف، والغريزة الخامدة فتتصف باللاعنف والإنحلال والفتور إلى الحد الذي يجعل صاحبها خامل هزيل المشاعر لضمور مكوناتها، والغريزة الانحرافية تتميز بالاختلال الانحرافي عند صاحبها وتصاب به عادة الغريزة الجنسية.[1]

فالغريزة حينما تواجه نوعا من الاضطراب والإختلال تؤدي إلى نوع من السلوك الذي قد يكون السلوك العنيف تعبيرا عن الخلل والاضطراب خاصة عندما تستثار هذه الغريزة، ولقد افترض "فرويد" غريزتين أساسيتان في الإنسان، الأولى: هي غريزة **ايروس Eros**[2] أو اله الحب في الأساطير اليونانية ويمكن تسميته بغريزة الحياة وهي تتضمن مجموعة القوى الحيوية والدوافع الغريزية التي تهدف للحصول على اللذة الجنسية وحفظ النوع، وهدفها تأليف الأشياء مع بعضها والعمل على بقائها، والثانية: هي غريزة **ثانوس**[3] **Thanos** وتعرف أيضا بغريزة الهدم أو الموت أو تفكيك الارتباطات ومن ثم هدم الأشياء (ويصدر من تفاعل هاتين الغريزتين جميع مظاهر الحياة) وترتبط غريزة الهدم هذه بالعدوانية حيث لا نفطن إلى هذه الغريزة إلا عندما نتجه للخارج وهو أمر يستخدم فيه الجهاز العضلي[4].

واعتبر فرويد العدوانية اندفاعا مرتبطا بإندفاعه اللبيدو"غريزة الغرائز" ولا تعد العدوانية نتيجة لأشكال الحرمان الطفولي (الناجم عن رغبة الطفل في امتلاك أمه ورفضها وذلك يؤدي إلى نشأة أولى لرغبات العدوانية لدى الطفل) وليس إشباعها كفيلا بإزالة العدوانية بل إنه من البعث مقاومة العدوانية بطريقة مباشرة وإن كنا نستطيع أن نبدل من أهدفها وأشكالها، بحيث نسخرها للحياة أكثر منها للموت، فالعدوانية تستهدف أساسًا أمرين فهي تحشد طاقاتنا للحياة بأسباب البقاء "الصراع من اجل البقاء" ولكنها في الوقت نفسه تدفعنا إلى الرغبة في الموت حسبما يرى فرويد، وهذه الأزدواجية العاطفية تلازم النفس البشرية فإن إرادة الحياة عدوان لأنها مطلب لا يكتمل أبدا، إلا أن في أعماق كياننا أيضا غريزة الموت تدفعنا إلى إنزال الموت بأنفسنا أي إلى توجيه العدوان ضد أنفسنا وكأننا نعاقب أنفسنا بسبب أننا

[1] حسنين توفيق إبراهيم: المرجع السابق،ص87.

[2] توماس بلاس: العنف والإنسان، ترجمة عبد الهادي عبد الرحمان، ط1، دار الطليعة، بيروت، ص 10.

[3] فرويد سيقموند: معالم التحليل النفسي، ترجمة عثمان نجاتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص ص49- 52.

[4] عبد الله عبد الغني غانم، جرائم العنف وسبل المواجهة، المرجع السابق، ص 90.

نريد مواصلة الصراع من أجل البقاء أو لتجنب أنفسنا الآلام النابعة من رغباتنا اللامعقولة، مثل تلك الأوهام العدوانية التي لدى كل الأطفال حيث أن كل الأطفال لديهم أوهام التدمير الجسدي مثل العدوان الشفهي أو تدمير جسد الأم.

ومن الواضح أن "فرويد" قد اعتبر العدوانية ثمرة الخطيئة،[1] لذا فقد عاد فرويد ليعزو السلوك المنحرف لدى الفرد إلى الشعور بالخطأ يدفعه إلى هذا السلوك بغية أن ينال جزاء على خطئه، ومن الواضح أن فرويد قد استخدام في هذا النص الأخير مصطلح السلوك المنحرف محل العدوانية السابق له استخدامه ليعبر عن نفس المعنى.

من خلال ذلك يتضح أن المدخل الغريزي يرد العنف الفردي إلى العدوانية التي يعدها جزء من الطبيعة الإنسانية، بحيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن كل عنف يحمل قسطا من العدوانية، ولكن ليس كل عدوانية تظهر بمظهر خارجي عنيف.

في حين يرتبط تفسير فرويد بين العدوان والعنف، ويرجع العدوان إلى ما أسماه بغريزة الهدم في داخلنا مع ترابطها وتعارضها مع غريزة الحب والحياة، أما "بوتول" "Botol" يرجع العدوان الذي يراه تعبيرا لغويا يشير للعنف إلى ثلاث عقد هي:[2]

- عقدة إبراهيم: التي تشير إلى الصراع بين الأجيال والتي تعبر عن خوف الآباء من جحود أبناءهم.
- عقدة ديموقليس: التي تمثل تماما ميولنا الفطرية، وهي تكون كائنة فينا كإطارات فارغة تمتلئ بمضمون محدد وتتخذ اتجاها مشتركا حسب نموذج الحضارة وحسب الظروف، ولكن نتاجها النهائي يتمثل في تنمية روح العدوان الجماعي والفردي إذ أن عقدة ديموقليس هي تنمية الإحساس بعدم الأمن والتهديد.
- عقدة كبش الفداء: وهي التركيز على عدو محدد داخلي أو خارجي ننقل إليه أخطاءنا ونسقط عليه كل غضبنا الداخلي، وتتمثل عقدة إبراهيم في نزاع الأجيال والوعي الغامض بالبنية المفتخرة

[1] ميشيل كورناتون: المرجع السابق، ص67.

[2] ليث محمد عياش: المرجع السابق، ص ص 80 -81.

بصورة خاصة، أي وجود فائض من الشباب يتجاوز مطالب الاقتصاد ويخلق توترا حادا في المجتمعات من شأنه تنمية الروح العدوانية الجماعية.[1]

بينما "بولاك""Bolak" فسر العنف والجريمة عند المرأة ولأقدامها على ارتكاب جرائم العنف متأثرا بالتحليل الفروديدي، من خلال أبرز دور الطمث الشهري والحمل وسن اليأس، مبرزا ما تحدثه من اضطرابات سيكولوجية تخل بالتوازن وتضعف من مقاومة المرأة الداخلية والقوى الضابطة لسلوكها، ومن ذلك رأى العنف الذي ترتكبه المرأة أثناء الطمث هي نوع من الفعل الانتقامي تقوم به النساء بسبب المكانة الدنيا اللاتي يجبرن على احتلالها. بينما يرتبط سن اليأس بفقدان الأنوثة فتعرضها للإحباط وسرعة التهيج والانفعال والقابلية للاستثناء.

إن وجهة النظر الغريزية الفرويدية عَدَّتْ السلوك العنيف، سلوك فردي يهدف إلى إبعاد الألم والحصول على اللذة، وأن كل البشر مهما اعتلوا في السلم الثقافي أو انحدروا إلى موقع اقتصادي أو منزلة اجتماعية لديهم هذه النزعة تجعلهم أكثر حرصا على السعي وراء إشباع اللذة والدفاع عن الذات حتى وان كان على حساب الآخرين، وهذه المسألة مرتبطة باستعداد فطري غريزي يولد مع الطفل ويتشذب اجتماعيا.[2]

يفترض مؤيدو هذه النظرية صيغا عديدة ومختلفة فمنهم من يقول بوجود ميكنزمات دفاعية ويقول آخرون بوجود استجابات منظمة غريزيا، ويرى فريق ثالث بوجود وظائف تنبيهية فطرية تعمل تحت تأثيرات مثيرات خارجية تؤدي إلى استدعاء لإستجابة العدوانية.

2- العواطف:

يأتي بعد الغرائز العواطف كجزء من التكوين النفس من شخصية الفرد، لأنها تؤثر في نمط السلوك الإنساني في المواقف الإنسانية التي يتعرض فيها الفرد لاضطراب وتوتر.

[1] توماس بلاس: المرجع السابق، ص 17.

[2] ليث محمد عياش: المرجع السابق، ص 82.

إن الإنسان حينما يتعرض لبعض المواقف والاضطرابات، فإن العواطف الداخلية تستثار لديه بسبب ما يتعرض له من مواقف سواء كانت هذه المواقف شخصية أو وضع اجتماعي معين أو حتى فكرة في ذهن الفرد، فإنه يلجأ هنا إلى إتباع السلوك العنيف كأحد أنماط السلوك الإنساني تجاه هذا الموقف متخطيا بذلك هذه الاستثارة وهذا العائق بسبب ما يثيره هذا الموقف لديه من انفعالات واضطرابات.[1]

والعوامل كما سبق لا تظهر في صورة واحدة فقط بل إنها متعددة الصور والأشكال فهناك عاطفة الحب والاحترام، وعاطفة النفور، مثل الكراهية، ووصولا إلى عاطفة اعتبار الذات أو تأكيد الذات وهذه العاطفة تكون لدى الفرد فكرة عن نفسه فالفرد قد يقوم بعمل معين يهدف به إلى تأكيد ذاته ويشعر حينها بالسعادة، والعكس عندما لا يستطيع تحقيق ما يريد، هذه العاطفة وعندما تركز على الذات فإننا نلاحظها جليا في مرحلة المراهقة المتقدمة خصوصا أن الإنسان في هذه المرحلة يعمل على تحقيق وتأكيد ذاته بأي طريقة وأي أسلوب، فحينما يفكر الفرد ويحاول تأكيد ذاته، قد يتناسى أو لا يقيم لغيره اهتمام يذكر فتنحرف العاطفة (عاطفة الذات) لديه ويطلق هذه العاطفة دون رقيب أو حسيب مما يؤدي إلى تعكر صفو المجتمع بطبيعة السلوك الصادر عنه أيضا حينما يزداد الغلو في عاطفة الذات لديه مما يؤدي بالفرد إلى الغرور والكبرياء فيدفعه إلى اللامبالاة بالقيم والمعايير الاجتماعية ويدفعه ذلك إلى تصرفات سلوكية عنيفة.

3- العقد النفسية:

تمثل العقد النفسية جزء من التكوين النفسي لشخصية الفرد الإنسانية ، وتمثل كل ما تمر به من ذكريات وأحوال تشكل لدى الفرد عقد نفسية في داخله يتولد عن هذه العقد أنماط سلوكية معينة كالسلوك الشاذ المنحرف ومنها السلوك العنيف، والذي يعد أحد الأنماط السلوكية.[2]

وتعرف العقد النفسية بأنها" مجموعة مركبة من ذكريات وأحداث مكبوته مشحونة بشحنة انفعالية قوية من الذعر أو الغضب أو الكراهية أو الاشمئزاز أو الغيرة أو الإحساس بالذنب"، فالعقد النفسية هنا

[1] نفس المرجع: ص 82.

[2] نفس المرجع: ص 83.

تشير إلى مجموع الخبرات والأحاسيس التي يمر بها الفرد في حياته التي قد يتولد عنها الانفعال الذي يدفع الفرد إلى ممارسة السلوك الشاذ المنحرف سواء كان هذا السلوك ظاهر أم باطنا، فالعقد النفسية لا تظهر في نمط واحد فقط، بل أنها متعددة ومتباينه بناء على طبيعتها وباعتبارها تعبير عن خبرات و مؤثرات مؤلمة قد مر بها الفرد في حياته وتبعا لاختلاف الخبرات والأحداث التي تنشأ فيها هذه المؤثرات فإن العقد النفسية تدفع الإنسان المصاب بها إلى نهج وإتباع السلوك الشاذ الذي يهدف منها الإيذاء ويمثل في بعض إعمال العنف والعدوان، وأن عقدة النقص تنشى عند الفرد حينما يدرك أنه في حالة نقص (جسمي أو عقلي أو اجتماعي أو اقتصادي)، قد يكون هذا النقص حقيقيا أو متوهما إياه، والذي قد ينشأ لدى الفرد عندما يتعرض لمواقف متكررة تشعره بالعجز والإحباط ثم يشعر بالنقص.

هنا يقوم الفرد إما بكبت هذا الشعور لديه أو يلجأ عادة إلى تفريغه في شكل سلوك قد يكون عدواني عنيف، كاستجابة لهذا النقص إذ أنه لا يعترف بأن لديه نقص في أي جانب، فمثلا الطالب في الجامعة قد يتكون لديه إحساس بعدم الاهتمام به من قبل الآخرين فيتولد لديه الشعور بالنقص أمام الآخرين مما يجعله يقاوم هذا النقص والعجز بطرق معينة ومنها ممارسة العنف الموجه إلى الآخرين أو إلى الذات، عندما لا يستطيع توجيهه إلى الغير رغبة منه في الدفاع عن نفسه إزاء هذا الشعور من وجهة نظره، ثم تأتي بعد ذلك (العقد النفسية) ما يمكن تسميته بالتخلف النفسي أو ما يمكن أن نطلق عليه السيكوباتية، كأحد الأسباب التي قد تؤدي إلى العنف، وهذا المفهوم لا يعني التخلف الذي يلحق بالأعضاء المكونة للجسم الإنساني إنما يشير إلى تخلف الناس عن معايير الجماعة ومعايير المجتمع وقد يطلق عليه البعض مفهوم السيكوباتية أو الشخصية المضادة للمجتمع فالسيكوباتية تعني انحراف الفرد عن مسايرة السلوك السوي ومعاييره وعدم قدرة الفرد على السيطرة على نفسه ويميل الشخص السيكوباتي إلى العنف والعدوان والانتقام والاستغلال والابتزاز والإيذاء والشكل التالي يوضح تأثير الاضطرابات في تشكيل السلوك العنيف.[1]

[1] نفس المرجع: ص 84.

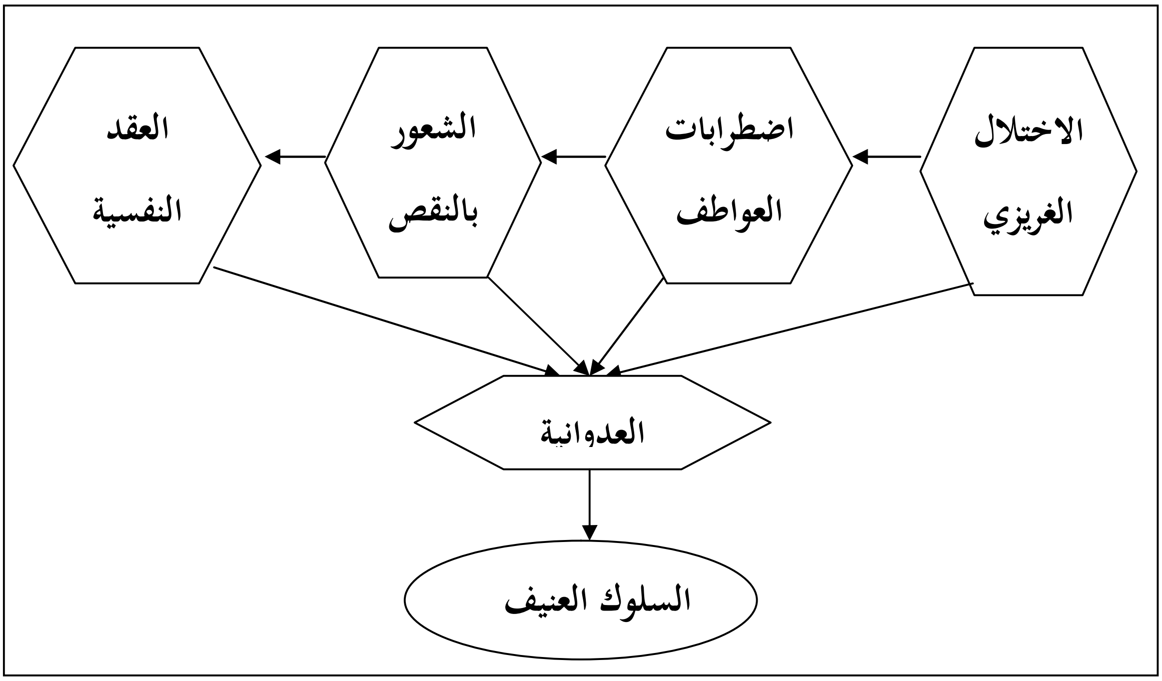

شكل(02) يبين تأثير بعض الاضطرابات للفرد والتي تساهم في السلوك العنيف[1]

لقد ثار حول هذه النظرية الكثير من الجدل، لأن هذه النظرية لم تنجح في وضع نماذج تفسيرية صالحة ومقنعة، فهي بعيدة عن الواقع وغير مناسبة لتفسير بعض أنماط السلوك العنيف، وأحيانا أخرى تقدم تفسيرات عامة وغير مناسبة في الزمان والمكان، مع صعوبة تعميمها على الإنسان لأن هذا الأخير منذ ولادته وهو في جماعة يتعلم منها منذ اللحظة الأولى، ويكتسب عن طريقها دوافع توجهه.

لقد ربطت هذه النظرية بين العدوان والعنف واعتبرتهما شيئا واحدا وقد انتقدت النظرية من خلال ذلك، على اعتبار أنه ليس كل عدوان عنف، ولكن كل عنف يعد مظهرا من مظاهر العدوانية. بجانب ذلك فإن العلم الحديث لم يحدد بدقة العلاقة بين العدوانية عند فرد معين أو حتى جماعة محددة وانتهاجها للسلوك العنيف، لذلك فإن من الخطأ أن نستند إلى ما يبديه بعض الأفراد أو الجماعات من عنف في التعميم على الأمم والشعوب والأجناس. يضاف إلى ذلك أن التفسيرات النفسية لا تقدم في الواقع

[1] ليث محمد عياش، المرجع السابق، ص 85.

وحدها تفسيرا لظاهرة العنف بجميع مظاهره، وهذا ما أكده "فرويد" نفسه. إذ تتداخل العوامل الدافعة والمسببة لممارسة العنف وتتنوع بحيث تظم عوامل بيئية واجتماعية وسياسية واقتصادية...الخ.

2- نظرية الإحباط:

يرى أصحاب النظريات والمتأثرون بالفلسفة الوجودية الذاتية أن العدوان ما هو إلا رد فعل ناتج عن إحباط ذاتي أو جمعي مرتبط بعدم تحقيق دوافع أو الوصول إلى منافع أو طموحات مرجوة، ويرى كل من "دولارد" "Dollard " و"ميللر" "Millar"[1]، أن الإحباط هو خيبة الأمل التي تحدث نتيجة عدم تحقيق دافع معين للفرد، وبمعنى أخر هو عملية تتضمن إدراك الفرد لعائق يحول دون إشباع حاجاته أو توقع الفرد حدوث هذا العائق في المستقبل، وإذا كان الإحباط يؤدي في بعض الأوقات إلى تقوية الدافع فإن الإحباط عادة ما يؤدي إلى العدوان ويؤكد أصحاب هذه النظرية أن الإحباط يؤدي إلى العنف والعدوان وهذا بتوفر شرطين هما:

- الشرط الأول: العدوان يحدث إذا كان الإحباط يحدث بطريقة متعسفة ولا معنى لها.
- الشرط الثاني: حينما يكون العدوان والعنف فعَّالاً في التخلص من العقبات التي تعترض طريق إشباع الحاجات.

ولاشك أن حياة الإنسان مليئة بالكثير من المواقف التي تقف أمام بعض الأفراد حينما يسعون إلى تحقيق غرض أو هدف معين، هذه الحواجز والعوائق هي بدورها التي تسبب لهم الإحباط والتوتر، مما يضطرهم هذا إلى تجاوز تلك الحواجز بأي أسلوب كان خاصة حينما يكون الإنسان في مرحلة المراهقة، إذ يزداد التوتر والانفعال مما يزيد من الإصرار على تجاوز هذه العقبات وقد يكون ذلك عن طريق السلوك العنيف.

لقد زعم بعض علماء النفس أن تجاوز الإحباط الشديد في مرحلة الطفولة والمراهقة تؤدي إلى مخزون الغضب نحو الآخرين قد ينتهي بالقيام بسلوك عنيف معهم بما في ذلك قتلهم وقد انتهى"بالمر""Balmer" من دراسته عن الأشخاص العنيفين إلى أنهم قد مروا بصدمات وإيذاء يعادل

---

[1] دولارد وميللر في تهاني محمد عثمان منيب و عزة محمد سليمان: العنف لدى الشباب الجامعي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص 23.

ضعف ما تعرض له غير العنيفين، من خلال مراحل طفولتهم ومراهقتهم وتشمل(الصدمات، معاناة الميلاد، العمليات الجراحية الخطرة، الأمراض، الحوادث الخطيرة، الضرب، والإيذاء البدني من غير الوالدين، العيوب الخلقية، التعرض لنظام صارم، التبول الليلي)، مع جميع الأعراض التي تثير معاناة الإحباط الكبير، ينجم عنها مزيدا من الإحباط.[1]

إن الفرد عندما تسيطر عليه حالة من عدم الشعور، يواجه التوتر والإحباط، وعندما تعيق أهدافه من الوصول إلى مرادها وهدفها فيلجأ هنا إلى محاولة تجاوز وتخفيف هذا العائق، وغالبا ما يكون السلوك العنيف هو الوسيلة الأسرع التي يرى أنها تحقق له ذلك، ويشعر أيضا من خلالها بالتفريغ والتنفيس عما يختلج بداخله من توترات واحباطات وضغوط الحياة، فإن الفرد عندما يواجه الإحباط إما أن يكبت هذه المشاعر والتوترات، أو يفرغ هذه الشحنات التي بداخله إما إلى مصدر الإحباط أو إلى الذات إذا عجز عن إيصال ذلك الإيذاء إلى غيره، والإحباط يشكل في مضمونه ضغطا على الفرد وذاته مما يجعل الصور الناجمة عن الإحباط تتعدد والتي منها العنف والعدوان، إلى جانب بقية الصور الأخرى، وهذا ما يظهر جليا لدى الطلبة الجامعيين فهم تواجههم مصادر مختلفة للإحباط والتي تكاد لا يخلو منها المجتمع ككل، والتي من أهمها غموض المستقبل المهني للطالب في ظل غياب فرص العمل، أو من خلال الإحباط الناتج عن فشل العلاقات العاطفية بين الطلبة أو الإحباط الناتج عن بعد توقعات الطالب لما ستقدمه له الجامعة من تعليم وخدمات ومكانة راقية، مع ما هو موجود في الواقع، وهذا ما ينمي لديه الشعور بالتوتر فليجأ إلى العنف للتخفيف وتفريغ ذلك التوتر وهو الأمر الذي يبدو واضحا من خلال مظاهر العنف المتعددة التي نسمعها بالأحياء الجامعية (تخريب، شجار، ضرب، انتحار، قتل...الخ) والتي يكون سببها في الغالب هو الإحباط.

عندما لا يستطيع الفرد مواجهة المجتمع أو الغير بسبب الخوف الذي ينتابه وبعض الأفكار الوهمية التي قد تسيطر عليه، تجعله في معزل عن الآخرين مما يشعره بالقلق ، فالقلق وهو شعور ينتاب الفرد ويجعله فريسة للأوهام والمخاوف التي تسيطر عليه فيقوم هنا ببعض الأنماط السلوكية التي لا تعد سوية في

[1] مصطفى عمر التير: العنف العائلي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1997، ص ص 35-36.

نظر الناس مما يترتب على ذلك الشعور بالقلق عجز هذا الفرد عن مواجهة الحياة فيقوم ببعض الأفعال المنحرفة والشاذة وربما الإجرامية في بعض مظاهرها.[1]

بالرغم من أهمية هذه النظرية في تفسير العنف، إلا أنها فشلت في تفسير أسباب عدم ظهور السلوك العنيف لدى كثير من الفقراء الذين هم أكثر عرضة للإحباط، وعلى الرغم من أهمية عامل الإحباط في استثارة السلوك العنيف، إلا أن ذلك لا يعني أن كل إنسان تعرض للإحباط يمارس بالضرورة العنف، كم أن هذه النظرية فشلت في تفسير أسباب وجود العنف لدى بعض أفراد الطبقة العليا (الغنية) الذين هم أقل عرضة للإحباط.

كذلك من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية:

- أنها جعلت من الإحباط السبب الرئيسي في حدوث العدوان والعنف وتجاهلت عوامل أخرى يمكن أن تساهم إلى جانب الإحباط في حدوث العنف.
- قد يصدر من الفرد عنف أو عدوان من خلال التعلم والتدريب، وينساق القرد العنف ليس رغبة في إلحاق الضرر بالضحية، ولكن من أجل مكاسب نفعية مادية.

3- نظرية التعلم الاجتماعي:

من أعلام هذه النظرية "باندورا" "Bandura "و"والتر""Walters "(1959)، ومثال على هذا المدخل، نجد أن سلوك الأطفال يتبع ردود الأفعال من قبل الآخرين سواء أكان سلبًا أم إيجابا، وخاصة الأشخاص الكبار المحيطين بهم وتربطهم علاقات تواصل معهم، وبشكل خاص الآباء والأخوة الكبار أو ما يسمى الناس المهمين، إضافة إلى ذلك ما يشاهده الصغار على شاشة التلفاز وغيره من وسائل الاتصال، ولنفرض أن الأطفال يشاهدون فيلما يتسم بالعنف، فقد شاهد شخصا بالغا يضرب ويستخدم العنف، وإذا ما لاحظوا أن هذا السلوك تم تعزيزه أو مكافأته، فعلى الأرجح سوف يستجيب الطفل بنفس الأسلوب إذا ما مر بنفس التجربة.[2]

[1] ليث محمد عياش: المرجع السابق، ص ص87-89.

[2] أحمد عبد السلام المجالي: ظاهرة العنف الجامعي عواملها وكيفية الحد منها في ضوء تصورات طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة مؤتة، 2011، ص 34.

ويقترح العالم "باندورا" و"والتر" أن سلوك العنف عند المراهقين هو نتيجة للعلاقات المضطربة مع الوالدين أو ما نسميه بالغضب والإحباط الذي يتولد نتيجة هذه العلاقات الأسرية المضطربة عند اليافعين، وبالتالي نجد الطفل يفتقر إلى علاقات المودة والمحبة والتي يفترض أن تسود الأسرة.

ويعرف أعلام هذه النظرية السلوك العدواني بأنه سلوك متعلم على الأغلب، ويعزون ذلك أن الفرد يتعلم الكثير من أنماطه السلوكية عن طريق مشاهدته عند غيره وخاصة لدى الأطفال، حيث يتعلمون سلوك العدوان عن طريق ملاحظة نماذج العدوان عند والديهم ومدرسيهم وأصدقائهم...الخ من النماذج، ومن ثم يقومون بتقليدها، فإذا عوقب الطفل على السلوك المقلد فإنه لا يميل في المرات القادمة لتقليده، أما إذا كوفئ عليه، فيزداد عدد مرات التقليد لهذا العدوان.[1]

ويميز"بندورا ووالتر"بين اكتساب الفرد للسلوك وتأديته له، فاكتساب الشخص للسلوك لا يعني بالضرورة أنه سيؤديه، إذ أن تأديته لسلوك النموذج تتوقف بشكل مباشر على توقعاته من نتائج التقليد، وعلى نتائج السلوك، فإذا توقع أن تقليده لسلوك النموذج سيعود عليه بنتائج سلبية (أي سيعاقب على سلوكه) فإن احتمالات تقليده له ستقل، أما إذا توقع الملاحظ أن تقليده لسلوك النموذج ستعود عليه بنتائج إيجابية فإن احتمالات تقليده لذلك تصبح أكبر.

واهتم كل من "باندورا" و"والتر" بدراسة الإنسان في تفاعله مع الآخرين، وأعطيا اهتمامًا بالغًا بالنظرة الاجتماعية، والشخصية في تصورهما لا تفهم إلا من خلال السياق الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي والسلوك عنده يتشكل بالملاحظة أي ملاحظة سلوك الآخرين، ومن الملامح البارزة في نظرية التعلم الاجتماعي الدور الواضح الذي يوليه تنظيم السلوك عن طريق العمليات المعرفية مثل الانتباه، التذكر، التخيل، التفكير، حيث لها القدرة على التأثير في اكتساب السلوك، وأن الإنسان له القدرة على توقع النتائج قبل حدوثها ويؤثر هذا التوقع المقصود أو التخيل في توجيه السلوك.

وتتلخص وجهة نظر "باندورا" و"والتر" في تفسير العدوان بالاتي:

[1] تهاني محمد عثمان منيب و عزة محمد سليمان: المرجع السابق، ص 24.

1- معظم السلوك العدواني متعلم من خلال الملاحظة والتقليد، حيث يتعلم الأطفال السلوك العدواني بملاحظة نماذج وأمثلة من السلوك العدواني يقدمها أفراد الأسرة والأصدقاء والأفراد الراشدون في بيئة الطفل، وهناك عدة مصادر يتعلم من خلالها الطفل بالملاحظة السلوك العدواني منها:

2- التأثير الأسري، الأقران، النماذج الرمزية في المسلسلات التلفزيونية.

3- اكتساب السلوك العدواني من الخبرات السابقة.

4- التعلم المباشر للمسالك العدوانية كالإثارة المباشرة للأفعال العدوانية الصريحة في أي وقت.

5- تأكيد هذا السلوك من خلال التعزيز والمكافآت.

6- إثارة الطفل إما بالهجوم الجسمي أو التهديدات أو الإهانات أو إعاقة سلوك موجه نحو هدف أو تقليل التعزيز أو إنهائه، الأمر الذي قد يؤدي إلى العدوان.

7- العقاب قد يؤدي إلى زيادة العدوان.

الملاحظ أن تفسير "باندورا" و"والتر" للعدوان يتعارض تماما مع تفسير الاتجاه البيولوجي فالأول يعتمد على التعلم والثاني على الوراثة.

يرفض "باترسون" "Patterson" و"باندورا" "Bandura" أصحاب هذه النظرية فكرة أن العنف ينتج من دوافع داخلية، بل يؤكد أن العنف ينتج عند تعلم اجتماعي يعتمد على الإثارة والتقليد والتعزيز، وانه سلوك متعلم مكتسب لا يختلف عن أي سلوك اجتماعي يكتسبه الفرد، وهذا النمط من أنماط السلوك يعتمد على التعزيز المباشر، وغير المباشر، وأيضًا على التقيد الاجتماعي لسلوك أشخاص آخرين في نفس البيئة.

وبما أن أفراد أي مجتمع يتعلمون عاداته وتقاليده وأعرافه، قد يتصرفون بطرق يعتبرها المجتمع مرغوبة، فإن النظريات العدوانية أو العنيفة غالبًا ما تحدث في ثقافة تتقبل أو تشجع العنف، حيث أن العادات العنيفة تكتسب من خلال التقليد، أو كنتيجة للسلوك المنحرف.[1]

[1] أحمد عبد السلام المجالي: المرجع السابق، ص 35.

إن ما يميز نظرية التعلم الاجتماعي من غيرها من النظريات في تفسير العنف ميزتان الأولى هي أنها نظرية مصقولة ودقيقة في معالجتها لسلوك العنف، والثانية أنها متفائلة بإمكانية الوقاية من هذا السلوك، أو ضبطه والتحكم فيه، وذلك لكونه سلوك قابل للتعديل والتغيير، ومع ذلك فقد وجهت لهذه النظرية بعض الانتقادات والتي منها أن أصحاب نظرية التعلم ركزوا كل جهودهم حول فعل التعلم في تفسير السلوك العنيف، بينما لا يمكن إهمال الدور الذي تلعبه العوامل النفسية والاجتماعية التي يعانيها الفرد، بالإضافة إلى عامل الوراثة والبيئة التي يعيش فيها.

4- النظرية المعرفية – البنيوية:

إن أكثر من تَحَدَث عن ظاهرة العنف والعدوان من أصحاب المدرسة المعرفية هما "ليفين" "Lewin" والثاني "فايكوتسكي" "Vygostskt"، ورغم اختلاف منطلقاتهم الفكرية، إلا أن "ليفين" يرى في العدوان سلوك إقدام–اجتماعي، يلجأ إليه الفرد أو الجماعة إذا لم يتمكنوا من الوصول إلى تحقيق أهدافه (أهدافهم) بصورة عقلانية، وحينما يدركوا أن الحراك الاجتماعي الهائج سيحقق الهدف وعلى الأقل يحقق نتائج أفضل من حالة الركود.

أما تفسير "فايكوتسكي" فيرى أن الصراع بكل أشكاله هو المحرك الأساسي لعملية التغيير (مهما كان نوع التغيير سلبي أو إيجابي) وأن المرحلة التاريخية–الاجتماعية والظروف البيئية هي التي تحدد شكل الصراع ونوع الصراع.

ومن هذه التغييرات التي تحدث في المجتمع هي تغييرات (اقتصادية، أو سياسية، أو ثقافية) فإننا نفضل أن نتابع علاقة التغيير في المجتمع في مجالاته المختلفة وتأثيره في حدوث السلوك عند الأفراد ومن هذه التغيرات:

أ- التغييرات السياسية:

قد يقر النظام السياسي تقسيما طبقيا في المجتمع أو تقسيما عرقيا محددا، بحيث يترتب على هذا التقسيم تحيزا وتميزا بين أبناء المجتمع تحرم فيه فئات اجتماعية من الحقوق والامتيازات، التي قد يتمتع بها فئات أخرى بما ينتهي بظهور بناء طبقي غير متكافئ في المجتمع ومثل هذا البناء يعد احد مسببات

العنف، فأولئك المحرومون من حقوقهم قد لا يجدون مفرا من استخدام العنف الجماعي للحصول على بعض ما يعتقدون انه حق لهم، ويقدم الواقع بعض الأمثلة تؤكد هذا التفسير للعنف.

وهناك من يربط بين النظم السياسية والعنف من زاوية أخرى، إذ يرى أن الاستعانة بالشرطة يعد أحد المداخل المولدة للعنف ويشير "ريتشادر""Retshard"[1] إلى هذه العلاقة، ضاربا المثل أن تدخل الشرطة ضد أعمال العنف التي يقوم بها طلبة الجامعات، قد يؤدي إلى خلق جو من العنف والتطرف بين الطلاب، بحيث تؤدي إلى أحداث أشد عنفا وخاصة حينما عاد رجال الشرطة للتدخل، فقد تحول الطلاب للعنف في هذه المرة واخذوا يقذفون الشرطة بالحجارة ويحطمون النوافذ، ويشعلون النار في المباني، وحتى الطلاب الذين لم يكونوا منضمين أصلا لهذا العنف السياسي انضموا لزملائهم في ممارسة العنف ضد الشرطة حينما رأوهم يعتدون بالضرب على زملائهم.

إن المبالغة في الضبط "Over-control" تؤدي في الواقع إلى زيادة العنف فهذه حقيقة قد تم ملاحظتها في معظم الموجهات العنيفة، وقد ثبتت صحتها بالدول العربية بحيث يمكن القول أن هناك علاقة طردية في تكرار أحداث العنف الرسمي ومعدل تكرار أحداث العنف غير الرسمي، فزيادة أو نقص الأول تؤدي إلى زيادة أو نقص الثاني، ولكن هذه العلاقة ليست مباشرة فزيادة تكرارات أحداث العنف الرسمي قد يؤدي إلى القضاء على إحداث العنف غير الرسمي وتحجيم دور القوى التي تمارسها، ومن هذا المنطلق فإن العلاقة الطردية الإيجابية بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي مرهونة بمدى توافر عدد من المتغيرات الوسيطة الأخرى.[2]

ب- التغييرات الاقتصادي:

كشفت الدراسات والبحوث عن وجود علاقة تربط التغيرات الاقتصادية والعنف، بشأن العلاقة بين جرائم العنف على التحديد والعوامل الاقتصادية، إذ يشير "سيلين""Selen" إلى أن هذه العلاقة توضح أن الجرائم الخطيرة، القتل والسطو...الخ تتجه اتجاها طفيفا غير ثابت نحو الارتفاع في فترات الانكماش

[1] ريتشارد في ليث محمد عياش: المرجع السابق، ص90.
[2] نفس المرجع، ص 90.

الاقتصادي، وتتجه نحو الهبوط في فترات الرخاء وقد وجد "اوجبرن" بالفعل معامل ارتباط قدره (0.705) بين الجريمة بشكل عام والرخاء الاقتصادي في ولاية نيويورك.[1]

ومن أبرز الدراسات التي ربطت بين الظروف الاقتصادية والعنف دراسة "هنري" "Henry" و"شورت" "Doshwort"(1996)، توصلا بأنه توجد علاقة بين جرائم الانتحار والقتل وبين الدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة، وتوصلت إلى أنه يزداد الانتحار في فتر الكساد الاقتصادي ويقل إثناء فترة الانتعاش، فإن جرائم العنف ضد الأشخاص ترتفع أثناء فترة الانتعاش وتهبط خلال الكساد بمعنى أن القتل يرتبط إيجابيا مع الدورة الاقتصادية حينما يرتبط الانتحار سلبيا معها، وتعد كل من جرائم الانتحار والقتل ردود أفعال عدوانية نتيجة الإحباط الذي مصدره القوى الاقتصادية أي أن الدورة الاقتصادية تحدث تغيرا في المراكز الاجتماعية التي يشغلها الأفراد ومن ثم تشير البيانات أن المركز الاجتماعي يرتبط ايجابيا بالانتحار وسلبيا بالقتل.

وكدليل على ذلك تجربة الجزائر الاقتصادية والتي قد استندت مداخيلها المالية على الربح النفطي وعند انهيار أسعار النفط وتذبذبها في ثمانينيات القرن الماضي، انعكس ذلك سلباً على مواردها المالية تزامن ذلك مع تزايد في الإنفاق العام وارتفاع المديونية والتضخم وغياب الاستثمارات الضرورية لتجهيز المعدات لاستمرار الإنتاج وانخفاض الاحتياط النقدي ونقص حاد في الإنتاج الزراعي وتفشي العوز والفقر لاسيما إن مستوى الأجور لا يتساوى مع مستوى الأسعار.

وهكذا دار الاقتصاد الجزائري منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي في دائرة مفرغه بين فشله وعدم تحمله تبعات النمو السكاني المتزايد وانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تفاقم ظاهرة العنف وظهور فروقات اجتماعيه وارتفاع نسبة البطالة المرتبطة بارتفاع معدلات النمو السكاني، وفي ظل عدم قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين، فظهرت اضطرابات اجتماعية عنيفة، كانت أبرزها أحداث أكتوبر

[1] عبد الله غانم، علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1994، ص 57.

1988،[1] وأصبحت تشمل فئات اجتماعيه جديدة من خريجي الجامعات هذه الفئات بدأت تلتحق بالحركات والتنظيمات المسلحة وفي مقدمتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بوصفها الفئة المبعدة عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية وإنما الأكثر استعداداً لممارسه العنف في أقصى مستوياته نظراً لانسداد الآفاق أمامها.

ج- التغييرات الثقافية:

أظهرت العديد من البحوث والدراسات أن ثمة علاقة بين العنف والتغير في مكونات الثقافة المادية، مثل(المهن، والمواد الطبيعية، وطبيعة السكن، وكل الأشياء التي يستخدمها الإنسان للتوافق مع البيئة)، أو العناصر غير المادية (مثل العادات والتقاليد، والفن والأخلاق، والعرف والقانون والمعتقدات واللغة، والمعايير والقيم والاتجاهات، والسمات الثقافية غير الملموسة كالمهارات الفنية، وكافة القدرات التي يكتسبها الإنسان من عضويته في المجتمع). [2]

وقد أشار الباحثون إلى أن جرائم المرآة بشكل عام بما فيها جرائم العنف قد تزايدت بعد ظهور حركات تحرير المرآة، وذلك في أن أحد الفروض في جرائم النساء تتمثل في الفرض القائل أن انغماس النساء في الجريمة قد تزايد حينما تغيرت ادوار المرأة، وانفتحت على التوترات المرتبطة بأدوار الرجال ومرجع ذلك ما صاحب حركات تحرير النساء في الفترة القليلة الماضية على تقليل الفروق أو الاختلافات في مجال الجريمة والانحراف بين النساء والرجال نتيجة لتناقض الفروق الثقافية بينهم.

إن تفسير اقتران التغير الثقافي بالجريمة بشكل عام وبالعنف بشكل خاص تتمثل في أن التغير الثقافي الذي تواجهه الدول العربية يفسر ذلك من زاويتين: أولهما في ارتباط التغير الثقافي بهز الثوابت والانفلات القيمي والمعياري في المجتمعات العربية، وثانيهم: أن هذا التغيير قد صاحبه وبعمق التمجيد للقوة في نفوس الأفراد، وإثارة نوازع العنف بالذات بينهم، ويكفي هنا إن نشير إلى أن الإعلام العربي لا يكف عن

---

[1] صليحة مقاوسي: الخلفية المعرفية لظاهرة العنف، الملتقى الدولي حول مجتمع الخطر والعنف الاجتماعي المنعقد يومي 05و06 ماي 2009، جامعة جيجل، نقلا عن موقع أرنتروبوس ليوم: 2012/07/26. http://www.aranthropos.com

[2] ليث محمد عياش: المرجع السابق، ص 91.

عرض الأفلام السينمائية والتلفزيونية المدعمة للعنف، والممجدة للقوة في نفوس الصغار والكبار، أي أن العالم العربي ينشئ ناشئته على الدم والعنف وتمجيد ممارسة العنف ليل نهار فالفيلم الأمريكي للكبار وفلم الكارتون للصغار فهي مدرسة تمجد استخدام القوة وتنمي نوازع العنف.

ثمة حقائق مهمة أثرت في التفسير الثقافي للعنف ومن هذه الحقائق: [1]

1- أن العنف يتسم بالنسبية بحيث أن المعايير التي تحدد السلوك العنيف ليست بالضرورة واحدة في الثقافات المختلفة ويختلف سلوك العنف باختلاف المجتمعات في فهمها للصواب والخطأ، ذلك أن العنف يتعلق بنظام معايير المجتمعات وثقافتها، واختلاف الثقافات بين المجتمعات أمرا أكدته الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية.

2- أن العدوانية التي تشكل عنفا كامنا ومتضمنا (إذ أن كل عنف يحمل قسطا من العدوانية) ويؤكد "برنوليست" العدوانية سوى ظاهرة ثقافية، ذلك أنه من الثبات أن العدوانية هي اكتساب ثقافي، إذ لا تظهر العدوانية إلا لدى الإنسان، وإن كان ذلك لا ينفي وجود منطلق لها في الطبيعة الإنسانية إلا أن العدوانية في الإنسان مع ذلك تدين في إمكان ظهورها للثقافة وحدها.

3- إن الثقافة تنشئ وحدة مشتركة بين مرتكزات الأخلاق والمعرفة والعمل....الخ وأن رفض الانتماء إلى جماعة ما والتكلم بلغتها وقبول نظام المعايير والمعارف المشتركة يعني رفض ثقافة هذه الجماعة، وأن هذا الرفض هو التعبير عن أعظم مظاهر العنف فحينما يجد شخصا أو مجموعة أشخاص أنفسهم أمام ثقافة مغايرة عن ثقافتهم آخذة في السيطرة على مجتمعهم فأمامهم أحد الأمرين إما الأخذ بهذه الثقافة المسيطرة وفقدان هويتهم والتخلي عن ثقافتهم، وإما هويتهم والتخلي عن ثقافتهم وإما الحفاظ على الذات مع العيش غرباء وعلى ذلك فإن المجتمع الحديث الذي يفرض ثقافته من خلال التقنية وثورة الاتصالات ووسائل الإعلام يعد مجتمعا قمعيا يمارس العنف.[2]

---

[1] عبد الله غانم، علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، المرجع السابق، ص 28.

[2] ميشيل كورناتون: المرجع السابق، ص 64.

4- إن معايير المجتمع وثقافة يلعبان أحيانا دورا حاسما في إيجاد العنف ولقد ذكر "ميرتون" "Merton" هذه القضية بوضح فيما أسماه "بالأنومي anomie"*، ومن وجهة نظره فإن المجتمع يحدد للأفراد أهدافا وغايات وفي نفس الوقت تحدد ثقافة المجتمع الوسائط التي تتيح للإفراد بلوغ هذه الغايات، وفي نفس الوقت تعمل على غلق الطريق أمام بعض فئات المجتمع عن بلوغ هذه الغايات بالوسائل والوسائط المشروعة والنتيجة بالطبع انتهاج العنف وصولا للغايات التي أعلت ثقافة هذا المجتمع من قيمتها.[1]

اعتبرت هذه النظرية أن استجابات الفرد اللاعقلانية تأتي بسبب إدراك الفرد للأحداث التي لم يخبرها سابقا على أنها جديدة وغريبة عن مخططه الإدراكي، وبالتالي فهي تقع خارج نطاق خبراته الإنسانية المألوفة لديه، ويكون بذلك مفتقر إلى أساليب المواجهة لتلك الخبرات، فنراه يضطرب سلوكه والملاحظ أن هذه النظرية تؤكد على العوامل المعرفية ودورها في إحداث السلوك العنيف، مهملة العوامل الشخصية والبيولوجية التي لها دور كبير في ظهور العنف.

* استخدم دوركايم هذا المصطلح للإشارة إلى حالة من الصراع بين الرغبة في إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد وبين الوسائل المتاحة لإشباع تلك الاحتياجات، وبالتالي فالأنومي هي حالة تُضرب فيها المعايير التي تحدد سلوك الأشخاص فتصبح هذه المعايير غير واضحة، وهذا الأمر يحدث فجائيا في حياة المجتمع، كالأزمة الاقتصادية مثلا.

[1] عبد الله غانم، علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، المرجع السابق، ص 87.

ثالثا: الاتجاه الاجتماعي:

1.نظرية دوركايم Durkheim (اللامعيارية):

يرى "دور كايم" أن العلاقة بين الفرد والمجتمع تحدد بنوعين من الأسس، هي تضامن آلي-تضامن عضوي.

فالتضامن الآلي: يحدث بين أعضاء المجتمع ومقومات حياتهم الإجتماعية من قيم وأفكار ومعتقدات وعادات وتقاليد، وينتج عن هذا التضامن تكاثف وتعاون بين أعضاء المجتمع يفرضه" العقل الجمعي" وهذا التضامن يكون موجود في المجتمعات البدائية والريفية البسيطة، ويكون قويًا ومتماسكًا، ويحافظ عليه جميع أفراده، ويخضعون له.

أما **التضامن العضوي:** فالأفراد في المجتمع مختلفون في الأفكار والمعتقدات والتعليم والمهن وغيرها بحيث إن لكل واحد منهم حرية التعبير والرأي والمشاركة، مما يحدث اختلافًا وتنوعًا في الوظائف والقواعد والعلاقات في المجتمع، ويقل أو يفتقد التكاتف والتعاون والاتصال بين أعضاءه وعندها تقل سيطرة " العقل الجمعي" في هذا المجتمع، فيصبح عضويًا فقط، كما هو موجود في المجتمعات المتحضرة والمتطورة "المدينة". فكلما زادت قوة العقل الجمعي زادت صرامة وحدة ردة الفعل تجاه السلوك المنحرف، فيقل احتمال حدوث جرائم العنف، كلما قلت قوة العقل الجمعي أو انعدمت قلت ردة الفعل تجاه السلوك المنحرف وقل الضبط فيزيد احتمالية انتشار جرائم العنف.[1]

ويرى "دوركايم" أن حاجات الفرد وطموحاته لا تقف عند حدود معينة ومعقولة بل هي متزايدة ولذلك كان من الضروري قيام تنظيمات اجتماعية كقوة خارجية للسيطرة على سلوك الفرد والحد من طغيان حاجاته وشهواته وتطلعاته التي لا تعرف القناعة والاعتدال .[2]

ولذلك تصبح مهمة التنظيم الاجتماعي هي تحديد أهداف الفرد وتعيين الوسائل الاجتماعية التي تضمن له تحقيق هذه الأهداف بشكل منضبط فعندما يختل التنظيم الاجتماعي ويضطرب في تأدية وظيفته ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم متجاوزين كل الأهداف والوسائل المقررة لتحقيقها، فيتجاوزون

---

[1] محمد إبراهيم الربدي: العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص29.

[2] فوزي أحمد بن دريدي: المرجع السابق، ص 55.

حدود متطلباتهم مما يؤدي في النهاية لتعرض المجتمع إلى حالة عدم انتظام "اللانظام" أو" اللاقانون" حيث تفتقد المعايير والقواعد الإجتماعية، فيُشبع الأفراد شهواتهم ورغباتهم دون الاهتمام بالضوابط الإجتماعية، ومن ثم تغيب السوية الإجتماعية ويحل محلها الشذوذ والإنحراف والجريمة وهذا ما يحدث في الغالب أثناء الأزمات الإقتصادية، أو الرخاء الإقتصادي المفاجئ أو نتيجة التغيير التقني السريع وهذا ما يطلق عليه دور كايم "اللامعيارية".[1]

من الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية:

- لم تفلح النظرية في بيان الكيفية التي من خلالها يصبح الفرد عنيفا، بل اهتمت فقط بربط ظاهرة جرائم العنف بالتركيب والتنظيم الإجتماعي، كذلك لم تفسر لنا تباين ردود أفعال الأفراد تجاه الظاهرة رغم أنهم يعيشون في ظل تنظيم اجتماعي واحد، فتجد منهم من يرتكب السلوك العنيف وتجد منهم لا يقوم بذلك.
- المبالغة بإعطاء العقل الجمعي دورًا كبيرًا في التكاتف والتعاون بين أعضاء المجتمع وأهمل ضوابط أخرى اجتماعية موجودة في مجتمع وكذلك المبالغة بدور المجتمع وإهمال دور الفرد في التغير وكذلك المبالغة بربط وقوع الإنحراف فقط في حالة التفكك وفقدان التنظيم الإجتماعي في المجتمع علمًا: أن جرائم العنف تحدث في المجتمعات التي يوجد فيها التنظيم الاجتماعي متماسكا وفعالاً.
- عندما طالب بوضع تنظيم اجتماعي ينظم ويسيطر على طغيان حاجات وشهوات وتطلعات الأفراد التي لا تعرف القناعة أو الإعتدال، ويكون هذا التنظيم منظم لسلوك الأفراد في حياتهم حتى لا تحدث الفوضى "اللامعيارية"، فمن هو الذي يضع هذا التنظيم ويضع أسسه و قوانينه؟.
- كذلك تركز نظرية دور كايم" اللامعيارية" على أهمية التنظيم الإجتماعي لتنظم حاجات وشهوات الأفراد التي هي غير محدودة وكذلك تنظيم وتحديد الأهداف المشروعة لديهم والوسائل المحققة لها، كذلك تركز على أهمية التماسك والترابط والاتصال بين الأفراد المجتمع حتى لا يحدث التقاطع والتنافر فيما بينهم.

[1] زيد مخلد الحربي: اتجاهات الطلبة نحو العلاقات الإنسانية بين الجنسين ودورها على العنف في الجامعات الأردنية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة مؤتة، 2011، ص63.

– إن انعدام أو اختلال هذا التنظيم وهذا التحديد للأهداف وسبل تحقيقها، فإنه سوف يحدث اللانظام واللاقانون (اللامعيارية) في المجتمع، فيؤدي إلى حدوث جرائم العنف وهذا الأمر ربما يؤدي إلى العنف ولكنه لا يمكن الاعتماد عليه بشكل مطلق أو مسلم به في تفسير السلوك العنيف[1].

2. نظرية ميرتون "الأنومي" اللامعيارية المحدثة:

يفسر "ميرتون" الأنومي بأنها نتيجة للتناقضات ما بين الأهداف التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع وبين ما يقره المجتمع من أساليب للوصول إلى تلك الهداف.

ويرى أن البناء الثقافي هو مجموعة من القيم المعيارية التي تضبط السلوك المتعارف عليه من قبل جميع أفراد المجتمع، وينظر إلى البناء على انه مجموعة من العلاقات الاجتماعية المنظمة التي تربط أفراد المجتمع ببعض.[2]

ويرى "ميرتون": "أن هناك عنصران أساسيان في ثقافة المجتمع وفي تنظيمه الاجتماعي، الأول: يشمل على تلك الأهداف التي ترسمها الثقافة لأفراد المجتمع، والثاني" يشمل على التركيب الاجتماعي الذي يتيح لهؤلاء الأفراد تحقيق أهدافهم. وحين يختل التوازن بين الهداف وبين وسائل تحقيقها في أي مجتمع من المجتمعات يتعرض المجتمع لحالة اضطراب و عدم استقرار و عدم تنظيم".

وكلما كان أفراد المجتمع يتقبلون الأهداف والوسائل المعترف بها اجتماعيًا فإن سلوكهم النهائي يحدث مطابقًا للقانون، وفي المقابل يحدث سلوكهم غير مطابق للقانون إذا كان أي من الأهداف أو الوسائل محل للرفض أو محل لعدم استطاعتهم للوصول إليها.

والافتراض الرئيسي التي تقوم عليه نظرية "ميرتون" يتمثل بأنه لا يخلو أي مجتمع إنساني من وجود اختلاف بين الهداف التي ينص عليها المجتمع وبين الوسائل المشروعة لتحقيق تلك الهداف، ثم يضرب "ميرتون" مثالاً على ذلك في المجتمع الأمريكي عندما يكون هدف الأفراد في تحقيق النجاح الإقتصادي والطموح في المكانة المرموقة عن طريق الثراء، والتي لا يستطيع جميع الأفراد تحقيقها لعدم استطاعتهم أو عدم قبولهم لتلك الوسائل المحددة اجتماعيًا للوصول إلى تلك الأهداف، فيلجؤن إلى وسائل أخرى غير

[1] محمد إبراهيم الربدي: المرجع السابق، ص31.

[2] أحمد عبد السلام المجالي: المرجع السابق، ص33.

مشروعة للوصول إلى أهدافهم أو قبولهم لتلك الوسائل ورفضهم لتلك الأهداف المشروعة، أو رفضهم لتلك الأهداف والوسائل المشروعة فيحدث الانحراف والجريمة.[1]

ثم يحدد "ميرتون" اختلاف ردود أفعال تجاه هذه الأهداف والوسائل المشروعة إلى خمس أنماط هي:

- **التوافق"الإنتماء"**: وتعني قبول الفرد للأهداف التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع وكذلك قبول الوسائل المشروعة اجتماعياً لتحقيق هذه الأهداف، وهذا النمط هو الأكثر انتشارً في معظم المجتمعات والتي تقل أو تغيب فيها جرائم العنف.

وعند عدم التوافق بين الأهداف والوسائل التي يقرها المجتمع يشعر الفرد بحالة الضغط الأنومي وللتخلص من هذه الحالة فإنهم يلجؤن إلى الطرق الأربعة الآتية و التي ينتج عنها الإنحراف وهي:

- **الإبتكار**: والتي يعتقد "ميرتون" بأنها أهمها وأكثرها انتشارًا، ويتمثل هذا النمط في قبول الأهداف التي يحددها المجتمع ويرفض تلك الوسائل المشروعة لتحقيق تلك الهداف أو لا يستطيع الوصول إليها مما يضطره الأمر إلى استخدام وسائل غير مشروعة "ممنوعة" لتحقيق تلك الأهداف التي يريدها.
- **التعلق بالطقوس**: ويتمثل بأن تكون الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف مقبولة عند الأفراد ولكن نفس تلك الهداف غير مقبولة لديهم، وهذا النمط على نقيض من نمط الإبتكار.ويعتقد "ميرتون" أن الذين يعانون من هذا النمط لا يمكن اعتبارهم منحرفين عمومًا، لأن فشل الفرد في تحقيق الأهداف في رأي المجتمع أقل من فشله في إتباع الوسائل المشروعة.
- **الإنسحاب**: وهذا النمط يكون فيه الأفراد يرفضون تلك الأهداف التي يقرها المجتمع والوسائل المحققة لها وعندها يفشل الفرد في مواجهة الواقع فيلجأ إلى الإنسحاب من هذا الواقع، وذلك عن طريق إما تعاطي المخدرات والمسكرات أو التشرد أو الهروب، وهذا ليس بالضرورة ولكن ربما يحدث ذلك.
- **العصيان والتمرد "الثورة"**: وهذا النمط من الأفراد يرفضون كل من الأهداف والوسائل المشروعة في المجتمع ويسعون إلى تحقيق أهداف مخالفة لأهداف المجتمع، وهم بذلك يحاولون تغيير البناء الاجتماعي الموجود بدلاً من الانخراط في أعمال تتفق مع ذلك البناء منها:

من الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية:

---

[1] محمد إبراهيم الربدي: المرجع السابق، ص ص 31-32.

1- غموض مفاهيمها حيث إنها لم تعين لنا معنى الانحراف ذاته وكيف نستطيع قياس إبعاده.

2- إعطاء الأهمية الزائدة للمجتمع في التحكم في شؤون الحياة وإغفال دور الفرد، مع أن الأفراد هم عناصر المجتمع وأداة التغير فيه.

3- تركز هذه النظرية على تفسير الانحراف في الطبقات الفقيرة بحيث لا يمكن تفسير الانحراف في الطبقات الوسطى والغنية على ضوء هذه النظرية.

4- تنظر هذه النظرية لسلوك الأفراد وتصرفاتهم نظره مادية بحتة، بحيث أغفلت الوازع الديني والقيم والتقاليد وأثرها في سلوك الأفراد، وكذلك أغفلت دور التربية الأسرية وعملية التنشئة الاجتماعية السليمة للأفراد ودورها في تنظيم أهدافهم ووسائل تحقيقها المشروعة وتردعهم عن تحقيق الأهداف والوسائل الغير مشروعة.

5- عدم تفسيرها للتباين بين الأفراد حيال تحقيق أهدافهم المشروعة ولكنهم لا يملكون الوسائل المشروعة لتحقيقها، فتجد منهم من يتخذ وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافه، ومنهم لا يقوم بذلك بل يمتثل في تحقيق أهدافه، وهم في نفس المجتمع ونفس الظروف. فما سبب ذلك؟

ومن خلال ما سبق يتضح أن "ميرتون" يركز على أهمية تحقيق التوازن بين الأهداف والوسائل المحققة لها عند أفراد المجتمع بحيث إذا اختل أو انعدم هذا التوازن بين الأهداف والوسائل المحققة لها سوف يؤدي إلى حدوث اضطراب وعدم استقرار وعدم تنظيم في المجتمع فيؤدي إلى حدوث السلوك الإجرامي من قبل الأفراد.

هذا التفسير للسلوك الإجرامي ليس على إطلاقه ولا يمكن تعميمه أو الإعتماد عليه وجعله المفسر الوحيد للسلوك الإجرامي .[1]

ويمكننا ترجمة المقولات الأساسية لنظرية الأنومي ضمن الأشكال التالية:[2]

[1] محمد إبراهيم الربدي، المرجع السابق، ص 33.

[2] فوزي أحمد بن دريدي: المرجع السابق، ص60.

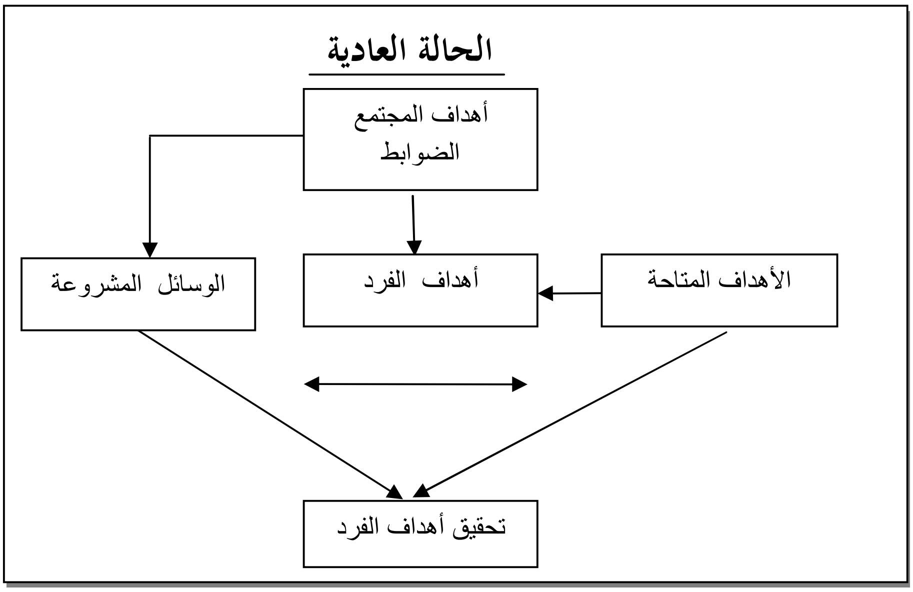

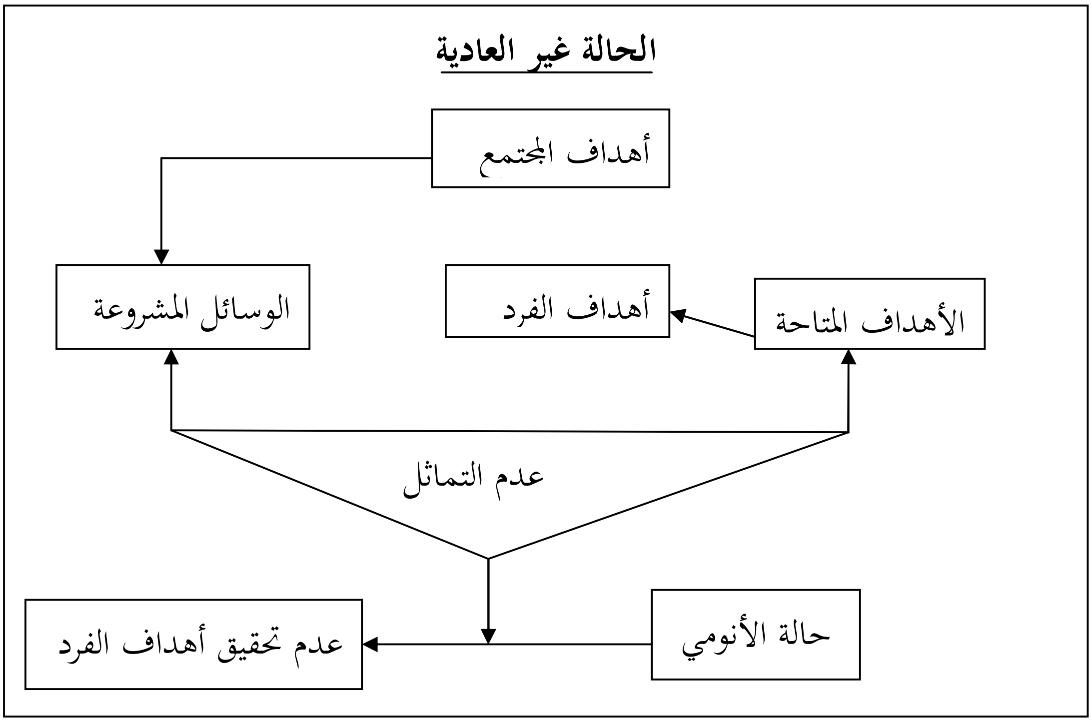

شكل رقم (03): يوضح نظرية الأنومي

3.نظرية التفكك الإجتماعي:

صاحب هذه النظرية هو "ثورستن سيلين Thorsten Sellin" والذي يقيم نظريته على أساس التفرقة بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتحضرة والمقاربة بينهما من حيث وضع الفرد في كل منها، وتأثره بما يسودها من ظروف ومؤثرات، وأن التفكك الإجتماعي يحدث شيئًا فشيئاً في المجتمعات المدنية المتحضرة حتى تضعف تلك الروابط الاجتماعية فيكون المجتمع المتحضر فيه تنافر وصراع فيحدث الخلل في السلوكيات فيحدث سلوك العنف بما فيه الجريمة.[1]

حيث يرى "سيلين" أن المجتمعات البدائية والريفية يسودها الترابط والتعاون بين الأفراد في علاقاتهم وتعاملهم، بحيث يشعر الفرد أنه يعيش بين أهله وذويه، فاحتياجات وتطلعات الفرد تكون محدودة وقليلة لأن المؤثرات التي تحيط بالفرد تتسم بالثبات والتناسق وعدم التباين بالإضافة إلى تلبية جميع احتياجاته الأساسية، وهذا راجع إلى أن أفراد هذه الجماعات يتعاملون وفقًا لتقاليد وعادات متشابهة وهو ما يؤدي إلى شعور كل فرد فيها بالاطمئنان والترابط والتعاون والأمان على حاضره ومستقبله ويحول ذلك دون ظهور الفردية أو الأنانية لدى الأفراد، لذلك تقل احتمالية سلوك أفراد تلك الجماعة السلوك الإجرامي.[2]

وأما المجتمعات المتحضرة فإنها تفتقد للترابط والتعاون والانسجام، حيث تتعدد وتزداد فيها احتياجات الأفراد وتكبر طموحاتهم وتطلعاتهم أمام كثرة المثيرات، فيتعذر عليهم تحقيقها نظرًا لظروفهم وإمكانياتهم المحدودة، إضافة إلى عدم توفر شعور الفرد بالأمان والاطمئنان على مستقبله فتسود في تلك المجتمعات المتحضرة الأنانية والفردية وتقل الاتصالات بين الأفراد وتكثر الجماعات التي يتعامل معها الأفراد وتتضارب المصالح ويزداد الصراع بينهم، ونتيجة لذلك فإن سلوك الفرد في هذه المجتمعات لن يكون على نمط واحد، بل سوف تتعدد أشكاله وتختلف طرق تحصيل تلك الحاجات والطموحات والتطلعات، ومنها السلوك الغير شرعي في تحقيقها فتحدث جرائم العنف.

[1] أحمد عبد السلام المجالي: المرجع السابق، ص 40.

[2] علاء عبد الحفيظ مسلم المجالي: أثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي، رسالة منشورة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة مؤتة، 2011، ص23.

ومن جانب آخر يرى "سلين" أن الفرد عضو في العائلة التي لها أسلوبها في السلوك، كما أنه عضو في نادي أو جماعة رياضية وتلك لها نموذجها في السلوك، كما أنه عضو في جماعة عمله وهذه أيضًا لها أسلوبها، وهذا التعدد في نماذج السلوك من شأنه إيجاد التعارض بين أنماط السلوك المتباينة مما يؤدي حتمًا إلى الصراع الذي يؤدي به إما إلى تقوية الأسس التي تلقاها الفرد منذ الصغر، أو أن هذا التعارض قد يقوض هذه الأسس، ونتاج ذلك بطبية الحال دفع الفرد إلى القيام بأنواع من السلوك يصعب التنبؤ بها.

ولذلك يقرر "سيلين" أن عملية التفكك الإجتماعي المتمثل في تصارع المصالح والقيم، الذي يرجع إلى انعدام الترابط والتناسق والانسجام بين أفراد المجتمع، وهي السبب الحقيقي الذي يكمن خلف ازدياد حجم الظاهرة الإجرامية في المجتمعات الحديثة المتقدمة حضاريًا"[1]

ومن خلال ما تقدم يتبين أهمية دور التفكك الإجتماعي في المجتمعات والجماعات، عندما تتباعد الروابط وتطغى الأنانية والفردية وينتشر الطمع والجشع بين الأفراد فيتصرف فيها الأفراد بتصرفات مختلفة ومنها التصرفات المنحرفة حتى تقع الجريمة، ولكن يجب عدم المبالغة بهذا الجانب وجعل التفكك الإجتماعي هو العامل الوحيد المفسر للجريمة وإهمال بقية العوامل الأخرى، بل الأهم من ذلك محاولة البحث والتعرف على أسباب التفكك التي تحدث في المجتمع، هل هو التطور والتحضر؟ أم تعامل الأفراد مع هذا التحضر؟ وبمعنى آخر هل التحضير والتطور يؤدي إلى التفكك الاجتماعي ثم الوقوع في الجريمة؟ أم أن الأفراد أنفسهم يسيئون استخدام الحضارة والتطور عندما تطغى الحياة المادية والأنانية والطمع والحقد والحسد وقلة الدين؟ فإذًا يرجع السبب إلى الأفراد أولاً ثم إلى المجتمع فالأفراد الذين يعيشون في المجتمعات الريفية والمجتمعات المتحضرة هم من البشر لا يختلفون عن بعض ولكن الأفراد الذين يتمسكون بالدين قولاً وعملاً ويحافظون على القيم والعادات الحسنة ويرفضون الرذيلة والانحرافات ويعملون جميعًا في الوقاية منها هم الذين يسلمون من التفكك الاجتماعي سواء كانوا في المناطق الريفية أو المتحضرة.

ولذلك يكون من الأسئلة التي ينبغي طرحها عليها الآتي:

[1] محمد إبراهيم الربدي، المرجع السابق، ص 34.

- كيف يمكن أن تحافظ على الترابط والتماسك والتعاون والانسجام بين الأفراد في المجتمعات الريفية أو المتحضرة؟ وما هي تلك الآليات التي تعمل على مقاومة التفكك الاجتماعي؟
- لماذا تنحصر جرائم العنف بين قلة من الأفراد دون سواهم من الأغلبية رغم تعرض الجميع لعامل التفكك الاجتماعي؟[1]

4. نظرية التقليد:

وصاحب هذه النظرية هو "تارد" والتي تركز على أن تعلم السلوك المنحرف يأتي عن طريق التقليد. حيث يذكر "تارد" أن ظاهرة التقليد تحدث بتأثير العادة والذاكرة واختلاط واتصال الأشخاص بعضهم ببعض وفقًا لقوانين ثابته يخضع لها جميع أفراد المجتمع.

وأن هذه العادات وهذه السلوكيات حسنة-كانت- أو غير حسنة تكونت عبر القرون نتيجة للتقليد وانتقلت من جيل إلى جيل حتى أصبحت عرفًا يقتدي به، وهذا التقليد يتناول الكثير من أوجه النشاطات الإجتماعية.

فالجريمة ظاهرة اجتماعية كظاهرة الصناعة مثلاً، إلا أنها ظاهرة اجتماعية ضارة تعمل ضد المجتمع وتدمر أفراده.

ثم يشرح "تارد" كيف أن الجريمة في المجتمع كأي ظاهرة، حيث يقول: إن مهنة الصناعة مثلاً عندما بدأت كانت صغيرة وقليلة ومع الإستمرار أصبحت مهنة شائعة بين كثير من الناس عن طريق التداول والتقليد والإتصال، وهذا ينطبق على الجريمة حيث تبدأ بفرد واحد أو عدد قليلة من الأفراد ثم يتسع حجمها فيرتكبها مجموعة من الأفراد و هكذا.

فالسلوك الإجرامي انتقل بين أفراد المجتمع عن طريق الإختلاط والاتصال الإجتماعي، وعملية الانتقال يمكن أن تُرى في التنظيم الإجرامي، والإدمان على المسكرات والمخدرات، والانحراف الجنسي.

ثم يشير "تارد" أن عملية التقليد تعتمد على ثلاث قوانين أساسية هي:

[1] محمد ابراهيم الربدي، المرجع السابق، ص ص 33-35.

أ- يقلد الأفراد بعضهم البعض بدرجة تتفاوت طرديًا وحسب شدة الاختلاط.

ب- التقليد يكون من الأعلى إلى الأدنى طبقيًا ومهنيًا، ومن الحضر إلى الريف، فالطبقات الاجتماعية الأدنى منزلة تقلد الطبقات الاجتماعية الأعلى منها في الرتبة والتصنيف على السلم الهرمي الاجتماعي والاقتصادي.

ج-تداخل الطرق والأساليب وإحلال بعضها محل الآخر، وهو ما يطلق عليه "تارد" باسم "قانون التداخل أو الإدماج" فعند وجود نمطان أو وسيلتان مختلفتان لارتكاب أي سلوك أحدهم قديم والأخر جديد ويمكن استخدام واحدة منها فقط لتحقيق نتيجة معينة، عندها تستخدم الوسيلة الجديدة والتي تحل محل القديمة بالتدريج.

من خلال ما تقدم يتبين أهمية جانب التقليد في اكتساب السلوك المنحرف والسلوك الإجرامي عند الفرد، وكذلك أهمية نوع الفئة التي يخالطها الفرد ويتصل بها وكذلك أهمية درجة وقوة تلك المخالطة والاتصال، فأي فرد لابد له من أن يخالط ويتصل بمن حوله سواء كانوا أسوياء أو غير أسوياء من أهله أو أقاربه أو أصدقائه في الحي أو المدرسة أو العمل أو غير ذلك، فيقلدهم ويتأثر بهم وعلى ذلك يمكن الاستفادة من هذه النظرية في تفسير جانب من جوانب السلوك العنيف عند الفرد، إلا أنه ينبغي عدم المبالغة في ذلك والقول إن التقليد هو المفسر الوحيد لعملية اكتساب السلوك المنحرف، فليس كل مرتكب للعنف مقلد لغيره.[1]

حيث يذكر "الدوري" أن إمكانية انتقال السلوك العنيف بين الأفراد عن طريق الإختلاط والاتصال الاجتماعي هي حقيقة لا تنفيها غالبية الدراسات العلمية المتعلقة بحالة المجرمين والجانحين بوجه عام، وبوجه خاص في جرائم العنف وإدمان المسكرات والمخدرات والتسول والمقامرة والبغاء. ولكن اتخاذ عنصر المحاكاة والاتصال كتفسير أساسي لانتقال السلوك العنيف يجعل من عملية المحاكاة هذه عملية ميكانيكية آلية، تعمل في كل زمان وفي كل مكان، وتنطبق على جميع الأشخاص على السواء دون النظر لاستجابة الأفراد المختلفة، لأن الأفراد غالبًا ما يستجيبون استجابات مختلفة أو تفاضلية متباينة،

[1] أحمد رشيد عبد الرحيم زيادة: العنف المدرسي بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 31.

فاستجاباتهم تختلف من وقت لآخر ومن شخص لآخر وذلك راجع لعدة عوامل منها النفسية والاجتماعية والشخصية وغيرها.[1]

أي أن هذه النظرية أغفلت تمامًا أهمية العوامل العضوية والنفسية والاقتصادية وغيرها في تأثيرها على السلوك العنيف.

وكذلك تلغي هذه النظرية جانب الإرادة والتميز عند الإنسان، بحيث إنه يقلد الفعل عند المخالطة والإتصال دون تميز أو إرادة، فالفرد يخالط مجموعة منحرفة ولكنه لا يقلدهم وهذا راجع لقوة الإرادة والتميز عنده مثلاً أو التنشئة السليمة أو لقوة الوازع الديني لديه وغيرها من العوامل.

كذلك من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية عدم تفسيرها لجرائم العنف الأولى في هذه البشرية وكيف تمت عملية التقليد عندهم، وكذلك عدم تفسيرها لظهور أنماط إجرامية جديدة وأساليب جديدة في ارتكابها وكذلك عدم تفسيرها لارتكاب احد أفراد الجماعة المنحرفة جرمًا يخالف الجرم الذي يقومون بفعله في العادة.[2]

5. نظرية الاختلاط التفاضلي "سذرلاند":

تقوم هذه النظرية على فكرة (سوء التنظيم الاجتماعي)، حيث إنه تحدد علاقات الفرد داخل الإطار العام للتنظيم الاجتماعي، وبالتالي فإن ارتفاع معدل نسبة العنف في جماعة ما، يرجع إلى (سوء التنظيم الاجتماعي) أو ما يسميه سذرلاند (التنظيم الاجتماعي التفاضلي) وهي تقوم على فكرة أن العنف متأصل في التنظيم الاجتماعي، وهي تعبر عنه فسلوك أفراد جماعة يتوزع بين ثلاث أنماط من السلوك هي: نمط إجرامي-نمط عادي للإجرام ومطيع للقوانين- نمط حيادي.

ويرى "سذرلاند" بشكل عام أن السلوك الإجرامي سلوك يكتسب بالتعليم شأنه في ذلك شأن كافة أشكال وصور السلوك الاجتماعي الأخرى التي يكتسبها الشخص عن طريق التعليم، فالسلوك الإجرامي

---

[1] عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرام، دار ذات السلاسل، الكويت، 1984، 45.

[2] محمد إبراهيم الربدي، المرجع السابق، ص ص35- 37.

يعتبره نمطًا من أنماط السلوك يتم تعلمه من خلال المخالطة مع مجموعة من المنحرفين الذين يعتبرون السلوك الإجرامي سلوكًا مقبولاً وملائمًا.[1]

فالفرد يتعلم حب القانون أو كراهيته من خلال مواقف جماعته من القانون، فهذه الحالة التفضيلية لدى الفرد عن القانون تتوقف على نوعية وماهية التركيب الاجتماعي الخاص بكل جماعة ومدى احترامها للقانون من عدمه.

ثم يشير "سذرلاند" إلى العملية التي تؤدي بشخص معين إلى السلوك الإجرامي وذلك عبر عدة عمليات تأخذ شكل الهرم تعتمد كل عملية على سابقتها كأساس تستند عليه وهي كالتالي:

1-السلوك الإجرامي سلوك مكتسب عن طريق التعلم، وهو موروث، فالشخص الغير مدرب على ارتكاب الجريمة لا يستطيع ارتكاب الجريمة مثله مثل الذي لم يتدرب على الميكانيكا لا يستطيع اختراع آلة ميكانيكية.

2-السلوك الإجرامي يتم تعلمه بالتداخل مع أشخاص آخرين عن طريق عملية الاتصال، ولا يقتصر على الاتصال اللفظي فقط بل يتضمن الإشارات والحركات.[2]

3-الجزء الأساس في تعلم السلوك الإجرامي يحدث في نطاق جماعات الأشخاص ذات العلاقات الودية الوثيقة، ولا يعتبر الوسائل الغير مباشرة مثل الصحف والمجلات والسينما أن لها دور كبير في تعلم السلوك الإجرامي.

4- حينما يتعلم السلوك الإجرامي فان التعلم يتضمن:

- فن ارتكاب الجريمة الذي يكون أحيانًا في منتهى التعقيد، وفي بعض الأحيان في غاية السهولة.
- الاتجاهات الخاصة للدوافع والميول والتصرفات وتبرير هذه التصرفات.

5-تتم عملية تعلم الاتجاه الخاص للدوافع والميول من الأشخاص الذين يحيطون بالفرد ونظرته إلى النصوص القانونية باعتبارها مناسبة أو غير مناسبة، ونظرتهم إلى الجريمة سلبية مؤيدة للجريمة أو إيجابية معادية للجريمة.

---

[1] علاء عبد الحفيظ مسلم المجالي: المرجع السابق، ص24.

[2] زيد مخلد الحربي: المرجع السابق، ص ص 63-64.

6- ينحرف الشخص حين ترجح له كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين على كفة الآراء التي لا تحبذ انتهاكها، وهذا هو الاختلاط التفاضلي.

7- قد تختلف العلاقات التفاضلية في تكرارها واستمرارها وأسبقيتها وعمقها، وهذا يعني أن العلاقات بالسلوك الإجرامي وكذلك العلاقات بالسلوك المعادي للإجرام تختلف حسب تلك النواحي، فالتكرار والاستمرار في تعلم السلوك له دور مهم وكذلك الأسبقية في تعلم السلوك، فالطفل في سن مبكر قد يتعلم سلوكًا ما يكون متأثر به مدة من الزمن؟.

8- عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاتصال بالنماذج الإجرامية والاختلاط معها، يتضمن كل الآليات التي يتضمنها أي تعلم آخر، وهذا يعني أن تعلم السلوك الإجرامي لا يقف ولا يقتصر على عملية التقليد.

9- مع أن السلوك الإجرامي يعد تعبيرًا عن حاجات وقيم عامة، فإن هذه الحاجات والقيم العامة لا تفسر هذا السلوك الإجرامي، لأن السلوك غير الإجرامي هو أيضًا تعبير عن نفس الحاجات والقيم فمثلاً اللص يسرق عادة للحصول على المال، و العامل أيضًا يعمل للحصول على المال، فمحاولات تفسير السلوك الإجرامي بالقيم والدوافع العامة مبدأ السعادة أو السعي لمركز اجتماعي أو دافع الحصول على المال أو إشباع الحرمان كانت ويجب أن تبقى بغير قيمة ما دامت تفسر السلوك السوي تمامًا كما تفسر السلوك الإجرامي، إلا أن هذه الدوافع تشبه التنفس غير الإجرامي.[1]

ومن خلال ما تقدم يتضح أن نظرية "سذرلايد" تميزت في بيان أهمية المخالطة التفاضلية للجماعات في اكتساب السلوك بشكل عام ومنها مخالطة الجماعات المنحرفة واكتساب السلوك العنيف منهم عن طريق التعلم وأن هذه المخالطة تعتمد على قوة وتكرار وتجانس الفرد مع الجماعة المنحرفة ولكن لا يمكن جعل هذه المخالطة هي المفسر الوحيد للسلوك الإجرامي وإهمال بقية العوامل الأخرى.

وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات منها:

- أهملت أثر العوامل الفردية على السلوك الإجرامي، سواء كانت عوامل عضوية أو تكوينية أو نفسية أو عقلية.

[1] محمد إبراهيم الربدي، المرجع السابق، ص ص38 39.

- وأن تركيزها الكامل في اكتساب السلوك المنحرف عن طريق الاختلاط بجموعه من المنحرفين ليس على إطلاقه، فإن هناك أفراد يخالطون المجرمون ومع ذلك لا يقومون بارتكاب الجرائم، وكما أن الفرد يخالط جماعة إجرامية يمارس أفرادها نمطًا معينًا من السلوك الإجرامي،ولكنه يرتكب نمطًا مختلف في الجرائم التي يقوم أفراد هذه الجماعة بارتكابها، وقد يرتكب الفرد سلوك إجرامي رغم اختلاطه بجماعة سوية غير منحرفة، وكذلك عجزها عن تفسير أثر اختلاط الفرد بمجموعة من المنحرفين يختلف بإختلاف مراحل عمره المختلفة، كذلك لم تبين ما هي الدوافع التي تدفع الفرد إلى الإختلاط بجماعة إجرامية وعدم اختلاطه بجماعة سوية غير منحرفة، مثل المجرم بالصدفة أو المجرم العاطفي الذي يرتكب الجريمة تحت وطأة الأنفعال والعصبية.
- كما أن هذه النظرية لا تأخذ في الحسبان أنماط الاستجابة والقبول والتلقي للأفراد، ففي الوقت الذي ركزت نظرية الإختلاط التفاضلي عل العملية الإجتماعية للانتقال فقد قللت من العمليات الفردية كالاستجابة والقبول والتلقي وهي عمليات ضرورية لعملية التعلم واكتساب الأنماط السلوكية". [1]

6.نظرية الوصم (التسمية):

يعتبر"أدوين لمرت" من أبرز علماء هذه النظرية، وهذه النظرية تقوم على فرضين أساسيين هما:

1- أن الانحراف لا يقوم على نوعية الفعل وماهيته بقدر ما يقوم عليه نتيجة ما يوصف به الفاعل من قبل المجتمع، وهي تفترض أن الانحراف ظاهرة نسبية غير ثابته تخضع لتعريف الجماعة حينما ترى سلوك بعض الأفراد خارجًا عن القوانين التي تحكم مجتمعهم.

2- أن الانحراف عملية اجتماعية تقوم بين طرفين: العمل الإنحرافي، وردة فعل المجتمع تجاه ذلك الفعل الإنحرافي ووصمة بالانحراف من جانب آخر.

وترى هذه النظرية أن الطريقة التي يتعامل بها المجتمع مع الفرد هي التي تؤدي إلى استمراره في ذلك السلوك المنحرف، وما ذلك الانحراف إلا نتيجة تفاعله بين فعل الفرد المنحرف، وردود أفعال المجتمع تجاهه، وبتناميها في عملية تصاعدية تصل في النهاية إلى استقرار المنحرف على ذلك السلوك المنحرف،ثم بالانحراف.

[1] محمد ابراهيم الربدي، المرجع السابق، ص ص 37 39.

ويضيف"بيكر" احد أنصار هذه النظرية أن العلاقة بين الانحراف وبين ردود فعل المجتمع تجاه ذلك الانحراف ليست علاقة ثابتة واحدة في كل الظروف والأحوال وإنما هي تختلف باختلاف الزمان و المكان وباختلاف الأفراد الذين يصدر منهم ردّ الفعل نحو هذا الانحراف".

فقد يوصم الفرد بالانحراف لارتكابه أحد السلوكيات التي يصدر ضدها ردة فعل من قبل مجتمع معين، وفي نفس الوقت لا يكون ذلك السلوك الذي ارتكبه ذلك الشخص في مجتمع آخر سلوك منحرف فلا يصدر من المجتمع ردة فعل ضده.

ويفترض "تاتنيوم" أحد أنصار هذه النظرية، أن ما يؤدي إلى خلق المنحرف إنما هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون، ووصف عملية وصم المنحرف بأنها عملية تحتوى على عناصر تشمل وضع علاقات وألقاب وتعريفات، تقوم الجماعة بإلصاقها على الشخص، تؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة أغراض الجماعة وتحقيق البعض من أهدافها حيث إنها تساعد على بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص المخالف وأيضًا تأكيد نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه، وبالتالي إحباط معنوياته وتشويه أخلاقياته مما ينتج عنه تأكيد التضامن والتآزر الجماعي، وتتحدد عملية الوصم من وجهة نظر "تاتينوم" من عنصرين أساسين هما:[1]

- عنصر المفاضلة والتميز، وهو وضع الموصوم في جهة وباقي أفر المجتمع في جهة أخرى.
- بلورة الهوية التي تؤدي إلى تحول في شعور الفرد ذاته أو تقييمه لذاته، وينتج هذا من الفجوة والهوة بعلاقته مع الآخرين.

ويضع "لمرت" عدة مداخل لتبلور واكتمال هذا الانحراف وهذا الوصم وهي:

- يرتكب الإنسان جريمته الأولى لقياس ردود فعل المجتمع.
- يرد المجتمع على التصرفات بالمعاقبة.
- يكرر ارتكاب الجريمة ولكن بنسبة أكبر من الأولى.
- يرد المجتمع على تصرفاته بعقوبة أشد من العقوبة الأولى وبرفض أكبر من الرفض الأول.
- يزيد في الانحراف مع زيادة بالعداء للجهة المعاقبة والجهة الرافضة لذلك العمل.

[1] محمد إبراهيم الربدي، المرجع السابق، ص 41.

- يقوم المجتمع بردوده الرسمية التي تضفي على الفاعل المجرم"الوصم الإجرامي"[1]
- يزداد الإنحراف لمجابهة المجتمع الذي أعطاه الوصم الإجرامي.
- بعدها يقبل الفرد المنحرف صفة الوصم الإجرامي مع محاولته التوافق مع شخصيته الجديدة وكفرد منبوذ في المجتمع.

والحقيقة أن عملية الوصم يكون تأثيرها على المرأة أكثر من الرجل، وذلك راجع لوضعها ومكانتها ودورها الحساس في المجتمع وخاصة في المجتمع المسلم والمحافظ منه أكثر من غير المحافظ،كذلك إلى جانب عاطفتها ونفسيتها المرهفة عندما تخضع لتلك الأوصام.

وقد تعرضت هذه النظرية إلى عدة انتقادات نذكر منها:

- بالغت في تأثير ردود الفعل المجتمعية على سلوك الفرد ودور ذلك في تأصيل هوية الانحراف لديه دون النظر للعوامل الذاتية لدى الفرد في قبوله أو رفضه لعملية الوصم.
- كذلك لم تفسر كيفية السلوك الإجرامي وكيف كانت بدايته إنما ركزت على ردة فعل المجتمع بعد ارتكاب السلوك الإجرامي.
- كذلك تحديدها للسلوك الانحرافي والإجرامي على ضوء ردود فعل المجتمع ضده بالرفض أو العقاب بينما هناك سلوكيات انحرافية لا يصدر ضدها ردة العقاب من المجتمع لكونها ليست مجرَّمة بالقانون بينما هي في الحقيقة سلوك انحرافي، مثل تناول المسكر أو ارتكاب الزنا برضا الطرفين في بعض الدول التي تبيح ذلك، كذلك هذه السلوكيات الانحرافية متجددة ومتطورة فعندما تظهر ننتظر ردة فعل المجتمع ضده حتى نعتبره سلوك انحرافي أو إجرامي وهذا غير صحيح..[2]

[1] فوزي أحمد بن دريدي: المرجع السابق، ص 51.

[2] محمد إبراهيم الربدي، المرجع السابق، ص 42.

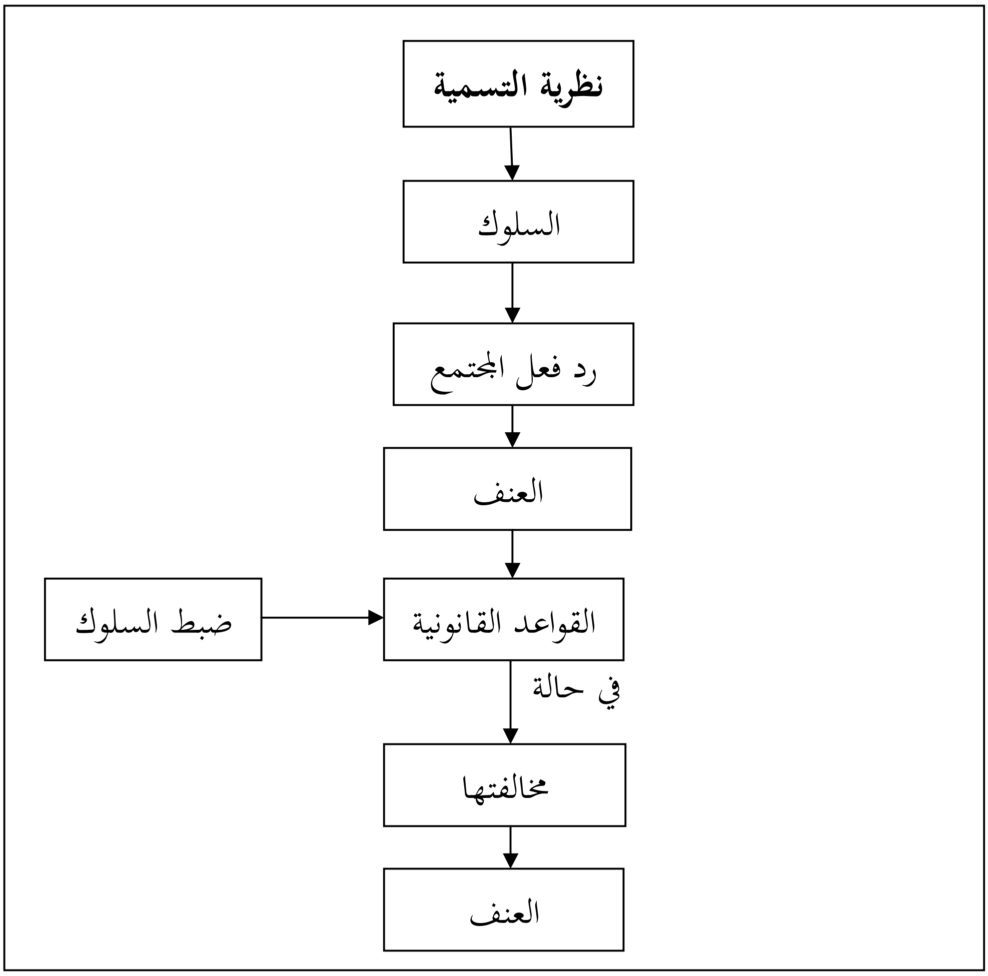

الشكل رقم (04) يوضح نظرية الوصم (التسمية)[1]

7.نظرية الضبط الاجتماعي:

عرّف"بول لاندثر" الضبط الاجتماعي بأنه سلسلة العمليات الاجتماعية التي تجعل الفرد مسئولا تجاه المجتمع، وتقييم النظام الاجتماعي، وتحفظه وتشكل الشخصية الإنسانية عن طريق تطبيع الفرد وتسمح بتحقيق نظام اجتماعي أكمل، وانه ليس من الممكن أن يقيم مجتمعًا منظمًا ولا أن تخلق شخصية متكاملة بدون الاعتماد على مجموعة من القيم الملزمة، وقد أيده "روس" في ذلك عندما قال: إن الضبط الاجتماعي يشمل عمليات التربية والتطبيع الاجتماعي الرسمية بالإضافة إلى القانون.

[1] فوزي أحمد بن دريدي: المرجع السابق، ص 58.

ويذكر "كيمبول يونج" أن الضبط الاجتماعي ليس مجرد رغبة هوجاء لبعض الأفراد في التسلط والسيطرة على الآخرين وإنما هو نظام ونسق هادف لأنه يهدف إلى إيجاد التوافق والتواؤم والتماسك والاستمرار للجماعة"

ويقول"نارل" أن كل حياة ترتكز بالضرورة على شيء من التنظيم، وأن كل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعًا من الضبط حيث إن الضبط هو الضمان الأكيد لقيام المنظمات والمؤسسات والهيئات الاجتماعية بوظائفها، وتحقيق أهدافها التي وجدت من اجلها، وهو الدرع الواقي من الانحرافات الاجتماعية، وهو الكفيل بإعادة التوازن وتحقيق التناسق والتوافق الاجتماعي.

ويستبعد "جيروفيتش" بأن الضبط الإجتماعي هو نتيجة لتطور المجتمع وتقدمه، بل إن الضبط الاجتماعي موجود من القدم حتى في المجتمعات البدائية، وإدراك الضبط الاجتماعي ليس سندًا للنظام ولا هو أداة للتقدم بل هو جزء من الواقع الاجتماعي، وأن الضبط الاجتماعي ليس مقصورًا على المجتمعات الكبيرة بل يمتد إلى جميع الجماعات المختلفة كالأسرة والمدرسة وجماعة العمل والنادي والرفاق والمؤسسات الدينية وغيرها.

ويرى "هيراشي" أن أي ضعف في أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع كالأسرة والمدرسة والنادي وجماعة الرفاق والعمل وغيرها يؤدي إلى ضعف الرابطة التي تربط الأفراد بالنظام أيضًا وتسمح هذه الرابطة الضعيفة بصورة آلية بحدوث درجة أكبر من انحراف ثم يذكر"هيراشي" أن الرابطة الاجتماعية تتميز بوجود أربع عناصر هي:

1- **الارتباط**: فقوة الارتباط التي تربط الفرد بالآخرين مثل (الأبوين، والأصدقاء، والأخوة) أو المؤسسات مثل (المدرسة والنادي)، يمكن أن تمنع وقوع الانحراف.

2- **الاندماج**: فكلما زاد الاندماج زادت الفاعلية وبُذلت الطاقة والوقت والجهد في سبيل هذا الاندماج بحيث يصبح الفرد مرتبطًا بمواعيد محدده وأعمال مختلفة وغيرها، والتي تشغل جُل وقته وعندها يصبح الفرد ليس لديه وقتًا لممارسة السلوك المنحرف، ولا التفكير فيه، كذلك فإن عملية الاندماج في الأنشطة المشروعة يدعم وينمي الجانب السوي في شخصيته، وهنا تلعب وسائل الترفيه المشروعة دورًا هامًا في الحد من الانحراف.

3- **الالتزام**: بحيث يعد الخوف من أهم العوامل التي تكبح رغبة الكثيرين في خرق القانون، فإن عملية الالتزام أو الامتثال عند الفرد تحد من ارتكاب الانحراف بحيث إن الفرد عند اتخاذ قراره في ارتكاب فعل منحرف يفكر بما يعود عليه من المخاطر المترتبة على فعله ومن ظهور الأعراض الجانبية لفعله.[1]

4- **العقيدة**: ويعكس هذا العنصر إلى النظر إلى قوانين المجتمع ويشعر بمعنى أن الشخص يجب عليه أن يحترم القوانين.

وتوجد هذه العناصر بين الأفراد وبدرجات مختلفة، وعندما تصاب هذه العناصر بالضعف أو تختفي، يصبح الفرد أكثر حرية في أن يسعى وراء تحقيق مصلحته وارتكاب السلوك المنحرف.

ويستبدل "هيراشي" السؤال التقليدي الموجود في الدراسات عن الجريمة الذي مفاده ما الذي يجعل الناس ترتكب الجريمة؟ بسؤال آخر أكثر أهمية، وهو: لماذا يطيع الناس القانون؟ أو بعبارة أخرى لماذا يطيع الناس قوانين المجتمع؟

وتعد نظرية الضبط الاجتماعي -بصفة عامة- نظرية وظعية -حيث إنها تحاول تفسير السلوك، كما أنها تذهب علاوة على ذلك ضرورة معالجة السلوك الإجرامي من خلال زيادة فاعلية تأثير دور الأسرة والمدرسة والمؤسسة الدينية والتزام جماعات الرفاق بالقانون، وتركز نظرية الضبط على العملية التي تضعف من خلالها الرابطة الاجتماعية، أكثر من تركيزها على الأسباب البنائية لوجود هذه الرباطة.

ومن خلال ما سبق يتضح أهمية الضبط في الحياة الاجتماعية بحيث أن أي مجتمع أو تجمع كان صغيرًا أو كبيرًا لابد له من نظام وهذا النظام لابد له من ضوابط لتصرفات وعلاقات الأفراد في تلك المجتمعات، والتي من شأنها أن تحافظ على تماسك وترابط وحدة الجماعة والتي بدورها تؤمن للأفراد الراحة والاستقرار فيسلكون السلوك السوي، وهذه الضوابط كلما كانت ذاتية كلما كانت أقوى في عملها، وهذه القوة تتكون عبر تلك العناصر الأربع السابق ذكرها (الترابط، الاندماج،الالتزام، العقيدة).

ويرى الباحث أن الضبط الاجتماعي من أقرب النظريات التي فسرت السلوك الإجرامي والسلوك العنيف عموما، ولكنها في نفس الوقت لا تعتبر هي المفسر الوحيد لسلوك العنف،حيث أغفلت باقي العوامل الاجتماعية والنفسية التي لها علاقة بالسلوك العنيف، والتي لها علاقة بقوة أو ضعف أو زوال عملية الضبط.

---

[1] علاء عبد الحفيظ مسلم المجالي: المرجع السابق، ص26.

كذلك عدم إيضاحها للأسس والقواعد التي تستند عليها عملية الضبط وتستمد منها نظمها وتسير عليها فإذا كانت القوانين أو القيم والعادات والتقاليد هي النظم والقواعد التي يعتمد عليها الضبط فإنها تتبدل وتختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر.[1]

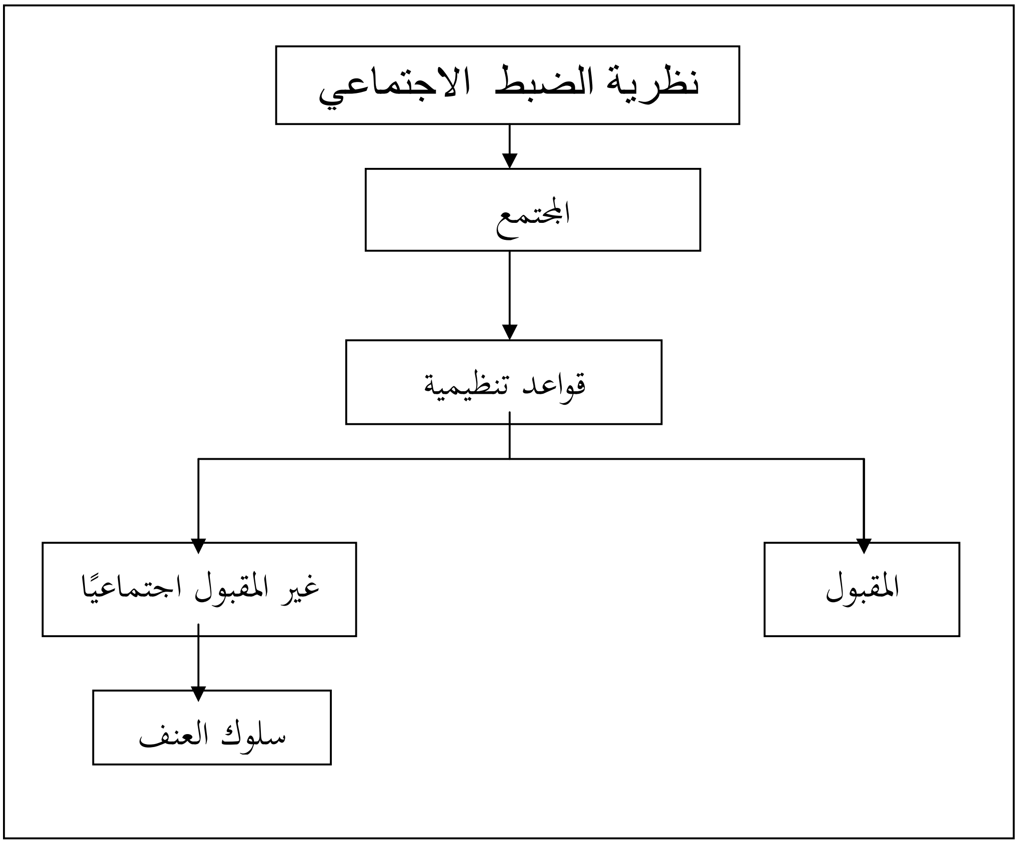

الشكل (05) يوضح نظرية الضبط الاجتماعي[2]

[1] محمد إبراهيم الربدي، المرجع السابق، ص ص42 44.

[2] فوزي أحمد بن دريدي: المرجع السابق، ص 57.

8.نظرية الضبط الديني للسلوك عند الفرد (من منظور إسلامي) :

قام "غانم" (1994) بمحاولة طرح نظرية إسلامية حول الجريمة والتي أسماها (الضبط الديني للسلوك) أو (تدهور الضبط الديني للسلوك)[1].

وترى هذه النظرية أن الفرد يُقدم على ارتكاب الجريمة عند اختلال أو توقف الضابط الديني داخله عن ممارسة دوره في كبح جماح شهوته وإيقافها عند الأمور المشروعة الصحيحة، فعندها ينحرف الفرد إلى السلوك الإجرامي، ويرتكب الأفعال الإجرامية، وعليه فإن كل فرد داخله كابح قوي هو الضابط الديني هذا الضابط هو الذي يتحكم في سلوك الفرد ويجبره على تجنب الخطأ وتجنب الأفعال الانحرافية والإجرامية.[2]

ويمارس هذا الضابط دوره من خلال تحكمه في كافة سلوكات الإنسان ودوافعه بغض النظر عن منشأ هذه الدوافع سواء كانت نفسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، بحيث إن هذا الضابط يعمل على مقاومة الإنسان لمغريات الفعل الانحرافي ويكبحه مهما كانت قوة الدوافع ومهما كان مصدرها، ومن ثم يتجه الفرد إلى الصحيح من الأفعال بل والأقوال تلقائيًا.

ويرى "غانم" أن الناس مختلفون في قوة الضابط الديني لسلوكهم، بحيث إن قوة أو ضعف هذا الضابط يرتبط ارتباط طرديًا بقوة العاطفة الدينية داخل الفرد، وقوة هذه العاطفة تتحدد بعوامل مثل البيئة الاجتماعية والوسط الأسري والنظام التعليمي والخصائص الشخصية للفرد وغيرها من كونها معتمدة على تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

ثم يذكر "غانم" إن هذه النظرية معتمدة على أدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية ومنها قوله تعالى**﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾**.[3]

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم:" لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنُ، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِين يَشْرَبُهَا وهُوَ مُؤْمِنُ ولا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِين يَسْرِقُ وهُوَ مُؤْمِنُ " (رواه البخاري ومسلم).

[1] عبد الله غانم: علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، المرجع السابق، ص 119.

[2] عبد الله غانم: علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، المرجع السابق، ص 120.

[3] سورة النور: الآية 03.

وهذه الآيات الكريمة والحديث الشريف يوضحان أن الإيمان يتضاءل حتى يصل إلى درجة التلاشي عند ارتكاب الشخص للجريمة ومن ثم يغيب الضابط الديني، وهو ما عُبر عنه بالإيمان، بحيث إن الزاني والسارق وشارب الخمر عند ارتكابه للجريمة يكون الضابط الديني معدوم وهو الإيمان.

ثم ذكر"غانم" أن الضابط الديني للسلوك عند الفرد يكون له حالات وهي:

أ- حالة تدهور الضابط الديني للسلوك: وهي الحالة التي تنجح فيها عوامل تدهور الضابط في قهر عوامل تدعيم الضابط الديني عند الفرد، ثم يتدهور الضابط الديني عند الفرد إلى صورتين:

الصورة الأولى: تدهور دائم: حيث يصبح الفرد مجرمًا معتادًا لا يتورع في ارتكاب الجريمة لعدة مرات، حيث يكون الضابط الديني غائب و مفقود تمامًا.

الصورة الثانية: تدهور مؤقت (ضعيف) حيث يصبح الفرد عرضة للتأثر ببعض عوامل الجريمة فيُقدم على ارتكابها إلا أنه لا يتحول إلى مجرم معتاد، حيث إن الضابط الديني موجود ولكنه يضعف أمام بعض المغريات لأنه ليس قويًا بدرجة كافية للصمود فيرتكب الفرد جريمته في لحظة تدهور هذا الضابط مثل المجرم بالصدفة.

ب- حالة اختلال الضابط الديني للسلوك: وهذه الحالة يكون الضابط الديني موجود وقوي ومدعم إلا إن هناك سوء فهم للعقيدة الدينية، أي يسلك فكر ديني مغاير للأساس وهو في نفس الوقت يعتقد أنه هو الصحيح ويناضل من أجله، مثل الفرق المبتدعة والمتطرفة الخارجة عن تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، فيرتكب الفرد المنتمي لهذه الفرق بعض الأفعال التي يعتبرها القانون سلوك منحرف في حين أنه يراها هو أنها سلوك سوي ومن تعاليم دينه، ومن أمثلة هذه الانحرافات احتجاز الرهائن واختطاف الطائرات وغيرها.[1]

ج- حالة الضابط الديني السوي للسلوك: وهذه الحالة يكون الضابط الديني عند الفرد لا يسمح له بارتكاب أي انحرافي سواء كان مُحرّمًا قانونيًا، أو مُحرّمًا دينيًا وغير مُحرَّمًا قانونيًا أو حتى فعل تنكره الأعراف والقيم السائدة في المجتمع، وعليه فإن الأفراد في هذه الحالة هم من توفر لهم الظروف التي تسمح لهم بتنشئة وتأصيل سليم للضابط الديني في مراحل عمرهم المبكر وفي نفس الوقت هم أشخاص قد مارسوا قدرا كافيًا من عوامل تدعيم الضابط من فهم صحيح للدين وثبات العقيدة والانتظام في أداء الفرائض

[1] عبد الله غانم: الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، المرجع السابق، ص 120.

والشعائر الدينية وأعمال البر والإحسان وغيرها، ومن ثم فإن الضابط الديني للسلوك عندهم يكون قويًا في مقاومة اختلال أو تدهور الضابط الديني المختلفة.[1]

ثم يشير "غانم" أن نظرية الضابط الديني للسلوك عند الفرد في تفسيرها للجريمة توضح الكيفية التي ترتبط بها مختلف العوامل التي قال بها علماء الإجرام عند تفسيرها للجريمة، حيث أن هذه العوامل لا ترتبط بارتكاب الجريمة بطريقة مباشرة ولكن تُحدث تأثيرًا سلبيًا على الضابط الديني للسلوك وتعمل على عدم قيامه بدوره في ضبط السلوك ومن ثم اندفاع الفرد إلى ارتكاب الجريمة.

وأن عدم تماثل استجابة الفرد لذات المثيرات ونفس الطريقة ونفس الظروف إنما هو راجع إلى الضابط الديني للسلوك باعتباره عاملاً مفسرًا لهذا التباين لذات العامل بحيث أن من كان عنده الضابط الديني ضعيف أو معدوم فإنه يستجيب لتلك المثيرات وأن من كان عنده الضابط الديني قويًا وسليم فإنه يمتنع عن الاستجابة لتلك المثيرات.

وأما إقدام بعض الأسوياء ممن لا يتوقع انحرافهم على ارتكاب الجريمة، فإن هذا الأمر يمكن تفسيره في ظل هذه النظرية بحيث إن الضابط الديني عند الفرد يزيد وينقص في كفاءته وعمله بزيادة الإيمان ونقصانه، كما أخبر بذلك الرسول صلى الله عليه وسلم في أن الإيمان يزداد وينقص بتجنب أو فعل بالمعاصي، فعندما يكون الفرد صلته بالله قوية من خلال أداء العبادات والابتعاد عن المعاصي يزيد إيمانه والذي بدوره يزيد في عملية قوة الضابط الديني عنده، بحيث يمنعه من الانحراف، والعكس من ذلك صحيح بحيث إن الفرد كلما ضعفت صلته بالله وأهمل أو تكاسل في أداء العبادات وتهاون في ارتكاب المعاصي ينقص إيمانه وعندها يضعف لديه قوة الضابط الديني شيئًا فشيئًا حتى يسقط في ارتكاب الجريمة.[2]

ثم يؤكد "غانم" أن اختلال الضابط الديني أو غيابه هو العامل الوحيد الذي يشكل خاصية عامة ومشتركة في كل الجرائم نجده سمه مشتركة بين جميع مرتكبي الجريمة بغض النظر عن نوع هذه الجرائم ومكانها وبغض النظر عن مستوى الفرد التعليمي والاقتصادي وحالته الاجتماعية والنفسية أو غيرها،

[1] محمد إبراهيم الربدي، المرجع السابق، ص ص 45-46.

[2] عبد الله غانم: الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، المرجع السابق، ص 122

المهم أن هذه العوامل وهذه المثيرات ليست هي السبب المباشر في ارتكاب الفرد للجريمة ما لم تقترن باختلال أو تدهور الضابط الديني عنده، وان عدم اختلال الضابط الديني عند الفرد بشكل عام هو الذي يمكن أن يصمد أمام جميع تلك العوامل والمثيرات، وكلما كان الضابط الديني قويًا وسليمًا كلما كان صموده أمام تلك العوامل والمثيرات أقوى.[1]

ويرى الباحث أن هذه المحاولة من "غانم" محاولة جيدة لوضع نظرية علمية معتمدة على تعاليم الدين الإسلامي الحنيف في تفسير السلوك الإجرامي وسلوك العنف عموما، وقد وضحت هذه النظرية أهمية عامل الوازع الديني من خلال ضعفه أو تدهور على سلوك الفرد التي تجعل لديه استعداد لارتكاب جرائم العنف.

ومن خلال ذلك يمكن أن يكون عامل الوازع الديني مفسرًا للسلوك العنيف، بل يعتقد الباحث أن الوازع الديني في تماسكه أو ضعفه أو انعدامه هو من أهم العوامل المؤثرة على سلوك الأفراد ومنها سلوك العنف، وأن تعاليم الدين الإسلامي هي التي عالجت جميع العوامل الأخرى التي لها دور وأثر في الانحراف و ارتكاب السلوك العنيف وجعلت هناك وقاية من تلك التي تؤثر على السلوك فتوقعه في العنف.

إلا أن هذه النظرية أي نظرية الضابط الديني ينقصها بعض الأمور وهي:

- أن هذه النظرية لم توضح كيف تتم عملية تماسك أو اختلال أو تدهور الضابط الديني بشكل مفصل ولم توضح المراحل والخطوات التي تمر بها حتى تصل إلى تماسك الضابط الديني أو اختلاله أو تدهوره، وما علاقة المجتمع والأسرة والمدرسة والحي وجماعة الرفاق والعمل وغيرها من العوامل بعامل الضابط الديني من حيث تماسكه أو اختلاله أو تدهوره، وهل الفرد نفسه هو الذي يعمل على تواجد هذا الضابط أم أن هناك أطراف أخرى تعمل على تواجد وتساعد على بقائه.
- كذلك إن هذه النظرية وضعت آرائها بشكل نظري ولم تطبقها عمليًا في الميدان حتى تستفيد من نتائجها في تدعيم الجانب النظري.

[1] محمد إبراهيم الربدي، المرجع السابق، ص 48.

رابعًا: الاتجاه الأنتروبولوجي

1- التفسير الأنثربولوجي للعنف:

لقد شاع بين جيل من الأنثربولوجيين- في النصف الثاني من القرن العشرين- الذين اشتغلوا عن الصيادين البدائيين، وجامعي الطعام والمزراعيين ، فكرة توليدية مؤداها أنه كلما زادت بدائية الإنسان كلما زاد ميله إلى العدوان.

ومن بين الأنثربولوجيين الذين يدعمون فكرة ارتباط الممارسة العنيفة بالحالة البدائية للإنسان العالم "واشيبران" الذي يرى أن الإنسان له سيكولوجية آكلة للحوم، ومن السهل أن يعلم الناس كيف يقتلون، لكن من الصعب أن يطوروا أعرافا تتجنب القتل، ويتمتع العديد من البشر برؤية الكائنات البشرية الأخرى وهي تعاني، ويستمتعون بقتل الحيوانات، كما نجد أن عمليات ضرب عامة الناس وتعذيبهم يشيعان في العديد من الثقافات.[1]

وإذا كان "واشيبرن" قد زعم بأن العديد من الناس يستمتعون بالقتل والقسوة، فإن هذا الرأي حقيقيا حسب ما هو واقع، وكل ما يعنيه ذلك أن هناك أفراداً ساديين ومجتمعات أو ثقافات سادية ولكن بالمقابل هناك أفرادا وثقافات ليست سادية.

وهناك بعض الآراء المعارضة، مدعمة بالدليل والمعلومات المباشرة، تعارض فكرة ارتباط معدلات العنف بدرجة البدائية عند الإنسان، فهناك معلومات ومعطيات علمية مباشرة عن حياة إنسان ما قبل التاريخ -والتي توجد في عبادات الحيوان- والتي تشير إلى الحقيقة التي مؤداها أن الإنسان البدائي كان يفتقر إلى الروح التدميرية الذاتية، وحسبما أتضح فإن رسومات الكهنة القبطية لحياة صيادي ما قبل التاريخ لم تبرز أي قتل بين البشر.[2]

وفي دراسة لمجموعة من الأنثروبولوجيين، تم تحليل ثقافة 30 قبيلة بدائية من زاوية الروح العدوانية في مقابل النزعة السليمة، فوصفت "روث بيندكت" ثلاثة منهم سنة 1934، بينما قامت "مرغريت ميد" بوصف ثلاثة عشرة ثقافة سنة 1961، كما قام "ميردوك" بوصف خمسة عشرة ثقافة سنة 1934، وقام باحث آخر بوصف ثقافة واحدة سنة 1965، ونجد أن تحليل هذه المجتمعات الثلاثين يسمح لنا بتميز

---

[1] محمد عبده محجوب وآخرون: العنف السياسي والاجتماعي، ط1، دار الثقافة العلمية، الاسكندرية، 2005، ص ص 13-14.

[2] نفس المرجع، ص 16.

ثلاثة أنماط محددة بوضوح" أ، ب،ج" فهذه المجتمعات لا تتميز في ضوء العدوان أو غير العدوان ولكن في ضوء الأنساق الشخصية المختلفة والتي تميز كل واحد عن الآخر بعدد من السمات التي تشكل ثقافة متميزة والتي لا تربط بعضها بالعدوان بأي شكل.[1]

وبهذا يمكننا تمييز ثلاثة أنواع من المجتمعات:

أ- مجتمعات مدعمة أو مؤيدة للحياة:

وفي ظل هذا النسق، نجد أن التركيز الرئيسي للمثل والنظم والأعراف هو أنها تساهم في الحفاظ على الحياة ونموها في جميع أشكالها.

ب- المجتمعات العدوانية غير المدمرة:

وهذا النسق يشترك مع النسق الأول في العنصر الأساسي المتعلق بعدم التدمير ولكنه يختلف في أن الروح العدوانية والحرب رغم عدم مركزيتها، فهي تمثل أحداثا عادية طبيعية، وان التنافس والتدرج الهرمي والنزعة الفردية موجودة، فهذه المجتمعات لا تتخللها روح التدمير أو القسوة أو شك مبالغ فيه، ولكنها لا تتمتع بنوع الأخلاق والثقة، وهو الذي يعتبر مميزا للمجتمعات المؤيدة للحياة، وأما المجتمعات العدوانية، يمكن تمييزها من خلال القول أنها تسودها الاعتداء.

ج- المجتمعات المدمرة:

نجد أن نسق المجتمعات المدمرة يوصف بأنه متمايز، ويتميز بالكثير من العنف الشخصي وروح التدمير والعدوان والقسوة في داخل القبيلة وضد الآخرين والشعور بالبهجة في الحرب والإيذاء والغدر، ونجد أن المناخ الكلي للحياة هو مناخ العداء والتوتر والخوف،كما يوجد الكثير من المنافسة وتركيز شديد على الملكية الخاصة، والتدرجات الهرمية الصارمة، وقدر كبير من إشعال الحرب.[2]

وكان علماء الأنثروبولوجيا قد تناولوا ظاهرة العنف من خلال التركيز على مفهوم الجريمة حيث تعتبر انحرافًا عن المعايير الجمعية التي تتصف بقدر هائل من الجبر والنوعية، والكلية، أي أن الجريمة أو العنف يبرز في الحياة الاجتماعية إذا توفرت الشروط الآتية:

أ- قيمة تقدرها الجماعة وتحترمها طائفة هامة من الناحية السياسية من طوائف تلك الجماعة.

[1] نفس المرجع، ص 25.

2 نفس المرجع، ص ص 25-26.

ب- انعزال حضاري، أو صراع ثقافي يعمل عمله في داخل طائفة أخرى من طوائف تلك الجماعة، فيصبح أفرادها لا يُقَدِرون تلك القيمة، أو يصبح لها من الأهمية في نظرهم مثل ما لها.

ج- اتجاه عدائي نحو القسر، أو الضبط من جانب أولئك الذين يقدرون تلك القيمة الجمعية ضد الذين لا يكنون الاحترام والتقدير.[1]

وكان من بين الباحثين الأنثروبولوجيين الذين اشتغلوا على دراسة ظاهرة العنف لدى الكائنات البشرية الباحث الأنثروبولوجي "كلود ليفي ستراوس" والناظر في المنتوج الأنثروبولوجي الذي قدمه "ليفي ستراوس" يجد أن معالجته للعنف- وحتى وان لم تحتل حيزا كبيرا- لها أهمية معتبرة في النظرية العامة للمجتمع، فقد عالج "ستراوس" ظاهرة العنف من خلال تحليله للعلاقة القائمة بين الحرب والتجارة عند هنود أمريكا الجنوبية، فالحرب عند "ستراوس" لا يمكن فهمها إلا من خلال الكل اجتماعي.

لقد بين "ليفي ستراوس"، العلاقة بين العنف والمجتمع من خلال إبداء رأيه، أن هذه العلاقة تتمثل في النظر للمبادلات التجارية على أنها حربا كامنة حلت سلما، والحروب تنشأ عن اتفاقيات فاشلة.

ففي نظر "ستراوس" أن العلاقات بين الجماعات والمجموعات هي علاقات تجارية تبادلية، ويرتبط مصير الحياة السلمية أو الممارسات العنفية بنجاح المشاريع والأنشطة التجارية أو فشلها.

وفي ظل النشاط التجاري يتم التبادل بين الحلفاء، وهذا التبادل يتجاوز تبادل الثروات والخدمات إلى تبادل النساء وبناء علاقات زوجية.

ويذهب "ليفي ستراوس" إلى أن تبادل النساء هو الحد الأقصى لمسار متواصل من الهبات المتبادلة بينما أنه عندما تدخل مجموعتان في علاقة ما، فإنهما لا يسعيان إطلاقا إلى تبادل النساء وإنما تريد هتان المجموعتان التحالف السياسي والعسكري، والوسيلة المثلى لبلوغ ذلك هي تبادل النساء، ولهذا السبب ذاته فإنه إذا كان حقل التبادل الزواجي يبدو حقا أكثر في كل الأحوال، فالتحالف هو الذي يسمح بالتبادل ويوقفه في آن معا فهو نهايته.

---

[1] يسرى عاد: الارهاب بين الجريم والمرض، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1994،ص 51.

وظل بحث الجماعات أو المجموعات عن التبادل ومن ثم التحالف، هذا الأخير يؤدي إلى تبادل النساء، وظل هذا المستوى من النشاط يخفي الممارسات العنفية ولا يمكنها أن تفعل شيئًا.

وفي دراسة كاملة قامت بها "روث بينديكت" رفقة آخرون سنة 1934، لهنود الزوني، فهؤلاء يعيشون على الزراعة وتربية القطعان في الولايات المتحدة الأمريكية في القطاع الجنوبي الغربي، ومن الناحية الاقتصادية فهم يعيشون حياة الوفرة، وتقديرهم للأمور المادية ليس كبيرا، والأفراد الذين يوصفون بالعدوانية وعدم التعاون والتنافس فيجري اعتبارهم كأنماط منحرفة، ويجري القيام بالعمل بشكل تعاوني أي فيه الرجال والنساء، بإستثناء تربية الأغنام التي تعتبر مقتصرة على الرجل وحده، وبشكل عام فالانجاز الفردي يعطي له قليل من الاهتمام، وان كانت هناك بعض المشاجرات فهي تحدث نتيجة للغيرة الجنسية وليس فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية أو الممتلكات. [1]

وما يمكن أن نخلص إليه من خلال التنظير الأنثربولوجي لظاهرة العنف، هو أن المعلومات الأنثربولوجية قد أكدت أنه لا يمكننا الدفاع عن التفسير الغريزي للروح التدميرية، وانه في جميع الثقافات البشرية، فالفرد أو الجماعة تقوم بالدفاع ضد التهديدات والأخطار المحدقة بممارسة الحرب،كما لا يمكننا أن نأخذ مطلقا بالقاعدة التي تقول أن المجتمعات الأقل تطورا وتحضرا تتميز بروح تدميرية عكس المجتمعات الأكثر تطروا، وإنما نميل إلى الرأي القائل أن الروح التدميرية هي جزء من ثقافة الإنسان.

يمكننا القول أن العنف يثير رد فعل في حياة الجماعة أو المجتمع، عندما يبدوا واضحا بين الأفراد على تجريمه، وعلى أنه عنصر سلبي مدمر للحياة، أي أنه انحراف عن المعايير والضوابط الجمعية للسلوك، سواء نص القانون على اعتباره جريمة، كالسرقة أو القتل، أو لم ينص صراحة عليه، أي أن الجريمة أو العنف عبارة عن مخالفة للمعايير الجمعية التي تعود بالضرر على المجتمع . [2]

[1] مختار رحاب: المرجع السابق، ص 149.

[2] سعد المغربي: تعاطي الحشيش، دراسة نفسية اجتماعية، دار المعارف، القاهرة، (د،س)، ص 91.

2- نظرية الضغط البيئي:

ترى هذه النظرية أن البيئة في أوقات قد تفرز مجموعة من الضغوطات البيئية: كالتلوث والازدحام والاكتظاظ، وكثرة الضجيج وغالبا ما يتضاعف، حتى يصبح الإنسان لا قدرة له على تحملها مما يؤدي إلى ثورانه وقيامه بأعمال عنيفة، ويمكننا إسقاط منظور الضغط البيئي الفيزيقي على الضغوطات التي تتولد عن البيئة الاجتماعية، كالبطالة، ونقص الدخل، والتضخم...هذه المشكلات إذا توفرت تؤدي بالإنسان إلى أعمال العنف، وغالبا ما يكون العنف في هذه الحالة موجها نحو الطفل والمرأة.

وغالبا ما ينظر إلى عناصر البيئة على أنها تشكل ضغوطات كالحرارة الشديدة مثلاً أو الازدحام، الضوضاء ومشقة التنقل خاصة داخل المدن، أو التلوث، إضافة إلى الضغوطات الناتجة عن العمل، أو الضغوط التي تتولد من جراء المشكلات الأسرية كالخلافات الزوجية مثلاً، كل هذه العناصر البيئية تولد ضغطًا على الإنسان، مما يسبب له مشقات في الحياة تجعله مشحونًا بالانفعالات التي قد تؤدي به إلى ممارسة العنف.

وجملة العناصر البيئية السالفة الذكر يكون تأثيرها بصورة نسبية، فهي قد تحث في موقف ما، ولا تحدث في موقف آخر، كما قد تحدث لشخص ما، ولا يتعرض لها شخص آخر، وهذا الضاغط ليس حتمًا أو آلياً، فمجرد وجوده يؤدي إلى حدوث مشكلة لدى الفرد، فقد لا يكون دومًا يمارس تهديدًا أو يولد مشقة، وهذا يتوقف على تقدير الذات للضاغط ومدى إحساسه به، ودرجة تأثير هذا الضاغط عليه.[1]

3- نظرية الحرمان البيئي "النسبي" :

قد مر معنا في جانب النظريات النفسية كيف يؤدي الشعور بالحرمان كعامل نسبي داخلي في دفع الفرد نحو العنف، وتؤكد هذه النظرية أن الاستياء و عدم الرضا الذي يؤدي للسلوك العنيف لا ينشأ نتيجة الحرمان الموضوعي، ولكن ينشأ من شعور الشخص بأنه محروم نسبيا، أكثر من بعض الأشخاص الآخرين في الجماعات الأخرى في المجتمع، فطبقا لـ:"بيرنشتاين Bernstien" و"كروسبي Crosby"

---

[1] أحمد مصطفى العتيق وحاتم عبد المنعم أحمد،: البيئة والعنف، دراسة لبعض الدلالات البيئية لاحتمالية السلوك العنيف، لدى عينة من الشباب المصري، المؤتمر العالمي لحل الصراع، القاهرة، 1994، ص 09.

يؤدي الحرمان النسبي إلى الخصومة بين الجماعات وما يترتب عليها من سلوكات عنيفة حينما يشعر الأشخاص بدافع إلى تحقيق هدف قيمي معين لا يتوفر لديهم، وذلك بمقارنة أنفسهم ببعض الجماعات الأخرى، الذين يتحقق لديهم هذا الهدف، ويشعرون بأن في مقدورهم تحقيقه إلا أن الظروف لا تساعدهم على ذلك.[1]

ويعتبر "صوئيل ستوفر Stuffer" أول من استخدام مفهوم الحرمان النسبي في علم الاجتماع وذلك في كتابه الجندي الأمريكي عام1949، ثم تطور بعد ذلك هذا المفهوم على يد "روبرت ميرتون" في كتابه النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي، والذي صدر عام 1961، فقام بضبطه وأعطاه معنى دقيقًا وربطه بنظرية سلوك الجماعة المرجعية، فالفرد يرى أنه حاز وامتلك بعض الامتيازات، وإما يجد نفسه محرومًا، ولذا أبرز "ميرتون" مفهوم الإشباع النسبي من خلال مقارنة موقفهم بموقف فئات الأشخاص والجماعات الأخرى.[2]

يرى أصحاب نظرية الحرمان البيئي أن البيئة التي لا تستطيع إشباع احتياجات أفرادها سينتج عنها شعور بالحرمان يدفع الأفراد لممارسة العنف، وبالتالي فالبيئبة الاجتماعية هي المسؤولة عن السلوك العنيف، خاصة إذا كانت أحوال الفرد تتدهور، بينما أحوال الآخرين في تحسن مستمر، مما يزيد من حدة الشعور بالحرمان، مما يؤدي إلى الإحساس بالفشل والإحباط، ثم السخط على المجتمع وأفراده، مما يؤدي بالفرد إلى الاندفاع للتمرد واستخدام العنف.

كما أن اتساع الفجوة بين الأمل والواقع من أهم عوامل الإحساس بالفشل، فكلما اتسعت الفجوة بين الأمل والواقع واستمرت في اتساعها فإن ذلك يفجر الإحساس بالإحباط والفشل الذي لا يرجع إلى القصور في الاجتهاد، بل يرجع إلى الخلل الذي يصيب التركيبة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع مما يهيئ المناخ لتحويل ذلك الإحساس إلى شحنات عدوانية تترجم إلى أعمال عنف.[3]

---

[1] عدلي محمد سمري: سلوك العنف بين الشباب، الندوة السنوية السابعة، الشباب مستقبل مصر، القاهرة، 2002، ص 08.

[2] عبد الهادي الجوهري: علم الاجتماع الادارة، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص 88.

[3] أمينة الجندي: التطرف بين الشباب، دراسة ميدانية على طلبة الجامعات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الاسكندرية، 1987، ص82.

4- نظرية الثقافة الفرعية:"نظرية ثقافة العنف":

في البداية إذا أردنا التطرق لمفهوم مصطلح الثقافة الفرعية Sub- culture، فهذا المفهوم يعود في أصله النشوئي وتولده المصطلحي إلى الدراسات الأنثروبولوجية، وكثيرًا ما يستخدم مصطلح ثقافة فرعية عند الأنثربولوجيين، عندما يحصلون على معلومات وبيانات ثقافية خاصة بمجتمع ما -خاصة المجتمع البدائي- مع خصائص ثقافية لمجتمع آخر، نتيجة عوامل مختلفة كالاتصالات الثقافية مثلاً، في هذه الحالة يبرز الأنثربولوجيين مصطلح ثقافة فرعية، وقصدهم من ذلك هو إبراز إنتماء هذه الثقافة لمجتمع أو مجموعة ما، ومدى علاقتها بثقافة مجتمعات أخرى.[1]

وإذا أمعنا النظر في نظرية الثقافة الفرعية، فنجد أن الفكرة الجوهرية والأساسية فيها تقوم على أن الثقافة الفرعية تتبلور وتتمحور كحل جمعي، أو حل متجدد للمشكلات الناجمة عن الطموحات المحبطة لقطاعات كبيرة —كالشباب مثلاً-، أو لوضعهم الاجتماعي الملتبس في المجتمع الكبير-كالشباب أيضًا- الذين لم يعودوا أطفالاً بعد، ولم يصبحوا كبارا بعد مسؤولين، وتكون الثقافة الفرعية كيانات متميزة عن الثقافة الأكبر "الأم" غير أنها تستعير منها رموزها، وقيمها ومعتقداتها، وكثيرًا ما تعرضها للتشويه أو المبالغة، أو تقلبها رأسًا على عقب، وأشهر المجالات التي يستخدم فيها مفهوم الثقافة الفرعية في علم الاجتماع المعاصر، دراسة علم الاجتماع للانحراف ودراسات الشباب، وغالبًا ما تكون الرؤى المستمدة من أحدهما يمكن أن تفيد الآخر، وأن آليات تكوين الثقافة الفرعية، وتعاملها مع الثقافة الأم، وتفاعلاتها مع نظائرها من الثقافات الفرعية، ومع أعضائها الأفراد، كل ذلك كبير الدلالة وعظيم النفع في دراسات الشباب.[2]

تقوم هذه النظرية على فكرة مفادها أن بعض الجماعات والمجموعات تعايش العنف بطريقة مألوفة في الحياة اليومية، فالتمثلات والصور المألوفة عن هذه الظاهرة شأنها شأن الخطابات الأيديولوجية، فهناك معايير ثقافية فرعية تختلف تمامًا عن المعايير العامة للمجتمع وأن هناك طقوس وشعائر للتفاعل تسمح بالاستعمال المراقب للعنف أو بالعكس تدفع به أحيانا إلى أقصى حدوده.

---

[1] محمد الجوهري: الأنتروبولوجيا، أسس نظرية وتطبيقات علمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 244.

[2] محمد الجوهري: الشباب والحق في الاختلاف، أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 29-30 أفريل 2000، ص ص 17-18.

وكانت نظرية الثقافة الفرعية قد ظهرت نتيجة محاولة تفسير ارتفاع معدلات الانحراف بين الأفراد الذكور الذين ينتمون للطبقات الدنيا، والذين كانوا يشكلون عصابات مسلحة شملت المراهقين بدرجة أكبر، ومن الأسباب الرئيسية لظهور الثقافة الفرعية للجانحين خصوصًا هو أنها ظهرت كاستجابة للمشكلات الاجتماعية التي لا يستطيع الأفراد مواجهتها، وكان "ألبرت كوهن" قد أصدر كتابه "الأولاد المنحرفين" عام 1955، وتوصل إلى أن الثقافات الفرعية الانحرافية تتكون حول مشكلات المكانة عند المراهقين، خاصة في ظل غياب تكافؤ الفرص المتاحة، مما تؤدي إلى عدم إحراز الشباب لمكانته إلا في وسط ثقافة فرعية، غالبًا ما تتسم بأنها معارضة وصريحة.[1]

وكان "رينيه كايس" قد بين الوظيفة الاجتماعية التي تقوم بها الثقافة فقال:" إن الثقافة تحدد لكل فرد انتماءه إلى إحدى الجماعات ومجال الاتصالات داخل الجماعات وفيها بينها، كما أنها تحدد أصالة الجماعة، فالثقافة تنشئ وحدة مشتركة بين مرتكزات الأخلاق والمعرفة والعمل".

من خلال كلام "رينه كايس" وتوضيحه للوظيفة الاجتماعية التي بها الثقافة، يبرز نوعا أو شكلا من أشكال العنف يتعلق بالمحافظة على الهوية الثقافة الخاصة، ورفض ثقافة جماعة أخرى، وفي عملية الرفض هذه مظهر من مظاهر العنف.

وبالتالي يمكننا تعريف الثقافة الفرعية على أنها تجزئة للثقافة الكلية السائدة في المجتمع، وتتشكل الثقافة الفرعية، وتبرز تجلياتها في مجال الحياة الاجتماعية حينما يحصل إتفاق بين مجموعة من الأفراد يجمعهم تشابه في سماتهم الاجتماعية، وتتميز كل ثقافة فرعية بمجموعة من القيم، والنظم والمعايير الخاصة.[2]

وكانا "فيراكوتي وولفانج" "Ferracuti and Wolfgany" قد ناقشا من خلال أبحاثهما التي قاما بها حول العلاقة بين ممارسة العنف والثقافة الفرعية، ومن بين النتائج التي توصلا إليها هو أن العنف تابع، أو هو نتيجة للثقافة الفرعية في بعض المجتمعات، وحسب نتائج أبحاثهما فإن الثقافة الفرعية للعنف تنتقل من جيل إلى جيل آخر، مما يجعل ممارسة العنف أمرًا مقبولاً ومسموحًا، وهذا ما يشجع ممارسة

[1] أحمد عبد السلام المجالي: المرجع السابق، ص 44.

[2] ربا محمد سالم الطراونه: دور الإدارة الجامعية ولجان التحقيق والمجالس التأديبية في الحد من العنف الطلابي في الجامعات الحكومية في محافظة جنوب الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الأصول والإدارة التربوية، جامعة مؤتة، الأردن، 2010، ص 17.

العنف لدى الفرد خاصة أثناء مرحلة الطفولة أو المراهقة، وغالبًا ما يستخدم أعضاء الثقافة الفرعية العنف للتغلب على المشكلات الاجتماعية.

ومن خلال العامل الثقافي يمكن أن ينشأ الفرد الهامشي، ويعرف "حسن شحاته" الفرد الهامشي: إذا هاجر شخص من وسط ثقافي معين إلى وسط آخر، فلابد من مرور مدة كبيرة قبل أن يتكيف مع الوسط الثقافي، وتلك هي عملية التكيف الثقافي، ولكن قبل أن تتم هذه العملية تمامًا نجد أن نفسية هذا الشخص تكون مسرحا للمعارك بين ثقافتين أو بين مزاجين، ثقافة قديمة وثقافة جديدة، ويسمي الاجتماعيون مثل هذا الشخص، بالرجل الذي يعيش على الهامش أي أنه يعيش على هامش كلتا الثقافتين، فلا هو متمسك بقديمه، ولا هو قد تعرف على الجديد.[1]

إن نظرية ثقافية العنف مبنية على افتراض وجود ثقافة للعنف تجسد اتجاهات المجتمع نحو العنف مثل تمجيد العنف في الروايات ووسائل الإعلام، واعتناق معايير اجتماعية تقوم على أفكار مثل الغاية تبرز الوسيلة، وأيضا إذكاء قوانين التنافس في التعاملات الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يجعله القانون الأساسي للبقاء، مما يزيد معه العنف وبالتالي تصبح النتيجة النهائية وجود ثقافات أساسية أو فرعية تمجد العنف وتقره بينها وتبرز نماذجه في المجتمع.[2]

إن الظروف التي تعيش فيها الفئات الفقيرة من المجتمع تساهم في نشأة الثقافة الفرعية للعنف، وإذا أردنا حصر هذه الظروف، نجدها تتمثل في: التفكك الأسري، وغياب الآباء، وفقدان قدرة السيطرة على الأطفال، والشباب، فيسعون إلى تطوير قيم مخالفة للقيم السائدة، وظهور هذه القيم الجديدة المخالفة للقيم السائدة، يتم عبر عملية تسمى عملية التحييد Neutralization، وتبدأ هذه العملية عند الشباب المراهق، لما يدخل في عملية صراع بين نوعية القيم، ثم من خلال تبريرات وتصورات عقلية مدعمة، حيث يتحول الشباب تحولا كاملا نحو السلوك المنحرف، وتقوم التبريرات في مجملها على أربع آليات أساسية هي:رفض المسؤولية وإنكارها، إنكار حقوق الضحية، توجيه اتهامات معاكسة للادعاء والقضاء والسلطة بشكل عام، والنظر إلى الفعل الإجرامي بوصفه فعلا موجها لخدمة الآخرين وليس

[1] حسن شحاتة: أسس علم الاجتماع، النهضة المصرية، 1972، ص، 237.

[2] كورناتون ميشيل: المجتمع والعنف، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، 1993، ص 70.

لأغراض أو مكاسب شخصية، ولا يعني وجود هذه الآليات أن المنحرفين يرفضون قيم المجتمع ومعاييره، ولكنها تعني أنهم يقدمون تبريرات لفشلهم في التكيف معها.[1]

يمكننا القول أن الثقافات الفرعية تنشأ في المجتمعات الكبيرة المعقدة، حيث تقسم الثقافة الكلية السائدة في المجتمع، وتظهر ثقافات فرعية، وتصبح الثقافة واضحة، عندما يتقارب ثم يتفق الأعضاء المتشابهين في سماتهم الاجتماعية، وينتابهم الشعور بالعزلة والتهميش مقارنة بالثقافة السائدة في المجتمع.

وقد يكون التفاعل العنيف متعلق بالوجهة الداخلية، وذلك عندما يحدث السلوك العنيف بين الفئات المتشابهة في المستوى الاجتماعي والاقتصادي، أو المتشابهة في الأصول القرابية، وفي الموقع السكني، كما يربط التفاعل العنيف بالوجهة الخارجية وذلك عندما يتجه إلى خارج الدوائر الطبقية والقرابية أو الحدود السكنية.[2]

إن نظرية الثقافة الفرعية للعنف قد بنيت على جملة مقترحات شبيهة بالفرضيات مفادها كالآتي:

- كلما سادت داخل المجتمع ثقافة مدعمة للعنف كلما أدى ذلك إلى اتسام سلوك الأفراد بالعنف والعكس.
- إن أعضاء الثقافة الفرعية للعنف يغلب عليهم في تصرفاتهم طابع العنف، أكثر من الآخرين لأنهم خاضعون لمعايير وقيم الثقافة الفرعية .
- بروز الثقافة الفرعية بشكل واضح بين الأقليات الإثنية والطبقات الدنيا، والعنف يبدو جزءا طبيعيا من المعيشة بالنسبة لأعضاء ثقافة العنف.

إن هذه المقترحات، وتحديدا الأخير منها، يبرز أن السلوك العنيف نابع من الثقافة الفرعية الخاصة بطبقات اجتماعية دنيا، وجماعات إثنية، فهي التي تسودها مظاهر العنف، كالصراع، والتقاتل واستخدام الألفاظ المستهجنة والجارحة في حياتهم اليومية، وهذه كلها سلوكات قد تكون مرفوضة عند طبقات أخرى من المجتمع.

[1] أحمد زايد وآخرون: العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومي للأبحاث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2002، ص 56.

[2] أحمد زايد وآخرون: فرضيات حول العنف الحياة اليومية في المجتمع المصري، المرجع السابق، ص 17.

وما يمكن أن نسجله على هذا التفسير من ملاحظات نجد أنه يبتعد بعض الشيء عن الموضوعية وإلا كيف نفسر قوة وشراسة العنف أحيانا عند أصحاب المال، أو أصحاب القرار، فغالبا ما تأتي سلوكهم العنيف أكثر سلبية وتدميرا.

وبالتالي فمن الخطأ الربط بين العنف كثقافة فرعية، وبين طبقة اجتماعية، أو جماعة محددة، بل الأصح هو الربط بين القيم الدافعة نحو العنف، التي تتضمنها الثقافة الفرعية للعنف، وبين من يؤمن بهذه القيم، وينظر إليها على أنها قيم ايجابية، بعيدا عن النظر للطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، والإيمان بما تتضمنه الثقافة الفرعية للعنف من قبل الأفراد لا يكفي وحده لممارسة العنف بل لابد له من مدعمات واسنادات أخرى كامتلاك القوة، أو النفوذ، أو المكانة.

وبالتالي فإن العنف لا يرتبط بالانتماء لطبقة دنيا أو عليا أو مستوى اجتماعي أو اقتصادي معين بقدر ما هو مرتبط بمحيط أو إطار اجتماعي، وظروف مهيأة ودافعة لممارسة العنف، وهذا ما يؤدي بنا إلى الابتعاد عن افتراض ارتباط العنف بمستوى اجتماعي اقتصادي بعينه، أو الانتماء لطبقة دنيا أو مجموعة ثقافية بعينها، ويمكننا بالمقابل ربط العنف بالقناعات والقيم التي يحملها الفرد في ظل ظروف مجتمعية معينة، تدفع بالفرد لإتباع اتجاهات وسلوكات معينة في الحياة. [1]

5- النظرية الفينومينولوجية "الظاهراتي":

لقد كان للماركسية امتدادات في وقتنا المعاصر في دراسة ظاهرة العنف، وتمثل هذا الامتداد في بروز الفينومينولوجية، حيث انطلقت من فكرة أساسية مفادها التركيز على الخبرة الذاتية للمرأة الضحية، أو الطفل الضحية من خلال وقائع الحياة اليومية، ثم تلتها النظرية النسوية الماركسية، والتي جاءت بمدخل نظري سمي "نموذج النوع" وركزت على اختلاف المكانة بين الرجل والمرأة، واختلاف أدوار كل منهما، ونفت العامل البيولوجي في هذا، وأقرت أن العامل الثقافي هو الذي كرس هذا التميز ضد المرأة.

لقد ازدهرت وتطورت المدرسة الظاهراتية في ميدان علم الاجتماع في ألمانيا، في فترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية، واستمدت هذه المدرسة مبادءها وأفكارها من المفكر "هوسرل Hussrel" والمفكر

[1] مختار رحاب: المرجع السابق، ص ص 157 161.

"هايدجر Heidegger" و"شوتز Schutz"، ويقوم المذهب الفينومينولوجي في علم الاجتماع على مجموعة من الأفكار الأساسية من أهمها:[1]

- قصدية الوعي وذلك من خلال توجه الإدارة الفاعلة نحو موضوع معين.
- التركيز على دراسة الخبرة الذاتية للإنسان في علاقته مع الآخرين.
- الاهتمام بدراسة الخبرة الشعورية وليس السلوك.
- الإقرار بامتلاك الإنسان لعنصر المبادأة في الفعل الاجتماعي.
- التحليل الاجتماعي ينطلق من دراسة الاستعدادات الداخلية للأفراد، أو الغرائز التي يجب دراستها،كاحترام وتقدير الذات، والميل نحو الصراع.
- تحقيق الإشباع الداخلي عند الأفراد من خلال علاقات السيطرة أو الصراع.
- التركيز على دراسة روايات الناس وحكاياتهم عما يقومون به من أفعال، وعما يصدرونه من أقوال، بدلاً من الاهتمام بدراسة أفعال الناس.
- الاهتمام والتركيز على تصور الحياة الاجتماعية، وذلك من خلال الاعتماد على أفكار الأفراد وتصوراتهم حول الحياة الاجتماعية.

من خلال هذا العرض نرى أن الأصل في العنف عند الظاهراتية مرتبط بالجنس أو النوع في كل المجتمعات البشرية، والملاحظ كذلك التأثر الواضح بالثقافة في كل المعاني التي أطلقت على العنف، من خلال تحديد الإطار التفاعلي القائم على علاقات السيطرة والتبعية، الذي يحدث بداخله العنف، وإذا أردنا تحليل هذا الإطار التفاعلي الذي يحدث العنف بداخله، فنجد أنه نتاج مجموعة من التناقضات الاقتصادية الأيديولوجية، القانونية، والثقافية في المجتمع الأوسع، ويظل الرجل هو المسيطر والمتمتع بالسلطة داخل هذا البناء، ويقول الظاهراتيون أن العنف الأسري تحدث عملياته غالبًا داخل المنازل، وهذا النمط من العنف لا يقتصر على الطبقة المتوسطة بل على جميع الطبقات.

وكانت النظرية الظاهراتية "الفينومينولوجية" قد احتلت مكانة معتبرة في درستها للعنف، وذلك من خلال طرقها لهذا الموضوع من منظور جديد، ينطلق هذا المنظور من التركيز على دراسة التجربة الذاتية

[1] إجلال إسماعيل حلمي: العنف الأسري، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص ص 64-50.

للإنسان في تفاعلاته، وعلاقاته بالآخرين، والعنف هو أسلوب وطريقة معينة للدخول في علاقة مع الآخر، وأبرز رواد هذه النظرية هو الباحث "إينار Einar"، حيث أبرز هذا الأخير أن تأكيد الذات يتم في حالة من الجبروت السحري من خلال إنكار الآخر بواسطة العنف، ويتجسد العنف في إطار صدمة من علاقة الفرد مع الآخرين، وهو وليد عملية تغير وتحول بطئ يحدث داخل نفسية الأفراد، فيعمل هذا التحول للقضاء على عواطف الحب والمشاركة، ويستبدلها بالسلوك والفعل العنيف.[1]

من أهم الانتقادات التي يمكن أن نسجلها حول الاتجاه الفينومينولوجي أو الظاهراتي هو صعوبة إن لم نقل استحالة الوصول إلى تعميمات علمية، عند دراسة العنف دراسة واقعية، والسبب في ذلك عدم تماثل واتفاق الخبرات الذاتية للأفراد أو مجتمع البحث، خاصة إذا قمنا بالتركيز على الخبرة الشعورية، فوصف هذه الأخيرة لا يمكن القيام به إلا بالاعتماد على الفرد القائم بالعنف ذاته، ومن جهة أخرى يمكن القول أن التركيز على دراسة الغرائز، والاستعدادات الداخلية لأفراد يجعل من هذا الاتجاه يبدو قريبًا أو متقاطعًا مع الاتجاه النفسي الاجتماعي، ويبتعد عن الاتجاه السوسيولوجي في دراسة العنف

خامساً: الاتجاه التكاملي

ينطلق هذا الاتجاه من رفض التفسيرات الأحادية سواء تلك التي تعتمد على الفرد كأساس مثلك المدرسة البيولوجية أو المدرسة النفسية، أو تلك التي تعتمد المجتمع كأساس لتفسير السلوك العنيف، وهذا الاتجاه نظرية في ذاتها بقدر ما يمثل محاولة لفهم لظاهرة العنف.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن السلوك العنيف ما هو إلا محصلة مجموعة من العوامل يرجع بعضها إلى عوامل بيولوجية، ويرجع بعضها الآخر إلى عوامل نفسية، ويرجع بعضها إلى عوامل اجتماعية واقتصادية، لأن السلوك يعد استجابة لموقف معين يرتبط بالفرد ككائن اجتماعي يعيش في أوساط اجتماعية عديدة هي: الأسرة والمدرسة والنادي، وغيرها، ويتأثر بعوامل متعددة كالعوامل الوراثية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من عوامل كثيرة متعددة ومتداخلة.

[1] مصطفى حجازي: المرجع السابق، ص 200.

وينطلق الاتجاه التكاملي من نقاط أساسية ثلاث هي:[1]

1-**الشمولية**: بمعنى النظر إلى سلوك العنف بصورة شمولية: الفعل و الفاعل، معًا.

2- **عدم الارتباط**: أي أن الاتجاه التكاملي ينطلق من محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التي عالجت ظاهرة العنف والسلوكيات المنحرفة، ويحاول أخذ الأنسب من التفسيرات المختلفة المقدمة من طرف الاختصاصات والمدارس والاتجاهات العلمية المختلفة.

3-**تعدد العوامل**: بمعنى أن الاتجاه ينطلق من أن العنف أو السلوكيات المنحرفة لا تفسر بعامل واحد، بل بمجموعة من العوامل.

وبحسب هذا الاتجاه، فإن العنف هو محصلة مجموعة من العوامل المتعددة و المتشابكة، يرجع إلى بعضها إلى عوامل بيولوجية، وبعضها الآخر إلى عوامل نفسية، كما يرجع بعضها إلى عوامل اجتماعية واقتصادية، ذلك أن السلوك العدواني إنما هو إلا استجابة لموقف معين يرتبط بالفرد ككائن اجتماعي يعيش في أوساط اجتماعية عديدة كالأسرة والمدرسة وغيرهما.

وهذا الاتجاه وإن كان يلقى قبولاً عامًا من كثير من العلماء إلا أنه لا يخلو من أوجه النقد التي وجهت إليه والتي من أهمها.

- يقف هذا الاتجاه حجر عثرة أمام وضع نظرية عامة في أسباب الانحراف يمكن تطبيقها على كل حدث منحرف.
- إن نقطة الضعف الواضحة في هذا الاتجاه هو تجسيده لعدد كبير من الأفكار والبيانات التي تعد ذات أهمية في تفسير ظاهرة العنف، دون أن يقدم أي دليل على أكثر هذه التأثيرات أهمية وهذا التطرف يعني عدم وجود نظرية على الإطلاق.

[1] فهد بن علي عبد العزيز الطيار:المرجع السابق، ص ص 75 76.

خلاصة

من خلال عرضنا لمختلف النظريات التي حاولت تقديم تفسيرات وتحليلات حول ظاهرة العنف، يرى الباحث أن كل نظرية من هذه النظريات قدمت تفسيرا من زاوية معينة، فالاتجاه البيولوجي فسر سلوك العنف على أنه نوع من أنواع الشذوذ في التراكيب الجينية أو التراكيب الوراثية بالإضافة إلى أن سلوك العنف يكون نتيجة عيوب ونقائص تصيب العقل البشري وأن نزعة العنف ترجع إلى تلف في الفص الأمامي و الخلفي للدماغ بسبب ما يلحق به من أضرار.

كما يشير أصحاب الاتجاه البيولوجي أيضا أن سلوك العنف ناتج عن تأثير انحرافات وظائف الدماغ بالإضافة إلى ذلك فسروا أن سلوك العنف يمكن أن يكون نتيجة حدوث تغيرات كيميائية وذلك من خلال مساهمة المواد الكيميائية الملوثة في زيادة العنف في السلوك الاجتماعي.

أما الاتجاه النفسي فيرى أن التكوين النفسي يساهم في حدوث السلوك العنيف عند الأفراد الذي يتكون من الغرائز، العواطف، العقد النفسية، في حين يفسر أصحاب نظرية الإحباط أن العنف ما هو إلا رد فعل ناتج عن إحباط ذاتي أو جمعي مرتبط بعدم تحقيق دوافع أو الوصول إلى طموحات مرجوة، أما نظرية التعلم ترى أن الفرد يُقدم على ممارسة أشكال العنف من خلال ملاحظة مشاهد عنيفة من خلال وسائل الإعلام، التلفزيون، أو أحد الأفراد المقربون وبأشكال تحدث عملية التعلم.

أما الاتجاه الاجتماعي فيرى أن العنف ناتج عن فقدان المجتمع للمعايير الاجتماعية لدى الفرد وسلوك الأفراد سلوكات تعارض قيم وأهداف المجتمع، كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أيضا أن العنف يكون نتيجة للتنافر والصراع داخل المجتمعات بسبب التفكك الاجتماعي.

وحسب نظرية التقليد فإن سلوك العنف يأتي عن طريق التقليد وهذا بتأثير العادة والذاكرة والاختلاط واتصال الأشخاص بعضهم ببعض وفقا لقوانين ثابتة، أما نظرية الوصم فترى أن العنف يكون نتيجة لما يوصف به الفاعل من قبل المجتمع وأن زيادة سلوك العنف ناتج عن ردة فعل المجتمع لذلك السلوك، كما ترى نظرية الضبط الاجتماعي أن الضبط جزء من الواقع الاجتماعي والذي تمارسه الجماعات المختلفة مثل الأسرة، المدرسة، جماعة العمل، الرفاق... الخ وأي ضعف في مؤسسة من تلك المؤسسات يؤدي إلى ضعف الرابط بين الفرد والنظام، فيحدث الانحراف والعنف.

أما الاتجاه الانتروبيولوجي فيرى أنه كلما زادت بدائية الإنسان زاد ميله إلى العنف، وحسب نظرية الضغط البيئي فإن سلوك العنف يكون نتيجة مجموعة من الضغوط البيئية كالتلوث، الازدحام، كثرة الضجيج، ... الخ. كما أن تعرض الإنسان إلى ضغوط الحرارة الشديدة ومشقة التنقل تجعله مشحونا بالانفعالات التي قد تؤدي به إلى ممارسة العنف، وأما نظرية الحرمان البيئي فترى أن البيئة التي لا تستطيع إشباع احتياجات أفرادها سينتج عنها شعور بالحرمان يدفع الأفراد لممارسة العنف.

وأخيرا يأتي الاتجاه التكاملي الذي يعتبر أن العنف هو محصلة مجموعة من العوامل المتعددة والمتشابكة (بيولوجية، نفسية، اجتماعية، اقتصادية).

الجانب الميداني

الفصل الخامس: الإطار المنهجي

1- المنهج المستخدم.

2- الدراسة الاستطلاعية.

3- نتائج الدراسة الاستطلاعية.

4- الدراسة الأساسية.

أ- حدود الدراسة.

ب- أداة جمع البيانات.

ج- وصف العينة.

د- الخصائص السيكومترية للأداة.

د-1- الصدق.

د-2- الثبات.

5- الأسلوب الإحصائي المستخدم.

1- المنهج المستخدم:

لا يمكن اعتبار البحوث علمية وموضوعية إذا لم تعتمد على منهج معين في الدراسة والتحليل، فالمنهج الذي يعتمد عليه الباحث من أساسيات البحث العلمي فهو الذي يوجهه ويقوده في مختلف مراحل بحثه، فطبيعة البحث هي التي تحدد نوع المنهج والأدوات التي يجب استخدامها.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره ويهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد فيما بين الوقائع والحقائق.

كما يهتم أيضا بتحديد الممارسات الشائعة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتبويبها، ولكنه يتضمن قدرا من التفسير لهذه البيانات.

ويعرف كل من عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات المنهج الوصفي على أنه "طريقة لوصف الظاهرة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة"[1].

وبالنظر إلى طبيعة بحثنا الذي يتناول موضوع التصورات الاجتماعية لدى الطلبة المقيمين حول ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية، فإنه بات جليا أن المنهج الوصفي هو الأصلح لهذا البحث لأنه المنهج الذي يساعدنا على جمع معلومات كافية ودقيقة عن هذا الموضوع والحصول على نتائج علمية سيتم معالجتها بطريقة موضوعية ومنظمة.

2- الدراسة الاستطلاعية:

تعتبر الدراسة الاستطلاعية الخطوة الأولى في البحوث التربوية الوصفية لما لها من أهمية لأنها تساعد الباحث في الإحاطة والإلمام بالمشكلة المراد دراستها من كل الجوانب، وصياغة الفروض الممكنة.[2]

وقد قمنا بإجراء الدراسة الاستطلاعية بهدف التعرف على الميدان الذي سيتم فيه إجراء الدراسة وهو متمثل في الأحياء الجامعية بولاية الوادي ، وهي كالتالي:

- الإقامة الجامعية 1000 سرير للبنات.

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1995. ص: 130.

[2] محمد منير مرسي: البحث التربوي وكيف نفهمه. دار علا الكتاب. ط1. القاهرة. 1996. ص: 53.

- الإقامة الجامعية 1000 سرير الجديدة للبنات.
- الإقامة الجامعية 1000 سرير الجديدة 1 للذكور.

إن من أهداف الدراسة الاستطلاعية أيضا هو التعرف على أفراد العينة حتى يمكن تحديدها من جهة، ومن جهة أخرى إجراء استطلاع أولي من خلال سؤال الدراسة الاستطلاعية الذي يتعلق بموضوع بحثنا وذلك بغية تحديد المحاور الأساسية للاستمارة ومن ثمّ وضع فروض البحث التي من خلالها ستجيب على التساؤلات المطروحة في إشكالية بحثنا.

- **إجراء الدراسة الاستطلاعية:**

قمنا بإجراء الدراسة الاستطلاعية على عينة تم اختيارها بطريقة مقصودة ومعيار ذلك هو أن يكون جميع أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية من الطلبة المقيمين بالأحياء الجامعية والذين لديهم ثلاث سنوات إقامة بالحي (أي أنه في غالب الأحيان يكون هؤلاء الطلبة يدرسون في السنة ثالثة جامعي)، وهذا من أجل يكون أفراد العينة الاستطلاعية قد مكثوا أطول مدة ممكنة بالأحياء الجامعية. حتى تكون إجاباتهم مبنية على خبرتهم الطويلة ومعايشتهم لظروف الإقامة بغض النظر عن التخصص أو السن أو الجنس.

والجدول التالي يبين وصف عينة الدراسة الاستطلاعية:

اسم الإقامة	عدد الطلبة المقيمين
الإقامة الجامعية 1000 سرير للبنات.	**22**
الإقامة الجامعية 1000 سرير الجديدة للبنات.	**23**
الإقامة الجامعية 1000 سرير الجديدة 1 للذكور	**25**
المجموع	**70**

جدول رقم 01: يوضح عدد أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية

أما فيما يخص عن الأداة التي استعملناها لجمع البيانات في الدراسة الاستطلاعية فقد استخدمنا الاستمارة بحيث كانت تحتوي على سؤال واحد مفتوح وهو:

- حسب تصوراتك الاجتماعية كيف تفسر ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية؟

أما عن المجال الزمني الذي تمت فيه الدراسة الاستطلاعية فقد كانت خلال شهر ماي للموسم الجامعي 2015/2014 على عينة تتكون من 70 طالب وطالبة مقيم(ة).

3- نتائج الدراسة الاستطلاعية:

بعد قيامنا بتحليل المحتوى لإجابات الطلبة حول سؤال الاستمارة استطعنا أن نتوصل إلى النتائج التالية:

- أن هناك من الطلبة من يفسر ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية من خلال العوامل المتعلقة بالإيواء.
- هناك بعض الطلبة من يفسر ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية من خلال العوامل المتعلقة بالإطعام.
- بعض الطلبة من يفسر ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية من خلال العوامل المتعلقة بالمرافق الترفيهية والعلمية.
- هناك بعض الطلبة من يفسر ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية من خلال العوامل المتعلقة بالمنظمات الطلابية.
- هناك بعض الطلبة من يفسر ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية من خلال العوامل المتعلقة بالطالب.

انطلاقا من هذه النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الاستطلاعية ومن خلال موضوع بحثنا حول التصورات الاجتماعية لدى الطلبة المقيمين حول ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية ، تم تحديد محاور الاستمارة وعدد عبارات كل محور، والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

الرقم	عنوان المحور	عدد العبارات	ترتيب العبارات
01	العوامل المتعلقة بالإيواء	08	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8
02	العوامل المتعلقة بخدمات الإطعام	08	16،9،10،11،12،13،14،15
03	العوامل المتعلقة بالمرافق الترفيهية والعلمية.	08	24،17،18،19،20،21،22،23
04	العوامل المتعلقة بالمنظمات الطلابية	09	25،26،27،28،29،30،31،32،33
05	العوامل المتعلقة بالطالب	09	34،35،36،37،38،39،40،41،42
	المجموع	42 عبارة	

جدول رقم 02: يبين نتائج الدراسة الاستطلاعية

بالإضافة إلى ما أفادتنا به الدراسة الاستطلاعية في إخراج الاستبيان بالصورة النهائية للتطبيق فيما بعد على العينة الفعلية للدراسة النهائية، فقد أفادتنا أيضا من خلال تأكيدها بأن الاستمارة تصلح كأداة يعتمد عليها في هذه الدراسة لجمع البيانات بكل مصداقية وموضوعية، كما استطاع الباحث من خلالها أخذ فكرة عن طبيعة الإجابات وكيف تكون، وبالتالي أخذ فكرة أولية عن مدى تحقق فرضيات الدراسة.

كما أفادت الدراسة الاستطلاعية بزيادة اهتمام الباحث بموضوع الدراسة إذ وجد أن ظاهرة العنف مشكلة فعلية يعاني منها المجتمع الطلابي عموما والطلبة المقيمين خصوصا (أين دور الإدارة متمثلة في الديوان الوطني للخدمات الجامعية في توفير إقامة آمنة للطالب المقيم من خلال تجنب والتصدي للعوامل المسببة للعنف؟)، تستدعي دراستها من كل الجوانب الزوايا.

تجدر الإشارة إلى أن إدارة الخدمات الجامعية لولاية الوادي قد رفضت القيام بهذه الدراسة، وذلك لأسباب غير معروفة، لذا لجأ الباحث إلى الاستعانة بالطلبة المقيمين الذين يدرسهم، بحيث قام هؤلاء الطلبة بتوزيع الاستمارات على زملائهم داخل الإقامات أثناء فترة تقديم الوجبات (الغذاء أو العشاء) وهذا من أجل استغلال تجمع الطلبة بالمطعم، بحيث يتم توزيع الاستمارات وشرح محتواها ومن ثم استرجاعها بمجرد أن يتم ملؤها، والأمر نفسه حصل أثناء توزيع استمارات الدراسة الأساسية.

4- الدراسة الأساسية:

أ- حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية:

تمت الدراسة بالأحياء الجامعية التابعة الديوان الوطني للخدمات الجامعية بولاية الوادي وهي كالتالي:

- الإقامة الجامعية 1000 سرير للبنات.
- الإقامة الجامعية 1000 سرير الجديدة للبنات.
- الإقامة الجامعية 1000 سرير الجديدة 1 للذكور.

2- الحدود الزمنية:

استغرق توزيع الاستبيانات واستعادتها وتفريغ محتوياتها مدة حوالي شهرين تقريبا (أكتوبر . نوفمبر) من السنة الجامعية 2016/2015.

ب- أداة جمع البيانات:

تعتبر مرحلة جمع البيانات من أهم المراحل التي يقوم بها الطالب كباحث، حيث ينزل إلى الميدان، ويكون على اتصال مباشر بمجال الدراسة لجمع البيانات، ويقوم الباحث بتحديد أداة البحث وخطوات يتبعها في جمع البيانات، تتفق مع منهج وموضوع الدراسة.

وقد تم استخدام الاستمارة كوسيلة لجمع المعلومات اللازمة لبحثنا، باعتبارها الأداة الأكثر شيوعا واستعمالا في البحوث الوصفية نظرا لقلة تكلفتها من جهة، وسهولة استخدامها ومعالجة البيانات التي نتحصل عليها من خلالها من جهة أخرى، ونظرا أيضا إلى طبيعة الموضوع الذي يتطلب الاتصال المباشر مع المعنيين بالأمر لجمع المعلومات وهذا عن طريق الاستمارة المعدة لهذا الغرض، من اجل الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن أن تعطينا دلائل حقيقية عن الظاهرة المراد دراستها.

وتعرف الاستمارة على أنها "مجموعة من الأسئلة المرتبة التي توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول الموضوع أو المشكلة المراد دراستها."[1]

وقد تم بناء الاستمارة بناءا على نتائج الدراسة الاستطلاعية وملاحظات الأساتذة المحكمين، بحيث تضمت هذه الاستمارة 37 بندا (وهذا بعد أن أثبتت الدراسة الاستطلاعية أن 5 بنود غير دالة) مقسمة على خمس محاور تدور حول موضوع الدراسة، وتكون الإجابة عليها من خلال ثلاث بدائل (نعم، لا، أحيانا).

ج- وصف العينة:

إن أول ما يجب على الباحث فعله هو اختيار عينة يدرسها، ومن ثم يقرر إن كان سيلجأ إلى الملاحظة أو المقابلة أو الاستمارة. للتحقق من فروضه، والعينة هي فئة تمثل مجتمع البحث أو جمهور البحث، أي جميع مفردات الظاهرة التي سيدرسها الباحث أو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكوِنون موضوع مشكلة البحث.

ولتحديد العينة النهائية لدراستنا قمنا بالاتصال برئيس مصلحة الإيواء بالخدمات الجامعية لولاية الوادي . باعتبار أن هذه المصلحة هي من تملك الإحصائيات الحقيقية والدقيقة للطلبة المقيمين، وذلك لمعرفة وضبط عدد الطلبة المقيمين بكل إقامة على حدا مع تصنيفهم حسب المستوى الدراسي، وما تجدر الإشارة إليه أن كل أفراد عينة دراستنا هم طلبة السنة ثالثة جامعي والمقيمين بالأحياء الجامعية، حيث كان اختيار هذه العينة بطريقة مقصودة، لأن كل أفرادها يشتركون في صفة

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات: المرجع السابق. ص:56.

وهي أنهم أمضوا نفس مدة الإقامة (3 سنوات) وهذا حتى يكون جميع أفراد على دراية حقيقية ومعمقة بظروف الإقامة، وتُعرف العينة المقصودة على أنها "العينة التي يتم انتقاء واختيار أفرادها بنحو مقصود من طرف الباحث نظرا لتوفر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم"[1].

- **مجتمع الدراسة:**

تكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع طلبة جامعة حمة لخضر بالوادي والمقيمين بالأحياء الجامعية والمسجلين رسميا خلال السداسي الأول من السنة الدراسية 2016/2015، إذ بلغ عددهم 3095 طالب مقيم، منهم 2231 إناث و864 ذكور ، وذلك من الاقامات الثلاث المتواجدة بالولاية، ويشير الجدول التالي إلى توزيع مجتمع الدراسة حسب الاقامات.

اسم الإقامة الجامعية	عدد الطلبة المقيمين	عدد الطلبة المقيمين ذوي المستوى ثالثة جامعي
الإقامة الجامعية 1000 سرير للبنات	**1150**	**185**
الإقامة الجامعية 1000 سرير الجديدة للبنات	**1081**	**258**
الإقامة الجامعية 1000 سرير الجديدة 01 للذكور	**864**	**150**
المجموع	**3095**	**593**

جدول رقم (03) يبين: توزيع مجتمع الدراسة حسب الاقامات

- **عينة الدراسة:**

تكونت عينة الدراسة من 350 طلبا مقيم (سنة ثالثة جامعي)، منهم 150 ذكور و200 إناث وتم اختيارها بطريقة عشوائية من الاقامات الجامعية الثلاث، ويشير الجدول التالي إلى توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

---

[1] محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي – القواعد والمراحل والتطبيقات. دار وائل للنشر. عمان. الأردن.1999. ص: 169.

<table>
<tr><th rowspan="2">اسم الإقامة الجامعية</th><th colspan="4">عدد الطلبة المقيمين</th></tr>
<tr><th>إناث</th><th>%</th><th>ذكور</th><th>%</th></tr>
<tr><td>الإقامة الجامعية 1000 سرير للبنات</td><td>100</td><td>28.57</td><td>/</td><td>/</td></tr>
<tr><td>الإقامة الجامعية 1000 سرير الجديدة للبنات</td><td>100</td><td>28.57</td><td>/</td><td>/</td></tr>
<tr><td>الإقامة الجامعية 1000 سرير الجديدة 01 للذكور</td><td>/</td><td>/</td><td>150</td><td>42.85</td></tr>
<tr><td rowspan="2">المجموع</td><td>200</td><td>57.14</td><td>150</td><td>42.85</td></tr>
<tr><td colspan="4">350</td></tr>
</table>

الجدول رقم (04) يبين: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

د- الخصائص السيكومترية للأداة:

د-1- صدق الاستمارة:

نقول عن أي اختبار أنه صادق إذا كان يقيس فعلا ما وضع لقياسه، أي أن تكون بنود الاختبار على علاقة وثيقة بالخاصية التي تقيسها.

وللتحقق من صدق استمارة بحثنا اعتمدنا على نوعين من الصدق وهما صدق المحكمين (صدق المحتوى) وصدق البناء.

أ- صدق المحكمين (صدق المحتوى):

يُقدّر صدق المحتوى بإجراء مراجعة منظمة لمجموع البنود التي يتضمنها الاختبار من قبل الخبراء لتقدير مدى تمثيلها للخاصية التي أُعِد الاختبار لقياسها، وبما أن أي خاصية تتحدد من خلال تعريفها، فإن صدق المحتوى يصبح دالة لتعريف الخاصية موضوع القياس، والطريقة الشائعة لتقدير صدق المحتوى هي استشارة مجموعة من الخبراء المحكمين الذين هم من ذوي الخبرة والكفاءة.

وللتحقق من صدق المحتوى لاستمارة بحثنا قمنا بعرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين (أنظر الملحق رقم: (02)، وقد اجتمعت ملاحظاتهم فيما يلي:

- تبسيط بعض العبارات المركبة.
- إضافة الاختيار "أحيانا" في الإجابة على البنود، وهذا من أجل إعطاء أكثر حرية لإجابات الطلبة.
- تعديل صياغة بعض البنود وبأكثر دقة.
- إضافة بعض العبارات وحذف البعض الآخر.
- صياغة البنود على شكل جمل تقريرية وتجنب الجمل الاستفهامية.

وقد تم الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الأساتذة المحكمين في تحديد الصورة النهائية للاستمارة.

ب- صدق البناء: وذلك من خلال إيجاد قيم الارتباط (بيرسون) بين كل بند ودرجة البعد الذي ينتمي إليه وبين كل بعد والدرجة الكلية للأداة، فكانت النتائج كالتالي:

رقم البند	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	0.67	0.01
02	0.70	0.01
03	0.70	0.01
04	0.71	0.01
05	0.75	0.01
06	0.39	0.05
07	0.51	0.05
08	0.75	0.01

الجدول رقم (05): يوضح معامل ارتباط بين درجة البند ودرجة البعد الذي ينتمي إليه بالنسبة ل:عوامل تتعلق بالإيواء

يتبين من خلال الجدول أن معاملات الارتباط بين درجة البند ودرجة بعد العوامل المتعلقة بالإيواء تتراوح ما بين (0.39 و0.75) وهي دالة عند مستوى الدلالة 0.01 و0.05.

رقم البند	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
09	0.39	0.05
10	0.43	0.01
11	0.45	0.01
12	0.51	0.01
13	0.51	0.01
14	0.52	0.01
15	0.14	غير دالة
16	0.75	0.01

الجدول رقم (06): يوضح معامل ارتباط بين درجة البند ودرجة البعد الذي ينتمي إليه بالنسبة ل:عوامل تتعلق بخدمات الإطعام

يتبين من خلال الجدول أن معاملات الارتباط بين درجة البند ودرجة بعد العوامل المتعلقة بخدمات الإطعام تتراوح ما بين (0.39 و0.75) وهي دالة عند مستوى الدلالة 0.01 و0.05.أما عن البند رقم 15 فهو غير دال وبالتالي يحذف.

رقم البند	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
17	0.54	0.01
18	0.50	0.01
19	0.61	0.01
20	0.50	0.01
21	0.31	غير دالة
22	0.68	0.01
23	0.60	0.01
24	0.50	0.01

الجدول رقم (07): يوضح معامل ارتباط بين درجة البند ودرجة البعد الذي ينتمي إليه بالنسبة ل: عوامل تتعلق بالمرافق الترفيهية والعلمية

يتبين من خلال الجدول أن معاملات الارتباط بين درجة البند ودرجة بعد العوامل المتعلقة بالمرافق الترفيهية والعلمية تتراوح ما بين (0.50 و0.68) وهي دالة عند مستوى الدلالة 0.01، أما عن البند رقم 21 فهو غير دال وبالتالي يحذف.

رقم البند	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
25	0.63	0.01
26	0.68	0.01
27	0.72	0.01
28	0.56	0.01
29	0.57	0.01
30	0.49	0.01
31	0.49	0.01
32	0.19	غير دالة
33	0.21	غير دالة

الجدول رقم (08): يوضح معامل ارتباط بين درجة البند ودرجة البعد الذي ينتمي إليه بالنسبة ل: عوامل تتعلق بالمنظمات الطلابية

يتبين من خلال الجدول أن معاملات الارتباط بين درجة البند ودرجة بعد العوامل المتعلقة بالمنظمات الطلابية تتراوح ما بين (0.49 و0.72) وهي دالة عند مستوى الدلالة 0.01، أما عن البندين رقم32 و 33 فهما غير دالين وبالتالي يحذفان.

رقم البند	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
34	0.46	0.01
35	0.48	0.01
36	0.55	0.01
37	0.79	0.01
38	0.38	0.05
39	0.82	0.01
40	0.42	0.01
41	0.69	0.01
42	0.25	غير دالة

الجدول رقم (09): يوضح معامل ارتباط بين درجة البند ودرجة البعد الذي ينتمي إليه بالنسبة ل: عوامل تتعلق بالطالب

يتبين من خلال الجدول أن معاملات الارتباط بين درجة البند ودرجة بعد العوامل المتعلقة بالطالب تتراوح ما بين (0.38 و0.82) وهي دالة عند مستوى الدلالة 0.01 و0.05، أما عن البند رقم 42 فهو غير دال وبالتالي يحذف.

البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
عوامل تتعلق بالإيواء	0.72	0.01
عوامل تتعلق بخدمات الإطعام	0.76	0.01
عوامل تتعلق بالمرافق الترفيهية والعلمية	0.36	0.05
عوامل تتعلق بالمنظمات الطلابية	0.68	0.01
عوامل تتعلق بالطالب	0.71	0.01

الجدول رقم (10): يوضح معامل ارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للأداة

يتبين من خلال الجدول أن معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للأداة تتراوح ما بين (0.36 و0.76) وهي دالة عند مستوى الدلالة 0.01 و0.05.

د-2- الثبات:

يعني الثبات مدى الدقة والاستقرار والاتساق في نتائج الأداة لو طبقت مرتين أو أكثر على نفس الخاصية في مناسبات مختلفة، والثبات في القياس النفسي هو"ضمان الحصول على نفس النتائج (تقريبا) إذا أعيد تطبيق الاختبار على نفس المجموعة من الأفراد، وهذا يعني قلة تأثير عوامل الصدفة على الاختبار"[1].

تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية، والجدول التالي يبين معاملات الثبات بطريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية.

معامل الثبات	ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	
		سبرمان براون	جيتمان
درجة الثبات	0.84	0.78	0.78

جدول رقم (11) يبين: معاملات الثبات لأداة الدراسة بطريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية

من خلال الجدول السابق يتبين بأن أداة الدراسة تتميز بدرجة مرتفعة من الثبات.

[1] بشير معمرية: القياس النفسي وتصميم أدواته. منشورات الحبر. ط2. الجزائر. 2007. ص: 167.

5- الأسلوب الإحصائي:

اعتمدنا في دراستنا أثناء التعامل مع بياناتها على أسلوب إحصائي بسيط يتمثل في تبويب البيانات في جداول إحصائية سهلة في شكلها ومحتواها، حيث تشتمل على التكرارات والنسب المئوية، إلى جانب **كا**^{2}(x^2)^2 و **كا**^{2} الجدولية لمعرفة دلالة الفروق بين الاستجابات (نعم، لا، أحيانا).

أما عن اختيارنا للتوزيع **كا**^{2}(x^2)^2 ذلك لأنه يعتبر من التوزيعات المهمة، ففي الكثير من البحوث وفي الحالات الاستثنائية قد يتطلب الأمر تحليل بيانات على صورة التكرارات الناتجة من الاستجابة (نعم، لا)أو (موافق، محايد، معارض) أو غير ذلك، وينطوي الهدف في مثل هذه الحالات على الكشف عن الفروق بين ما تم جمعه من تكرارات (نتيجة البحث الميداني) وتكرارات متوقع الحصول عليها بشأن نفس الاستجابات في المجتمع الأصلي.

ويحسب **كا**^{2}(x^2)^2 من خلال المعادلة التالية:

$$x^2 = \sum \frac{(fo - fe)^2}{fe}$$ ....[1]

fo: التكرار الواقعي أو المشاهد

fe: التكرار المتوقع: (وهو ناتج قسمة مجموع التكرارات المشاهدة على عدد الاختيارات)

ويتم التطبيق العددي لمعادلة **كا**^{2} بعد الحصول على النتائج ومعالجتها إحصائيا من خلال:

- حساب عدد الاستجابات لكل اختيار أو بديل.
- حساب النسب المئوية لعدد الاستجابات وذلك للحصول على الفروق الكمية بين استجابات الطلبة على كل بند من بنود الاستمارة.

كما اعتمدنا في تحليل بنود الاستمارة على مستوى الدلالة **0.05** وعلى درجة حرية تساوي **2** على اعتبار أن: درجة الحرية = (عدد الاختيارات — 1)، وبما أن عدد الاختيارات تساوي ثلاثة (نعم، لا، أحيانا)، فإن درجة الحرية تساوي **3 — 1 = 2**.

[1] عبد الكريم بوحفص: الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ديوان المطبوعات الجامعية. ط2. الجزائر. 2006. ص:193.

الفصل السادس: عرض وتحليل النتائج

أولاً: عرض النتائج ومناقشتها وفق الفرضيات.

1. المعالجة الإحصائية للفرضية الأولى.
2. مناقشة نتائج الفرضية الأولى.
3. المعالجة الإحصائية للفرضية الثانية.
4. مناقشة نتائج الفرضية الثانية.
5. المعالجة الإحصائية للفرضية الثالثة.
6. مناقشة نتائج الفرضية الثالثة.
7. المعالجة الإحصائية للفرضية الرابعة.
8. مناقشة نتائج الفرضية الرابعة.
9. المعالجة الإحصائية للفرضية الخامسة.
10. مناقشة نتائج الفرضية الخامسة.

ثانيا: المناقشة العامة للنتائج.

ثالثا: خاتمة واقتراحات.

أولاً: عرض النتائج ومناقشتها وفق الفرضيات:

1- المعالجة الإحصائية للفرضية الأولى:

يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالإيواء حسب تصوراتهم الاجتماعية.

الجدول رقم (12) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (01).

اكتظاظ الطلبة في الغرف يمثل مصدرا مؤديا للعنف حسب تصوراتك الاجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	157	% 45	25.04	02	5.99
لا	112	% 32			
أحياناً	81	% 23			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد العينة على العبارة رقم(01) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) بحيث أجاب 45% من أفراد العينة بأن اكتظاظ الطلبة في الغرف يمثل مصدرًا مؤديًا للعنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية وعند درجة حرية تساوي 2، وبالتالي تم قبول العبارة وهذا ما يدل على أن اكتظاظ الطلبة بالغرف من الدواعي الموضوعية إلى ممارسة العنف لدى الطلبة المقيمين ومنه أصبح لزامًا على الهيئة الوصية (الخدمات الجامعية) السهر على توفير العدد الكافي من الغرف بما يتناسب مع عدد الطلبة، من خلال إنشاء هياكل جديدة.

الجدول رقم (13) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (02)

عدم تجهيز الغرف الجامعية بالمستلزمات الضرورية قد يؤدي إلى العنف حسب تصوراتك الاجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	220	% 63	162.05	02	5.99
لا	27	% 08			
أحياناً	103	% 29			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد العينة على العبارة رقم (2) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم)، بحيث أجاب 63 % من أفراد العينة بأن عدم تجهيز الغرف الجامعية بالمستلزمات الضرورية قد يؤدي إلى العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبيين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية وعند درجة حرية تساوي (2)، وبالتالي تم قبول العبارة وهو الأمر الذي يدل على أن مشكلة تجهيز الغرف من بين الأسباب التي تساهم في ممارسة العنف بين الطلبة المقيمين، لذا أصبح من الضروري العمل على توفير وتجهيز الغرف بالمستلزمات الضرورية والتي تساهم في راحة واستقرار الطلبة بالحي وهذا حتى يمكن تجنب حدوث حالات العنف لديهم والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة، والتي من أهمها نشوء مشادات بين الطلبة والإدارة والتي تكون بداية لمظاهر عنيفة بالحي في كثير من الأحيان.

الجدول رقم (14) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (03)

حسب تصوراتك الاجتماعية انعدام النظافة على مستوى الأجنحة خاصة بدورات المياه تؤدي إلى العنف.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	212	% 60	142.93	02	5.99
لا	30	% 09			
أحياناً	108	% 31			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد العينة على العبارة رقم (03) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم)، حيث أجاب 60% من أفراد العينة بأن انعدام النظافة على مستوى الأجنحة وخاصة بدورات المياه تؤدي إلى العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة، أي أن غياب النظافة على مستوى الأجنحة خاصة بدورات المياه من بين الأسباب التي تؤدي بالطلبة المقيمين إلى ممارسة العنف وهذا تعبيراً عن رفضهم للأوضاع التي يعيشونها والمطالبة بتوفير أبسط الحاجات البيولوجية لهم ألا وهي النظافة، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم المعايير التي يستنتج بها الطلبة مدى احترام واهتمام الإدارة بالطلبة المقيمين والعمل على تحسين ظروفهم.

الجدول رقم (15) يوضح إستجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (04)

غياب الصيانة الدورية للغرف والأجنحة من شأنها خلق مصادمات بين الطلبة والإدارة حسب تصوراتك الاجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	116	% 33	4.39	02	5.99
لا	133	% 38			
أحياناً	101	% 29			
المجموع	350	% 100			

كا^2 غير دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى إستجابات أفراد العينة على العبارة رقم (04) بأن النتائج جاءت لصالح الإختيار (لا)، حيث أجاب 38% من أفراد العينة، بأن غياب الصيانة الدورية للغرف والأجنحة لا يخلق مصادمات بين الطلبة والإدارة، حسب تصوراتهم الإجتماعية وبعد التحليل الإحصائي المناسب، تبيين أن قيمة كا^2 المحسوبة أصغر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم رفض العبارة، أي أن غياب الصيانة الدورية للغرف والأجنحة ليست من بين الأسباب التي تخلق مصادمات بين الطلبة والإدارة وبالتالي ليست سببا من أسباب التي تجعل الطلبة المقيمين يمارسون العنف بالحي الجامعي، وهذا ما يدل على أن إدارة الحي تعمل وبشكل مستمر على تلبية طلبات الصيانة المودعة إليها من طرف طلبة الحي، وبالتالي تجنبها لبعض مظاهر العنف التي يمكن أن تحدث نتيجة غياب تلك الصيانة الدورية للغرف والأجنحة، والتي تساعد وبشكل مباشر في تحسين ظروف إقامة الطلبة.

الجدول رقم (16) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (05):

حسب تصوراتك الاجتماعية التوزيع الإجباري للطلبة على الغرف خاصة الطلبة الجدد، الأمر الذي يحول دون تجانسهم في الغرفة الواحدة يؤدي إلى العنف.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	161	% 46	29.94	02	5.99
لا	78	% 22			
أحياناً	111	% 32			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى إستجابات أفراد العينة على العبارة رقم (05) بأن النتائج جاءت لصالح الإختيار (نعم)، حيث أجاب 46% من أفراد العينة، بأن التوزيع الإجباري للطلبة على الغرف خاصة الطلبة الجدد، والذي يحول دون تجانسهم في الغرفة الواحدة يؤدي إلى العنف حسب تصوراتهم الإجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبيين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول هذه العبارة، وهذا ما يعني أن عدم ترك حرية اختيار الطلبة المقيمين لبعضهم البعض وإجبار الإدارة للطلبة على السكن بالغرفة مع المجموعة التي تقررها، يحول دون انسجامهم مع بعضهم بسبب السن أو بعض الانتماءات التي يتعامل بها الطلبة، تؤدي في كثير من الأحيان إلى مصادمات بين طلبة الغرفة الواحدة والتي من أبسط مظاهرها طردهم لبعضهم البعض فتسبب في بعض الحالات إلى ظهور الحمية بينهم بهدف نصرة الطالب المظلوم، والتي تنتهي في الغالب بالعنف الجماعي فيما بينهم.

الجدول رقم (17) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (06)

رداءة الأبواب وتعرض الغرف للسرقة من حين لآخر والتي تسبب في تبادل التهم بين الطلبة تؤدي إلى وقوع العنف حسب تصوراتك الإجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	110	% 33	1.00	02	5.99
لا	125	% 36			
أحياناً	115	% 31			
المجموع	350	% 100			

كا^2 غير دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد العينة على العبارة رقم (06) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (لا)، حيث أجاب 36 % من أفراد عينة الدراسة بعدم تعرض الغرف للسرقة بسبب النوعية الجيدة للأبواب التي تستعملها إدارة الحي، وبالتالي تجنب تبادل التهم بين الطلبة المقيمين، وبعد التحليل الإحصائي المناسب، تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أقل من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم رفض العبارة، وهذا يعني أن الهيئة الوصية (الخدمات الجامعية) تعمل على تأمين غرف الطلبة المقيمين من خلال إعتماد أبواب غير قابلة للخلع والكسر وبالتالي عدم وقوع حالات السرقة والنهب للغرف والتي طالما كانت هذه الأخيرة (سرقة الغرف) من بين الأسباب الأكثر انتشارا لوقوع حالات العنف بين الطلبة، وبهذا تكون إدارة الحي قد عملت على تجنب وقوع حالات العنف التي يمكن أن تحدث نتيجة عدم تأمين غرف الطلبة.

الجدول رقم (18) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (07)

الضوضاء في الغرف المجاورة التي يتسبب بها بعض الطلبة أثناء السهر تؤدي إلى اشتباكات عينة بين الطلبة حسب تصوراتك الإجتماعية

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	253	% 72	256.00	02	5.99
لا	17	% 5			
أحياناً	80	% 23			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى إستجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (07)، بأن النتائج جاءت لصالح الإختيار (نعم) حيث أجاب 72% من أفراد العينة بأن الضوضاء في الغرف المجاورة التي يتسبب بها بعض الطلبة المقيمين أثناء السهر تؤدي إلى اشتباكات عنيفة فيما بينهم حسب تصوراتهم الإجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية، عند درجة حرية تساوي(2) وبالتالي تم قبول العبارة فمنه تتضح أن الضوضاء التي تصدر عن بعض الطلبة المقيمين بالغرف من بين الأسباب والمظاهر الأكثر إنتشارًا بالأحياء الجامعية والتي تسبب في الكثير من الأحياء في مشادات كلامية ومشاجرات بين طلبة الغرف المجاورة وبالتالي بات لزامًا على إدارة الحي فرض عقوبات رادعة بحق الطلبة المتسببين في مثل هذه الحالات مع تحسين نوعية الجدارن الفاصلة بين الغرف والاعتماد على الجدران العازلة للصوت، حتى يمكن التقليل من وقوع حالات العنف بالحي الجامعي.

الجدول رقم (19) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (08)

حسب تصوراتك الإجتماعية، الإنقطاعات المتكررة في شبكتي الكهرباء والماء خاصة مع فترة الإمتحانات تؤدي إلى الخروج الجماعي للطلبة للتنديد.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	143	% 41	17.60	02	5.99
لا	81	% 23			
أحياناً	126	% 36			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى إستجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (08)، بأن النتائج جاءت لصالح الإختيار (نعم) حيث أجاب 41% من أفراد العينة بأن الإنقطاعات المتكررة في شبكتي الكهرباء والماء خاصة مع فترة الإمتحانات تؤدي إلى الخروج الجماعي للطلبة للتنديد حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبيين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة وهو ما يدل على أن الإنقطاعات المتكررة في شبكة الكهرباء والماء من بين أهم الأسباب المباشرة التي تضايق الطلبة المقيمين كونهما(الكهرباء ، الماء) يمثلان من بين الحاجات الأساسية في حياة الطالب بالإقامة والنقص فيهما يترتب عنه عمليات البحث من طرف الطلبة على مورد الماء أو شرائه لسد حاجياته اليومية، وخاصة إذا تزامنت تلك الإنقطاعات مع قترة الامتحانات وما يميزها من استهلاك كبير للكهرباء من طرف الطلبة أثناء فترات المراجعة والتحضير، وبالتالي فإنه ينتج عن هذه المشكلة خروج الطلبة إلى ساحات الحي ومطالبة الإدارة لإيجاد الحلول، حيث يصاحب في كثير من حالات خروج الطلبة تخريب وتكسير لبعض مرافق الحي في ظل عدم قدرة الإدارة على معالجة المشكلة في حينها.

2- مناقشة نتائج الفرضية الأولى.

إذا نظرنا إلى استجابات أفراد عينة الدراسة نحو بدائل البنود الخاصة بالعوامل المتعلقة بالإيواء نجد أن أغلب هذه الاستجابات جاءت لصالح (نعم) وهو ما يظهر تفسير الطلبة المقيمين لظاهرة العنف بالإحياء الجامعية من خلال العوامل المتعلقة بالإيواء حسب تصوراتهم الاجتماعية، وهذا من خلال دور تلك العوامل في انتشار العنف بالأحياء، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة 45% من أفراد العينة يرون بأن اكتظاظ الطلبة بالغرف يمثل مصدرًا أساسًيا لممارسة العنف لدى الطلبة المقيمين ، وهذا نظرًا لما يسببه الاكتظاظ من نتائج سلبية داخل الغرف والتي من بينها عدم حصول كل طالب على سرير خاص به، وكذلك حرمانه من بعض التجهيزات التي يحتاجها في إنجاز واجباته وبحوثه مثل الطاولات والكراسي وهذا نظرًا لحجم الغرفة التي لا تتسع لكل ما يحتاجه الطلبة المقيمين بها، وبالتالي تصبح الغرفة مصدر توتر وقلق للطالب وهو عكس ما سطرت لأجله الأحياء الجامعية في توفير كل أسباب وسبل الراحة حتى يستطيع الطالب متابعة دراسته في ظروف جيدة، وبالتالي فإن مثل هذه الحالات (حالات الاكتظاظ) تؤدي في كثير من الأحيان إلى نشوب صراعات بين طلبة الغرفة الواحدة مثل السب والشتم والضرب في بعض الأحيان والتي قد تنحو هذه المظاهر إلى حالات عنف خطيرة يصعب التعامل معها، لذا أصبح لزامًا على الخدمات الجامعية توفير العدد الكافي من الغرف بما يتناسب مع الطلبة الوافدين إليها وهذا من خلال ضبط توقعات وإحصائيات الطلبة الجدد لكل سنة وتسطير هياكل جديدة تستوعب تلك التوقعات.

كما يفسر عدم تجهيز الغرف بكل المستلزمات الضرورية التي يحتاجها الطالب من بين الأسباب المباشرة التي يمكن أن تساعد في ظهور العنف لدى الطلبة المقيمين مثل الطاولات، الكراسي، الأفرشة ، الأَسِّرَة، والمكيفات وخاصة في ظل عدم تناسب هندسة الغرف مع طبيعة البيئة الصحراوية التي ترتفع فيها درجات الحرارة إلى أكثر من 54^{o} في بعض الحالات، وبالتالي تستوجب توفير شروط خاصة حتى نستطيع أن نوفر للطالب بيئة تخلو من مسببات العنف، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة حيث أجاب 63% من أفراد العينة بأن عدم تجهيز الغرف بالمستلزمات الضرورية يؤدي إلى العنف حسب تصوراتهم الإجتماعية.

إن التوزيع الإجباري للطلبة المقيمين في الغرف يحول دون إنسجامهم مع بعضهم البعض والذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى مشاجرات متكررة بين أفراد الغرفة الواحدة نظرًا لإختلاف إنتماءاتهم الدينية أو الإجتماعية أو الجهوية وبالتالي غياب روح التعاون والمسؤولية مع بعضهم البعض، فيخلق ذلك جو يسوده التوتر والإنفعال والذي ينتهي في كثير من الأحيان إلى ممارسة العنف وإجبار البعض منهم على مغادرة الغرفة، وهو بالفعل ما أكدته نتائج الدراسة حيث أجاب 46 % من الطلبة بأن التوزيع الإجباري لهم على الغرف يساهم في ظهور حالات العنف بالحي وهذا ما يستلزم مراجعة الهيئة الوصية في توزيع الطلبة على الغرف مع الأخذ بالحسبان بعض الإعتبارات التي يعتمدها الطلبة في إختيار زملائهم وبالتالي نكون بذلك قد قلصنا من الأسباب التي يمكن أن يحدث من خلالها العنف.

كما أظهرت الدراسة أيضا أن 72% من أفراد العينة أجابوا بأن الضوضاء التي يتسبب بها بعض الطلبة في الغرف تؤدي في كثير من الأحيان إلى سلوكات عنيفة وخاصة منها تلك التي تكون في وقت متأخر من الليل أثناء السهر أو قيام بعض الطلبة بأداء واجباتهم وبحوثهم مثل طلبة الهندسة المدنية وطلبة الهندسة المعمارية والتي تستوجب عليهم العمل ساعات طويلة والسهر لوقت متأخر من الليل، وبالتالي فإن مثل هذه الحالات تنشب عنها ملاسنات ومشاجرات بين طلبة الغرف المجاورة، لذا وجب على إدارة الحي وضع تعليمات صارمة يخضع لها جميع الطلبة، تعاقب كل من يتسبب في ذلك مع العمل على تحسين نوعية إنجاز وبناء الغرف من خلال الإعتماد على الجدران العازلة للصوت حتى تحد الكثير من حالات العنف التي كان من الممكن تجنبها، ونفس الشيء بالنسبة لأعمال التخريب والتكسير التي تتعرض لها المراقف بالحي الجامعي نتيجة إنقطاع في شبكة الكهرباء وخاصة أثناء فترة الإمتحانات وبالتالي تصبح هذه الإنقطاعات تهديدًا لمستقبل الطالب الأكاديمية هذا الأخير يدفع بالطلبة المقيمين إلى التجمهر في ساحات الحي الجامعي مطالبين الإدارة في إيجاد الحلول، وفي ظل عدم قدرة الهيئة الوصية في الوصول إلى حلول ناجعة وسريعة تحدث حالات التخريب والتكسير من بعض الطلبة المقيمين، بالرغم من أن أكثر حالات الإنقطاع لشبكة الكهرباء تخرج عن إرادة الهيئة الوصية ولكن يمكن تجنب ممارسة العنف من طرف

الطلبة من خلال توفير مولدات كهربائية تستخدم في مثل هذه الحالات الخاصة، وهذا حتى نحمي مرافق الحي من التخريب والتكسير والحرق والتي تكلف في بضع الحالات الخزينة خسائر مادية تفوق بكثير تكلفة الحلول المتاحة.

وبالرغم مما أظهرته من نتائج الدراسة عن العوامل المتعلقة بالإيواء التي تؤدي إلى العنف يالأحياء الجامعية من خلال إجابات أفراد العينة على بنود الإستمارة، إلا أن هذه النتائج قد بينت كذلك بعض تلك العوامل التي تحد من ظهور حالات العنف لدى الطلبة المقيمين، حيث أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة أن 38% من الطلبة أجابوا بعدم تعرض الغرف للسرقة والنهب وهو ما يظهر دور الإدارة الوصية في تأمين غرف الطلبة من السطو والنهب وبالتالي تجنب وقوع وممارسة العنف بسبب ما يقع بين الطلبة من تبادل للتهم يصاحبه سب وشتم ومشاجرات جراء حالات تعرض الغرف للسرقة والنهب.

فمن خلال ما سبق نجد أن أغلب الإجابات الواردة في الإستمارة الخاصة بالفرضية الأولى المتمثلة في المحور الأول أنها دالة لصالح الإختيار(نعم)، لذا يمكننا القول بأن الفرضية الأولى والخاصة بتفسير الطلبة المقيمين لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالإيواء حسب تصوراتهم الإجتماعية، قد تحققت في أغلبها وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

3- المعالجة الإحصائية للفرضية الثانية.

يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بخدمات الإطعام حسب تصوراتهم الإجتماعية.

الجدول رقم (20) يوضح إستجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (09)

طول الفترة التي يقضيها الطلبة في طابور المطعم ينتج عنها غضب وتوتر لديهم يفضي إلى ممارسة العنف حسب تصوراتك الإجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	235	% 67	192.09	02	5.99
لا	31	% 09			
أحياناً	84	% 24			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى إستجابات أفراد العينة على العبارة رقم (09) بأن النتائج جاءت لصالح الإختيار (نعم) بحيث أجاب 67% من أفراد العينة بأن طول الفترة التي يقضيها الطالب في طابور المطعم ينتج عنها غضب وتوتر لديهم يُفْضِي إلى ممارسة العنف حسب تصوراتهم الإجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبيين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة وهذا ما يدل أن طول وقت الإنتظار الذي يقضيه الطالب في طابور المطعم من الأسباب الموضوعية المؤدية إلى ارتكاب سلوكات عنيفة وهذا نتيجة الفترة الزمنية الطويلة والتي تصل لأكثر من ساعتين في بعض الحالات من أجل حصول الطالب على وجبته والتي تنمي شعور الطلبة بالتوتر والقلق تنتهي في كثير من الأحيان بمشاجرات مع عمال المطعم من أجل التسريع في تقديم الوجبة والتقليل من وقت الإنتظار، وهذا ما يدل على عدم اهتمام إدارة الحي بهذا الجانب من خلال زيادة نقاط توزيع الوجبات بحسب عدد الطلبة المقيمين والحرص على متابعة عمال المطعم لتجنب التماطل والتباطؤ في تقديم الوجبات للطلبة

وبتالي تقليص أوقات الإنتظار التي يقضيها الطالب في طابور المطعم وهذا حتى نستطيع تجنب حالات العنف المتكررة من حين لأخر والتي تكون نتائجها في بعض الحالات وخيمة.

الجدول رقم (21) يوضح إستجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (10)

حسب تصوراتك الإجتماعية طبيعة وشكل الطابور المسيَجْ بالحديد والتي توحي لدى الطالب بأنه عنيف بطبعه، تساهم في ظهور العنف لديه.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا² المحسوبة	درجة الحرية	كا² الجدولية
نعم	134	38 %	32.68	02	5.99
لا	67	19 %			
أحياناً	149	43 %			
المجموع	350	100 %			

كا² دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق و الذي يشير إلى إستجابات أفراد العينة على العبارة رقم (10) بأن النتائج جاءت لصالح الإختيار (أحيانا) بحيث أجاب 43% من أفراد العينة بأن طبيعة وشكل الطابور المسيَجْ بالحديد والتي توحي لدى الطالب بأنه عنيف بطبعه تساهم أحيانا في ظهور العنف لديه حسب تصوراتهم الإجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبيين أن قيمة كا² المحسوبة أكبر من قيمة كا² الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة وهذا ما يدل على أن الطابور المصنوع بشبكة من الحديد يوحي لدى الطالب بأن الإدارة تتعامل على اعتبار أنه عنيف بطبعه، وهذا ما يدل على سوء تقديرها لمكانة الطالب من خلال هذه المعاملة والتي تؤثر سلبًا على العلاقة التي بينه وبين الإدارة، تؤدي إلى تكوين اتجاهات سلبية نحو الإدارة من طرف الطالب، وبالتالي كان ولابد على الإدارة من تغيير شكل طوابير المطعم بشكل يوحي بإيجابية الطالب وبالتالي تقل ممارسته للعنف.

الجدول رقم (22) يوضح إستجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (11)

غياب الرقابة في المطعم يسمح بدخول غير المقيمين، الأمر الذي يؤدي إلى العنف حسب تصوراتك الإجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	193	% 55	81.44	02	5.99
لا	59	% 17			
أحياناً	98	% 28			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى إستجابات أفراد العينة على العبارة رقم (11) أن النتائج جاءت لصالح الإختيار (نعم) بحيث أجاب 55% من أفراد عينة الدراسة بأن غياب الرقابة في المطعم يسمح بدخول غير المقيمين، الأمر الذي يؤدي إلى العنف حسب تصوراتهم الإجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبيين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي(2) وبالتالي تم قبول العبارة، وهذا ما يدل على غياب الرقابة المفروضة على الطلبة عند تقديم الوجبات في المطعم وهو ما يسمح بدخول غير المقيمين إليه وهو ما يسبب في عرقلة السير الحسن لتوزيع الوجبات وذلك بسبب السلوكات الصادرة عن الأشخاص الغرباء مثل (الحرقة) الأمر الذي ينتهي في أغلب الأحيان بمشادات كلامية ثم إلى السب والشتم والضرب في أحيان أخرى وبالتالي تنتشر مظاهر العنف في كل زوايا المطعم، وهذا نتيجة التقصير الواضح لدى أعوان الأمن بالحي الجامعي وهو ما يستوجب على إدارة الحي السهر على متابعة ومراقبة أعوان الأمن أثناء عملهم وذلك حتى نتجنب أكبر قدر ممكن من حالات العنف الناتجة عن هذه المشكلة.

الجدول رقم (23) يوضح إستجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (12)

حسب تصوراتك الإجتماعية افتقاد عمال المطعم لحسن التعامل مع الطلبة في المواقف المختلفة يؤدي إلى مشادات عنيفة فيما بينهم.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	163	% 47	63.10	02	5.99
لا	48	% 14			
أحياناً	139	% 40			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى إستجابات أفراد العينة على العبارة رقم (12) بأن النتائج جاءت لصالح الإختيار (نعم) بحيث أجاب 47% من أفراد عينة الدراسة على أن افتقاد عمال المطعم لحسن التعامل مع الطلبة في المواقف المختلفة يؤدي إلى مشادات عنيفة فيما بينه حسب تصوراتهم الإجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة وهذا ما يدل على أن عدم خبرة وحسن التعامل من طرف عمال المطعم مع الطلبة المقيمين قد يؤدي إلى مشادات عنيفة فيما بينهم وهذا نتيجة لإنعدام الخبرة لدى بعض العمال وبالتالي أصبح لزاما على الإدارة الوصية معالجة هذه المشكلة من خلال إخضاع العمال مباشرة بعد توظيفهم لدورات تدريبية لكيفية التعامل مع الطلبة أثناء المشكلات وتجنب إستفزازهم مع التحلي بروح المسؤولية وهذا من أجل تقليص حالات العنف التي يتسبب بها العمال قليلي الخبرة.

الجدور رقم (24) يوضح إستجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (13)

غياب النوعية في الوجبة يسبب مصادمات بين الطلبة وإدارة الحي الجامعي حسب تصوراتك الإجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	207	% 59	119.84	02	5.99
لا	42	% 12			
أحياناً	101	% 29			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى إستجابات أفراد العينة على العبارة رقم (13) بأن النتائج جاءت لصالح الإختيار (نعم) بحيث أجاب 59% من أفراد عينة الدراسة بأن غياب النوعية في الوجبة يسبب مصادمات بين الطلبة وإدارة الحي الجامعي حسب تصوراتهم الإجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبيين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي(2) وبالتالي تم قبول العبارة وهذا ما يدل على أن رداءة الوجبة كما ونوعًا سبب من أسباب حدوث العنف لدى الطلبة المقيمين وهذا لعدم تناسب الوجبة مع مكانة الطالب التي كان من المفروض على القائمين عليها تحسينها كمًا وكيفًا بما يتناسب والحاجات البيولوجية للطالب من جهة ولتجنب وقوع مصادمات بين الطلبة والإدارة التي تكون في غالب الأحيان ثقيلة النتائج من جهة أخرى

الجدول رقم (25) يوضح إستجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (14)

حسب تصوراتك الإجتماعية تدني معايير النظافة في الوجبة والمطعم عمومًا تؤدي إلى ممارسة العنف من طرف الطلبة.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	188	% 54	94.25	02	5.99
لا	40	% 11			
أحياناً	122	% 35			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى إستجابات أفراد العينة على العبارة رقم (14) بأن النتائج جاءت لصالح الإختيار (نعم) بحيث أجاب 54% من أفراد العينة بأن تدني معايير النظافة في الوجبة والمطعم عمومًا تؤدي إلى ممارسة العنف من طرف الطلبة حسب تصوراتهم الإجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبيين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي(2) وبالتالي تم قبول العبارة، وهذا ما يدل على أن تدني معايير النظافة بالمطعم أو بالوجبة في حد ذاتها من بين الأسباب المباشرة لارتكاب الطلبة سلوكات عنيفة وهذا من خلال رفض وتذمر الطلبة المقيمين لهذه الوضعية كونها ترتبط مباشرة بالصحة العامة، لذا لابد على الهيئات الوصية العمل على حماية صحة الطلبة المقيمين من خلال احترام قواعد الصحة والتي من بينها النظافة.

الجدول رقم(26) يوضح إستجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (15)

عدم التزام عمال المطعم بأوقات العمل (تأخير/ تقديم) مما يحول دون حصول بعض الطلبة على وجباتهم يؤدي إلى العنف حسب تصوراتك الإجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	$كا^2$ المحسوبة	درجة الحرية	$كا^2$ الجدولية
نعم	145	% 41	23.29	02	5.99
لا	75	% 21			
أحياناً	130	% 38			
المجموع	350	% 100			

$كا^2$ دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى إستجابات أفراد العينة على العبارة رقم (15) بأن النتائج جاءت لصالح الإختيار (نعم) بحيث أجاب 41% من أفراد عينة الدراسة بأن عدم التزام عمال المطعم بأوقات العمل (تأخير/تقديم) مما يحول دون حصول بعض الطلبة على وجباتهم يؤدي إلى العنف حسب تصوراتهم الإجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبيين أن قيمة $كا^2$ المحسوبة أكبر من قيمة $كا^2$ الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة وهذا ما يدل على عدم مواظبة عمال المطعم في تقديم الوجبات والذي يؤدي إلى وقوع حالات عنف من طرف الطلبة المعنيين وهذا بسبب عدم حصولهم على وجباتهم الناتج عن التأخير في تقديم الوجبات أو التقديم في توزيعها، وبالتالي عدم الالتزام بالوقت المحدد لذلك، وهذا ما ينتج عنه احتجاجات مطالبة بالتزام التوقيت المعمول به والتي غالبا ما يصاحب تلك الاحتجاجات سلوكات عنيفة، وهذا ما يستلزم من إدارة الحي مراقبة ومتابعة عمال المطعم لاحترام مواقيت العمل حتى تجتنب المصادمات مع الطلبة الناتجة عن ذلك.

4- مناقشة نتائج الفرضية الثانية

إذا نظرنا إلى إستجابات أفراد عينة الدراسة نحو بدائل البنود الخاصة بالعوامل المتعلقة بخدمات الإطعام، نجد أن أغلب هذه الاستجابات جاءت لصالح الاختيار (نعم) وهو ما يظهر تفسير الطلبة لظاهرة العنف بالحياء الجامعية من خلال العوامل المتعلقة بخدمات الإطعام حسب تصوراتهم الإجتماعية، وهذا من خلال تأثير تلك العوامل في حدوث وانتشار حالات العنف بالأحياء الجامعية حيث أظهرت نتائج الدراسة أن 67% من أفراد أجابوا بأن طول الفترة التي يقضيها الطلبة في طابور المطعم من الأسباب المباشرة لوقوع حالات العنف داخل الحي وهذا نتيجة ما تخلفه الفترة الزمنية الطويلة التي يقضيها الطالب في انتظار الحصول على وجبته من توتر وغضب وقلق ينتهي في غالب الأحيان ينقاد صبر الطالب والإنتفاظ ضد عمال المطعم وما يترتب على ذلك من مصادمات ومشاحنات عنيفة فيما بينهم والتي تصل في بعض الحالات إلى درجة التعدي على العمال القائمين على توزيع الوجبات كونهم من يقف خلف تباطؤ وعرقلة سير تقديم الوجبات وبالتالي زيادة فترة الانتظار، وهذا ما يستدعي المتابعة المستمرة من طرف الإدارة للعمال من أجل تفادي مثل هذه الحالات مع توفير العدد الكافي من الطوابير بما يتناسب مع عدد الطلبة المقيمين بهدف تقليص مدة انتظار الطالب لدوره في الحصول على وجبته وبالتالي تفادي حالات العنف.

إن غياب المراقبة المستمرة من طرف أعوان الأمن بالمطعم خلال فترة تقديم الوجبات وبالتالي إمكانية دخول للأشخاص غير المقيمين إلى المطعم يتسبب في كثير من الأحيان في وقوع العنف بين الطلبة وهؤلاء الأشخاص الغرباء نتيجة ما بترتب عن هذا الأخير من عرقلة لسير طابور المطعم وعدم احترام الطلبة من خلال تجاوزاتهم في الصف (الحرقة) وهذا ما أكدته نتائج الدراسة والتي أظهرت بأن 55% من الطلبة أجابوا بأن غياب الرقابة في المطعم يسمح بدخول غير المقيمين والأمر الذي يؤدي إلى العنف حسب تصوراتهم الإجتماعية.، وبالتالي ينتج عنها مشادات كلامية بين الطرفين و ما يصاحبها من سب وشتم وحتى الضرب في بعض الحالات والتي تسفر عن تكسير وتخريب لتجهيزات المطعم (كراسي / طاولات...) لذا استوجب على إدارة الحي الحرص

على قيام أعوان الأمن بواجباتهم والعمل على توفير الأمن بالحي من خلال منع غير المقيمين من الدخول إلى حرم الإقامة.

كما يعتبر افتقاد عمال المطعم لحسن التعامل مع الطلبة في المواقف المختلفة يساهم بشكل كبير في وقوع العنف فيما بينهم نظرًا لجهل بعض العمال بطبيعة المرحلة العمرية التي يعيشها الطالب (المراهقة) أو نقص الخبرة لدى العمال في كيفية التعامل وحل المشكلات التي يتسبب بها الطلبة المقيمين والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى اشتباكات عنيفة بين العمال والطلبة والتي تكون نتائجها غير مرغوبة وهذا الأمر نفسه الذي أظهرته نتائج الدراسة من خلال إجابة 47% من الطلبة بأن إفتقاد عمال المطعم إلى حسن التعامل مع الطلبة يؤدي إلى العنف، فبالتالي أصبح لزامًا على الهيئة الوصية (الخدمات الجامعية) إخضاع العمال لكيفيات التعامل وطرق احتواء مشكلات الطلبة في المواقف المختلفة.

إن غياب النظافة في وجبة الطالب وبالمطعم عمومًا يعتبر تهديدًا حقيقًا للصحة العامة ولصحة الطالب خصوصًا وبالتالي تقع في الكثير من الأحيان حالات عنف نتيجة عدم احترام قواعد النظافة من خلال الاحتجاجات المتكررة والمنددة من طرف الطلبة المقيمين من أجل إجبار الإدارة على العمل وإتباع معايير الصحة العمومية في تحضير الوجبات أو أثناء تقديمها للاستهلاك وما يترتب عن ذلك من تخريب وتكسير خاصة حين تتجاهل الإدارة مطالب الطلبة من خلال تكرار نفس التجاوزات وهذا ما أكدته الدراسة الحالية، حيث أظهرت النتائج بأن 54% من الطلبة أجابوا بان تدني معايير النظافة في الوجبة والمطعم عمومًا تؤدي إلى ممارسة العنف من طرف الطلبة حسب تصوراتهم الإجتماعية.

إن تذبذب وعدم استقرار أوقات تقديم الخدمات الضرورية للطلبة المقيمين بالحي الجامعي يتسبب في الكثير من الأحيان في حرمان بعض أولائك الطلبة من تلك الخدمات مثل ما هو الحال ما يقع أثناء توزيع الوجبات كالتأخير في انطلاق عملية التوزيع أو التقديم وما ينتج عن ذلك من عدم احترام المدة اللازمة لذلك وبالتالي لا يستطيع الكثير من الطلبة الحصول على وجباتهم وما يترتب عن ذلك من استنكار واستهجان لدى الطلبة المتضررين والتي تتحول الكثير من هذه

الحالات إلى احتجاجات عنيفة كوسيلة للمطالبة وإعادة الاعتبار للطلبة المتضررين حيث أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن 41% من أفراد العينة يربطون عدم التزام عمال المطعم بأوقات العمل بحالات العنف حسب تصوراتهم الإجتماعية، وهذا ما يستوجب على إدارة الحي في متابعة ومراقبة عمال المطعم وحثهم على احترام مواعيد توزيع الوجبات في الأوقات المتفق عليها.

فمن خلال ما سبق نجد أن أغلب الإجابات الواردة في الاستمارة والخاصة بالفرضية الثانية المتمثلة في المحور الثاني أنها دالة لصالح الإختيار (نعم)، لذا يمكننا القول بان الفرضية الثانية والخاصة بتفسير الطلبة المقيمين لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بخدمات الإطعام حسب تصوراتهم الإجتماعية، قد تحققت في أغلبها وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

5- المعالجة الإحصائية للفرضية الثالثة

يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالمراقف الترفيهية والعلمية حسب تصوراتهم الإجتماعية.

الجدول رقم (27) يوضح إستجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (16)

غياب المساحات الخضراء التي يقضي بها الطالب أوقات فراغه تساهم في زيادة التوتر والقلق لديه وبالتالي تؤدي إلى العنف حسب تصوراتك الإجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	$كا^2$ المحسوبة	درجة الحرية	$كا^2$ الجدولية
نعم	219	% 63	141.48	02	5.99
لا	43	% 12			
أحياناً	88	% 25			
المجموع	350	% 100			

$كا^2$ دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد العينة على العبارة رقم (16) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) بحيث أجاب 63% من أفراد عينة الدراسة بأن غياب المساحات الخضراء التي يقضي بها الطالب أوقات فراغه تساهم في زيادة التوتر والقلق لديه وبالتالي تؤدي إلى العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة $كا^2$ المحسوبة أكبر من قيمة $كا^2$ الجدولية عند درجة حرية تساوي(2) وبالتالي تم قبول العبارة، وهذا ما يدل على أن قلة أو انعدام المساحات الخضراء بالحي الجامعي تصبح سببًا لبعض مظاهر العنف التي تنتشر بالحي وهذا نظرًا لأهمية تلك المساحات في امتصاص الكثير من حالات التوتر والقلق التي يعاني منها بعض الطلبة، وبالتالي تجنب الكثير من مظاهر العنف المختلفة مثل مظاهر العنف الرمزي من خلال الكتابات والروسومات الجدارية والتي تعتبر متنفسا للطلبة للتخفيف من حالات التوتر والقلق لديهم، وبالتالي استوجب على الهيئة الوصية توفير مساحات خضراء والعمل على المحافظة عليها، حتى يجد الطالب المكان المناسب لقضاء وقت فراغه والاستمتاع بها، وبالتالي التجنب والقضاء على حالات التوتر بين الطلبة.

الجدول رقم (28) يوضح إستجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (17)

حسب تصوراتك الإجتماعية النقص في غرف الاستحمام بما يتناسب مع عدد الطلبة المقيمين بالحي يؤدي إلى وقوع مشاجرات فيما بينهم

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	238	% 68	205.77	02	5.99
لا	25	% 7			
أحياناً	87	% 25			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد العينة على العبارة رقم (17) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) بحيث أجاب 68% من أفراد العينة بأن النقص في غرف الاستحمام بما يتناسب مع عدد الطلبة المقيمين بالحي يؤدي إلى وقوع مشاجرات فيما بينهم حسب تصوراتهم الإجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة، وهذا ما يدل على أن عدم إستفادة جميع الطلبة المقيمين من خدمات المرش نظرًا لعدم توفر العدد الكافي من غرف الاستحمام ينجم عنه عدة مظاهر من العنف نتيجة الصراع الذي يحصل بين الطلبة المقيمين من اجل الحصول على واحدة من تلك الغرف وبالتالي تحدث ملاسنات حادة وتبادل الشتم والسب بين مختلف الطلبة الذين يمثلون طرفي الصراع الأمر الذي يستوجب على إدارة الحي العمل لتوفير العدد الكافي بما يتناسب مع عدد الطلبة من غرف الاستحمام.

الجدول رقم (29) يوضح إستجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (18)

عدم توفر الملاعب للرياضات المختلفة بالعدد الكافي يؤدي إلى ممارية العنف بين الطلبة حسب تصوراتك الإجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	169	% 48	61.96	02	5.99
لا	51	% 15			
أحياناً	130	% 37			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى إستجابات أفراد العينة على العبارة رقم (18) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) بحيث أجاب 48% من أفراد عينة الدراسة بعدم توفر الملاعب للرياضات المختلفة بالعدد الكافي يؤدي إلى ممارسة العنف بين الطلبة حسب تصوراتهم الإجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2)، وبالتالي تم قبول العبارة وهو ما يدل على أن عدم توفر المرافق الرياضية بالعدد الكافي مع عدد الطلبة المقيمين تؤدي في كثير من الأحيان إلى وقوع حالات من العنف نتيجة الصراع المتكرر بين الأفرقة الرياضية من أجل الحصول واستغلال تلك المرافق كالملاعب مثلا، بحيث تتطور تلك الصراعات البسيطة بين الأفرقة إلى صراعات جهوية نظرًا للانتماءات المختلفة لكل فريق وبالتالي تكون النتيجة وقوع حالات عنف أكبر خطورة وأكثر انتشارا، وهذا ما يستلزم تدخل إدارة الحي من أجل تجنب الصراع القائم وذلك من خلال وضع رزنامة تنظيمية لجميع الفرق المتواجدة بالحي مع العمل على توفير مرافق إضافية تستوعب جميع تطلعات الرياضية للطلبة المقيمين.

الجدول رقم (30) يوضح إستجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (19)

حسب تصوراتك الإجتماعية غياب المكتبة والأماكن المخصصة للمطالعة داخل الحي تساهم في ممارسة العنف.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا² المحسوبة	درجة الحرية	كا² الجدولية
نعم	190	% 54	82.59	02	5.99
لا	52	% 15			
أحياناً	108	% 31			
المجموع	350	% 100			

كا² دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى إستجابات أفراد العينة على العبارة رقم (19) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) بحيث أجاب 54% من أفراد العينة بأن غياب المكتبة والأماكن المخصصة للمطالعة داخل الحي تساهم في ممارسة العنف حسب تصوراتهم الإجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبيين أن قيمة كا² المحسوبة أكبر من قيمة كا² الجدولية عند درجة حرية تساوي(2) وبالتالي تم قبول العبارة، وهذا ما يدل على أن عدم توفر المكتبة وأماكن المطالعة بالحي من بين الأسباب التي تؤدي إلى العنف وهذا بسبب عدم تمكن الطلبة المقيمين من إيجاد المكان المناسب للقيام بواجباتهم وبحوثهم أو ممارسة بعض هواياتهم مثل المطالعة، إذ تعتبر هذه الأخيرة، من بين أهم الأساليب التي يعتمدها الطلبة في تفريغ الطاقة الزائدة لديهم وقضاء أوقات فراغهم.

الجدول رقم (31) يوضح إستجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (20)

نقص التجهيزات المخصصة للنشاطات الثقافية والعلمية بما يتناسب مع هويات الطلبة تؤدي إلى العنف حسب تصوراتك الإجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	188	% 54	80.86	02	5.99
لا	51	% 15			
أحياناً	111	% 31			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى إستجابات أفراد العينة على العبارة رقم (20) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) بحيث أجاب 54% من أفراد العينة بأن نقص التجهيزات المخصصة للنشاطات الثقافية والعلمية بما يتناسب مع هوايات الطلبة تؤدي إلى العنف حسب تصوراتهم الإجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب، تبيين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2)، وبالتالي تم قبول العبارة، وهذا ما يدل على أن غياب التجهيزات للنشاطات العلمية والثقافية تعتبر من بين الأسباب التي تسبب ولو بشكل غير مباشر في وقوع حالات عنف لدى الطلبة، وهذا نتيجة عدم ممارسة الطلبة المقيمين لهواياتهم المفضلة نظرًا لعدم توفر الإمكانيات المتاحة وبالتالي غياب فرص التنفيس المشروعة وبذلك يلجأ الطلبة إلى البحث عن فرص أخرى والتي تكون في الغالب غير المشروعة، لذا استوجب على إدارة الحي توفير كل التجهيزات الترفيهية والعلمية أمام هوايات الطلبة على أكبر قدر ممكن.

الجدول رقم (32) يوضح إستجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (21)

حسب تصوراتك الإجتماعية عزوف الإدارة عن تنظيم النشاطات العلمية والثقافية (دورات رياضية– مسابقات ثقافية) مصدرًا يؤدي للعنف.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	126	% 36	18.68	02	5.99
لا	80	% 23			
أحياناً	144	% 41			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد العينة على العبارة رقم (21) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (أحيانًا) بحيث أجاب41% من أفراد العينة بأن أحيانا ما يكون عزوف الإدارة عن تنظيم النشاطات العلمية والثقافية مصدرًا يؤدي للعنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبيين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2)، وبالتالي تم قبول العبارة، وهو ما يدل على أن عدم تنظيم إدارة الحي للنشاطات العلمية والثقافية يعتبر من بين الأسباب التي تؤدي إلى العنف بالأحياء الجامعية، على اعتبار أن تنظيم مثل تلك النشاطات تساهم في امتصاص حالات التوتر والقلق لدى الكثير من الطلبة المقيمين وخاصة إذا كانت النشاطات التي يتم تنظيمها تهدف إلى تهذيب النفوس والترويح عنها وبالتالي تجنب الكثير من حالات وقوع العنف.

الجدول (33) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (22)

الحفلات الصاخبة التي تنظمها إدارة الحي تسبب في صراعات بين التوجهات المختلفة للطلبة حسب تصوراتك الاجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	142	% 41	15.11	02	5.99
لا	84	% 24			
أحياناً	124	% 35			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة على العبارة رقم (22) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) بحيث أجاب41% من أفراد العينة بأن الحفلات الصاخبة التي تنظمها إدارة الحي تتسبب في صراعات بين التوجهات للطلبة حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبيين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي(2) وبالتالي تم قبول العبارة، وهذا ما يدل على أن الحفلات الصاخبة التي تنظم بالأحياء الجامعية من بين الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء نشوب العنف بين الطلبة مع بعضهم البعض أو بين الطلبة وإدارة الحي، وهذا نظرًا لعدم توافق تلك الحفلات مع التوجهات الدينية أوالاجتماعية أو السياسية لبعض الطلبة وهو الأمر الذي من شأنه خلق صراعات بين مؤدي ومعارضي تلك الحفلات وما يصاحبها من استقطاب لغير المقيمين إلى تتبعه انتشار الممنوعات فيما بينهم، فتزيد بذلك حدة الصراع الموجودة والذي ينتهي في غالب الأحيان بمشاجرات عنيفة داخل الحي، وبالتالي يستوجب على إدارة الحي مراعاة التوجهات المختلفة للطلبة واحترام مواقفهم أثناء تنظيم الحفلات وهذا حتى نتجنب أكبر قدر ممكن من حالات العنف.

6- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة.

إذ نظرا إلى استجابات أفراد عينة الدراسة نحو بدائل البنود الخاصة بالعوامل المتعلقة بالمرافق الترفيهية والعلمية، نجد أن أغلب هذه الاستجابات جاءت لصالح الاختيار(نعم) وهو ما يظهر تفسير الطلبة المقيمين لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية من خلال العوامل المتعلقة بالمرافق الترفيهية والعلمية حسب تصوراتهم الاجتماعية، وهذا من خلال دور تلك العوامل في حدوث حالات العنف بالأحياء الجامعية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة 63% من الطلبة أجابوا بأن غياب المساحات الخضراء بالحي الجامعي تساهم في زيادة التوتر والقلق لديهم وبالتالي تؤدي إلى العنف وهذا نظرًا للدور الذي تؤديه تلك المساحات الخضراء في خفض مستوى التوتر والقلق لدى الطلبة المقيمين وتحقيق الراحة النفسية لهم وبالتالي التقليل من نسبة حالات وقوع العنف لديهم، وبذلك استغناء الطلبة عن البحث في وسائل وطرق أخرى للتخلص والهروب من تلك التوترات والضغوط اليومية في حياة الطالب والتي تكون في الغالب نتائجها غير مرغوبة، لذلك أصبح لزامًا على الهيئات الوصية العمل على توفير تلك المساحات الخضراء بالأحياء الجامعية وللمحافظة عليها وإدراجها في مشاريعها التي سيتم إنشاؤها لاحقا.

كما أن الصراع المتكرر في حياة الطلبة المقيمين حول الخدمات المحدودة والتي توفرها إدارة الحي والتي لا تستجيب مع العدد الكلي للطلبة المتواجدين بالإقامة، وبالتالي عدم توفر نفس الفرص للاستفادة من تلك الخدمات والمرافق وهو الأمر الذي أكدته الدراسة من خلال ما أظهرت النتائج بأن 68% من الطلبة أجابوا على أن النقص في غرف الاستحمام بما لا يتناسب مع عدد المقيمين بالحي يؤدي إلى وقوع مشاجرات فيما بينهم من أجل الحصول على فرصة الاستفادة من تلك الغرف، وبالتالي استلزم على إدارة الحي العمل على توفير نفس فرص الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المرافق الموجودة من خلال تنظيم عملها وإستعابها لمتطلبات عدد الطلبة المقيمين، وهو الأمر الذي ما تزال الإدارة الوصية عاجزة عن بلوغه والوصول إليه، إذ أن نفس الشيء يحدث مع المرافق الرياضية التي تملكها الأحياء الجامعية والتي لم تصل إلى تلبية حاجيات الطلبة المقيمين بالقدر الكافي، إذ أظهرت نتائج الدراسة الحالية بأن 48% من الطلبة أجابوا بعدم توفر الملاعب للرياضات المختلفة

بالعدد الكافي وبالتالي غياب فرص ممارسة طلبة الحي لهواياتهم الرياضية، والتي تعتبر هذه الأخير من بين الأساليب التي يلجأ إليها الطلبة لتفريغ طاقاتهم الزائدة والتخلص من مسببات التوتر والقلق لديهم وبالتالي انخفاض حالات ممارسة العنف بين هؤلاء الطلبة من خلال ممارستهم لتلك الهوايات والرياضات.

إن تعارض بعض النشاطات التي تنظم بالأحياء الجامعية مع التوجيهات الدينية والسياسية والاجتماعية لدى بعض الطلبة المقيمين من شأنه أن يخلق مصادمات مباشرة بناء على تلك التوجهات وهو ما أسفرت عليه نتائج الدراسة والتي أظهرت أن 41% من الطلبة أجابوا بأن الحفلات الصاخبة المنظمة من طرف إدارة الحي تتسبب في صراعات بين التوجهات المختلفة للطلبة حسب تصوراتهم الاجتماعية وهذا نتيجة عدم توافق تلك الحفلات مع انتماءاتهم، وبالتالي تصبح تلك الصراعات مصدرًا رئيسيا لحدوث حالات العنف خاصة في غياب التنازلات من طرفي الصراع للوصول إلى حل توفيقي بينهم، وهو الأمر الذي يؤكد على ضرورة احترام ومراعاة إدارة الحي التوجهات المتخلفة للطلبة المقيمين عند تنظيم مختلف الحفلات أو بعض التظاهرات الأخرى.

فمن خلال ما سبق نجد أن معظم الإجابات الواردة في الاستمارة والخاصة بالفرضية الثالثة المتمثلة في المحور الثالث أنها دالة لصالح الاختيار (نعم)، لذا يمكننا القول بأن الفرضية الثالثة والخاصة بتفسير الطلبة المقيمين لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالمرافق الترفيهية والعلمية حسب تصوراتهم الاجتماعية قد تحققت في أغلبها وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

7- المعالجة الإحصائية للفرضية الرابعة.

يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالمنظمات الطلابية حسب تصوراتهم الاجتماعية.

الجدول رقم (34) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (23)

حسب تصوراتك الاجتماعية تدخل بعض المنظمات أثناء احتجاجات الطلبة للضغط على إدارة الحي لتحقيق بعض المكاسب الفردية يساهم في ممارسة العنف.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	195	% 56	109.86	02	5.99
لا	35	% 10			
أحياناً	120	% 34			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (23) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) حيث أجاب 56% من أفراد العينة بأن تدخل بعض المنظمات الطلابية أثناء احتجاجات الطلبة للضغط على إدارة الحي للتحقيق بعض المكاسب الفردية يساهم في ممارسة العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة وهو ما يدل على أن تدخلات المنظمات الطلابية أثناء احتجاجات الطلبة يؤدي إلى حالات وقوع العنف وهذا ما بسبب رفض الطلبة المحتجين لتدخل المنظمة والتي يكون الهدف من ورائها تبني أعضاء المنظمة عملية تنظيم الاحتجاج وبالتالي العمل على زعزعة استقرار إدارة الحي من أجل الضغط على هذه الأخيرة بهدف تحقيق مكاسب فردية لأعضاء المنظمة ومع تفطن الطلبة المحتجين لما يهدف له أعضاء المنظمة تظهر مظاهر الصراع بين الطرفين والتي غالبًا ما يميزها العنف، وبالتالي يصبح تدخل المنظمات الطلابية واستغلالها لاحتجاجات الطلبة سببًا مباشرًا لممارسة العنف داخل الأحياء الجامعية.

الجدول رقم (35) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (24)

الانتخابات المشبوهة بين مختلف المنظمات المعتمدة بالإقامة من أجل رئاسة لجنة الحي ينتج عنها ممارسة العنف حسب تصوراتك الاجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	185	% 53	66.96	02	5.99
لا	63	% 18			
أحياناً	102	% 29			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (24) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) حيث أجاب 53% من أفراد العينة بأن الانتخابات المشبوهة بين مختلف المنظمات المعتمدة بالإقامة من اجل رئاسة لجنة الحي ينتج عنها ممارسة العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن أقيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي(2) وبالتالي تم قبول العبارة وهذا ما يدل على أن الانتخابات التي تفتقد إلى النزاهة بين المنظمات الطلابية تكون سببًا مباشرًا في وقوع حالات العنف بين الطلبة المنخرطين بالمنظمات المتنافسة وهذا من خلال تواطؤ إدارة الحي مع أحد المنظمات التي تعمل لصالحها أو نتيجة الخروقات التي تقوم بها أحدى المنظمات للتنظيمات المسيرة للعملية الانتخابية، فيترتب عن تلك الحالات العنيفة بعض المظاهر الخطيرة مثل الاعتداء على مقر المنظمة المنافسة ونهب ممتلكاتها أو تخريبها والقضاء عليها بالكامل من خلال حرق مقرها.

لذا استوجب على إدارة الحي العمل لتجنب مثل هذه الأحداث من خلال تحقيق الشفافية والحيادية في تنظيم الانتخابات والحرص على معاقبة كل من يتسبب في عرقلة وسير عملية الانتخاب وإحداث أعمال الشغب.

الجدول رقم (36) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (25)

حسب تصوراتك الاجتماعية الامتيازات التي يحصل عليها بعض الطلبة المنتمين إلى التنظيمات الطلابية المسيطرة تؤدي إلى العنف.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	215	% 61	155.29	02	5.99
لا	25	% 7			
أحياناً	110	% 31			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (25) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) حيث أجاب 61% من أفراد العينة بأن الامتيازات التي يحصل عليها بعض الطلبة المنتمين إلى التنظيمات الطلابية المسيطرة تؤدي إلى العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة وهذا ما يدل على أن ما يحصل عليه بعض أعضاء المنظمات الطلابية المسيطرة من امتيازات تخلق في كثير من الأحيان حالات عنيفة بالأحياء الجامعية، وهذا بسبب التمييز الحاصل بين الطلبة فمثلا بعض الطلبة الحاصلين على تلك الامتيازات لا يخضعون للمراقبة من طرف أعوان الأمن أو لا يقفون في طوابير المطعم بل يحصل على وجبته مباشرة مع اختلافها عن بقية الوجبات العادية أو يتم التغاضي عن بعض الأخطاء والممارسات غير السوية التي يرتكبونها ... الخ، فكل تلك الحالات تولد لدى بقية الطلبة الشعور بعدم المسارات في التعامل معهم وبالتالي تحدث اشتباكات عنيفة من حين لآخر سواء بين الطلبة مع بعضهم البعض أو بين الطلبة والعمال، ولتجنب وقوع مثل هذه الحالات يجب على الإدارة التعامل مع كل الطلبة المقيمين بنفس الطريقة والعمل على المساواة بينهم في التعامل معهم.

الجدول رقم (37) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (26)

ازدواجية تعامل المنظمات الطلابية مع الطلبة والإدارة يساهم في ممارسة العنف حسب تصوراتك الاجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	$كا^2$ المحسوبة	درجة الحرية	$كا^2$ الجدولية
نعم	223	% 64	160.30	02	5.99
لا	34	% 10			
أحياناً	93	% 27			
المجموع	350	% 100			

$كا^2$ دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (26) أن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) حيث أجاب64% من أفراد العينة بأن ازدواجية تعامل المنظمات الطلابية مع الطلبة والإدارة يساهم في ممارسة العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن $كا^2$ المحسوبة أكبر من قيمة $كا^2$ الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة وهذا ما يدل على أن عدم شفافية تعامل المنظمات الطلابية مع الطلبة المقيمين تؤدي في غالب الأحيان إلى مصادمات ومشاجرات بين أعضاء المنظمة وبقية الطلبة بسبب بعض المواقف التي تكشف عن ازدواجية التعامل من طرف أعضائها وذلك من خلال إظهار بأنها تدافع على حقوقهم والعمل على تحقيق مطالبهم في حين أن نفس هذه المنظمة تكون في الحقيقة تعمل في صف الإدارة سرًا من خلال طمأنة الطلبة وإعطائهم نفس الوعود المتكررة، وهكذا دواليك إلى غاية نهاية الموسم الجامعي وبالتالي فأن مثل هذه التعاملات المزدوجة قد تكون نتائجها وخيمة من خلال وقوع حالات عنف بين الطلبة المنتمين للمنظمات الطلابية وبين بقية الطلبة المقيمين، لذلك أصبح على إدارة الحي تجنب مثل هذه التعاملات المشبوهة والعمل بشفافية في تحقيق مطالب الطلبة من جهة، ووجب على الطلبة المقيمين الحرص على اختيار زملائهم الذين سيمثلونهم لدى الإدارة وتتوفر فيهم روح المسؤولية من جهة أخرى.

الجدول (38) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (27)

حسب تصوراتك الاجتماعية إنْفرادْ بعض المنظمات الطلابية في تنظيم النشاطات المختلفة (رحلات، دورات رياضية....الخ) يؤدي إلى العنف.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	213	% 61	151.76	02	5.99
لا	25	% 7			
أحياناً	112	% 32			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (27) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) حيث أجاب 61 % من أفراد العينة بأن إنْفرادْ بعض المنظمات الطلابية في تنظيم النشاطات المختلفة يؤدي إلى العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2)، وبالتالي تم قبول العبارة وهو ما يدل على أن إنْفرادْ المنظمات الطلابية بالأنشطة المنظمة داخل الحي من بين الأسباب التي تدعو إلى ممارسة العنف بين الطلبة لأن هذا الاحتكار يخلق تمييزًا واضحًا بين المنظمات الأخرى المعتمدة في الحي من طرف الإدارة ومنه فإن المنظمات المتضررة تعمل على عرقلة سير تلك النشاطات وهذا لإجبار الإدارة على تعميم تنظيم النشاطات سواء كانت ثقافية أو رياضية أو علمية على جميع المنظمات الأخرى وإعطائها نفس الفرص، وحتى تتجنب إدارة الحي مثل تلك المشاجرات والمصادمات لزم عليها العمل على إتاحة نفس الفرص أمام كل المنظمات المتواجدة بالحي في تنظيم مختلف النشاطات (رياضية، ثقافية، علمية...الخ).

الجدول رقم (39) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (28)

عدم اكتراث المنظمات لانشغالات الطلبة المقيمين بصفتها ممثلة لدى الإدارة يساهم في ظهور العنف حسب تصوراتك الاجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	203	% 58	118.68	02	5.99
لا	37	% 11			
أحياناً	110	% 31			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (28) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) حيث أجاب 58 % من أفراد العينة بأن عدم اكتراث المنظمات لانشغالات الطلبة المقيمين بصفتها ممثلة الطلبة لدى الإدارة يساهم في ظهور العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة وهذا ما يدل على أن إهمال المنظمات الطلابية لانشغالات الطلبة المقيمين، يخلق صراعات متكررة بين أعضاء تلك المنظمات مع بقية الطلبة، على اعتبار أن تلك المنظمات هي الممثل الشرعي عن جميع الطلبة المقيمين لدى الإدارة، وبالتالي يتحدد دورها في رفع انشغالاتهم إلى الإدارة الوصية والدفاع على حقوقهم، وعندما يحدث عكس ذلك وتهتم تلك المنظمات متمثلة في أعضائها إلا بالحفلات الليلة وتنظيم الرحلات المختلطة وكذلك الدورات الرياضية الوهمية وما يقابلها من غض النظر لانشغالات الطلبة المقيمين وبالتالي تسوء العلاقات بين الطلبة وممثليهم والتي تنتهي في الكثير من الأحيان بأعمال عنيفة تكون نتائجها سلبية على الطالب المقيم وعلى الحي الجامعي ككل.

الجدول رقم (40) يوضح استجابات عينة البحث للعبارة رقم (29)

حسب تصوراتك الاجتماعية احتكار وتملك بعض المنظمات الطلابية لبعض المرافق بالحي الجامعي يخلق تذمر لدى الطلبة وبالتالي ممارسة العنف.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	206	% 59	120.17	02	5.99
لا	40	% 11			
أحياناً	104	% 30			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (29) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) حيث أجاب 59 % من أفراد العينة بأن احتكار وتملك بعض المنظمات الطلابية لبعض المرافق بالحي الجامعي يخلق تذمر لدى الطلبة وبالتالي ممارسة العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة وهو ما يدل على أن احتكار المنظمات الطلابية لمرافق الحي الجامعي من بين الأسباب المباشرة لحالات وقوع العنف وهذا بسبب عدم استفادة بقية الطلبة من خدمات تلك المرافق (قاعات النشاطات، مقهى الانترنيت ....الخ) وهو ما يدفعهم إلى استعمال القوة من أجل الاستفادة من تلك الخدمات على أساس أن تلك المرافق لجميع طلبة الحي وبالتالي يستفيد منها الجميع، وهو الأمر الذي تترتب عليه مشاجرات عنيفة بين الطلبة المقيمين وبين الطلبة المحتكرين لتلك المرافق، لذا استلزم على إدارة الحي تسيير المرافق الموجودة لديها بطريقة يستفيد منها كل طالب مقيم بعيدًا عن الاحتكار وهو الأمر الذي من شأنه التقليل من حوادث العنف داخل الحي.

8- مناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

إذا نظرنا إلى استجابات الطلبة على البنود الخاصة بالعوامل المتعلقة بالمنظمات الطلابية نجد أن كل تلك الاستجابات جاءت لصالح الاختيار (نعم) وهو ما يبين تفسير الطلبة المقيمين بالأحياء الجامعية لظاهرة العنف بالعوامل المتعلقة بالمنظمات الطلابية حسب تصوراتهم الاجتماعية، وهذا ما يظهر جليًا من خلال نتائج الدراسة التي أظهرت نسبة 56% من الطلبة أجابوا بأن تدخل المنظمات الطلابية أثناء احتجاجات الطلبة المقيمين من أجل الضغط على الإدارة وتحقيق بعض المكاسب الفردية، يساهم في ظهور حالات وقوع العنف بين أوساط الطلبة، وهذا نتيجة انتهاز بعض المنظمات التي لا تتميز بالشعبية لدى الطلبة لحالات الغضب والاحتجاجات التي تحدث نتيجة تذمرهم من الأوضاع التي يعيشونها، وبالتالي تعمل تلك المنظمات على تبني الاحتجاجات و استعمالها للضغط على إدارة الحي لتحقيق بعض الامتيازات الخاصة بأعضاء تلك المنظمات، وهو الأمر الذي يرفضه الطلبة المحتجين وبالتالي تقع مشادات وملاسنات حادة بين الطرفين والتي تصل في بعض الأحيان إلى الضرب وتعدي الطلبة على بعضهم البعض، وبالتالي بات لزامًا إلى الإدارة تعيين ممثلين يختارهم الطلبة بأنفسهم وينوبوب عن كل طلبة الحي من أجل طرح انشغالاتهم وبالتالي تجنب أكبر قدر ممكن من حالات وقوع العنف.

إن من بين الأسباب التي تكون وراء حالات العنف بالأحياء الجامعية هي تلك الناتجة عن الانتخابات التي تنظم داخل الأحياء من أجل اختيار إحداها والتي ستترأس لجنة الحي وستكون حلقة وصل بين الإدارة والطلبة، وما يميز تلك اللجنة هي بعض الامتيازات التي تعطى لأعضائها في تسير شؤون الحي ومتابعتها بهدف تحسين ظروف الإقامة للطالب، وبالتالي فإن تلك الامتيازات تبعث بروح التنافس بين مختلف المنظمات المعتمدة بالحي من خلال محاولة كل واحدة منها ربح الانتخابات بأي طريقة كانت، ومن هنا تعمل بعض المنظمات التي تتميز بالشعبية القليلة على تشويه عملية الانتخابات وتزويرها خاصة إذا كانت هذه العملية تكون تحت وصاية الإدارة، وبالتالي تكون نتائج الانتخابات غير متوقعة ولا تعكس واقع الحي، وهذا ما يخلق تصادمات وتبادل للتهم بين الطلبة والإدارة أو بين الطلبة المقيمين وأعضاء المنظمات والتي تكون في غالب

الأحيان نتائجها ثقيلة تصل لدرجة الضرب وحرق مقر المنظمات المشاركة تعبيرًا عن رفض كل طرق للطرف الآخر، وهو ما أظهرته نتائج الدراسة حيث أجاب 53 % من الطلبة أجابوا بأن الانتخابات المشبوهة بين الطلبة تساهم في ممارسة العنف، وهو الأمر الذي كان بإمكان الإدارة الوصية تجنبه من خلال تنظيم عملية الانتخاب والتعامل معها بشفافية وهو ما يسمح بتقبلها لدى جميع طلبة الحي مهما كانت نتائجها، وبالتالي الحيلولة دون وقوع حالات العنف.

إن غياب الشفافية في تعامل المنظمات الطلابية مع طلبة الحي الجامعي كونها ممثلة عنهم لدى الإدارة يخلق في الكثير من الأحياء شجارات بين أعضاء تلك المنظمات وبقية الطلبة وخاصة إذا تميزت تلك المنظمات بازدواجية التعامل، أي تعمل لصالح الطلبة ظاهريًا أما باطنيًا فهي في صف الإدارة وبالتالي فإن هذه الازدواجية تتسبب في وقوع حالات عنف، حيث أظهرت النتائج بأن 64% من أفراد العينة أجابوا بأن ازدواجية تعامل المنظمات الطلابية مع الطلبة والإدارة يساهم في ممارسة العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم اكتراث هذه المنظمات لإنشغلاتهم ومحولة إيجاد الحلول لمشاكلهم مع الإدارة بالحي، وانشغال تلك المنظمات بإقامة الحفلات الليلية الصاخبة وتنظيم الرحلات والنشاطات الرياضية والتي تكون في أغلبها خاصة إلا بالأعضاء المنتمين لها، وهو ينتج عنه رفض وعدم قبول مشروعية المنظمة لدى الطلبة المقيمين وما ينتج عن ذلك الرفض من مظاهر العنف التي تحدث في أوساط الطلبة، وهو ما أظهرته نتائج الدراسة حيث أجاب 58% من الطلبة بأن عدم اكتراث المنظمات الطلابية للإنشغلاتهم يساهم في ظهور حالات العنف بالحي.

فمن خلال ما سبق نجد أن أغلب الإجابات الخاصة بالبنود الواردة في الاستمارة والمتعلقة بالفرضية الرابعة المتمثلة في المحور الرابع دالة لصالح الاختيار (نعم)، لذا يمكننا القول بأن هذه الفرضية الخاصة بتفسير الطلبة المقيمين لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالمنظمات الطلابية حسب تصوراتهم الاجتماعية تحققت في مجملها وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

9- المعالجة الإحصائية للفرضية الخامسة.

يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالطالب حسب تصوراتهم الاجتماعية.

الجدول رقم (41) يوضح استجابات عينة البحث للعبارة رقم(30)

حسب تصوراتك الاجتماعية عدم قدرة الطالب على التكيف مع الحياة اليومية بالإقامة نظرًا لعدم توفر أسباب الراحة يساهم في ممارسة العنف.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	$كا^2$ المحسوبة	درجة الحرية	$كا^2$ الجدولية
نعم	164	% 47	88.49	02	5.99
لا	34	% 10			
أحياناً	152	% 43			
المجموع	350	% 100			

$كا^2$ دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (30) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) حيث أجاب 47 % من أفراد العينة بأن عدم قدرة الطالب على التكيف مع الحياة اليومية بالإقامة نظرًا لعدم توفر أسباب الراحة يساهم في ممارسة العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة $كا^2$ أكبر من قيمة $كا^2$ الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة وهو ما يدل على أن عدم قدرة الطالب على التكيف مع ظروف الإقامة من بين الأسباب التي تؤدي به إلى ممارسة العنف وهذا نظرًا لعدم توفر أسباب وسبل الراحة من تجهيزات وخدمات، وبالتالي يصبح الطالب عرضة لمصادر الإحباط والتوتر والقلق وبزيادة شدة تلك المصادر تحدث حالات العنف من خلال مظاهر مختلفة كالتخريب أو تشويه جدران الحي بالرسومات التي تحمل في دلالات أشكالاً مختلفة من العنف الرمزي الموجه نحو الإدارة في الكثير من الحيان، ولتجنب مثل هذه الحالات أصبح لزامًا على الهيئات الوصية توفير كل الظروف المناسبة للطلبة المقيمين وتوفير الخدمات اللازمة لهم حتى يستطيع التأقلم والتكيف مع ظروف الإقامة.

الجدول رقم (42) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (31)

التعصب الجهوي في أوساط الطلبة المقيمين نتيجة بعض الانتماءات يؤدي إلى العنف حسب تصوراتك الاجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	160	% 46	68.74	02	5.99
لا	44	% 12			
أحياناً	146	% 42			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (31) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) حيث أجاب 46 % من أفراد العينة بأن التعصب الجهوي في أوساط الطلبة المقيمين الناتج عن بعض الانتماءات يؤدي إلى العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2)، وبالتالي تم قبول العبارة الأمر الذي يدل على أن التعصب الجهوي بين الطلبة من الأسباب التي تؤدي إلى وقوع حالات عنف شديدة الخطورة وهذا نتيجة مشاركة العديد من الطلبة، في مثل هذه الحالات كونها تحدث بين فريقين يمثلان طرفي الصراع سواء كان ذلك التعصب نتيجة لانتماء ديني أو سياسي أو اجتماعي أو حتى عرقي في بعض الحالات...، وبالتالي فإن أغلب حالات العنف التي تحدث نتيجة التعصب الجهوي تتميز بالعنف الجماعي وهذا يعني أن نتائجه تكون وخيمة.

الجدول رقم (43) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم(32)

حسب تصوراتك الاجتماعية بعض الإشاعات المتعلقة بممارسة تجارة الممنوعات داخل الحي الجامعي تشجع على ممارسة العنف.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	143	% 41	30.52	02	5.99
لا	139	% 40			
أحياناً	68	% 19			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (32) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) حيث أجاب 41 % من أفراد العينة بأن الإشاعات المتعلقة بممارسة تجارة الممنوعات داخل الحي الجامعي تشجع على ممارسة العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة وهذا ما يدل على الدور الكبير الذي تلعبه الإشاعات في زعزعة استقرار الأحياء الجامعية وخاصة عندما تتعلق تلك الإشاعات بتجارة الممنوعات داخل الحي، والتي من شأنها أن تُسِيء إلى جميع الطلبة المقيمين كونهم ينتمون إلى ذلك الحي الذي ظهرت فيه الإشاعات، ولذلك تصدر عنها ردود مختلفة تتميز في أغلبها بالعنف وخاصة إذا تم التأكد من صحة تلك الإشاعات، لذا وجب على إدارة الحي محاربة كل شكل من أشكال التجارة بالممنوعات داخل حرم الحي والعمل على كشف الأشخاص الذين ينشرون تلك الإشاعات بهدف تدنيس مكانة الطالب والمكان الذي يقيم فيه ومعاقبة أولائك الأشخاص.

الجدول رقم (44) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (33)

نقص الوازع الديني والأخلاقي لدى بعض الطلبة المقيمين يزيد من ممارسة العنف حسب تصوراتك الاجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	192	% 55	107.69	02	5.99
لا	34	% 10			
أحياناً	124	% 35			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (33) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) حيث أجاب 55 % من أفراد الدراسة بأن نقص الوازع الديني والأخلاقي لدى بعض الطلبة المقيمين يزيد من ممارسة العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2)، وبالتالي تم قبول العبارة وهذا ما يدل على أن نقص الوازع الديني من بين الأسباب المباشرة التي تؤدي إلى وقوع العنف بالأحياء الجامعية، إذا أن الطالب الذي ينقص أو يغيب لديه الوازع الديني لا يتوزع في إيذاء زملائه، أو في تخريب بعض مرافق الحي، أو في تناول وشرب الممنوعات وما يترتب عن هذه الأخيرة خلق للمشاكل مع الطلبة المجاورين له بالغرفة والتي تنتهي عادة بمشاجرات متكررة تتحول إلى حالات عنف حادة يصعب التعامل معها.

الجدول رقم(45) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (34)

حسب تصوراتك الاجتماعية انخفاض المستوى الاقتصادي للطالب يجعله يمارس التعدي على الآخرين.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	156	% 45	30.61	02	5.99
لا	72	% 20			
أحياناً	122	% 35			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (34) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) حيث أجاب 45 % من أفراد العينة بأن انخفاض المستوى الاقتصادي للطالب يجعله يمارس التعدي على الآخرين حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة وهذا ما يدل على أن انخفاض المستوى الاقتصادي للطالب من بين أهم الأسباب التي تكمن وراء الكثير من الممارسات العنيفة بين الطلبة بالأحياء الجامعية وهذا نتيجة تعدي بعض الطلبة الفقراء أو ذوي المستوى الاقتصادي المتدني على ممتلكات الآخرين والسطو عليها، وهذا كمحاولة منهم لتحسين وضعهم الاقتصادي لتلبية حاجياتهم المختلفة، لذا فإن مثل هذه المظاهر تتسبب في وقوع حالات عنف حادة بين المعْتَدي والمعْتَدىَ عليه تصل إلى درجة استعمال الأدوات الحادة والأسلحة البيضاء وبالتالي تكون النتائج وخيمة.

الجدول رقم(46) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم(35)

طول وقت الفراغ لدى الطالب المقيم يزيد من حتمية ممارسة العنف حسب تصوراتك الاجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا² المحسوبة	درجة الحرية	كا² الجدولية
نعم	179	% 52	85.45	02	5.99
لا	40	% 11			
أحياناً	131	% 37			
المجموع	350	% 100			

كا² دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (35) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) حيث أجاب 52 % من أفراد العينة بأن طول وقت الفراغ لدى الطالب الجامعي المقيم يزيد من حتمية ممارسة العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين أن قيمة كا² المحسوبة أكبر من قيمة كا² الجدولية عند درجة حرية تساوي(2)، وبالتالي تم قبول العبارة الأمر الذي يدل على أن طول وقت الفراغ لدى الطالب المقيم من بين الأسباب والدواعي المسببة للعنف، وهذا نتيجة غياب المرافق الثقافية أو العلمية والتي يمكن من خلالها ممارسة نشاطات مختلفة(الرياضة، الانترنيت، المطالعة) ويشغل بها أوقات فراغه، وتجنبه التفكير في بدائل سلبية والتي تكون في غالب الأحيان يميزها العنف كالتخريب، شتم الزملاء وإيذائهم، شرب وتناول الممنوعات ......الخ.

الجدول رقم(47) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم(36)

حسب تصوراتك الاجتماعية ينتج العنف لاستهواء بعض الطلبة ممارسة العنف كوسيلة لإثبات الذات.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	150	% 43	21.85	02	5.99
لا	79	% 22			
أحياناً	121	% 35			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (36) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) حيث أجاب 43 % من أفراد العينة بأن العنف ينتج لاستهواء بعض الطلبة لممارسة العنف كوسيلة لإثبات الذات حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين بأن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند حرية تساوي (2)، وبالتالي تم قبول العبارة وهذا ما يدل على أن العنف يحدث نتيجة بعض الأساليب الخاطئة التي يلجأ إليها الطالب المقيم لإثبات ذاته نظرا لغياب وعدم قدرته على إثبات ذاته بالأساليب الإيجابية كالتفوق في الدراسة، أو كسب شهرة في إحدى النشاطات الرياضية، وبالتالي فإن إخفاق الطالب في مثل هذه الأساليب تجعله يبحث عن وسائل بديلة، وهذه الأخيرة تتجلى في مظاهر مختلفة مثل تزعم مجموعة من الطلبة وفرض سيطرتهم على الحي الجامعي، وبالتالي يصبح العنف لغتهم ومصير كل من يعارضهم.

الجدول رقم (48) يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم (37)

مشكلات العاقات العاطفية بين الطلبة تؤدي إلى ممارسة العنف حسب تصوراتك الاجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	درجة الحرية	كا^2 الجدولية
نعم	178	% 51	83.08	02	5.99
لا	41	% 12			
أحياناً	131	% 37			
المجموع	350	% 100			

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يشير إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (37) بأن النتائج جاءت لصالح الاختيار (نعم) حيث أجاب 51 % من أفراد العينة بأن مشكلات العلاقات العاطفية بين الطلبة تؤدي إلى ممارسة العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وبعد التحليل الإحصائي المناسب تبين بأن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من قيمة كا^2 الجدولية عند درجة حرية تساوي (2) وبالتالي تم قبول العبارة، وهذا ما يدل على أن المشكلات الناتجة على العلاقات العاطفية من بين الأسباب التي تؤدي بالطالب إلى ممارسة العنف بالحي الجامعي، فالفشل في إقامة علاقات عاطفية مع الطرف الآخر أو عدم الحفاظ عليها (الانفصال) أو عدم تحقيق الاستقرار في تلك العلاقات ...الخ، تنشأ عنها مجموعة من الضغوط والصراعات الداخلية(النفسية) التي يعيشها الطرفين (طالب أو طالبة)، والتي تنتهي بممارسة سلوكات عنيفة لتفريغ وإزاحة تلك الضغوطات وذلك من خلال المشاجرات المتكررة الناتجة عن الحساسية المفرطة بين الزملاء وخاصة المقيمين بنفس الغرفة، ناهيك عن بعض مظاهر العنف التي تحدث نتيجة المنافسة والصراع من أجل الحصول على طرف معين (الطرف الثاني للعلاقة) أو نتيجة غيرة بعض الطلبة على أقربائهم ممن يمثلون طرفا في تلك العلاقات والعمل على حمايتهم من نتائجها التي تكون في الغالب سلبية.

10- مناقشة نتائج الفرضية الخامسة.

إذا نظرنا إلى استجابات الطلبة على البنود الخاصة بالعوامل المتعلقة بالطالب نجد أن كل هذه الاستجابات جاءت لصالح الاختيار (نعم)، وهو ما يظهر تفسير الطلبة المقيمين لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية من خلال العوامل المتعلقة بالطالب حسب تصوراتهم الاجتماعية، وهذا من خلال دور تلك العوامل في انتشار العنف بالأحياء، حيث أظهر نتائج الدراسة أن 47 % من أفراد العينة يرون بأن عدم قدرة الطالب على التكيف مع الحياة اليومية بالإقامة نتيجة عدم توفير أسباب ومتطلبات الراحة يساهم في ممارسة العنف، ففي ظل بُعْد الطالب عن الأهل والأقارب ومع سوء ظروف الإقامة بالحي الجامعي(رداءة الوجبة، غياب المرافق، الإهمال لإداري .....الخ) التي تزيد من معاناة الطالب المقيم، فيصبح هذا الأخير عرضة للتوتر والقلق وعدم التكيف مع هذه الوضعية وبالتالي يلجأ إلى أساليب للهروب من هذا الواقع وتجنب التوتر، والتي كثيرًا ما يميزها العنف كالكتابات الجدارية(العنف الرمزي) والتي تكون أغلب رسائلها ضد الإدارة ورفض الواقع المعاش.

إن التعصب الجهري الذي يحدث بين الطلبة المقيمين داخل الحي الواحد يخلق تكتلات مختلفة حسب انتماءاتهم، فتفرز عن تلك التكتلات الكثير من حالات العنف التي تحدث بين الطلبة وهذا ما بينته نتائج الدراسة حيث أشارت بأن 46% من الطلبة أجابوا على أن التعصب الجهري بين أوساط الطلبة المقيمين نتيجة بعض الانتماءات يؤدي إلى العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وخاصة العنف الجماعي لكونه يحدث بين فريقين يمثلان طرفي الصراع الناتج عن تلك الانتماءات سواء كانت دينية أو عرقية أو سياسية ...الخ، وبالتالي فإن نتائج العنف في غالب الأحيان تكون وخيمة نظرًا لمشاركة مجموعة من الطلبة في العنف، لهذا أستوجب على الإدارة والشركاء الاجتماعيون في الحي (المنظمات الطلابية) العمل على محاربة مثل هذه الحالات وتجنب التحيز لطرف معين مع العمل على تحقيق العدل والمساواة بين جميع الطلبة المقيمين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو السياسية أو العرقية .....الخ)، وذلك يهدف تجنب أكبر قدر ممكن من حالات وقوع العنف بالحي الجامعي.

إن انتشار الوازع الديني والأخلاقي بين مختلف الطلبة المقيمين يخلق فضاءً اجتماعيا بين الطلبة يسوده الاحترام والتعاون ونبذ العنف في أرجاء الحي الجامعي، بالتالي فإن غياب أو نقص في الوازع الديني أو الأخلاقي لدى الطلبة المقيمين تتولد عنه مظاهر الفُرْقة والكراهية فُيما بينهم وبالتالي تحدث الكثير من حالات العنف بين الطلبة، فتنتشر مظاهر التخريب والتكسير لمراقف الحي أو شجارات والمصادمات المتكررة نتيجة إيذاء الطلبة لبعضهم البعض، وبالتالي تكثر المظاهر السلبية في الحي كشرب الممنوعات وعدم احترام الطلبة لبعضهم البعض وغياب روح التعاون والتآزر فيما بينهم، الأمر الذي يساعد في خلق جو مليء بالصراعات داخل الإقامة والتي تنتهي في أغلبها بالعنف، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة التي أظهرت بأن 55% من الطلبة أجابوا بأن نقص الوازع الديني والأخلاقي لدى بعض الطلبة المقيمين يزيد من ممارسة العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية.

كما أظهرت نتائج الدراسة أيضًا أن 52% من الطلبة أجابوا بأن طول وقت الفراغ لدى الطالب المقيم يزيد من احتمالية وقوع حالات العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية، وهذا نتيجة غياب المرافق الترفيهية والعلمية التي يقضي فيها الطالب معظم أوقات فراغه، فمن خلال ممارسة الطالب لرياضة ما أو مطالعة كتاب معين أو مشاركته في نشاط ثقافي ما، فإنه بذلك يتجنب ويتخلص من مصادر القلق والتوتر وتعوضه عن بُعْد الأهل والأقارب، وهذا ما يساعد على الانسجام مع الحياة اليومية بالإقامة وبالتالي تجنب الوقوع في حالات العنف خاصة تلك التي تنتج من أجل إثبات الطلبة لذواتهم في ظل انعدام الفرص التي تتيحها الإدارة لطلبتها ليثبتوا ذواتهم ويظهروا بعض قدراتهم الخاصة، مثل النشاطات الثقافية الدورات الرياضية، مسابقات علمية ....الخ حيث أظهرت نتائج الدراسة بأن 43% من الطلبة أجابوا بأن العنف ينتج لاستهواء بعض الطلبة ممارسة العنف كوسيلة لإثبات الذات، خاصة مع الحالات التي سبق لها وأن فشلت في إثبات ذلك، فمثلا فشل الطالب في إقامة علاقات عاطفية مع الطرف الآخر أو الفشل في الحفاظ على تلك العلاقات تؤدي به إلى ممارسة العنف كسلوك بديل لإثبات ذاته.

فمن خلال ما سبق نجد أن أغلب الإجابات الواردة في الاستمارة الخاصة بالفرضية الخامسة المتمثلة في المحور الخامس أنها دالة لصالح الاختيار(نعم)، لذا يمكننا القول بأن الفرضية الخامسة

والخاصة بتفسير الطلبة المقيمين لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالطالب حسب تصوراتهم الاجتماعية قد تحققت في مجملها وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

ثانيا: المناقشة العامة للنتائج.

من خلال ما تم عرضه من نتائج استجابات الطلبة أفراد العينة على عبارات المحاور الخمسة، يمكننا القول بأن جميع فرضيات الدراسة الخمس قد تحققت، وبالتالي تم الإجابة على جميع تساؤلات الدراسة وهذا يعني الإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث، إذا فالتصورات الاجتماعية التي يفسر بها الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية تعود إلى خمس عوامل هي: عوامل تتعلق بالإيواء وعوامل تتعلق بخدمات الإطعام وعوامل تتعلق بالمرافق الترفيهية والعلمية وعوامل تتعلق بالمنظمات الطلابية وأخيرًا عوامل تتعلق بالطالب.

فالعوامل التي تتعلق بالإيواء والتي يفسر بها الطلبة ظاهرة العنف حسب تصوراتهم الاجتماعية تظهر من خلال اكتظاظهم في الغرف وعدم تناسب عدد الطلبة المقيمين مع قدرة استيعاب وعدد الغرف المتاحة بالأحياء الجامعية بالإضافة إلى عدم تجهيز تلك الغرف بالمستلزمات الكافية والضرورية اللازمة في الحياة اليومية للطلبة المقيمين والكفيلة بتحقيق أسباب الراحة بالحي مع غياب النظافة على مستوى الأجنحة وخاصة بدورات المياه والتي من شأنها خلق مصادمات عنيفة مع الإدارة نتيجة مطالبة الطلبة المقيمين بتحسين ظروف الإقامة وخاصة في ظل التوزيع الإجباري للطلبة على الغرف والذي يحول دون انسجامهم في الغرفة الواحدة، وتعرض الغرف للسطو والنهب نتيجة رداءة الأبواب بالإضافة إلى الضوضاء التي يتسبب بها الطلبة بالغرف المجاورة أثناء السهر أو قيام بعض الطلبة بواجباتهم الدراسية، وما يصاحب ذلك من انقطاعات متكررة في شبكة الكهرباء والتي تحول دون ممارسة الطلبة لحياتهم اليومية، وخاصة أثناء فترة الامتحانات والتي تعتبر فترة مصيرية من حياة الطالب الأكاديمية، فكل تلك العوامل تعتبر أسباب مباشرة لظهور حالات العنف بالأحياء الجامعية وهذا ما يستوجب على الهيئة الوصية الإسراع في تحسين ظروف الإيواء للطلبة المقيمين وهذا تجنيًا لوقوع حالات عديدة من العنف والتي تكون نتائجها وخيمة.

أما العوامل التي تتعلق بخدمات الإطعام والتي يفسر بها الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية تتجلى من خلال طول الفترة التي يقضيها الطالب في طابور المطعم من أجل الحصول على وجبته وخاصة في ظل شكل الطابور الموحي للطالب على أنه عنيف بطبيعته، من خلال تسييجه بالحديد والذي يصبح مصدرًا للتوتر والقلق لدى الطلبة، وخاصة في ظل غياب الرقابة اليومية بالمطعم والتي تسمح بدخول غير المقيمين إليه ومزاحمتهم في وجبتهم وبالتالي تزيد فترة مكوث الطالب بالطابور أكثر من السابق نتيجة عرقلة سير عملية توزيع الوجبات من طرف غير المقيمين، وبالتالي تقع حالات عنف متكررة مع كل وجبة بين الطلبة المقيمين وغير المقيمين، وخاصة مع رداءة النوعية في تلك الوجبة والتي لا تتناسب مع مكانة الطالب، وفي ظل تدني معايير النظافة وعدم التزام عمال المطعم بتوقيت العمل والذي يحول دون حصول بعض الطلبة على وجباتهم تظهر حالات العنف الرافضة لهذه الأوضاع والمطالبة بتحسين خدمات الإطعام كونها تمثل محورًا أساسياً في حياة الطالب.

أما فيما يخص العوامل التي تتعلق بالمرافق الترفيهية والعلمية والتي يفسر بها الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية تظهر من خلال غياب المساحات الخضراء بالأحياء وعدم تناسب غرف الاستحمام مع عدد الطلبة المقيمين وبالتالي عدم توفر نفس الفرص للطلبة للاستفادة منها، ونفس الشيء بالنسبة للمرافق الرياضية من خلال عدم توفر الملاعب للرياضات المختلفة بالعدد الكافي، وهو ما ينتج صراعات متكررة بين متخلف الأفرقة المتواجدة بالحي، ومع عزوف الإدارة في تنشيط وتنظيم مختلف النشاطات الرياضية والعلمية، والتي يمكن من خلالها امتصاص طاقات الطلبة الزائدة وتجنب التوتر والقلق لديهم، ومع تنظيمها للحفلات التي لا تتناسب مع التوجهات المختلفة للطلبة، تحدث مظاهر العنف باختلاف مظاهرها والتي من شأنها إلحاق الضرر بمرافق الحي وتجهيزاتها وهو ما يكلف الإدارة تكاليف باهظة كان بالإمكان تجنبها من خلال الاهتمام بالجانب الثقافي والعلمي للطلبة المقيمين واكتشاف المواهب المتواجدة بالحي والرقي بهم إلى المنافسات الوطنية، بدل العمل في معاقبة الطلبة على السلوكات العنيفة التي يقومون بها.

إن العوامل المتعلقة بالمنظمات الطلابية هي الأخرى من أهم النقاط التي يفسر بها الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية حسب تصوراتهم الاجتماعية، والتي تتجلى من خلال

استغلال وتدخل بعض المنظمات للاحتجاجات الطلبة وتبنيها من أجل إجبار الإدارة على تلبية بعض المطالب الشخصية للأعضاء تلك المنظمات والتي عادة ما تنتهي بصراعات ومشادات عنيفة بين الطرفين وكذلك بالنسبة الانتخابات المشبوهة ونتائجها غير المتوقعة من اجل ترأس لجنة الحي والظَفْر بالصلاحيات المتاحة من خلالها، الأمر الذي يدل على ازدواجية معاملة بعض المنظمات الطلابية مع الإدارة والطلبة، والتي من شأنها أن تسحب ثقة الطلبة لهذه المنظمات وخاصة في ظل الامتيازات التي تعطي لبعض أعضاء تلك المنظمات والتي تعبر عن غياب التعامل العادل للإدارة مع طلبتها المقيمين، والذي من شأنه أن يتسبب في وقوع حالات عنف بين أعضاء مختلف المنظمات الطلابية أو بينهم وبين بقية الطلبة في ظل عدم اكتراث تلك المنظمات لانشغالات ومطالب الطلبة باعتبارها ممثلة الطلبة لدى الإدارة، وبالتالي فإن الصراع المتكرر بين مختلف المنظمات داخل الحي من شأنه أن يعيق الحياة اليومية للطلبة المقيمين، لذا أصبح لزامًا على إدارة الحي التعامل العادل والشفاف مع مختلف المنظمات المعتمدة بالحي والحرص على تمثيل تلك المنظمات لطلبة الحي من خلال تنظيم انتخابات شفافة تتناسب مع توقعات وتطلعات الطالب المقيم.

أما العوامل المتعلقة بالطالب والتي يفسر بها الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية حسب تصوراتهم الاجتماعية، تظهر من خلال عدم قدرة بعض الطلبة في التكيف مع الحياة اليومية للإقامة في ظل غياب سُبل الراحة، بالإضافة إلى انتشار مظاهر التعصب الجهوي التي تحدث بين الطلبة نتيجة بعض الانتماءات المختلفة (الدينية العرقية، السياسية...الخ) والتي تُفْرِز في الكثير من الأحيان عن حالات عنف جماعي كثيرًا ما تكون نتائجها غير مرغوبة، وخاصة في ظل نقص الوازع الديني والأخلاقي لدى بعض الطلبة والتي تزيد من حدة وانتشار حالات العنف بينهم، كما أن الإشاعات المنتشرة بين أوساط الطلبة حول تجارة الممنوعات بالحي الجامعي تزيد من حالات وقوع العنف وخاصة في ظل استهواء بعض الطلبة لممارسته (العنف) كوسيلة لإثبات ذواتهم وخاصة عندما تتزامن مع حالات فشل بعض الطلبة في علاقاتهم العاطفية.

ثالثا: خاتمة واقتراحات

انطلاقا من دراسة موضوع التصورات الاجتماعية لدى الطلبة المقيمين حول ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية ومن خلال النتائج المتوصل إليها من هذا البحث والتي أثبتت:

– أن هناك تصورًا اجتماعيًا بوجود عوامل تتعلق بالإيواء في تفسير الطلبة المقيمين لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية تمثلت في اكتظاظ الطلبة في الغرف، وغياب التجهيزات الضرورية بها بالإضافة إلى التوزيع الإجباري للطلبة بدون الأخذ بعين الاعتبار لبعض المتغيرات التي يعتمدها الطلبة في اختيار زملائهم بنفس الغرفة.

– هناك تصورًا اجتماعيًا لدى الطلبة المقيمين بوجود عوامل تتعلق بخدمات الإطعام في تفسيرهم لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية تمثلت في طول الفترة التي يقضيها الطالب بطابور المطعم مع طبيعة وشكل ذلك الطابور المسيج بالحديد والذي يوحي لدى الطالب بأنه شخص عنيف، بالإضافة إلى رداءة الوجبة نوعًا وكمًا، وغياب معايير النظافة والصحة العامة بالمطعم مع افتقار عمال هذا الأخير إلى حسن التعامل وعدم قدرتهم على احتواء مشكلات الطلبة.

– هناك تصورًا اجتماعيًا لدى الطلبة المقيمين بوجود عوامل تتعلق بالمرافق الترفيهية والعلمية في تفسيرهم لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية تمثلت في انعدام المساحات الخضراء وعدم توفر المرافق الترفيهية بالعدد الذي يتناسب مع الطلبة المقيمين، بالإضافة إلى عزوف الإدارة عن تنظيم النشاطات الترفيهية والعلمية بالحي.

– هناك تصورًا اجتماعيًا لدى الطلبة المقيمين بوجود عوامل تتعلق بالمنظمات الطلابية في تفسيرهم لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية تمثلت في الانتخابات المشبوهة بين المنظمات الطلابية وعدم اكتراث تلك المنظمات لانشغالات الطلبة المقيمين بالإضافة إلى الامتيازات التي تمنحها الإدارة لأعضاء المنظمات واحتكارهم لبعض مرافق وتجهيزات الحي.

– هناك تصورًا اجتماعياً لدى الطلبة المقيمين بوجود عوامل تتعلق بالطالب في تفسيرهم لظاهرة العنف بالأحياء الجامعية تمثلت في عدم قدرة الطالب المقيم في التكيف مع الحياة اليومية بالحي، بالإضافة إلى نقص الوازع الديني لدى بعض الطلبة المقيمين وطول أوقات الفراغ لديهم مع استهواء

البعض منهم لممارسة العنف كوسيلة للإثبات الذات، بغض النظر عن تلك المشكلات المتعلقة بالعلاقات العاطفية وما يترتب عنها من سلبيات.

فالبرغم من أن النتائج السابقة الذكر التي تبقى جزئية ونسبية مقارنة بأهمية موضوع الدراسة، وبالرغم من أننا لم نتحكم في جميع المتغيرات المرتبطة بظاهرة العنف بالأحياء الجامعية، وبالرغم من محدودية فضاء الدراسة التي شملت فقط الأحياء الجامعية لولاية الوادي، لكن ومع ذلك نود من خلال دراستنا هذه تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي نراها ضرورية وهي:

- تحسين ظروف الإيواء للطلبة المقيمين من خلال احترام طاقة استيعاب الغرف وتحقيق النوعية في تجهيزها.

- ضرورة الاهتمام بالجانب البيولوجي للطالب من خلال توفير الوجبة الصحية بما تتفق ومعايير الصحة العامة المعمول بها في شتى أنحاء العالم.

- احترام مكانة الطالب الجامعي أثناء التعامل معه والحرص على جعل الأحياء الجامعية مصدر تفاءل وليست مصدر إحباط.

- العمل على توفير المرافق الترفيهية والعلمية بالأحياء الجامعية وتنظيم النشاطات المختلفة والبحث واكتشاف المواهب الشابة واستغلالها في الوصول إلى المحافل الدولية.

- إنشاء خلايا ومصالح مساعدة للطلبة بحيث يكون الجزء الأكثر من مهامها تقديم المساعدة فيما يخص تحقيق التكيف مع الحياة اليومية بالإقامة، والعمل على مساعدتهم في حل المشكلات وخاصة التي تتعلق بالعلاقات العاطفية بين الطلبة.

- ضرورة تقريب الإدارة من الطلب المقيم واستغلال العالم الأزرق من خلال إنشاء صفحات فيسبوك خاصة بانشغالات الطلبة المقيمين بعيدًا عن البيروقراطية والتجول بين المكاتب.

- حث الباحثين على إجراء دراسات وبحوث ميدانية حول ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية وبالجامعة عمومًا من أجل الوصول إلى حلول ناجعة للحد من هذه الظاهرة، والتي لا تزال لحد اليوم تهدد الفضاء الجامعي والمستقبل الأكاديمي للطلبة والأساتذة وكل الأطراف الفاعلة بها على حد السواء.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- **القرآن الكريم**
- **قائمة الكتب باللغة العربية:**

1- إبراهيم توهامي، وآخرون: التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004.

2- إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتب، مصر، 1975.

3- ابن منظور: لسان العرب، بيروت، دار صادر، المجلد التاسع، 1968.

4- إجلال إسماعيل حلمي: العنف الأسري، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.

5- إجلال إسماعيل حلمي: العنف الأسري، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.

6- أحمد رشيد عبد الرحيم زيادة: العنف المدرسي بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

7- أحمد زايد وآخرون: العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومي للأبحاث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2002.

8- أحمد زايد وآخرون: فرضيات حول العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومي للأبحاث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1996.

9- أحمد زايد: العنف والمشقة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1986.

10- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1982.

11- أحمد فوزي: الطفل والمجتمع، الطبعة الثانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988.

12- أحمد محمد حسن صالح وآخرون: الصحة النفسية وعلم النفس الاجتماعي والتربية الصحية، الجزء الأول، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، بدون سنة،

13- أمين أنور الخولي: الرياضة والمجتمع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر 1996.

14- أندريه: موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد3، منشورات عويدات، بيروت وباريس 1996.

15- بشير معمرية: القياس النفسي وتصميم أدواته. منشورات الحبر. ط2. الجزائر. 2007.

16- بيث هس وآخرون: علم الاجتماع، ترجمة محمد مصطفي الشعبيني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1989.

17- تهاني محمد عثمان منيب وعزة محمد سليمان: العنف لدى الشباب الجامعي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

18- توماس بلاس وآخرون: العنف والإنسان، ترجمة: عبد الهادي عبد الرحمان، دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت، 1990.

19- جليل وديع شكور: العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، بيروت،1997.

20- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، الجزء الأول، الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان، 1982.

21- جول تريكو: المنطق الصوري، ترجمة محمد يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1966.

22- جون ر. أندرسون: علم النفس المعرفي وتطبيقاته، ترجمة محمد صبري ورضا مسعد الجمال، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

23- حسن شحاتة: أسس علم الاجتماع، النهضة المصرية، 1972.

24- حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي، في النظم العربية، مركز الدراسات للوحدة العربية، ط1،بيروت، 1992.

25- خليل أحمد خليل: معجم المصطلحات، الفكر اللبناني، ط1، بيروت ، 1995.

26- راضى الوقفي: مقدمة في علم النفس، دار الشروق، ط3، عمان، 1998.

27- رايموند بودون وفرونسواز بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1986.

28- الزين عباس عمارة: مدخل إلى الطب النفسي، دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1، 1986بيروت.

29- سعد المغربي: تعاطي الحشيش، دراسة نفسية اجتماعية، دار المعارف، القاهرة، (د،س).

30- سليمان حارث الفاروقي: معجم القانون، مكتبة لبنان، 1988.

31- سميح أبو مغلي وعبد الحافظ سلامة: علم النفس الاجتماعي، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002.

32- شاولوت سيمور سميث: موسوعة علم الإنسان، ترجمة: علياء شكري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998.

33- عاطف عدلي عبد العبيد: مدخل الاتصال والرأي العام، القاهرة، مصر، 1993.

34- عبد الرحمان العيسوي: مبحث الجريمة، دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1992.

35- عبد الرحمان بدوي: موسوعة الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974.

36- عبد الرحمان عيسوي: مبحث الجريمة، دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1992.

37- عبد الرحمن العيسوي: دراسات في علم النفس الاجتماعي، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 1994.

38- عبد السلام الشيخ: علم النفس الاجتماعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1996.

39- عبد الكريم بوحفص: الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ديوان المطبوعات الجامعية. ط2. الجزائر. 2006.

40- عبد اللطيف محمد خليفة: دراسات في علم النفس الاجتماعي، المجلد الثاني، دار قباء للنشر والطباعة، القاهرة، 2000.

41- عبد الله عبد الغني غانم، جرائم العنف وسبل المواجهة، ط1، (د د ن)، الرياض، 2004.

42- عبد الله غانم: علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1994.

43- عبد الناصر حريز: الإرهاب السياسي، دراسة تحليلية، مكتبة مدبولي، ط1، طلعت حرب، القاهرة، 1996.

44- عبد الهادي الجوهري: علم الاجتماع الإدارة، دار المعارف، القاهرة، 1983.

45- عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرام، دار ذات السلاسل، الكويت، 1984.

46- عدنان يوسف العتوم: علم النفس المعرفي: النظري والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

47- عزت سيد إسماعيل: سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف، منشورات ذات سلاسل، ط1، الكويت، 1967.

48- علاء مصطفى أنور: التفسير في العلوم الاجتماعية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1988.

49- علي بن هادية وآخرون: القاموس الجديد للطالب، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1991.

50- علي عبد الرزاق جلبي وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

51- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1995.

52- ف. دينيسوف: نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي، ترجمة: سحر سعيد، دار دمشق للطباعة، سورية، 1981.

53- فايز شحود: العنف والجريمة، مؤسسة الخليج، الشارقة، 1999.

54- فرج عبد القادر طه وشاكر عطية قنديل: موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2003.

55- فرويد سيقموند: معالم التحليل النفسي، ترجمة عثمان نجاتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت).

56- فريق من الاختصاصيين: المجتمع والعنف، ترجمة الآب إلياس الزحلاوي، منشورات دار الثقافة والإرشاد القومي دمشق،1975.

57- فهد علي عبد العزيز الطيار: العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2005.

58- فوزي أحمد بن دريدي: العنف لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

59- كورناتون ميشيل: المجتمع والعنف، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، 1993.

60- كورناتون ميشيل: جذور العنف الحيوية النفسية والنفسية الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، 1993.

61- ليث محمد عياش: سلوك العنف وعلاقته بالشعور بالندم، دار صفاء للنشر والتزيع، ط1، عمان، 2009.

62- ليث محمد عياش، سلوك العنف وعلاقته بالشعور بالندم، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2009.

63- محمد إبراهيم الربدي: العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.

64- محمد الجوهري: الأنتروبولوجيا، أسس نظرية وتطبيقات علمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

65- محمد خضر بن مختار: الاغتراب والتطرف نحو العنف، دار غريب، القاهرة، 1999.

66- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (د س).

67- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979.

68- محمد عبده محجوب وآخرون: العنف السياسي والاجتماعي، ط1، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، 2005.

69- محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي – القواعد والمراحل والتطبيقات. دار وائل للنشر. عمان. الأردن.1999.

70- محمد مسلم: مقدمة في علم النفس الاجتماعي، دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، المحمدية - الجزائر، 2007.

71- محمد منير مرسي: البحث التربوي وكيف نفهمه. دار علا الكتاب. ط1. القاهرة. 1996.

72- محمود سعيد إبراهيم الخولي: العنف في مواقف الحياة اليومية، ط1، دار إسراء، 2006.

73- مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب،ط8، 2001.

74- مصطفى عمر التير: العنف العائلي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1997.

75- مصطفى عمر النير: الأسرة العربية والعنف، معهد الإنماء العربي، العدد 83، 1996.

76- نصر المبروك: العنف ضروراته ومحاذيره، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1996.

77- يسرى عاد: الإرهاب بين التجريم والمرض، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

- **المجلات والجرائد والوثائق:**

1- أمينة الجندي: التطرق بين الشباب، دراسة ميدانية، مجلة المنار، ع51، مارس 1989.

2- سعد المغربي:سيكولوجية العدوان والعنف، مجلة البحوث والدراسات النفسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1987.

3- صفاء صديق خريبة: العلاقة بين العنف والانتماء لدى طلبة الجامعة، مجلة دراسات عربية في علم النفس، مج 10، ع 4، مصر، 2011.

4- عبد العزيز علي خزاملة: صورة الشخصية اليهودية الإسرائيلية في الذهنية العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 09، منشورات جامعة قسنطينة، 1998.

5- محمد جواد رضا: ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة، مجلة عالم الفكر، ع3، مج5، وزارة الإعلام الكويتي، الكويت، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر، 1974.

6- مصطفى عمر التير: العدوان والعنف والتطرف، المجلة العربية للدراسات الأمنية، ع16، مج 8، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1993.

7- معتز سيد عبد الله: العنف في الحياة الجامعية: مظاهره وأسبابه وسبل مواجهته، مجلة دراسات عربية في علم النفس، مج 7، عدد 3، مصر، 2008.

8- يحي أحمد العلي وآخرون: العنف الجامعي دراسة لأسباب العنف الطلابي في الجامعة الهاشمية من وجهة نظر الطلبة، مجلة شؤون اجتماعية، مج 27، عدد 106، الإمارات، 2010.

9- يعقوب نافذ: أسلوب التفكير السائد وعلاقته بمستوى الميل إلى العنف لدى عينة من طلبة الكليات جامعة الملك خالد في بيشة (المملكة العربية السعودية)،المجلة العربية للتربية، مج 30، عدد 1، تونس،2010.

10- يوسف عبد القادر: أزمة التربية في الوطن العربي ، مجلة التربية ، ع34، العراق، 1985.

- **الرسائل الجامعية:**

1- أحمد عبد السلام المجالي: ظاهرة العنف الجامعي عواملها وكيفية الحد منها في ضوء تصورات طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة مؤتة، 2011.

2- أمينة الجندي: التطرف بين الشباب، دراسة ميدانية على طلبة الجامعات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، 1987.

3- بوكرديم فدوى: تصور أعضاء فريق الـ CNFPH لأدوارهم المهنية في إطار العمل بمشروع المؤسسة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة.

4- حسام جابر أحمد: مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومشكلة العنف بين الشباب، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة، 1997.

5- ربا محمد سالم الطراونه: دور الإدارة الجامعية ولجان التحقيق والمجالس التأديبية في الحد من العنف الطلابي في الجامعات الحكومية في محافظة جنوب الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الأصول والإدارة التربوية، جامعة مؤتة، الأردن، 2010.

6- زيد مخلد الحربي: اتجاهات الطلبة نحو العلاقات الإنسانية بين الجنسين ودورها على العنف في الجامعات الأردنية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة مؤتة، 2011.

7- سليمان بومدين: التصورات الاجتماعية للصحة والمرض في الجزائر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة منتوري- قسنطينة،2004.

8- سيد كامل الشربيني: دراسة نفسية مقارنة للاتجاه نحو العنف في الريف والحضر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة عين شمس، 1991.

9- علاء عبد الحفيظ مسلم المجالي: أثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي، رسالة منشورة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة مؤتة، 2011.

10- علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقاربة سوسيولوجية، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، 2004.

11- مختار رحاب، العوامل السوسيوثقافية لظاهرة العنف لدى الشباب الجامعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010.

12- نورة عامر: التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

- **الملتقيات والندوات:**

1- أحمد حويتي: العنف المدرسي، الملتقى الدولي الأول المعنون بـ: العنف والمجتمع. بسكرة. 09-10 مارس 2003.

2- أحمد زايد: قراءات في أدبيات العنف، رؤية سوسيولوجية، المؤتمر السنوي الرابع: الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، 20-24 أفريل 2002، ع1، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

3- أحمد مصطفى العتيق وحاتم عبد المنعم أحمد: البيئة والعنف، دراسة لبعض الدلالات البيئية لاحتمالية السلوك العنيف، لدى عينة من الشباب المصري، المؤتمر العالمي لحل الصراع، القاهرة، 1994.

4- بشير معمرية وإبراهيم ماحي: أبعاد السلوك العدواني وأزمة الهوية لدى الشباب الجامعي، الملتقى الدولي الأول المعنون بـ: العنف والمجتمع. بسكرة. 09-10 مارس 2003.

5- ثريا عبد الرؤوف جبريل:العدوان على طلبة الجامعة وأثر بعض أساليب الجشطلتي في التخفيف من حدته، المؤتمر الدولي الأول حول قضايا ومشكلات الإرشاد النفسي، مركز الإرشاد النفسي، مصر، د.س، ص ص: 615-655.

6- سامية قدري ونيس: مظاهر العنف المصاحبة لعمالة الأطفال، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر السنوي الرابع حول الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2002.

7- صليحة مقاوسي: الخلفية المعرفية لظاهرة العنف، الملتقى الدولي حول مجتمع الخطر والعنف الاجتماعي المنعقد يومي 05و06 ماي 2009، جامعة جيجل.

8- طلعت إبراهيم لطفي: التنشئة الاجتماعية وسلوك العنف عند الأطفال، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العلمي السادس، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي، جامعة القاهرة،1993.

9- الطيب نوار: تجربة الشرطة الجزائرية في مواجهة أعمال العنف، الملتقى الدولي حول العنف والمجتمع، يومي 09-10 مارس 2003، جامعة بسكرة.

10- عبد الكريم قريشي وعبد الفتاح أبي مولد: العنف في المؤسسات التربوية، الملتقى الدولي الأول المعنون بـ: العنف والمجتمع. بسكرة. 09-10 مارس 2003.

11- عدلي محمد سمري: سلوك العنف بين الشباب، الندوة السنوية السابعة، الشباب مستقبل مصر، القاهرة، 2002.

12- العربي فرحاتي: العنف وجه آخر للحداثة، الملتقى الدولي الأول المعنون بـ: العنف والمجتمع. بسكرة. 09-10 مارس 2003.

13- علي بوعناقة: العنف الاجتماعي، المظاهر والتواتر، الملتقى الدولي الأول المعنون بـ: العنف والمجتمع. بسكرة. 09-10 مارس 2003.

14- علي ليلة: الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي،ورقة بحثية قدمت في الندوة المصرية الفرنسية للعنف السياسي من منظور مقارن، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، القاهرة، 1995.

15- قدري حنفي: حول العنف السياسي، ورقة بحثية قدمت في الندوة المصرية الفرنسية: ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة،1995.

16- محمد الجوهري: الشباب والحق في الاختلاف، أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 29-30 أفريل 2000.

17- محمد خليفة المعلا: وسائل مكافحة الإرهاب الدولي والاتجار في الأسلحة غير المشروعة والاتجار غير المشروع في الأسلحة محاضرة ضمن برنامج الدورة التدريبية الإقليمية الثانية لموظفي الشرطة في المكاتب المركزية الوطنية في شمال إفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط- أبو ظبي، الإمارات، من 4-14 مارس 2000.

18- مراد زعيمي: الإسلام والعنف، الملتقى الدولي الأول المعنون بـ: العنف والمجتمع. بسكرة. 09-10 مارس 2003.

19- نصر الدين جابر والطاهر إبراهيمي: العنف الرمزي في ضوء الكتابات الحائطية. الملتقى الدولي الأول المعنون بـ: العنف والمجتمع. بسكرة. 09-10 مارس 2003.

- **قائمة المراجع باللغة الفرنسية:**

1- Abdou Elhelou, le vocabulaire philosophique, 1ère édition, centre de recherche et de développement, 1994.

2- Abric, J.C, coopératin, compétition et représentation sociales, causes et délval, France, 1988.

3- Abric. J.C, Pratiques sociale et représentations, 1er édition, PUF, Paris, 1994.

4- Abric. J.C., Pratique Sociale et représentations, 2ème édition, PUF, Paris, 1997.

5- Dictionnaire encyclopèdique "quillet" paris 1981.

6- Doise. W, Palmonari.A, Un nouveau champ d'études caractéristiques des représentations sociales, Neuchâtel, Del chaux et Niéstlé, Paris, 1986.

7- Doise. W., les représentations sociales, un label de qualité, in connexion, n° 51, France, 1999.

8- Ficher G.N., les concepts fondamentaux de la psychologie sociale, Dunod, Montréal, 1993.

9- Grand dictionnaire de la langue Français, Larousse ,vol 7,1989.

10- Grand pirlot: La violence et souffrance ā l´Adolescence,Phychopathologie et anthrologie culturelle,l´Harmattan, 2003.

11- Herzlich, C, La représentation sociale, in Moscovici. S, introduction à la psychologie sociale, tome1 ، Larousse, Paris, 1972.

12- Herzlich, C., santé et maladie, analyse d'une représentation sociale, Paris 1969.

13- Jodelet. D, les représentations sociales, paris, PUF 1993.

14- Jodelet. D, Représentation sociale, phénomènes concept et théorie, PUF, Paris, 1997.

15- Kaes. R , Image de la culture chez les ouvriers, T4 traité des sciences pédagogiques. Paris 1968.

16- Laplantine Francois : Anthropologies des systèmes des représentations de la maladie, in Jodelet. D : les représentations sociales, 4ème édition, PUF, Paris, 1994.
17- Maach .Y, Chorfi. M.S, Kouira. A, la représentation sociale: un concept au Carrefour de la psychologie sociale et de la sociologie, édition de l'université Mantouri, Constantine, 2002.
18- Michéle jouet le pors, l'evolution des représentations sociales des étudiants infirmiers sur la profession infirmière. France : université rennes 2.2007.
19- Moscovici. S, Introduction à la psychologie sociale, 2ème édition, Librairie Larousse, Paris, 1973.
20- Moscovici. S, la psychanalyse son image et son public, paris, édition PUF, 1976.
21- Moscovici. S, la psychologie sociale. presse universitaires de France, Paris, 1990.
22- Moscovici. S, la psychologie sociale; © presse universitaires de France, 1ère édition, Quadrige, Paris, Octobre 2003.
23- Moscovici. S, Psychologie sociale, Des relations à autrui, Edition NATVAW, Paris,1994.
24- OMS, Rapport sur la violence & la santé, Genève, 2002.
25- Robert .P: dictionnaire le Robert an alphabétique et Analogique de la langue Française; Société du nouveaux livres (S.N.L),Paris 1978.
26- Rouquette. M.L, Sur la connaissance des masses, Grenoble, ©presses universitaires de Grenoble, 1994.
27- Rousseau. N, Bonardi. C, Les Représentations sociales; état des lieux et perspectives, édition pierre Mardaga, éditeur Sprimont, Belgique, 2001.
28- Seca. J.M, Les représentations sociales. Paris ; Armand Colin. 2002.
29- Sigmond Freud: Psychologie Collective et Analyse du moi, Ed: Poyot, Paris,1950.
30- Sillamy (N), Dictionnaire de la Psychologie, 1ed, Bordas, Paris, 1983.
31- Sillamy (N), Dictionnaire de la Psychologie. La rousse Librairie. Paris. 1967.

- **المواقع الالكترونية:**

1- http://afwinfo.com.
2- http://www.aranthropos.com.
3- http://www.serpsy.org/socio/livet2.html

الملاحق

الملحق رقم: 01

جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي –

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

استبيـــــــــان

أخي الطالب...أختي الطالبة**...**

في إطار إنجاز بحث مكمل لنيل شهادة **الدكتوراه** حول موضوع: **التصورات الاجتماعية لدى الطلبة المقيمين حول ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية**، يرجى منكم قراءة عبارات (بنود) هذا الاستبيان بتمعن والإجابة عليها بكل موضوعية، وذلك بوضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن اختياركم.

مع العلم بأن المعلومات التي سَيُدْلى بها لن تستخدم إلا في إطار هذه الدراسة.

إن تعاونكم مهم لنجاح عملنا.

إعداد الطالب: أحـــمد جـلول
إشراف الأستاذ الدكتور: زين الدين مصمودي

ـــــــــــــــــــــــــــــــ بيانات أولية ـــ

الجنس:.....

اسم الإقامة الجامعية:.....

المستوى الدراسي: .....

الرقم	المحور	البنـــــــد	نعم	أحيانا	لا
1	عوامل تتعلق بالإيواء	اكتظاظ الطلبة في الغرف الجامعية يمثل مصدرا مؤديا للعنف حسب تصوراتك الاجتماعية			
2		عدم تجهيز الغرف الجامعية بالمستلزمات الضرورية قد يؤدي إلى العنف حسب تصوراتك الاجتماعية			
3		حسب تصوراتك الاجتماعية انعدام النظافة على مستوى الأجنحة خاصة بدورات المياه تؤدي إلى العنف			
4		غياب الصيانة الدورية للغرف والأجنحة من شأنها خلق مصادمات بين الطلبة والإدارة حسب تصوراتك الاجتماعية			
5		حسب تصوراتك الاجتماعية التوزيع الإجباري للطلبة على الغرف خاصة الطلبة الجدد، الأمر الذي يحول دون تجانسهم في الغرفة الواحدة يؤدي إلى العنف			
6		رداءة الأبواب وتعرض الغرف للسرقة من حين لآخر والتي تسبب في تبادل التهم بين الطلبة تؤدي إلى وقوع العنف حسب تصوراتك الاجتماعية			
7		الضوضاء في الغرف المجاورة التي يتسبب بها بعض الطلبة أثناء السهر تؤدي إلى اشتباكات عنيفة بين الطلبة حسب تصوراتك الاجتماعية			
8		حسب تصوراتك الاجتماعية الإنقطاعات المتكررة في شبكتي الكهرباء والماء خاصة مع فترة الامتحانات تؤدي إلى الخروج الجماعي للطلبة للتنديد			
9	عوامل تتعلق بخدمات الإطعام	طول الفترة التي يقضيها الطلبة في طابور المطعم ينتج عنها غضب وتوتر لديهم يفضي إلى ممارسة العنف حسب تصوراتك الاجتماعية			
10		حسب تصوراتك الاجتماعية طبيعة وشكل الطابور المسيج بالحديد، والتي توحي لدى الطالب بأنه عنيف بطبعه تساهم في ظهور العنف لديه			
11		غياب الرقابة في المطعم يسمح بدخول غير المقيمين، الأمر الذي يؤدي إلى العنف حسب تصوراتك الاجتماعية			
12		حسب تصوراتك الاجتماعية إفتقاد عمال المطعم حسن التعامل مع الطلبة في المواقف المختلفة يؤدي إلى مشادات عنيفة بينهم			
13		غياب النوعية في الوجبة يسبب مصادمات بين الطلبة وإدارة الحي الجامعي حسب تصوراتك الاجتماعية			

14		حسب تصوراتك الاجتماعية تدني معايير النظافة في الوجبة والمطعم عموما تؤدي إلى ممارسة العنف من طرف الطلبة			
15		عدم التزام عمال المطعم بأوقات العمل (تأخير/ تقديم)مما يحول دون حصول بعض الطلبة على وجباتهم يؤدي إلى العنف حسب تصوراتك الاجتماعية			
16	عوامل تتعلق بالمرافق الترفيهية والعلمية	غياب المساحات الخضراء التي يقضي فيها الطالب أوقات فراغه تساهم في زيادة التوتر والقلق لديه وبالتالي تؤدي إلى العنف حسب تصوراتك الاجتماعية			
17		حسب تصوراتك الاجتماعية النقص في غرف الاستحمام بما يتناسب مع عدد الطلبة المقيمين بالحي يؤدي إلى وقوع مشاجرات بينهم			
18		عدم توفر الملاعب للرياضات المختلفة بالعدد الكافي يؤدي إلى ممارسة العنف بين الطلبة حسب تصوراتك الاجتماعية			
19		حسب تصوراتك الاجتماعية غياب المكتبة والأماكن المخصصة للمطالعة داخل الحي تساهم في ممارسة العنف			
20		نقص التجهيزات المخصصة للنشاطات الثقافية والعلمية بما يتناسب مع هوايات الطلبة تؤدي إلى العنف حسب تصوراتك الاجتماعية			
21		حسب تصوراتك الاجتماعية عزوف الإدارة عن تنظيم النشاطات العلمية والثقافية(دورات رياضية، مسابقات ثقافية،...) مصدرا يؤدي للعنف			
22		الحفلات الصاخبة التي تنظمها إدارة الحي تسبب في صراعات بين التوجهات المختلفة للطلبة حسب تصوراتك الاجتماعية			
23	عوامل تتعلق بالمنظمات الطلابية	حسب تصوراتك الاجتماعية تدخل بعض المنظمات الطلابية أثناء احتجاجات الطلبة للضغط على إدارة الحي لتحقيق بعض المكاسب الفردية يساهم في ممارسة العنف			
24		الانتخابات المشبوهة بين مختلف المنظمات المعتمدة بالإقامة من أجل رئاسة لجنة الحي ينتج عنها ممارسة العنف حسب تصوراتك الاجتماعية			
25		حسب تصوراتك الاجتماعية الامتيازات التي يحصل عليها بعض الطلبة المنتمين إلى التنظيمات الطلابية المسيطرة تؤدي إلى العنف			
26		ازدواجية تعامل المنظمات الطلابية مع الطلبة والإدارة يساهم في ممارسة العنف حسب تصوراتك الاجتماعية			
27		حسب تصوراتك الاجتماعية انفراد بعض المنظمات في تنظيم النشاطات المختلفة (الرحلات، الدورات الرياضية،...) يؤدي إلى العنف			

28		عدم اكتراث المنظمات لانشغالات الطلبة المقيمين بصفتها ممثلة الطلبة لدى الإدارة يساهم في ظهور العنف حسب تصوراتك الاجتماعية				
29		حسب تصوراتك الاجتماعية احتكار وتملك بعض المنظمات الطلابية لبعض المرافق بالحي الجامعي يخلق تذمر لدى الطلبة وبالتالي ممارسة العنف				
30	عوامل تتعلق بالطالب	حسب تصوراتك الاجتماعية عدم قدرة الطالب على التكيف مع الحياة اليومية بالإقامة نظرا لعدم توفر أسباب الراحة يساهم في ممارسة العنف				
31		التعصب الجهوي في أوساط الطلبة المقيمين نتيجة بعض الانتماءات يؤدي إلى العنف حسب تصوراتك الاجتماعية				
32		حسب تصوراتك الاجتماعية بعض الإشاعات المتعلقة بممارسة التجارة في الممنوعات داخل الحي الجامعي تشجع على ممارسة العنف				
33		نقص الوازع الديني والأخلاقي لدى بعض الطلبة المقيمين يزيد من ممارسة العنف حسب تصوراتك الاجتماعية				
34		حسب تصوراتك الاجتماعية انخفاض المستوى الاقتصادي للطالب يجعله يمارس التعدي على الآخرين				
35		طول وقت الفراغ لدى الطالب المقيم يزيد من حتمية ممارسة العنف حسب تصوراتك الاجتماعية				
36		حسب تصوراتك الاجتماعية ينتج العنف لاستهواء بعض الطلبة ممارسة العنف كوسيلة لإثبات الذات				
37		مشكلات العلاقات العاطفية بين الطلبة تؤدي إلى ممارسة العنف حسب تصوراتك الاجتماعية				

الملحق رقم: 02.

قائمة أسماء الأساتذة المحكمين للاستبيان.

الرقم	اسم ولقب الأستاذ	الجامعة التي ينتمي إليها
01	أ.د. الطاهر سعد الله	جامعة حمة لخضر– الوادي
02	أ.د. إسماعيل لعيس	جامعة حمة لخضر– الوادي
03	أ.د. عيسى قبقوب	جامعة محمد خيضر– بسكرة.
04	د.شوقي ممادي	جامعة حمة لخضر– الوادي
05	د.علي خرف الله	جامعة حمة لخضر– الوادي
06	د. سلاف مشري	جامعة حمة لخضر– الوادي
07	د. الزهرة لسود	جامعة حمة لخضر– الوادي
08	د. بوبكر منصور	جامعة حمة لخضر– الوادي
09	د.عبد الناصر غربي	جامعة حمة لخضر– الوادي
10	د. فتيحة بن زروال	جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي
11	د. زوهير بوسنة	جامعة محمد خيضر– بسكرة.